المهندس عبد الوهاب محمود المصري

في سعادة الإنسان وتقدم المجتمعات

مدخل إلى

نظرية الأمن والإيمان



تقديم الأستاذ الدكتور

وهبة الزحيلي
رئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه
بجامعة دمشق

مؤسسة الرسالة
الدار المتحدة

مدخل إلى

نظرية الأمن والإيمان

في سعادة الإنسان وتقدم المجتمعات


بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل إلى

نظرية الأمن والأيمان

في سعادة الإنسان وتقدم المجتمعات

المهندس عبد الوهاب محمود المصري

تقديم الأستاذ الدكتور

وهبة الزحيلي
رئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه
بجامعة دمشق

الدار المتحدة　　　　مؤسسة الرسالة

الطبعة الأولى

١٤١٣ ــ ١٩٩٣



الدار المتحدة
للطباعة والنشر

سورية - دمشق - شارع مسلم البارودي - بناء خولي وصلاحي رقم ٣٧
هاتف - ٢١٢٧٧٣ - ٢٢٦٤٤٣ - ص.ب ١١٧٢١ - برقياً: بيوشران - تلكس ٤١١٥٢٩ [illegible]



مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ - ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

الإهـــداء

الى روحي والدي الكريمين .. رحمهما الله رحمة واسعة .

كلمة شكر

* الشكر لله تعالى .. اولاً واخيراً.
* والشكر للأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي ..الذي تفضل بتقديم الكتاب وابداء ملاحظات .
* والشكر للأديب المحقق.. شقيقي.. الأستاذ محمد المصري.. الذي تفضل بإبداء ملاحظات .
* والشكر لكل من افادتني كتاباتهم او ملاحظاتهم في انجاز وتحسين الكتاب
* والشكر لزوجتي واولادي.. الذين كانوا خير معين .
* والشكر لكل من ساهم في جعل هذا الكتاب حقيقة واقعة .

يود الكاتب أن يقرر كونه مسؤولاً ، وحده ، عن أي تقصير أو خطأ في الصيغة النهائية للكتاب.

تقديم

بقلم : الأستاذ الدكتور
وهبة الزحيلي
رئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه
بجامعة دمشق

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي ارسله ربه رحمة للعالمين .

وبعد : فان الصراع القائم في العالم منذ عهد اقدم الرسالات الإلهية يتمثل في الصراع بين تيارين أو اتجاهين في الحياة ، هما الاتجاه المادي الصرف ، والاتجاه الذي يجمع بين المادة والقيم الانسانية والدينية ، الأول يمثله اصحاب النزعة المادية المغرقة في المادة ، المكذبة للرسل عليهم السلام ، المستميتة في الحفاظ على مصالحها المادية وزعامتها ومناصبها ، فلا تريد التنازل عن هذه المصالح بحال من الأحوال ، وهذا الاتجاه هو الذي يبرز الآن في الحضارة الغربية وليدة الحضارة الإغريقية ـ اليونانية والرومانية التي تمجد القوة والفن والجمال وتعبد المصلحة ، وتحتضن ألوان الوثنية ممثلة في الطقوس والهياكل والتماثيل والأصنام في الكنائس والمدارس والساحات العامة ، وأدى هذا

الإغراق في الوثنية والمادية الى فصل الدين عن الحياة ، وسادت في الأوساط المعاصرة مشاعر القلق والإضطراب والانتحار واشباع الغرائز الجنسية بطرق ملتوية ، وإبعاد القيم الدينية والاخلاقية عن مسرح الحياة ، فإن ظهر لون من القيم وهي معروفة في ممارسة نظام العمل والسير والتجارة والصناعة والزراعة ، فهي قيم نفعية محضة ، تُحترم ما دامت محققة للمنفعة أو المصلحة ، وتهدر وتستبعد إذا تعارضت مع المنفعة . وأدى كل هذا الى تفكك الأسرة ، ودفن مفهوم العرض ، والتفكير المادي في الحصول على أكبر كسب مادي للتفنن في مباذل العيش ، وسيطرة المادة على التفكير والسلوك الإنساني والعمل في ميادينه المختلفة .

وأما الاتجاه الثاني فهو اتجاه احتضنته الرسالات الإلهية التي أقامت الحضارة على اساس من القوة الذاتية التي تضمن للإنسان البقاء والإستمرار ، وتحافظ على القيم الدينية الإنسانية ، وتعمل فى الحياة في ضوء هذه القيم ، وكان ذلك سبب استقرار الحياة الانسانية ، ومبعث التفاؤل والسعادة ، والتخلص من كل مظاهر الوثنية والمادية المظلمة المغرقة في ساحات الأهواء والشهوات ، ويمثل هذا الاتجاه ما نص عليه القرآن الكريم لبيان اصول حضارتنا ـ حضارة الوحي الالهي الذي لم يبق صوت صريح صحيح غيره ، يرفع لواء الحقيقة الأبدية التي لانجدها في غير هذا الكتاب المجيد الذي هو أعظم نعمة على البشرية جمعاء ، قال الله تعالى : ﴿ **وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ، ولاتنس نصيبك من الدنيا ، وأحسن كما أحسن الله إليك ، ولا تبغ الفساد في الأرض ، إن الله لايحب المفسدين** ﴾ (القصص : ٧٧) . ويفهم

منها دعائم أربعة للحضارة : العمل الصالح للآخرة الذي يحتضن الأخلاق ويحترم المشاعر الإنسانية ، والعمل الموازي لبناء الدنيا وعمران الكون على نحو لايسيء لعمل الآخرة ، وإتقان العمل وإحسانه في الجانبين : الدنيا والآخرة ، وقمع الفساد ، ومحاربة الظلم ، وإشاعة المعروف ، ومقاومة المنكر والفاحشة .

وهذا الكتاب [مدخل إلى نظرية الأمن والإيمان] للسيد الفاضل المهندس عبد الوهاب المصري تبيان عميق لحل مشكلة أو عقدة الحضارة في العالم المعاصر ، من خلال معرفة سبب التخلف وحصره في غياب الأمن الذي ينشأ عن عدم اشباع الحاجات البشرية ، ويركز على التنمية لمواجهة التخلف بابعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، ويطرح عامل الإيمان الذي لاغنى لأي نفس سوية عنه حلاًلمشكلة غياب الامن ، لأن الايمان يؤدي إلى التقدم ، والتقدم الحقيقي هو تقدم القيم والروح بجانب التقدم المادي ، والأمن يكون بالتنمية بكافة أبعادها ، وبدون التنمية لايمكن أن يوجد أمن بهذا المفهوم أوغيره ، كما قال رئيس البنك الدولي الأسبق .

والإيمان ليس مجرد شعور مستقر في النفس بقضايا معينة ، وإنما هو طاقة مفجرة إيجابية ، له انعكاسات وتأثيرات عميقة في الحياة الانسانية ، وأكاد أقول : لم أقرأ في كتاب آحر تحليلاً ولا تصويراً أفضل مما قرأت في هذا الكتاب عن ماهية الإيمان وضرورته وأنواع هذه الضرورة وتفاعله مع العمل ، وإغنائه الفكر والمعرفة ، وحفظه الحاجات البشرية الأصلية المتمثلة بالأصول الخمس الكلية الضرورية المرعية في جميع الاديان والملل : وهي الدين والنفس والعقل والنسب أو

العرض والمال ، بهذا الترتيب المنطقي والشرعي ، خلافاً لما عليه العالم الآن من تقديم المال على أي اعتبار آخر . والإيمان أيضاً ضرورة تشريعيةلإبعاد التشريع عن الهوى ، وضرورة نفسية لتحقيق طمأنينة النفس ، وضرورة اجتماعية لأنه يؤدي الى تماسك المجتمع ، وضرورة عسكرية لرفده عناصر الجيش بروح معنوية عالية ، وهو أيضاً ضرورة دافعة للتقدم ، كما أبان الكاتب حفظه الله .

إن كاتب هذا الكتاب قارىء جيد يحسن اختيار المعلومات القديمة والحديثة ، وينسّق بينها ، ويوجهها لما فيه خير الإنسانية ، لإثبات خطورة الإيمان وأهميته في الحياة ، وللتعريف بمستقبل الدين وضرورته ، وأنه منهج حياتي لايستغنى عنه .

وتبرز شخصية الكاتب في نقده البنّاء وتعقيباته على مختلف النظريات المحركة للأمة غير الإيمان ، وإثباته بالتجربة أن الإيمان هو الشيء العقلي المحرك لمختلف الطاقات الإنسانية .

وهو بالإضافة لذلك رصين العبارة ، سديد الفكرة ، ثاقب النظر ، ناضج الرأي ، واضح التصور للمشكلات ، مؤمن بالعلاج كإيمان ملايين العقلاء بدور الإيمان وقدسيته ، ويمتاز بأحدث ماكتب ، مواكباً أفضل ما تتطلبه المعاصرة والأصالة ، ملتزماً بدقة النقل ، وأمانة التوثيق ، وشمول المعرفة والإفادة من أفكار الأخرين ، مع الإيجاز غير المخل بالمطلوب في مختلف الموضوعات ، وذلك أمر مرضٍ لتطلعات الجيل الحاضر العازف كثيراً عن القراءة ، وإن قرأ اكتفى بالجرعات السريعة والمعلومات العارضة .

والبحث على مستوى أوضاع العصر والشمول العالمي لرصده ما أفرزته وقررته المؤسسات الدولية العالمية والإقليمية فيما يتعلق بالأمن والتنمية والتربية والتثقيف والتقنية ، محدداً مشكلة الشمال بالقلق ، ومشكلة الجنوب بالحرمان ، ويأتي دور الإيمان لحل مشكلتي الشمال والجنوب ، لأنه القوة الدافعة نحو تنفيذ الأعمال الصالحة ومكافحة الأعمال الطالحة كما ذكر الباحث الكريم .

ولا مانع أن يكتب غير المتخصص دينياً في هذه الموضوعات ، لأنه يستطيع التعرف على الواقع ومواجهته أو محاكمته ، واقتراح العلاج بنحو لا يتهم بالتعصب .

وفي خاتمة الكتاب بحث مهم يميز العقلية المتدينة عن الإلحادية أو العلمانية ، ويشفق على أصحابها من الإنهيار السريع كما انهارت دول وامبراطوريات عظمى آخرها الاتحاد السوفييتي في أواخر الثمانينات . وتضمن الختام استشهاداً واعياً يعد أصح وأصوب ما يقوله العلماء ، وهو الاستشهاد بقول أنيشتاين صاحب النظرية النسبية المعروفة حين يقول : « إن الشعور الديني الذي يستشعره الباحث في الكون هو أقوى حافز على البحث وأنبل حافز » .

الكتاب إذن زاد وفير من المعلومات المفيدة ، ولفتة موفقة لأصل علمي متميز ، ونظرة صائبة في جعل الإيمان مصدر الخير والطمأنينة والسعادة والمحبة والأمن والسلام والعدالة للشعوب الإنسانية كلها ، والله الموفق والهادي إلى سواء الصراط .

الأستاذ الدكتور

وهبة الزحيلي

من خير الكلام

● وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً .

« القرآن الكريم ، سورة النور ، الآية ٥٥ »

● إنما المؤمنون إخوة. « القرآن الكريم ، سورة الحجرات ، الآية ١٠ »

● مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم ، كمثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى

« حديث عن النبي محمدﷺ - متفق عليه »

● إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق

« حديث عن النبي محمد ﷺ - رواه البخاري وأحمد »

وإنما الأمم الأخلاق مـابقيت   فإن هُمُ ذهبت أخلاقهم ذهبوا

« أمير الشعراء أحمد شوقي »

إذا الإيمان ضاع فـلا أمان   ولادنيـا لمنِ لم يحي دينـا

« الشاعر الفيلسوف محمد اقبال »

● أعتقد أن من المستحيل أن شعباً من الشعوب يصل إلى مستقبل سليم ، بدون احترام واحياء القيم ، سواء سميتها خالدة أو طبيعية .

« المفكر الفرنسي جاك بيرك »

بين يدي الكتاب

عندما انهارت ، في أواخر الثمانينات ، الأنظمة التي اصطلح على أنها « المعسكر الاشتراكي » في الاتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية ، بدا للبعض ، وعلى رأسهم الكاتب الأمريكي ياباني الأصل فرانسيس فوكوياما ، أن النموذج الرأسمالي (الغربي) قد حقق فوزا بالضربة القاضية ، وانتصاراً حاسماً ونهائياً ، وأن التاريخ ـ بوصفه صراعاً بين أنظمة أو حضارات أو ايديولوجيات متنافسة ـ قد انتهى[١] ! فقام فوكوياما ـ وفقاً لما يصوره الشاعر نزار قباني ـ بمبايعة الولايات المتحدة الامريكية (زعيمة العالم الرأسمالي أو الحضارة الغربية) امبراطورة على هذا الكون إلى يوم القيامة ، وأقفل عليها باب غرفة النوم ، لتنام كالفراعنة خمسة آلاف سنة[٢] ! ! !

لقد « فعلها » فوكوياما مقلداً ، بذلك ، الفيلسوف الألماني هيغل الذي أعتبر انتصار نابليون بونابرت في معركة يينا ١٨٠٦ م نهاية للتاريخ ، ومتجاوزاً شهادات كثير من العلماء والمفكرين والمبدعين (ابتداءاًباشبنغلر[٣] ، وانتهاءاً بغارودي[٤] وغيره) حول تدهور الحضارة الغربية وحتمية انهيارها ، ومتجاهلاً كثيراً من الحقائق والأرقام (عن القلق النفسي ، والفراغ الروحي ، والتفكك الاسري ، والإجرام المتزايد ، والظلم المتفاقم ، وغير ذلك من أعراض تدهور المجتمع الغربي) التي تشكل انذارات بقرب انهيار الامبراطورية الغربية وانضمامها ، كالأمبراطورية السوفييتية ، إلى « نادي الحضارات التي سادت ثم بادت » !

ولاشك أن ثمة دلالة خاصة لشهادة المفكر الأمريكي (وكيل وزير الخارجية الأمريكي حينئذ) لورنس ايغلبرغر . فقد أعلن في محاضرة له عام ١٩٨٩ : « لقد هزمنا السوفييت على خط الوصول ، إلا أننا عبرنا هذا الخط ونحن نلهث من شدة الارهاق»[٥] . ثم جاءت أحداث لوس انجلوس في أوائل عام ١٩٩٢ ، فوضعت كثيراً من النقاط على الحروف ، وجسدت بصورة مكثفة بعض أنواع « السوس » الذي ينخر جسد زعيمة الامبراطورية الغربية ، وأدى انفجار بركان الغضب (الذي أحدثه كثير من أوجه العنصرية والإستغلال واللاعدالة) إلى سقوط أكثر من خمسين قتيلاً ، وجرح أكثر من ألفي شخص ، وشبوب أكثر من أربعة آلاف حريق ، وحدوث خسائر مادية بمئات الملايين من الدولارات في عدة ولايات أمريكية[٦] !

لقد انهار الشمال أو الغرب « الإشتراكي » ، وبات انهيار الشمال أو الغرب الرأسمالي مسألة وقت ليس غير[٧] ، ولم يبق في الميدان إلا الجنوب أو الشرق الشرق الذي يحوي الاحتياطي العالمي لأسباب البقاء والتقدم في آن معاً ، وتقول عبارة لاتينية قديمة : « النور يأتي من الشرق »

إن السؤال الذي يفرض نفسه ، هنا ، هو : كيف يتأتى لهذا الشرق مع كل ما فيه من ظلم وظلام وحرمان واستبداد ، أن يقدم شيئاً يكون فيه الخلاص ؟ ! ؟ والجواب : نعم ! يمكن لهذا الشرق أن يكون عند حسن ظن كثير من العلماء والمفكرين (مثل جاك بيرك وغارودي) ، فيقدم شيئاًيوفر للإنسان الأمن.. الأمن الذي يحقق السعادة للفرد في الدنيا والآخرة ، ويحقق التقدم والرفاهية للمجتمع كله وليس ذلك

الشيء الذي نعنيه سوى . . الإيمان .

وسنعرض في هذا الكتاب لأبعاد مقولتنا حول « الأمن والإيمان » ، للمساهمة في حل إشكالية التخلف ، في أربعة أبواب نختمها بالخلاصة والنتائج .

ففي الباب الأول ، نعرض لمفاهيم التخلف والتقدم ، والنظريات التي تصدت لتفسير ومعالجة التخلف .

وفي الباب الثاني ، نقيم الأوضاع الراهنة في الجنوب (أو البلدان النامية) ، وفي الوطن العربي (الذي هو جزء من الجنوب خاص) ، وفي الغرب (والدول الغربية الرأسمالية منه خاصة) ، ونظهر فشل النظريات السائدة في معالجة التخلف .

وفي الباب الثالث ، نعرض قراءة جديدة لشجرة مشكلة التخلف تقوم على أن الإنحرافات في تحديد وترتيب الحاجات البشرية تؤدي في النهاية إلى التخلف الذي هو غياب الأمن . ثم نعرض للأمن (مفاهيمه وأبعاده) ، وللإيمان (ماهيته وضروراته) ، ونشرح مقولة « الإيمان حل لمشكلة غياب الأمن » ، ونعرض للحاجات البشرية من منظور الإيمان . ثم نبين أن الإيمان شرط لازم للتقدم ، ونختم الباب بعجالة عن الإيمان الخطأ والإيمان المجرد .

أما الباب الرابع والأخير ، فقد خصصناه لبيان أن الإيمان بالغيب (الذي هو جوهر الإيمان الديني) ليس إيماناً بالخرافة ، وأنه لايتعارض مع العلم ولا مع الفلسفة ، بل إن العلم والفلسفة لايستغنيان عن الغيب ، وأننا كلنا غيبيون ، شئنا أم أبينا ، ولكن البعض يدري والآخرون لايدرون ! ثم نبين أن المستقبل ، في العالم كله ، للدين ،

مهما كانت التحديات الناشئة عما يقولون إنه « النظام العالمي الجديد » !

ونختم الكتاب بالخلاصة والنتائج . . فنخلص إلى أن الأمن (وبالتالي السعادة على المستوى الفردي ، والتقدم على المستوى الوطني) مفقود في كل مكان من هذا العالم ، وأن الإيمان الديني ، وعلى وجه أخص هرم القيم[٨] الذي يقول به الإيمان الديني ، هو الحل ، وهو المنقذ ، وهو خشبة النجاة . وننتهي إلى أن نوجه إلى العرب خاصة ، وإلى البشرية عامة ، نداءنا المخلص . . النداء الذهبي : « ياسكان العالم . . آمنوا » .

ولابد لنا من التنويه ، هنا ، بأمرين اثنين . . أولهما أننا اعتمدنا ـ بصورة أساسية ، وبالإضافة إلى بعض الإحصاءات ونتائج الدراسات ـ على شهادات علماء مختصين ومفكرين ومبدعين . وثانيهما أن بعض فصول هذا الكتاب نشرت في بعض الدوريات السورية .

ونأمل أن يكون هذا العمل مدخلاً إلى مزيدمن الحوار والبحث في مجالات تحقيق التقدم للبشرية ، والسعادة للإنسان . . في الحاضر والمستقبل ، وفي الدنيا والآخرة . والله الموفق .

دمشق ـ حزيران (يونيو) ١٩٩٢

المهندس عبد الوهاب محمود المصري

الهوامش :

(١) في صيف عام ١٩٨٩ ، نشر فرانسيس فوكوياما مقالاً في مجلة « المصلحة القومية » الأمريكية تحت عنوان « نهاية التاريخ »
وفي أوائل عام ١٩٩٢ ، حول فوكوياما ما قاله إلى كتاب تحت عنوان « نهاية التاريخ والرجل الأخير» نشر بـ ١٣ لغة انظر :

● جوزيف سماحة ، الإسلام يمنع وصول التاريخ إلى نهايته المضجرة ، جريدة « الحياة » - لندن ، العدد ١٠٦١٧ ، ٣ آذار ١٩٩٢
● عبد الرحيم حسن ، فرانسيس فوكو ياما . هل قدم نظرية جادة أم خدعة إعلامية ؟ ، مجلة« العالم » - لندن ، العدد ٤٢٢ ، السبت ١٤ آذار ١٩٩٢ ، ص ص ٥٠ - ٥١. .
● الدكتور محمد سيد أحمد ، قضايا فكرية يطرحها الوفاق الدولي في التسعينات ، مجلة « الفكر العربي » - بيروت ، العدد ٦٦ ، تشرين الأول - كانون الأول ١٩٩١ ، ص ص٥٤ - ٦٣ ..

(٢) انظر : نزار قباني ، قبضاي العالم (الجزء الثاني) ، جريدة الحياة - لندن ، العدد ١٠٦٩٠ ، ١٦/ ٥ / ١٩٩٢ .

(٣) لمزيد من التفاصيل ، يرجع إلى : أسوالد اشبنغلر ، تدهور الحضارة الغربية ، (جزءان) ، ترجمة أحمد الشيباني ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ١٩٦٤ .

(٤) يرجع بوجه خاص إلى : روجيه غارودي ، حوار الحضارات ، ترجمة الدكتور عادل العوا ، منشورات عويدات ، سلسلة « زدني علماً » - رقم /١/ ، الطبعة الأولى ، باريس ١٩٧٨ ، ص ٤٢

(٥) انظر : محمد خليفة ، انهارت الأمبراطورية السوفياتية ، متى تنهار الأمبراطورية الأمريكية ؟ ، مجلة « المنبر » - باريس ، العدد ٦٩ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١ ، ص ص ٣٨ - ٤٢

(٦) انظر :

● نبيه البرجي ، ليلة العبيد في لوس انجلوس ، مجلة « الكفاح العربي » - بيروت ، العدد ٧١٩ ، ١١/ ٥/ ١٩٩٢ ،ص ١٨
● انطون مقدسي ، حقوق الإنسان بألف خير يا سيدي ، جريدة « الأسبوع الأدبي » - دمشق ، العدد ٣١٢ ، ١٤/٥/١٩٩٢
● الدكتور عبد العزيز الشربيني ، الفقر والغوغائية في أمريكا ، جريدة « الإهرام » - القاهرة ، ١٩/٥/ ١٩٩٢
● صلاح عيسى ، أسئلة لوس انجلوس ، مجلة « الموقف العربي » - نيقوسيا ، العدد ٥٢٥ ، الأثنين ١١/٥/١٩٩٢ ، ص ص ١٢ - ١٣

(٧) يقول الكاتب روبرت ليتل في مقال له عن انحدار الإيمان الغربي : « وكما زالت تلك العظمة التي كانت تسمى اليونان ، وذلك المجد الذي كان روما ، فإن هذه الأمم (الغربية) بدون إيمان ، ستزول في نهاية الأمر أيضاً . (انظر : جريدة « الشرق الأوسط » ـ لندن ، ٢٨/٧/ ١٩٧٨) . ويرجع أيضاً إلى مقال : محمد خليفة ، انهارت الأمبراطورية السوفياتية ، المرجع الأسبق .

(٨) في المحاضرة التي ألقاها في القاهرة ، في أوائل تموز (يوليو) ١٩٩٢ ، ضمن نطاق ندوة الجمعية الفلسفية المصرية حول صياغة مشروع حضاري جديد ، قرر المفكر العربي الدكتور زكي نجيب محمود أن « محنة الأمة العربية ما هي إلا محنة فكر . فمنذ طرقت الحضارة الحديثة أبوابنا منذ قرنين ، ونحن في حيرة بين حضارة وافدة ، وحضارة لدينا لا ندين لها بالوفاء » (عن جريدة « اللواء » ـ بيروت ، العدد ٧٥٣٠ ، ١٧/٧/١٩٩٢) . فالقضية إذن ، هي قضية تبني حضارة معينة ، أي تبني « قيم » معينة ، لأن القيم هي التي تمنح الحضارة (أو الثقافة) هويتها الخاصة .

الباب الأول

مفاهيم واتجاهات ونظريات .. في التخلف والتقدم

- تمهيد

- الفصل الأول : في مفهوم التخلف والتقدم .
- الفصل الثاني : اتجاهات خمسة .. في تفسير التخلف والتقدم .
- الفصل الثالث : نظريتان .. التحديث والتبعية .
- الملحق رقم /١/ : اعلان الحق في التنمية .

ـ هوامش ومراجع الباب الأول

الباب الأول

مفاهيم واتجاهات ونظريات..في التخلف والتقدم

تمهيد

التخلف والتقدم قطبان متضادان . وحيث أنه « بضدها تتميز الأشياء » ، فإن بوسعنا ، في حال الوقوف على الصفات التي تميز قطباً واحداً منهما ، أن نحصل على صفات القطب الآخر بمجرد أن نعكس تلك الصفات .

وكثيراً ما ارتبط مصطلح « التخلف » ، في الادبيات الاقتصادية والاجتماعية ، بمصطلح التنمية ، على اساس أن التخلف هو الواقع وأن التنمية هي الهدف ، أو أن التخلف هو المرض وأن التنمية هي العلاج .

وابتداء من أوائل الثمانينات ، على الاقل ، صار هنالك اعتراف دولي بأن للانسان « الحق في التنمية » . ففي منظمة الامم المتحدة « أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في عام١٩٨١ ، فريقاً عاملاً من الخبراء الحكوميين معنياً بالحق في التنمية ، وأوعز إليه بدراسة نطاق ومضمون الحق في التنمية وأنجع وسيلة لضمان أن تتحقق ، في جميع البلدان ، الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المجسدة في جميع الصكوك الدولية . وطلب من هذا الفريق أن يولي اهتماماًخاصاً للعقبات التي تواجهها البلدان النامية في سعيها لتأمين التمتع بحقوق الإنسان

« وفي الفترة بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٤ ، درس الفريق العامل وصاغ نصوصاً للإعلان عن الحق في التنمية . واعتمدت الجمعية العامة الإعلان في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ بأغلبية ١٤٦ صوتاًمقابل صوت واحد ، وامتناع ٨ أعضاء عن التصويت (القرار ٤١ / ١٢٨) . وعهدت لجنة حقوق الإنسان إلى الفريق بمهمة دراسة التدابير اللازمة لتعزيز الحق في التنمية » . (انظر نص الاعلان في الملحق رقم /١/) .

وقد استأثرت مشكلة التخلف بكثير من الاهتمامات والجهود ،لدى كثير من المسؤولين والمفكرين والعلماء ، في دول العالم الثالث خاصة ، خلال العقود الثلاثة الماضية . ومن أجل حل تلك المشكلة ، عقد الكثير من الندوات والمؤتمرات ، وكتب الكثير من الأبحاث والمقالات ، وصرف الكثير من الأوقات والمخصصات .

وعلى الرغم من ذلك كله ، فإن مشكلة التخلف ما زالت « حية ترزق » ، بل إنها آخذة في « النمو ! » باطراد . ويبدو لنا أن ذلك راجع إلى أخطاء في توصيف المشكلة (تشخيص المرض) ، و/أو تحديد الحل (كتابة وصفة العلاج) ، و/أو تنفيذ الحل (استخدام الدواء) ، و/أو إلى أعمال تخريبية متعمدة ينفذها أصحاب مصلحة (خارجيون ومحليون) في استمرار وتفاقم الأوضاع الحالية

وسنهتم في هذا الباب بتوصيف المشكلة فحسب.. فنعرض لأبرز وجهات النظر حول مفهومي التخلف والتقدم ، ثم نحاول حصر (أو بلورة) الأدبيات الرئيسة التي تناولت تفسير التخلف ، مع عرض أبرز أوجه النقد الموجهة إليها ، مستعينين بكتابات عالمين عربيين اثنين ،

حصر أحدهما تفسيرات التخلف في خمسة اتجاهات رئيسة ، وحصرها الثاني في نظريتين رئيستين اثنتين .

* * *

الفصل الأول

في مفهومي التخلف والتقدم

عندما يذكر مصطلح « التقدم » ، يتبادر إلى الذهن ،لأول وهلة ، واحد أو أكثر من أبعاد التقدم . . البعد المكاني (التقدم من الخلف إلى الأمام) ، البعد الزماني (التقدم من الماضي إلى الحاضر) ، البعد الكمي (التقدم من القليل إلى الكثير) ، البعد التراتبي (التقدم من الأسفل إلى الأعلى) ، البعد الهيكلي (التقدم من البسيط إلى المركب) ، والبعد الأخلاقي (التقدم من الوحشية إلى الرحمة) .

ويرتبط التقدم ، على نحو ما ، بالنظام . . فتزداد درجة التقدم كلما اكتشف المجتمع مزيداًمن أوجه النظام (أومزيداًمن القوانين) فيما يبدو أنه فوضى في الظواهر الطبيعية ، و/ أو كلما قنن أونظم مزيداًمن الظواهر الإجتماعية (مثل الوقوف في الطابور عند شراء السلع والخدمات) .

ويلاحظ الدكتور برهان غليون أن للتقدم عدة معان . . فالتقدم بالمعنى الفلسفي « رأى النور ليعبر عن نوع من الإيمان بتطور الانسانية وتقدمها في مدارج الحضارة بشكل منتظم ونحو الافضل . وقد كان ذلك عنصراًجديداً في التفكير الانساني بالمقارنة مع فكر القرون الوسطى . وانبثق هذا الاعتقاد بتقدم الانسانية نحو الافضل من الشعور بأن الانسان صارت له قدرة أكبر على السيطرة على الطبيعة بنتيجة تقدم العلم والتكنولوجيا » . أما التقدم بالمعنى الايديولوجي

فيقوم على صلاحية العقل وأهميته وقيمته بالمقارنة مع الفكر اللاهوتي ، وعلى حرية الفرد ، ومرونة الحراك الاجتماعي ، والعدالة الاجتماعية . وأما التقدم بالمعنى الاقتصادي فيقوم في النظريات الرأسمالية على « تحرير التجارة وتحرير الاقتصاد من ضغط الدولة، ويقوم في النظريات الاشتراكية على تدخل الدولة بشكل عام، ووجود سياسة مخططة للتنمية ». ويقرر الدكتور غليون أيضاً أن « السيطرة على الطبيعة ، أي التقدم التكنولوجي ، هي أحد مصادر فكرة التقدم .لكن التقدم في الغرب ، وبمعنى السيطرة على الطبيعة ، كان في الحقيقة نتيجة لسيطرة المجتمع على مقدراته ومصيره ، وكان ثمرة التنظيمات السياسية والاجتماعية التي نشأت وتبلورت عبر سيرورة طويلة في المجتمع الغربي ، وأدت إلى حدوث التقدم التكنولوجي فيه ، وإلى تراكم المكتسبات الحضارية والعلمية والعقلانية . ويخلص الدكتور غليون إلى أن « المعنى الاساسي لمفهوم التقدم ، اذن ، هو السيطرة الذاتية للمجتمع على مقدراته »[1] .

كذلك ، فقد أعلنت « اللجنة الاستشارية حول تطبيق العلم والتكنولوجيا » التابعة للامم المتحدة ، في البيان الذي اصدرته عام ١٩٧٠ ، أن « الانسان بشكل عام ، يتقدم ، فقط ، من خلال الاستغلال الفعال لجميع الموارد الطبيعية على الارض ، وخاصة في هذا الوقت الذي يتزايد فيه السكان بمعدلات عالية »[2] .

ويرى الدكتور محيي الدين صابر أن « سعي الإنسان قديم ، لاستئناس الطبيعة ، دفعاً لشرها ، واستدناء لخيرها ، يوظف في ذلك خصائصه النوعية ، من قدرة عقلية ، ومن خيال منتج ، يكتشف بها قوانين الطبيعة ، وينمي معارفه ، ومن ذاكرة حضارية ، يستجمع بها

خبرات الماضي يمتد منها إلى جديد يواجه به حاجاته الحيوية والاجتماعية والمعنوية . وهذا السعي هو التطور ، وهو التقدم ، وهو النهضة ، وهو التنمية »[٣] . ويقول الدكتور نادر فرجاني ، « إنه يمكن اعتبار التنمية مفهوماً تقاربياً للتقدم »[٤] .

أما عن التخلف ، فيرى الدكتور محيي الدين صابر أن التخلف الحضاري (أو الهوة الحضارية) ، هو « إحدى النتائج الأساسية لعمليات التغيير الحضاري » ، وهو عبارة عن التخلف الزمني بين التغير الاصلي والتغيرات الفرعية التي تحدث لاحقاً في بقية أجزاء النسق الحضاري وسماته وأنماطه . وفي فترة التخلف ، « يتصف السوك بعدم المقدرة على التوافق ، ويفقد النسق الاجتماعي المعايير والقيم المقننة التي يستلهمها . . .. فمثلاً ، حين قامت المصانع ، مضت فترة قبل أن تظهر قوانين العمل والعمال ، من تحديد ساعات العمل أو تقرير التعويض عن الاصابات أو اتخاذ الوقاية الصحية ، وذهبت ضحايا وضحايا في فترة التخلف الحضاري بين قيام المصنع ووجود التشريعات والتنظيمات المنظمة للعمل فيه وللأبعاد العلاقية المختلفة »[٥] .

ويرى بعضهم أن للتخلف أوجهاً ثلاثة تختلف حسب المعيار المعتمد للقياس . . فالمعيار إما أن يكون « الماضي » أو « الآخر » أو « الممكن » . وفي حالة الامة العربية ، بوجه خاص ، يطلق حافظ الجمالي على « أوجه » التخلف الثلاثة اسمين آخرين هما : « المآسي الثلاث » ، أو « الفضائح الثلاث » ، ويشرح ذلك قائلاً :

« أما المأساة الاولى أو الفضيحة الأولى ، فهي مأساة الحاضر بالقياس إلى الماضي ..كنا سادة الدنيا ، أو سادة على الأقل ، وفي أدنى

الدرجات لم يكن غيرنا أفضل منا . أما الآن ، فقد أصبحنا بالنسبة إلى ماضينا نفسه هزيلين جداً . ويحق للماضي ، لأجدادنا ، لقادتنا القدماء ، أن يفخروا علينا ، وينظروا إلينا بالكثير من الرثاء والاشفاق ، وربما الخجل أيضاً ، بل الخجل بالدرجة الاولى . ولنتصور على سبيل المثال وحده ، أن عمر بن الخطاب ، أو معاوية ، أو عبد الملك بن مروان ، أو موسى بن نصير ، أو عبد الرحمن الداخل ، أو هرون الرشيد ، قد عادوا جميعاً ، أو عاد واحد منهم على الأقل إلى الحياة ، ليروا ما صنع الدهر بأمتهم . لاريب أن كلاً منهم سيفضل أن يعود إلى قبره مباشرة ، وأن ينسيه موته الثاني هذا الذي رأته عيناه أوسمعته أذناه .

« وأما الفضيحة الثانية ، فهي مأساة حاضرنا بالنسبة لحاضر الأمم المتقدمة المعاصرة . فأين نحن وأين هي ؟ وكم الفرق بيننا وبينها على كل مستوى وعلى كل صعيد . . فهي تبتكر العلم ، ونحن لانحسن حتى تمثل مكتسباته تمثيلاً صحيحاً . هي تنشىء الحضارة ونحن نعيش على فتاتها ، أو ماترميه إلينا من هذا الفتات . والأهم من ذلك أنها تتصرف بنا ، وتنسج قدرنا ، وتصنع لنا تاريخنا ، ونحن لا نستطيع حيالها شيئاً .

« وتبقى الفضيحة الثالثة بعد ذلك كله ، أي مأساة الواقع بالنسبة إلى الممكن . فواقع العرب فقير ، فقير جداً ، ولكنهم يملكون أكبر ثروات الدنيا ، وواقعهم متخلف ، مفرط في التخلف . وفي وسعهم أن يملكوا أكبر حضارة ، وفيهم ضعف كبير ، ولديهم كل أسباب الحضارة »[٦] .

ويقول الدكتور محمد أحمد خلف الله : « أنا أرد دائماً التقدم والتخلف إلى الثقافة . . فإذا كانت الثقافة قادرة على تقديم حل لمشكلات الحياة ، وقادرة على تقديم الإمكانيات اللازمة لممارسة الحياة ، كان المجتمع متقدماً . وإذا عجزت الثقافة عن تقديم هذه الأشياء ، كان المجتمع متخلفاً . وبناء على ذلك ، حينما تكون الثقافة متخلفة نأتي باستعارة من الخارج ، وتأتي التبعية »(٧) .

ويلاحظ ايف لاكوست أن « الركود الاقتصادي ، الذي إذا ما أضيف إلى ازدياد عدد السكان ، يشكل اللاتوازن الأساسي أو الاختلال الأساسي في مسألة التخلف . هذا الركود هو إذن ، نتيجة أسباب فريدة ومعقدة لانقاط مشتركة أبداً بينها وبين عوامل الركودالاقتصادي التقليدي . فأسباب التخلف بعضها ضارب في القدم ، بل وأحياناً ما عادت موجودة (شلل المجتمعات التقليدية) ، وبعضها الآخر لم يظهر إلى الوجود إلا منذ عشرين سنة (تطور السوق الدولية) . فالتخلف كواقعة أو حدث راهن هو نتيجة أسباب اختلطت وتعاقبت منذ بعض القرون : الشلل الاقتصادي والاجتماعي ، فقدان البرجوازية ، الضعف العسكري ، التبعية الاقتصادية والسياسية ، نشوء أقلية تتمتع بامتيازات ، تفكك البنى التقليدية ، ضيق قطاع الاقتصاد العصري ، تطور غير موافق ولاملائم لشروط التبادل الدولي ولسوق رؤوس الأموال ، ونمو سكاني متسارع »(٨) .

ويرى الدكتور محمود الذوادي أن « ظاهرة التخلف التي يلصقها مختصو التنمية والتخلف المعاصرون وغيرهم بمجتمعات العالم الثالث ، هي ظاهرة متعددة الملامح بدون شك . فهناك من جهة عناية مبحثية

واهتمام وطني وعالمي بملامح التخلف الاقتصادية والصحية والديموغرافية والاجتماعية والصناعية بالمجتمعات النامية . وهناك من جهة أخرى ، جهل وصمت محيران لجانب مهم آخر لتخلف هذه المجتمعات نفسها » . وأطلق الدكتور الذوادي على هذا النوع من التخلف المنسي اسم « التخلف الأخر » ، ويقصد ، بالتحديد ، « تدهور (ضعف ، تخلف) نمو عناصر التراث الثقافي(الجانب الثقافي) للمجتمع السائر في طريق النمو وما يقترن بذلك عادة من تدهور نفساني (الجانب النفسي) . وتتمثل أيضاً بعض أعراضه ، أساساً ، في الشعور بمركبات النقص وضعف الثقة بالنفس بين أفراد وفئات هذا المجتمع خاصة إزاء الطرف الغالب والغازي لهم . فتدهور استعمال اللغة (اللغات) الوطنية في المجتمع النامي من جهة ، وفرض استعمال لغة ثانية (عادة لغة المستعمر بالمعنى التقليدي أو الجديد لمعنى الإستعمار) لهذا المجتمع من ناحية ثانية ، هي مثال لما نعنيه بالتخلف الثقافي كجزء من مركب (التخلف الآخر)الذي تعيشه كثير من المجتمعات المتخلفة اليوم » [٩]

ولابد لنا ، هنا ، من التنويه بأن الدكتور رزق الله هيلان يرى أن الاسم الصحيح للدول النامية هو « الدول المخَلَّفة »لا « الدول المتخلفة » ..فهي ليست متخلفة من تلقاء ذاتها أو لأسباب داخلية ، ولكن الممارسات الإستعمارية للدول المتقدمة تجاهها (مثل الاستغلال والنهب والتخريب) هي التي أدت إلى تخليفها[١٠]

بل إن بين المفكرين العرب خاصة من يعترض حتى على مصطلح « الدول النامية » ، ويرى تصحيحه يقول ، مثلاً ، الدكتور عادل

حسين : « أنا ممن يعتبرون أن هذا المصطلح مضلل وضار . . فهو يعني أن الفرق بيننا وبين غيرنا هو مجرد فارق زمني . هم سبقونا لأنهم بدأوا ثورتهم الصناعية ، مثلاً ، قبلنا بقرنين ، وبالتالي وصلوا إلى مرحلة نضجهم مبكرين . بينما نحن بدأنا في مرحلة زمنية متأخرة . فإذا أسرعنا في السير سنلحق بهم ، إن شاء الله ! هذا هو المفهوم الذي يروج له بالفعل ، وهو مرفوض . فالصحيح أننا لسنا دولاً نامية بهذا المعنى . نحن دول مشوهة وتابعة ومقهورة ، وليس الأمر هنا استعمال ألفاظ إيثارية ، في مقابل ألفاظ علمية محايدة . لا ، إنه محاولة للتحديد العلمي الدقيق لطبيعة وضعنا وكيف ينبغي أن يوصف بالمصطلح الملائم المعبر عما نقصده فعلاً . إن المشكلة ، عندنا ، ليست في أننا متخلفون زمنياً عن الدول الغربية التي سبقتنا في مضمار التصنيع ، ولكن المشكلة أنه فرض علينا فرضاً أن نتخلف من الناحية الإقتصادية ، وفرض علينا فرضاً أن نحدد خطوات التصنيع والتطور الاقتصادي وفق ما يراه الغرب ، ووفق ما يراه مطلوباً . فمعدلات التنمية عندنا واتجاهاتها ، هم الذين يحددونها ، وهم الذين يفرضون بالتالي تخلف هذه المعدلات وشذوذها عن طبيعة احتياجات شعبنا الحقيقية . وكل هذا يعني أن الفجوة بيننا وبينهم لايمكن أن تضيق من الناحية الاقتصادية ، وهم يخططون لكي تظل مستمرة ومتسعة . وعلى هذا الاساس ، فإن المشكلة لا تكمن في تخلفنا الزمني ، ولا في نقص عدد المصانع أو زيادتها ، وإنما تكمن في قضية من الذي يتولى قيادة العملية والتخطيط لها ؟ هل يتولى التخطيط للتنمية الاقتصادية مجتمعنا ؟ وهل تتخذ القرارات داخل أمتنا ووفقاً لحساباتها ومصالحها ؟ أم يتحدد الاتجاه وتتخذ القرارت في عواصم

بعيدة ، وفي مركز النظام الدولي ؟ إذا انتزعنا قرارنا المستقل ، فإننا نكون سادة التنمية المستقلة . وتحقيقها هو اعتراض على النظام الدولي سيقابل بمعارضة شديدة من قياداته . وعلى هذا الاساس ، فإننا نكون بصدد معركة ضارية وممتدة . إذن ، القضية ليست في تخلف كمي اقتصادي ، وإنما في مدى قدرتنا بالفعل على ممارسة توجه مستقل نحو التنمية المتكاملة للمجتمع وإذا كانت كذلك ، فإنها ليست اذن مشكلة اقتصادية في المقام الاول ، ولكنها مشكلة ارادة سياسية في المقام الاول ترتبط بإوضاع ملائمة للتنمية الاقتصادية في المقام الثاني . وإذا أخذنا الموضوع بهذه الطريقة ، فإن هذا يزيح الحديث عن الاقتصاد والتخلف الاقتصادي ، وبالتالي التنمية الاقتصادية عن العرش الذي احتلته تقليدياً ، بحيث حين يقال « التنمية » يثب إلى الذهن فوراً مفهوم التنمية الاقتصادية في المقام الأول الذي أزعم ، هناءأنه آن الآوان لنا أن نغيره »[11] .

والآن .. جاء دورنا لنقول ، في شقاء الإنسان وتخلف المجتمعات : إن التخلف هو حالة يفتقد فيها الأمن .. أمن المواطنين في توفير حاجاتهم اللازمة لتحقيق البقاء وحفظ الكرامة . وعندما يغيب الأمن ، يصاب المواطنون بالشقاء (الذي هو عكس السعادة) ، ويصاب المجتمع بالتخلف (الذي هو عكس التقدم) . إن السعادة في ذروتها هي الشعور بالإمتلاء ، أي حدوث شعور بالامتلاء ، بل بالفيضان ، الداخلي !

الفصل الثاني

اتجاهات خمسة.. في تفسير التخلف والتقدم

يلاحظ الدكتور رمزي زكي أن التخلف في البلاد المتخلفة لم يكن حالة ابدية تتسم بها هذه البلاد دوماً دون غيرها . فهناك عدد من هذه البلاد كان منبعاً للحضارات العظيمة القديمة (الحضارة الفرعونية في مصر ، حضارة آشور في بابل ، والحضارة الهندية القديمة . . . إلخ) . كما أن غالبية هذه البلاد كانت تتميز بالتقدم والتنوع في هيكل الانتاج في الفترات التي سبقت نمو الدول المتقدمة . بل إن نصيب هذه الدول في الدخل العالمي كان أكبر من نصيب البلاد التي تؤلف اليوم قطاع العالم المتقدم . فمثلاً تراجع نصيب الدول المتخلفة من ٦٥ ٪ في عام ١٨٥٠ إلى ٢٢ ٪ في عام ١٩٦٠ . لذلك ، يتساءل الدكتور زكي : « ماذا حدث في هذه البلاد ؟ ما الذي خلفها ؟ وكيف نشأ التخلف فيها ؟ وكيف تطور وتحت أي ظروف تنامى فيها التخلف ؟ » . ثم يقرر الدكتور زكي « اننا إذا نظرنا إلى حصاد الفكر التنموي في هذا الخصوص ، فلن نعثر على إجابات شافية لهذه التساؤلات . وغاية ما في الأمر ، سوف نجد نوعاًمن التحليل الانتقائي للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذه الدول ، دون أن نعثر على جهاز تحليلي مقنع يجيب على التساؤلات السابقة » . ثم يفصل الدكتور زكي هذه المقولة ، فيعرض « الاتجاهات الخمسة الرئيسة التي تناولت تفسير

التخلف من منظورات جزئية مسطحة[1]» ، وينقد تلك الاتجاهات على النحو التالي :

١- التخلف باعتباره حاصل جمع سمات التخلف :

يقول الدكتور زكي إن الاقتصاديين في هذا الاتجاه يحللون « التخلف على أساس مجموعة معينة من المؤشرات التي تعوق عملية التنمية أو تحد منها ، مثل انخفاض متوسط دخل الفرد ، نقص الإدخار ورؤوس الاموال ، ضعف مستوى الإنتاجية والتقدم التكنولوجي ، ارتفاع نسبة المشتغلين بالزراعة ، ارتفاع معدل النمو السكاني ، تفشي الأمراض والأمية وسوء التغذية ، انخفاض مستوى عمر الفرد ، شيوع الإكتناز ، ارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي ، عدم وجود المنظم . . إلخ . وهذا الإتجاه يعتمد على إجراء المقارنة الشكلية بين هذه المؤشرات في الدول المتقدمة والدول المتخلفة . ولهذا ، كثيراً ما يعرف هذا المنهج ، بمنهج الفجوة Gap Approach كما يسميه كند لبرجر ، أو منهج المؤشرات النمطية النموذجية Ideal Typical Index Approach كما يطلق عليه المفكر اندريه جوندر فرانك . وأهم ما يلاحظ على هذا الإتجاه ، هو طابعه الوصفي التقريري الذي يعتمد على ما يشبه « الروبورتاج » في تحليل الظاهرة . فهو يصفها دون أن يفسرها أضف إلى ذلك أيضاً ، أن هذا الإتجاه يعاني من طابعه السكوني الميت ، لانه ينظر إلى التخلف على أنه حالة قائمة ومعزولة »[2]

٢ـ التخلف كنتيجة للثنائية والخلل القطاعي :

يرى الدكتور زكي أن هذا الإتجاه يستند في تفسير التخلف على « ظاهرة عدم التجانس الموجودة بين قطاعات الإقتصاد القومي في البلاد المتخلفة » . وقد بدأ هذا الإتجاه بدراسة رائدة قدمها بويكه J.K. Boeke . والفكرة الأساسية في كتابات الرجل هي « أن المجتمعات الشرقية المتخلفة تعاني من ازدواجية ، بسبب استيرادها لنظام على درجة عالية من التقدم (هو النظام الرأسمالي) ، ليتواجد إلى جانب النظام الاجتماعي التقليدي في هذه الدول ، والذي يقع في مرحلة سابقة على الرأسمالية » . ومن أهم نتائج هذه الفكرة ، كون النظرية الاقتصادية للمجتمعات غير المتجانسة نظرية تتسم بالثنائية . « وقد أثارت آراء بويكه آنذاك ضجة واضحة بين صفوف الاقتصاديين ، لعدم موافقتهم على النتائج التي وصل إليها ، مثل : عدم ملاءمة النظام الرأسمالي لهذه المجتمعات ، والطابع الثنائي للنظرية الإقتصادية المتعلقة بتحليل التخلف ، وعدم إمكان وحدة السياسة الإقتصادية الملائمة للدول ذات الطابع الثنائي . وكان أول من تولى الرد هو بنيامين هيجنز B.Higgins الذي رأى أن بعض خصائص الثنائية التي توجد بالمجتمعات الشرقية إنما توجد أيضاً في المجتمعات الغربية ، وأن النظرية الاجتماعية في الغرب تصلح اذن للتطبيق على هذه المجتمعات » . ويقرر الدكتور زكي أن « الضعف النظري لهذا الاتجاه هو في عجزه عن تقديم جهاز تحليلي مقنع يبين لنا كيف ظهر التخلف في هذه المجتمعات ، وكيف تطور وأصبح ظاهرة كامنة فيها . أضف إلى ذلك ما يتسم به هذا الإتجاه من طابع سطحي وتقريري عند وصف الخصائص التي يتميز بها

كل من القطاع الحديث والقطاع التقليدي ، وإهمال طبيعة علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية داخل كل منهما ، وبين كل منهما للآخر»[٣] .

٣ـ التخلف بإعتباره تأخراً زمنياً :

يلاحظ الدكتور زكي أن هذا الإتجاه يستند إلى النظرية الآلية للنمو التي روجها والت ويتمان روستو في كتابه « مراحل النمو الاقتصادي ، الذي ظهر في أوائل الستينات . « والفكرة الأساسية التي قدمها روستو في هذا المجال تتلخص في أن النمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني ، بحيث أن كل مرحلة تمهد الطريق ـ أوتوماتيكياً ـ للمرحلة التي تليها . وهذه المراحل هي : مرحلة المجتمع التقليدي ، مرحلة التهيؤ للانطلاق ، مرحلة الانطلاق ، ثم مرحلة النضج ، وأخيراً مرحلة الاستهلاك الوفير . ويميز روستو بين هذه المراحل على أساس كمي وتكنولوجي فقط . فالذي يميز مرحلة عن الاخرى هي درجة النمو التي تحدث في قوى الانتاج » . وهكذا ، « فإن التخلف الاقتصادي ليس إلا تأخراً زمنياًفحسب . ومن هنا ، فالبلاد المتخلفة ، عليها ، لكي تتجاوز هذا التأخر ، أن ترفع من معدلات ادخارها واستثمارها ، وأن تغير من ميول افرادها ، لكي يزيد ناتجها القومي وتلحق بركب التقدم » . ويأخذ الدكتور زكي على تحليل روستو أنه « جاء سطحياً ، ولايستند إلى أي أساس نظري . . فعنصر التحليل الاقتصادي عنده ، انحصر فقط في التغيرات التي تحدث لقوى الانتاج ، بينما أن عنصر التحليل الاجتماعي عنده يقتصر على تغيير ميول الأفراد ، مع إهماله التام للمحيط الاجتماعي الذي تتم فيه هذه التغيرات » .

ويخلص الدكتور رمزي إلى أن روستو « عجز عن تقديم أي تفسير علمي يوضح لنا طبيعة التغيرات المطلوبة لاحداث الارتفاع المنشود في معدلات الادخار والاستثمار وتغيير ميول الافراد . وفضلاً عن ذلك ، لو حاولنا أن نتحقق من وجود المراحل التي ذهب إليها روستو ، وخصوصاً مرحلة المجتمع التقليدي « المتخلف » فسوف نلحظ أنه لاوجود لها بالشكل المسطح الذي عرضه . ولهذا تعرض هذا الإتجاه لنقد مرير ، ليس فقط من رافضي الفكر التنموي الغربي ، بل وأيضاً من عدد بارز من الاقتصاديين الغربيين »[٤] .

٤ـ العلاقات السببية المسطحة :

يرى الدكتور زكي أن « هذا الاتجاه يختلف عن الاتجاهات الثلاثة السابقة من حيث نظرته إلى التخلف باعتباره نظاماً System يتكون من مجموعة من العناصر Elements التي تعوق النمو وتقوم بينها علاقات تبادلية دائرية تجعل طريقة عمل النظام مفضية دائماً إلى العودة لنفس نقطة البداية وهي التخلف . وبناء على ذلك ، يكون التخلف بمثابة نظام يعمل على إعادة انتاج التخلف وتكريسه . وهو نظام منعزل ، مستقل ، يدور في مجموعة محكمة من الحلقات المفرغةVicious Circles التي تجعل أي محاولة للتقدم غير ممكنة » . ومن أعلام هذا الاتجاه رجنار نوكسه ، هارفي ليبنشتين وجونار ميردال . وقد اعتمد ميردال فكرة العلاقات السببية ليبين أن حالة التخلف في البلدان المتخلفة لاتتميز بالاستقرار أو التوازن أو شبه التوازن ، وإنما تسير في اتجاه تراكمي تدفع النظام إلى التردي عبر الزمن في أغوار أبعد للتخلف » . وفي نقده لاتجاه العلاقات السببية ، ينتهي الدكتور رمزي

زكي إلى أن تلك العلاقات ، « وإن كانت قد كشفت النقاب عن طبيعة العلاقات المتبادلة بين عناصر النظام المتخلف والطريقة التي ترتبط بعضها بالبعض ، إلا أنها مع ذلك ، تبقى كالصندوق الفارغ طالما إنها نظرت إلى النظام على أنه منعزل ومستقل ولا تربطه بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية أية خيوط . كما أنها عجزت عن الاحاطة الجذرية بكيفية نشوء التخلف ،لأنها دارت حول نفسها ، وفي إطار يعاني من الفراغ التاريخي »[٥] .

٥ـ الاتجاه السوسيولوجي والسيكولوجي :

يرى بعض كتّاب الفكر التنموي (مثل : ب . هو سيلتز ، إ . هاجن ، ود. ماكيلاند) أن العوامل السوسيولوجية والسيكولوجية هي التي تلعب الدور الرئيسي في التخلف . و « كثيراً مالجأ هؤلاء إلى توصيف خصائص المجتمعات المتخلفة التقليدية عن طريق الاشارة إلى هذه العوامل ، مثل : غياب روح المغامرة وعدم وجود المنظم ، وانعدام الروح الفردية ، وضعف الحوافز الاقتصادية وتحقير الكسب المادي ، وعدم وجود التخصص الواضح في النشاط الاقتصادي ، وجمود الحراك الاجتماعي ، وتخلف القيم والعادات الاجتماعية . . إلخ . وكانت هذه القائمة الطويلة من الخصائص ترد في مجال المقارنة بين هذه المجتمعات وبين المجتمعات الصناعية المتقدمة ، كدليل آخر على حالة التخلف التي تسود المجتمعات الزراعية التقليدية » . ويعيب بعض الكتاب والمفكرين ، وخاصة منهم اندريه جوندر فرانك ، على الافكار السوسيولوجية والسيكولوجية « أنها اتسمت بالتجريد غير الصادق الذي لايستند على فهم عميق لهذه المجتمعات ، ولا لتاريخها ، ولا لطبيعة

مشاكلها الحقيقية . وأوضح فرانك أن هذه الاتجاهات ، وإن كانت قد أقامت تحليلها على اسس معينة من الخصائص السوسيولوجية والسيكولوجية التي تسيطر على البناء الاجتماعي ككل ،إلا أنها عجزت عن إعطاء أي تفسير علمي لكيفية نشوء هذا البناء نفسه ، ومن ثم كان فشلهم في الوصول إلى امكانية تغييره والوسائل المؤدية إلى ذلك . فدعوتهم إلى تغيير عادات الناس وقيمهم وسيكولوجيتهم ونظرتهم إلى الحياة وأدوارهم الاجتماعية التي يلعبونها ، كسبيل إلى الخلاص من التخلف ، هي تحصيل حاصل ،لأن هذه العادات والافكار والقيم هي ، في النهاية ، انبثاق طبيعي من النسق الاجتماعي الاقتصادي السائد في هذه الدول »(٦) .

* * *

الفصل الثالث
نظريتان . . التحديث والتبعية

قام الدكتور عثمان الرواف بتصنيف كافة نظريات التنمية والتخلف التي ظهرت في السنوات الخمسين الاخيرة ، في مجموعتين أو مدرستين ، تضم الاولى (وهي الاسبق تاريخياً) نظريات التنمية والتحديث (وسنسميها ، للاختصار : نظريات التحديث) ، وتضم الثانية نظريات التبعية . وفيما يلي ، عرض مختصر لكل من مجموعتي النظريات مع النقد الموجه إليها، والملاحظات النقدية الموجهة إلى مجموعتي النظريات كلتيهما .

١. نظريات التحديث

يرى الدكتور الرواف أن نظريات التحديث تتصف ، كلها ما عدا استثناءات قليلة ، بما يلي :

● افتراضها وجود نظام اجتماعي متماثل في جميع البلدان النامية يشتمل على نماذج اقتصادية وسياسية وثقافية متشابهة، وقد اطلقوا على تلك البلدان اسم« العالم الثالث »[1] .

● قوة تركيزها على البعد الثقافي النفسي ، أو على البعد البنيوي ، وضعف تركيزها على البعد الاقتصادي في المجتمع .

● إهمالها تأثير الأبعاد الدولية على ظروف التخلف في الدول النامية .

● وقوعها ضمن إطار الثنائيات الذي يفترض وجود نوعين من المجتمعات ، أحدهما تقليدي « يمثل اللاشيء » ، وثانيهما حديث « يمثل الكل » ، واعتبارها أن التنمية هي التقدم باتجاه واحد . . من القطب التقليدي المتخلف « أو اللاشيء » ، إلى القطب المعاصر المتقدم « أو الكل » .

● افتراضها أن علاقة القديم التقليدي مع الحديث العصري هي علاقة صراعية في طبيعتها تسفر عن وجود لواحد منهما فحسب ، وانعدام كامل للآخر .

● نظرتها التفضيلية لمعالم الحضارة الغربية « التي تمثل - في نظرها - الكل » ، وبالتالي تفضيلها نموذج التنمية السياسية والاقتصادية المطبق في الغرب ، والمتمثل ، بالديمقراطية الرأسمالية في كنف الدولة القومية . وتفترض هذه النظريات - بالتالي - لكي تنجح التنمية ، أن تنحو الدول النامية منحى الدول المتقدمة الغربية[٢] .

ويلاحظ الدكتور الرواف أن النتائج (في الدول النامية) جاءت حتى الآن مخيبة لآمال مفكري نظريات التحديث .. « ففي معظم الحالات ، لم تنشأ المؤسسات السياسية والاقتصادية الضرورية لإنجاح عملية التنمية ، وظهر العديد من المشاكل الجديدة التي لم تزل تبحث عن حلول ، وبقيت مستويات الخدمات العامة والرفاه الاجتماعي وأداء الاعمال (بالرغم من تقدمها) بعيدة عن المستويات المحققة في الدول المتقدمة ، وعانت غالبية الدول النامية من فقدان الأمن والاستقرار ، ودخلت في أزمات الصراعات العسكرية والحروب الاهلية والثورية ، ولم تتمكن مجموعة كبيرة منها حتى الآن من تحقيق التلاحم القومي ، وتطوير الشخصية الوطنية المتماسكة »[٣] .

وقد تعرضت نظريات التحديث على أثر ذلك إلى انتقادات متعددة ، واتهمت بنزعتها الغربية ، وفشلها في فهم طبيعة المجتمعات النامية وتحديد الأسباب الحقيقية لمشكلة التخلف فيها . وتم « انتقاد نموذجي التقليد والمعاصرة ، ووصفا بأنهما نموذجان افتراضيان لايعطيان صورة صحيحة عن واقع الحياة في الدول النامية والمتقدمة . . فهما ليس أكثر من تجريدات أخذت من بعض عناصر الحقيقة لتسهيل فهم التنمية (. . .) كذلك ، فإن علاقة التقليد بالمعاصرة ليست بالضرورة علاقة صراع دائم تتسم بوجود كامل أو انعدام كامل لاحدهما أو الآخر . . فمن الممكن للمظاهر التقليدية والمعاصرة أن تتزامن وتتعايش في المجتمع نفسه » . ولم تنجح محاولات تنقيح نظريات التحديث في تقديم نظريات تحليلية ، مما هيأ الفرصة أمام نظريات التبعية للتطور والانتشار[٤]

وفوق ذلك ، يدين الدكتور الرواف (ضمناً) مدرسة التحديث من الناحيتين السياسية والاخلاقية ، لأن منظريها يضعون « اتجاهات تنموية محببة ومفضلة من قبل السياسة الأمريكية (. . .) . ويذكر احد المعلقين في شرحه لمشروع كاميلوت Camelot الكبير الذي طبقته وزارة الدفاع الأمريكية لدراسة أوضاع الدول النامية ، أن المشروع قد هدف من جهة إلى تحديد الأسباب التي تؤدي إلى التمزق الاجتماعي في الدول النامية ، ومن جهة اخرى ، إلى وضع أطر تنموية لتنظيم عملية التغير الاجتماعي في هذه الدول . فالهدف من مشروع كاميلوت ، كما يذكر النقاد ، لم يكن فقط شرح التغيرات المتوقعة في الدول النامية ، ولكن أيضاً وضع إطار عام للسيطرة عليها » . ويضيف الدكتور الرواف أنه : اتضح فيما بعد أن اللجنة المنظمة لمؤتمرات الحرية الثقافية « بعثة إلى

العالم الثالث » ، تلك المؤتمرات التي ضمت عدداً من مثقفي وكتاب الدول النامية ، كانت تتلقى مساعدات مالية من الفرع الخارجي للاستخبارات الامريكية[٥] ! !

كما لاحظ الدكتور الرواف أن نظريات التحديث زودت الحكومة الامريكية بالاساس الأخلاقي لتبرير مساعدتها ودعمها للانظمة السلطوية في الدول النامية ، على الرغم من أن الديمقراطية هدف أساسي من أهداف نظريات التحديث[٦] .

٢ـ نظريات التبعية

تتفق نظريات مدرسة التبعية في « تحليل الاقتصاد السياسي للتنمية وابراز تأثير الرأسمالية الدولية على تخلف الدول النامية ، والتركيز على الحل الاشتراكي الثوري وجعله أساساً لمعالجة مشكلات المجتمعات المتخلفة » . وقد عرفت التبعية من قبل سانتوز ، وهو أحد المفكرين البارزين في هذه المدرسة ، بأنها « الحالة التي يكون فيها اقتصاد دولة محددة متوقفاً على التطور والتوسع لاقتصاد آخر يكون الأول خاضعاً له » . وقد ميز منظرو التبعية بين دول المركز ، center وهي الدول الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد الدولي ، ودول الهامش periphery ، وهي الدول المتخلفة التابعة لها[٧] .

ويميز البعض بين التبعية الهيكلية structural dependency التي تهتم بدراسة تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية في الخارج على البنيات المجتمعية الداخلية ، مثل الطبقات وعلاقات الانتاج ، والتبعية الخارجية External Dependency ، التي تركز على دراسة علاقات دول الهامش بدول المركز ، والتبعية الداخلية Internal D. ، التي تهتم

بمعالجة دور قيادات الدول النامية المستفيدة من تبعية دولها للرأسمالية الدولية[٨] .

وتلاحظ مدرسة التبعية أن دول المركز حققت التطور في حين ابتليت دول الهامش بالتخلف . . « فكما يؤدي النظام الرأسمالي داخل الدولة الواحدة الى تحسين وضع الطبقات البرجوازية على حساب افقار الطبقات الكادحة ، فإن النظام الرأسمالي على الصعيد الدولي قد أدى إلى تحقيق التطور على حساب تكريس التخلف في دول الهامش »[٩] .

« وترفض غالبية مفكري التبعية فكرة التنمية الرأسمالية المستقلة أو التابعة ، ويعتقدون بأن التطبيق الاشتراكي هو نموذج التنمية الوحيد الذي يمكن أن يخرج دول الهامش من براثن التخلف . والنموذج الرأسمالي وفق أطروحة فرانك وآخرين (من مدرسة التبعية) هو مصدر لتخلف دول الهامش وليس لتنميتها . وعندما تثار التساؤلات عن إخفاق بعض الدول الاشتراكية في تحقيق معدلات مرتفعة في النمو ، نجد كتاب التبعية ينحون باللائمة على النظام الرأسمالي الدولي . فدول الهامش ، كما يذكر نوفاك (وهو أحد منظري مدرسة التبعية) ، سوف تبقى هامشية حتى ولو تحولت إلى دول إشتراكية ، وستبقى عاجزة عن تحقيق اهدافها ، وتطبيق برامجها التنموية ، بسبب خضوعها لهيمنة النظام الرأسمالي الدولي ، وسيبقى حل مشكلة التخلف في دول الهامش متوقفاً على حدوث التغير الاشتراكي في دول المركز الرأسمالية »[١٠] .

وفي نقده لنظريات التبعية ، يلاحظ الدكتور الرواف أنها « واجهت ثلاث مشاكل أساسية نتجت عن التزاماتها الايديولوجية بالفكر الماركسي واللينيني . . فلقد نظرت للتخلف ، فقط ، من منظار الامبريالية الدولية الخارجية ، وأهملت كل التأثيرات الداخلية باستثناء

مفهوم التبعية الداخلية (. .) . والمشكلة الثانية التي واجهتها نظريات التبعية هي نظرتها للتنمية على أنها عملية اقتصادية بحتة (. . .) . وقد تمسكت نظرية التبعية بطرح الحل الثوري الاشتراكي (الماركسي اللينيني) بوصفه البديل الوحيد للتنمية ، على الرغم من مشاكل التطبيق الاشتراكي التي واجهت العديد من الدول النامية »[١١]

٣. ملاحظات نقدية حول المدرستين

يخلص الدكتور الرواف في نقده لنظريات مدرستي التحديث والتبعية ، كلتيهما ، إلى الملاحظات النقدية التالية :

● فشلت المدرستان ، كلتاهما ، في الإجابة عن أسئلة كبرى في قضية التخلف والتنمية ، مثل : « لماذا اختلفت خيارات التنمية من دولة نامية إلى أخرى ؟ ولماذا نجحت بعض الدول في تحقيق اهدافها أكثر من الدول الاخرى ؟ وهل يمكن لأسباب التخلف أن تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف الظروف القائمة ؟[١٢]

● إن « أياً من المدرستين لم تحاول وضع الأطر النظرية التي يمكن الاعتماد عليها لرسم استراتيجية خاصة بالتنمية الريفية » ، علماً أن الريفيين يشكلون حوالي ثلثي سكان البلدان النامية . « ولقد لاحظ لوب هذه المشكلة في دراسته للعالم الثالث ، وحاول ابراز أهمية تنمية الريف التي يمكن تحقيقها بواسطة الاهتمام بقطاع الزراعة »[١٣] .

● « إن الالتزام الايديولوجي لادبيات التحديث والتبعية قد أعاق قدرتها على فهم أبعاد التنمية والتخلف ، حيث جاءت تحليلاتها ومقترحاتها ، نتيجة لذلك ، ناقصة ومنفصلة عن واقع الدول النامية (. . .) . لقد أدت الالتزامات الايديولوجية لنظريات التحديث إلى

إهمال التأثيرات الدولية على تخلف الدول النامية ، وإلى تفضيل المنهج الليبرالي الرأسمالي للتنمية دون اعتبار المشاكل التي تترتب على تطبيقه في مجتمعات تختلف في ظروفها عن ظروف الدول الغربية . وكذلك ، فلقد أدت الصبغة الايديولوجية لنظريات التبعية إلى إهمالها للمؤثرات الداخلية للتخلف في الدول النامية ، بسبب إصرارها على تحميل المسؤولية كاملة للامبريالية الدولية ، كما دفعتها التزاماتها الايديولوجية إلى المبالغة في التحليل الطبقي وتفضيل الحل الاشتراكي دون إدخال التعديلات الضرورية التي تجعله أكثر ملاءمةلواقع الدول النامية .

● « إن معالجة مدرسة التحديث لمسألة التخلف لم تكن دقيقة ، بسبب عموميتها ، وغموض العلاقات والمتغيرات التي ناقشتها (التقليد ، الثقافة ، والابعاد النفسية) . وأما نظرتها للتنمية ، فقد اعتمدت على خصائص منجزة في المجتمعات الغربية (الديمقراطية ، الدول القومية ، بناء المؤسسات ، والثقافة العلمانية) دون أي مراعاة لاختلاف ظروف الدول المعنية بالتنمية ، ودون محاولة تحديد أسس الوصول إلى الاهداف المرسومة .

● « وأما نظريات التبعية ، فلقد تمكنت من تقديم تحليل أفضل لظاهرة التخلف من نظريات التنمية ، ليس لأن أسباب التخلف التي قدمتها أكثر إقناعاً من الأسباب التي تطرحها نظريات التنمية ، ولكن لأن المتغيرات التي اعتمدت عليها في شرح التخلف (الاستعمار ، الرأسمالية ، البرجوازية) تعكس ظواهر وعلاقات واضحة يسهل التحكم في فهمها ودراستها تاريخياً وفي الوقت الحاضر . غير أن مدرسة التبعية لم توفق في فهمها للتنمية مثل استيعابها للتخلف ، وذلك لأنه بالرغم من وضوح متغيرات وعوامل التنمية التي تقدمها (الثورة ، التحرر من التبعية ، التطبيق الاشتراكي) ، إلا أن محدودية امكانية تطبيقها تجعلها عديمة الجدوى . . .

● « تحتاج نظريات التحديث والتبعية إلى المزيد من التعديل والتطوير لمساراتها الحالية ، لكي تنهي أو تحد من حالة الانفصال القائمة بين النظرية والواقع »[١٤] .

* * *

الملحق رقم /١/
اعلان الحق في التنمية
(قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٢٨/٤١. ٤ /١٢/١٩٨٦)

إن الجمعية العامة ،

إذ تضع في اعتبارها مقاصد ومبادىء ميثاق الامم المتحدة المتصلة بتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الانساني وفي تعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين ،

وإذ تسلم بأن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملةتستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والافراد جميعهم على أساس مشاركتهم ، النشطة والحرة والهادفة ، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها ،

وإذ ترى أنه يحق لكل فرد ، بمقتضى احكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، أن يتمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن فيه إعمال الحقوق والحريات المبنية في هذا الاعلان إعمالاً تاماً ،

وإذ تشير إلى أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالخصوص المدنية والسياسية ،

وإذ تشير كذلك إلى مايتصل بذلك من الاتفاقات والاتفاقيات والقرارات والتوصيات والصكوك الاخرى الصادرة عن الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فيما يتعلق بالتنمية المتكاملة للانسان وتقدم وتنمية جميع الشعوب اقتصادياًواجتماعياً ، بما في ذلك الصكوك المتعلقة بانهاء الاستعمار ، ومنع التمييز ، واحترام ومراعاة حقوق الانسان والحريات الاساسية ، وحفظ السلم والامن الدوليين ، وزيادة تعزيز العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقاً للميثاق ،

وإذ تشير إلى حق الشعوب في تقرير المصير الذي بموجبه يكون لها الحق في تقرير وضعها السياسي بحرية وفي السعي إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية ،

وإذ تشير أيضاً إلى حق الشعوب في ممارسة السيادة التامة والكاملة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية مع مراعاة الاحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ،

وإذ تضع في اعتبارها الالتزام الواقع على الدول بموجب الميثاق بتعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع دون تمييز من أي نوع كالتمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو غير ذلك من الاوضاع ،

وإذ ترى أن القضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الانسان الخاصة بالشعوب والافراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري ، والسيطرة

والاحتلال الاجنبيين ، والعدوان والتهديدات بالحرب ، من شأنه أن يسهم في إيجاد ظروف مواتية لتنمية جزء كبير من الانسانية ،

وإذ يساورها القلق إزاء وجود عقبات خطيرة في طريق تنمية البشر والشعوب وتحقيق ذواتهم تحقيقاً تاماً ، نشأت ، في جملة أمور ، عن إنكار الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وإذ ترى أن جميع حقوق الانسان والحريات الاساسية متلاحمة ومترابطة ، وأن تعزيز التنمية يقتضي إيلاء الاهتمام على قدم المساواة لإعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنظر فيها بصورة عاجلة وإنه لايمكن ، وفقاً لذلك ، أن يبرر تعزيز بعض حقوق الانسان والحريات الاساسية واحترامها والتمتع بها إنكار غيرها من حقوق الانسان والحريات الاساسية ،

وإذ ترى أن السلم والامن الدوليين يشكلان عنصرين أساسيين لإعمال الحق في التنمية ،

وإذ تؤكد من جديد وجود علاقة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية ، وأن التقدم في ميدان نزع السلاح سيعزز كثيراً التقدم في ميدان التنمية ، وأن الموارد المفرج عنها من خلال تدابير نزع السلاح ينبغي تكريسها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب و لرفاهيتها ولاسيما شعوب البلدان النامية ،

وإذ تسلم بأن الانسان هو الموضوع الرئيسي لعملية التنمية ، ولذلك فإنه ينبغي لسياسة التنمية أن تجعل الانسان المشارك الرئيسي في التنمية والمستفيد الرئيسي منها ،

وإذ تسلم بان ايجاد الظروف المواتية لتنمية الشعوب والافراد هو

المسؤولية الاولى لدولهم ،

وإذ تدرك ان الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لتعزيز وحماية حقوق الانسان ينبغي ان تكون مصحوبة بجهود ترمي إلى إقامة نظام اقتصادى دولي جديد ،

وإذ تؤكد ان الحق في التنمية حق من حقوق الانسان غير قابل للتصرف ، وان تكافؤ الفرص في التنمية حق للأمم وللأفراد الذين يكونون الامم ، على السواء ،

تصدر اعلان الحق في التنمية ، الوارد فيما يلي :

المادة/ ١ /

١ـ الحق في التنمية حق من حقوق الانسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل انسان ولجميع الشعوب المشاركة والاسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الانسان والحريات الاساسية إعمالاً تاماً .

٢ـ ينطوي حق الانسان في التنمية أيضاً على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير ، الذي يشمل ، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الخاصين بحقوق الانسان ، ممارسة حقها ، غير القابل للتصرف ، في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية .

المادة / ٢ /

١ـ الانسان هو الموضوع الرئيسى للتنمية وينبغى أن يكون المشارك

النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه .

٢ـ يتحمل جميع البشر مسؤولية عن التنمية ، فردياً وجماعياً ، آخذين في الاعتبار ضرورة الاحترام التام لحقوق الانسان والحريات الأساسية الخاصة بهم ، فضلاً عن واجباتهم تجاه المجتمع الذي يمكنه وحده ان يكفل تحقيق الانسان لذاته بحرية وبصورة تامة ، ولذلك ينبغي لهم تعزيز وحماية نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مناسب للتنمية .

٣ـ من حق الدول ومن واجبها وضع سياسات انمائية وطنية ملائمة تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم ، النشطة والحرة والهادفة ، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها .

المادة / ٣ /

١ـ تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية .

٢ـ يقتضي إعمال الحق في التنمية الاحترام التام لمبادىء القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقاًلميثاق الأمم المتحدة .

٣ـ من واجب الدول ان تتعاون بعضها مع بعض في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية ، وينبغي للدول ان تستوفي حقوقها وتؤدي واجباتها على نحو يعزز عملية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد على اساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين

جميع الدول ، ويشجع كذلك مراعاة حقوق الانسان وإعمالها .

المادة / ٤ /

١ـ من واجب الدول ان تتخذ خطوات ، فردياًوجماعياً ، لوضع سياسات انمائية دولية ملائمة بغية تيسير إعمال الحق في التنمية إعمالاً تاماً .

٢ـ من المطلوب القيام بعمل مستمر لتعزيز تنمية البلدان النامية على نحو أسرع ، والتعاون الدولي الفعال ، كتكملة لجهود البلدان النامية ، أساسي لتزويد هذه البلدان بالوسائل والتسهيلات الملائمة لتشجيع تنميتها الشاملة .

المادة / ٥ /

تتخذ الدول خطوات حازمة للقضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الانسان الخاصة بالشعوب والأفراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري ، والاستعمار ، والسيطرة والاحتلال الأجنبيين ، والعدوان والتدخل الأجنبي ، والتهديدات الأجنبية ضد السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية ، والتهديدات بالحرب ، ورفض الاعتراف بالحق الأساسي للشعوب في تقرير المصير .

المادة / ٦ /

١ـ ينبغي لجميع الدول ان تتعاون بغية تعزيز وتشجيع وتدعيم

الاحترام والمراعاة العالميين لجميع حقوق الانسان والحريات للجميع تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين .

٢ـ جميع حقوق الانسان والحريات الأساسية متلاحمة ومترابطة ، وينبغي ايلاء الاهتمام على قدم المساواة لإعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والنظر فيها بصورة عاجلة .

٣ـ ينبغي للدول أن تتخذ خطوات لازالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية والناشئة عن عدم مراعاة الحقوق المدنية والسياسية ، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

المادة / ٧ /

ينبغي لجميع الدول ان تشجع إقامة وصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين ، وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي لها أن تبذل كل ما في وسعها من أجل تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة . وكذلك من اجل استخدام الموارد المفرج عنها نتيجة لتدابير نزع السلاح الفعالة لأغراض التنمية الشاملة ، ولاسيما تنمية البلدان النامية .

المادة / ٨ /

١ـ ينبغي للدول ان تتخذ ، على الصعيد الوطني ، جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية . ويجب ان تضمن ، في جملة امور ، تكافؤ الفرص للجميع في امكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والاسكان والعمل والتوزيع العادل

للدخل . وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية . وينبغي اجراء اصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية .

٢ـ ينبغي للدول أن تشجع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملاً هاماً في التنمية وفي الإعمال التام لجميع حقوق الانسان .

المادة / ٩ /

١ـ جميع جوانب الحق في التنمية ، المبينة في هذا الاعلان ، متلاحمة ومترابطة وينبغي النظر إلى كل واحد منها في إطار الجميع .

٢ـ ليس في هذا الاعلان مايفسر على أنه يتعارض مع مقاصد ومبادىء الأمم المتحدة ، أو على أنه يعني أن لأي دولة أو مجموعة أو فرد حقاً في مزاولة أي نشاط أو في أداء أي عمل يستهدف انتهاك الحقوق المبينة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان .

المادة / ١٠ /

ينبغي اتخاذ خطوات لضمان ممارسة الحق في التنمية ممارسة كاملة وتعزيزه التدريجي ، بما في ذلك صياغة واعتماد وتنفيذ تدابير على صعيد السياسات وتدابير تشريعية و تدابير أخرى على الصعيدين الوطني والدولي(*) .

(*) طبق الأصل ، عن النشرة التي أصدرتها الأمم المتحدة (ادارة الاعلام) تحت عنوان « اعلان الحق في التنمية » ، في تشرين الأول (نوفمبر) ١٩٩٠ .

هوامش ومراجع الباب الأول

أولاً - هوامش ومراجع الفصل الأول

(١) انظر المداخلة الأولى للدكتور برهان غليون في ندوة « الوحدة » حول التقدم والتخلف ، مجلة « الوحدة » - الرباط ، السنة الثانية ، العدد ٢٢ - ٢٣ ، تموز (يوليو) ١٩٨٦ ، ص ١١٦ .

(٢) ذكره : ريموند داسمان وآخرون ، الأسس البيئية للتنمية الاقتصادية ، ترجمة سعاد وقاف ، وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٩٠ ، ص ٣٦ .

(٣) عن محاضرة ألقاها الدكتور محيي الدين صابر (المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سابقاً) ، نشرت في : « المجلة العربية للثقافة » - تونس ، السنة السابعة ، العدد ١٢ ، مارس (آذار) ١٩٨٧ ، ص ص ٩ - ١٤ .

(٤) الدكتور نادر فرجاني ، عن التقدم والتنمية ، مجلة « لوموند ديبلوماتيك » ، سبتمبر ١٩٨٩ ، ص ٢ من الكراس العربي .

(٥) الدكتور محيي الدين صابر ، التغير الحضاري و تنمية المجتمع ، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس الليان ١٩٦٢ ، ص ٩٤

(٦) حافظ الجمالي ، بين التخلف والحضارة ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ١٩٧٨ ، ص ٢١ و٢٢ .

(٧) انظر مداخلات الدكتور محمد أحمد خلف الله ، في ندوة الوحدة حول التخلف والتقدم ، مجلة « الوحدة » - الرباط ، السنة الأولى ، العدد الثاني ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤ ، ص ١٤ .

(٨) بول باران وايف لاكوست ، الاقتصاد السياسي للتخلف وأسباب التخلف الأساسية ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ٨٢ .

(٩) الدكتور محمود الذوادي ، التخلف الثقافي النفسي كمفهوم بحث في مجتمعات الوطن العربي والعالم الثالث ، مجلة« المستقبل العربي » - بيروت ، السنة الثامنة ، العدد ٨٣ ، ١٩٨٦/١ ، ص ٢٧ .

(١٠) انظر : الدكتور رزق الله هيلان ، سورية بين التخلف و التنمية ، (دون ذكر ناشر) ، دمشق ١٩٧٣ ،ص ٥٠ . ويذكر أن الرسالة التي قدمها الدكتور هيلان لنيل درجة الدكتوراه كانت تحت عنوان « الثقافة والتنمية في سورية والبلدان المخَلَّفة » .

(١١) انظر مداخلات الدكتور عادل حسين ضمن نطاق ندوة « الاسلام والتنمية » في : مجلة « الوحدة » - الرباط ، السنة الثانية ، العدد ١٣ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٥ ، ص ص ٩٨ - ١١٢ .

ثانياً ـ هوامش ومراجع الفصل الثاني

(١) الدكتور رمزي زكي ، فكر الأزمة (دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي) ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ص ٧٦ ـ ٧٧ .

(٢) الدكتور رمزي زكي ، فكر الأزمة ، المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(٣) الدكتور رمزي زكي ، فكر الأزمة ، المرجع السابق ،ص ٨١ .

(٤) الدكتور رمزي زكي ، فكر الأزمة ، المرجع السابق ص ٨٤ .

(٥) الدكتور رمزي زكي ، فكر الأزمة ، المرجع السابق ،ص ٨٩ .

(٦) الدكتور رمزي زكي ، فكر الأزمة ، المرجع السابق ،ص ٩٣ .

ثالثاً - هوامش ومراجع الفصل الثالث

(١) يرى بعضهم أن فرانز فانون هو أول من استخدم مصطلح« العالم الثالث » . ولكن آخرين يردون الاستخدام الأول للمصطلح إلى العالم الفرنسي سوفي Sauvy ، أو إلى مفكرين فرنسيين آخرين مثل Bourdet & Peron اللذين استخدما مصطلحي « القوة الثالثة » و « الموقف الثالث » قبل أن يتطور مصطلح العالم الثالث وينتشر استخدامه في أعقاب مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ . (انظر : الدكتور عثمان ياسين الرواف ، مدرستا التنمية والتبعية : أوجه التباين بين الطرح النظري والواقع التطبيقي ، « مجلة العلوم الاجتماعية »، الكويت ، المجلد السابع عشر ، العددالثاني ، صيف ١٩٨٩ ، ص ٨٢ .

(٢) انظر : الدكتور الرواف ، مدرستا التنمية والتبعية ، المرجع السابق ، ص ٥٣ .
(٣) الدكتور الرواف ، مدرستا التنمية والتبعية ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .
(٤) الدكتور الرواف ، مدرستا التنمية والتبعية ، المرجع السابق ، ص ٥٥ .
(٥) الدكتور الرواف ، مدرستا التنمية والتبعية ، المرجع السابق ، ص ٥٩ - ٦٠ .
(٦) الدكتور الرواف ، مدرستا التنمية والتبعية ، المرجع السابق ، ص ٦٠ .
(٧) الدكتور الرواف ، مدرستا التنمية والتبعية ، المرجع السابق ، ص ٥٦ .
(٨) الدكتور الرواف ، مدرستا التنمية والتبعية ، المرجع السابق ، ص ٥٧ .
(٩) الدكتور الرواف ، مدرستا التنمية والتبعية ، المرجع السابق ، ص ٥٧ نفسها .
(١٠) الدكتور الرواف ، مدرستا التنمية والتبعية ، المرجع السابق ، ص ٦٧ .
(١١) الدكتور الرواف ، مدرستا التنمية والتبعية ، المرجع السابق ، ص ٧٨و٧٩ .
(١٢) الدكتور الرواف ، مدرستا التنمية والتبعية ، المرجع السابق ، ص ٦٥ .
(١٣) الدكتور الرواف ، مدرستا التنمية والتبعية ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .
(١٤) الدكتور الرواف ، مدرستا التنمية والتبعية ، المرجع السابق ، ص ٨١ و ٨٢ .

الباب الثاني

تقييم الوضع الراهن في الجنوب والوطن العربي والغرب

الفصل الأول
تقييم التطبيقات التنموية في الجنوب

١ـ يقرر الاقتصادي الفرنسي جاك لوب ، الخبير السابق لدى البنك الدولي ، أنه « أصبح من المبتذل اليوم القول بأن نظريات التنمية (كل نظريات المدرستين) وسياساتها قد أخفقت بدرجة كبيرة في العالم الثالث ، وبأنه ينبغي وضع وتنفيذ استراتيجيات جديدة (. . .) . إن نماذج التنمية التي اتبعت قد أخفقت ، بلا شك ، في القضاء على الجوع أو الفقر أو الجهل . وفضلاًعن ذلك ، فان العقود القادمة (. . .) ستحمل معها للبلدان النامية مزيداً من الصعاب والمخاطر(. . .) . ومن الواضح أن استراتيجيات التنمية في العقود الأخيرة لم توفق في تحسين قدر أفقر السكان وحظهم من الحياة ، وأنه لم يعد ممكناً اليوم التوصية بالانتظار في صبر وأناة إلى أن تتساقط آثار النمو الاقتصادي رذاذاً »[1] .

٢ـ في تقريرها الصادر عام ١٩٩٠ تحت عنوان « التحدي الذي يواجه الجنوب » ، قررت لجنة الجنوب (التي شكلت برئاسة ي. نيريري بناء على قرارات مؤتمر قمة عدم الانحياز ـ هراري ١٩٨٦) الحقائق التالية حول التنمية في الجنوب :

● « فشلت نماذج التنمية في التقليل من عدم المساواة . ورغم ظهور طبقة متوسطة ، فإن الهوة بين الأغنياء والفقراء ، وبين المدينة والريف ، زادت اتساعاًفي معظم بلدان العالم الثالث .

● لم يتم اتخاذ اجراءات مباشرة بما فيه الكفاية لتحسين انتاجية

الفقراء ، وبالتالي تحسين دخولهم . ويلفت النظر هنا بنوع خاص ، إهمال الزراعة في أكثر الأحيان ، بما يعنيه ذلك من نتائج بالغة الضرر في البلدان الأكثر فقراً .

● اتجهت التنمية الصناعية إلى التركيز على النشاطات التي تلبي احتياجات الفئات الأعلى دخلاً . الأمر الذي أدى إلى مزيد من الاعتماد على الواردات ، بينما لم يلق التقدم التقني والتوسع في التصدير أية عناية تذكر .

● وبينما يزداد عدد القوة العاملة بسرعة ، بسبب النمو السكاني ، فإن أنماط رأس المال المكثف في التنمية ، واستخدام أساليب تكنولوجية غير مناسبة ، أديا إلى تقليل فرص العمالة .

● لم تتوفر العناية الكافية لحماية البيئة ، وخاصة في مجال الحفاظ على موارد الأرض والمياه .

● تزايد الاعتماد على الشمال في مجالات العلم والتكنولوجيا ، طالما لا يوجد ادراك كاف بأهمية دور العلم والتكنولوجيا في التنمية ، مع ضآلة ما ينفق على البحث العلمي والتنمية .

● لم يتوفر الاهتمام الواجب بالأبعاد الثقافية للتنمية والاثراء الثقافي عن طريق اشراك الجماهير ، بينما أدى التقليد الأعمى لأنماط التنمية في الغرب إلى عدم الاستفادة من رصيد الجنوب التاريخي من الحكمة والتقاليد والقدرة على الخلق والابتكار .

● كان الافراط في مركزة الادارة والتخطيط مسؤولاً عن تعطل صنع القرار ، وسوء ادارة المشاريع العامة ، وأدى إلى عرقلة المساهمة الشعبية في التنمية .

● أدى انعدام الديموقراطية وتفشي الفساد وعسكرة النظام إلى زيادة تآكل الأسس الاقتصادية والسياسية للتنمية »[٢] .

٣ـ هناك اتفاق عام ، بين المعنيين وأصحاب الاختصاص في تنمية الجنوب ، على أن عقد الثمانينات ، بصورة خاصة ، هو «عقد فشل التنمية »[٣] .

٤ـ في المحاضرة التي ألقاها البروفسور خورشيد أحمد في الرياض أوائل عام ١٩٩٢ ، قرر المحاضر أن « سجل التنمية في الثلاثين سنة الماضية لا يزال يحفل بصور محبطة عديدة ، حيث لا تزال مشاكل الفقر والتخلف والركود دون تحسن يذكر ، وغالبية الجنس البشري لا يزالون يعانون من الفقر ونقص الغذاء والمسكن ، ومن المرض والأمية . وقد أعلن البنك الدولي بأسف شديد أن الفشل في الوصول إلى أدنى مستوى من الدخل فوق خط الفقر قد أدى إلى بقاء حوالي ٤٠ ٪ من سكان الدول النامية في حالة من الفقر المطلق » . ويضيف المحاضرأن « الصورة الكلية للعالم الثالث لا تزال كئيبة . ويتضح ذلك إذا استعرضنا بعض آثار التنمية في العالم الثالث :

● تشوه في معدلات التبادل ومستويات الأسعار والنظام الضريبي ومستويات الأجور وأشكال التقنية وغيرها ، بسبب التركيز الزائد على رأس المال .
● عدم خلق فرص عمل كافية يمكنها أن تمتص العمالة .
● عدم القدرة على استيعاب الزيادة الطبيعية للسكان والتدفق الناتج في القوى العاملة .
● الاستمرار في الاعتماد على السلع المستوردة بالرغم من خطط

تعويض الاستيراد .

- زيادة في الفجوات في ميزان التبادل التجاري ، وفي ميزان المدفوعات .
- زيادة رهيبة في المديونية العالمية »[٤] .

٥ـ في سبيل قياس « المعاناة البشرية » ، اختارت « لجنة الأزمة السكانية » ، ومقرها واشنطن ، عشرة مؤشرات دالة على مدى الرفاهية الانسانية (أو التعاسة الانسانية في حالة هبوط المعدلات في هذه المؤشرات نفسها) ، وهي : متوسط عمرالانسان ، عدد السعرات الحرارية التي يحصل عليها جسمه يوميا كغذاء ، مدى توافر مياه الشرب الصحية ، مدى توافر التطعيم ضد الأمراض للأطفال ، عدد طلاب المدارس الثانوية ، دخل الفرد سنويا ، معدل التضخم المالي ، مدى توافر تكنولوجيا الاتصالات ، مدى اتساع آفاق الحرية السياسية ، وأخيراً : مدى توافر الحقوق المدنية .

« وعلى أساس هذه المؤشرات ، وضعت اللجنة ما سمته : جدول المعاناة البشرية الدولي ، وطبقته على ١٤١ دولة تضم ٩٩ ٪ من سكان الأرض ، وأعطت لكل مؤشر ١٠ درجات كحد أقصى في حالة توافره على الوجه الأكمل ، وصفراً كحد أدنى في حالة انعدام هذا المؤشر أو ذاك في المجتمع .

« والنتيجة : جدول طويل من ١٤١ دولة ، جاءت في أدناه موزمبيق الأفريقية ، إذ احتلت مركز أكثر الدول معاناة ، وجاءت الدانمرك الاسكندنافية في أعلى الجدول ، حيث توافرت أعلى درجات الرفاهية البشرية أو أدنى درجات المعاناة البشرية » .

وقد قسمت « لجنة الأزمة السكانية » الدول التي أدرجتها على « جدول المعاناة البشرية الدولي » إلى أربع فئات : فئة المعاناة القصوى (وهي التي يبلغ معدل المعاناة فيها ٧٥ ٪ أو أكثر) ، فئة المعاناة المرتفعة (وهي التي يتراوح معدل المعاناة فيها بين ٥٠ ـ ٧٤ ٪) ، فئة المعاناة المعتدلة (وهي التي يتراوح معدل المعاناة فيها بين ٢٥ ـ ٤٩ ٪) ، وفئة الحد الأدنى من المعاناة (وهي التي يقل معدل المعاناة فيهاعن ٢٥ ٪) .

ونتيجة لهذا التقسيم ، وقعت ٨٣ دولة مجموع عدد سكانها ٣٩٣٢ مليون نسمة (أي حوالي ثلاثة أرباع سكان العالم عام ١٩٩٢) في فئتي المعاناة القصوى والمعاناة المرتفعة .

« ويلاحظ جدول المعاناة البشرية الدولي أن الهوة بين الدخول في الدول المتقدمة والدول النامية ، قد تضاعفت تقريباًخلال السنوات الخمس الأخيرة ، وانه حتى في داخل البلدان التي يعد متوسط الدخل الفردي فيها مرتفعاًنسبياً ، فإن الهوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع . وعلى سبيل المثال ، فإن دخل الفرد سنوياً في البرازيل يعادل ٢٥٥٠ دولاراً في المتوسط ، ولكن متوسط الدخل بين الخمس الأغنى من السكان يزيد ٢٦ مرة عن متوسط الدخل بين الخمس الأفقر »[٥] .

٦ـ وهكذا ، يتضح تهافت كل النظريات والتفسيرات (المتداولة حتى الآن) التي تصدت لمعالجة قضية التخلف والتنمية ، وفشل التطبيقات التي استندت إلى تلك النظريات والتفسيرات ، وذلك بسبب واحد أو أكثر من أوجه القصور الرئيسية الثلاثة الآتية :

ـ الضعف النظري (للنظريات والتفسيرات) المتمثل إما في الطابع السطحي أو الطابع الوصفي التقريري بدلاً من الطابع التحليلي

لمشكلة التخلف ، أو في الطابع الستاتيكي بدلاً من الطابع الديناميكي في الربط بين المتغيرات ، أو في التجريد البعيد عن الواقع (وخاصة عند افتراض الثنائيات والحلقات المفرغة) في توصيف وتحليل مشكلة التخلف .

- التعصب لنموذج تنموي معين (نشأ في المعسكر الغربي أو في المعسكر الشرقي) ، دون اي اعتبار لتاريخ الدول النامية وظروفها وتطلعاتها .

- التحيز لمصالح دولة (أو دول) معينة في المعسكر الغربي عند اجراء التحليل الاقتصادي وتقديم المشورة الاقتصادية .

ومن الواضح أن تجاهل نظريات التحديث (الليبرالية) لآثار النهب الاستعماري ودوره في تخلف الدول النامية ، يرمي (بالاضافة إلى تضليل الدول النامية) إلى تبرئة الغرب من المسؤولية في قضية تخلف تلك الدول ، وبالتالي اعفاء الغرب من أي التزام بتقديم المساعدات إلى الدول النامية و/ أو اقامة نظام اقتصادي دولي جديد و غير ذلك مما تطالب به دول الجنوب .

كذلك ، فإن تجاهل نظريات التبعية لدور العوامل المحلية في تخلف الدول النامية ، والتركيز على أن « الفرج » لن يأتي إلا بانتصار النظام الاشتراكي على النظام الرأسمالي في الغرب ذاته ، يؤديان إلى الاحباط لدى الجهات الوطنية المعنية بالقضاء على التخلف ، وإلى الاعتماد على حدوث معجزة ، بعد أن ولى عصر المعجزات . وقد أثبتت الأحداث في دول المعسكر الاشتراكي خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة(٨٩ ، ٩٠ ، ١٩٩١) أن « غودو » الذي يبشر منظرو التبعية

بمجيئه لن يجيء أبداً ! ! !

وخلاصة القول : إن النظريات والتحليلات المتداولة في قضية التخلف والتنمية عاجزة عن تقديم تفسيرات واقعية ، ونماذج للتنمية مفيدة . وهي إما خادمة للدول الرأسمالية التي ثبت استغلالها (نظريات التحديث)، أو مقدمة خدمات دعائية مجانية للماركسية التي لم تثبت جدواها (نظريات التبعية).. لقد وصلت ـ كلها ـ إلى طريق مسدود . وهي مرفوضة لإسباب عملية و/ أو أخلاقية .

إن السؤال الآن هو : ما هو البديل لتلك النظريات والتحليلات ؟ والجواب الذي نقدمه هو قراءة لمشكلة التخلف جديدة نعرض لها في الباب التالي .

الفصل الثاني
أوضاع الوطن العربي.. شهادات ودراسات

١ـ يقول الكاتب العربي المعروف أحمد بهاء الدين : « إذا تصورنا أننا ركبنا سفينة فضاء ، وارتفعنا بها حتى أصبحنا نطل على الوطن العربي كله بنظرة واحدة ، سنجد أن « الأزمة بمعناها الكبير » تلف هذه الشبه قارة العربية من المحيط إلى الخليج بشكل أو بآخر .

هناك « أزمة حكم » مثلاً في ثلاثة أرباع العالم العربي على الأقل . أي أزمة عجز المؤسسات القائمة عن التعبير عن ارادة الناس ، وبالتالي يتبادل الحكم والناس نظرات الشك والريبة ، سواء كانت هذه الشكوك والريب لها ما يبررها في رأي البعض أو ليس لها ما يبررها في رأي البعض الآخر ، ولكن لا أحد ينازع في وجود هذه الأزمة العميقة .

وبالتالي ، فهناك « أزمة في القدرة على اتخاذ القرار » في ثلاثة أرباع العالم العربي على الأقل . ذلك أن القرارات الكبرى في حد ذاتها ليس من السهل اتخاذها . ولكن بهذا النوع من الصلة ـ أوعدم الصلة ـ بين السلطة والمواطنين ، يصبح اتخاذ أي قرار ، خصوصاًفي ما يتصل بعلاقتنا مع العالم الخارجي ، أمراًمستحيلاًتماماً .

وهناك « أزمة اقتصادية »بالغة العمق في ثلاثة أرباع العالم العربي أيضاً على الأقل . فالذين يعيشون تحت مستوى الفقر بالملايين ، والتضخم ، والفساد ، واهمال الموارد ، وانعدام التخطيط ، وانعدام أي محاولات جادة في التكامل العربي ، وانشغال الحكم أساساًبالبقاء ، وذهاب جزء كبير من الموارد في أسلحة لا تحارب ، وعلى أجهزة رقابة

وأمن مكثفة ، وعلى مظاهر باذخة . كل هذا أوجد الأزمة وساهم فيها .

وهناك « أزمة فكر » ، فالأغلبية الساحقة لأنظمة الحكم أفلست فكرياً . والأغلبية الساحقة لقوى المعارضة أفلست فكرياً بنفس الدرجة ، وليس لديها جديد.. والأغلبية الساحقة من أصحاب العقائد والمذاهب والنظريات أفلسوا بدورهم . وهذه أزمة بالغة الخطورة . ذلك أن الدول والبلادلاتعيش بالغرائز وحدها ، ولكن لا بد لها من عقل مفكر مدبر أيضاً .

وهناك « أزمة رجعة إلى الوراء » تتمثل بانشغالنا بالمحاربة في معارك فات أوانها ومضى زمنها من قرون . ولكن موجة طاغية في العالم العربي تجد أسباباً أو مبررات لتعود بنا إلى حروب من نوع حرب « داحس والغبراء » .

وهناك « أزمة انعدام الاتجاه » الناجمة عن هذا كله . فنحن ـ أي العالم العربي ـ كالانسان الواقف على مفترق طرق ، ولكنه واقف في هذا المفترق منذ زمن طويل دون أن يصل إلى اختيار أو قرار . أو كالانسان الواقف في العراء وسط عواصف ترابية عاتية . فالرياح هي التي تتقاذفنا وليس لناقدرة إلا على تلافي العواصف أو احناء الرؤوس لها حتى تمر ، فقط لا غير . قافلة رحل عنها الحداة وفرقتها الرياح التي خلقت حالة من انعدام الرؤية . أما عن هدير الزمن وتسارع التطورات فإنا عنها غافلون »[1]

٢ـ يتساءل الدكتور برهان غليون قائلاً : « السؤال الكبير الذي يستحق أن يطرح اليوم هو : لماذا يظهر تاريخ العرب منذ محمد علي ، على الأقل ، إلى اليوم ، كسلسلة متصلة من الاخفاقات ، على جميع

الأصعدة ، وكعودة دائمة إلى الصفر ؟ (. . .) إن نظامنا الحديث منذ عصر النهضة إلى اليوم لا يقوم إلا على ثلاثة مبادىء : النهب وحصيلته الافقار ، والقهر وحصيلته الاسترقاق والاستعباد السياسي ، والترجمة والتقليد وحصيلتهما الجهل وقصور نشاطات الحياة على النشاط الأولي البدائي البيولوجي . من أين يأتي النصر ؟ »[٢] .

٣- يقرر الدكتور قسطنطين زريق أن « الوضع العربي العام في الوقت الحاضر يتصف بصفة أساسية أدعوها العجز ، أو انعدام القدرة ، أو على الأقل ضآلتها . . القدرة على مجابهة الأخطار الخارجية الاغتصابية المحيطة بالبلاد العربية ، سواء كان مقصدها الاحتلال واقتطاع اجزاء من هذا الوطن كما تفعل الصهيونية ، أو كانت غايتها التسلل أو بسط النفوذ واستثمار الموارد والتحكم اقتصادياً وسياسياً في المنطقة . والواضح أن البلدان العربية في هذا الوقت تبدو عاجزة أو قليلة القدرة على الوقوف في وجه هذه الأخطار . ثم من ناحية ثانية ، هي ضئيلة القدرة على أن تنمي ذاتها تنمية صحيحة على الرغم من كل الخطط التي وضعتها وحاولت تنفيذها في الآونة الأخيرة »[٣] .

٤- مستشرق فرنسي انتقل فى تعاطفه معنا من الحب الكبير إلى الشفقة الكبيرة . فهو « يقول : إن العرب الآن يعيشون أسوأ من أيام الجاهلية . . بعضهم مع الفرس وبعضهم مع الروم ، ودون أن يكون هناك من يبشر بالمعجزة الإلهية كما كان يحدث فى الجاهلية ، لابل إن الأمل مغلق تماماً من هذه الناحية ، ودون أن تظهر أية مؤشرات على معجزة بشرية . إن العيب موجود فى كل القطاعات . . فلا نمو سياسي حقيقي ، بل اننا امام فقاعات هوائية ملونة . ولا نمو عسكري ، بل

كرنفال للدمى اليابانية ، ولانمو اقتصادي ، بل مهرجان للبذخ هنا ، وتظاهرة للبؤس هناك . وفي كل الأحوال ، لامجال للمقارنة بين العرب واسرائيل . فالشعوب العربية ، باستثناء القليل القليل منها ، محطمة تماماً . حتى إذا ماتحدثنا عن احتمالات التوازن العسكري ، فإن معظم اهتمامات الجيوش العربية داخلية دون أن تكون قومية . فإذا ماحدثت أية مجابهة ، يمكن التأكيد بأن تعبير « حرب الأيام الستة » سيتغير حتماً ليصبح « حرب الساعات الستة » . فإذا مااستعمل السلاح النووي ، كانت هناك « حرب الدقائق الست »[٤] .

٥- يقول المفكر العربي حافظ الجمالي : « ذات مرة ، سألت واحداً من الأساتذة التونسيين ، وقلت له : أتظن اننا بدأنا النهضة ونحن نتأخر عنها الآن ، لأنه من المتعارف عليه أن الشعب العربي قد بدأ نهضته مع محمد علي باشا ، هل نحن في عصر نهضة فعلاً ؟ أي هل نحن في عصر تقدم أم في عصر انهيار ؟ قال لي الأستاذ التونسي ، وعلى مسمع من كثيرين : نحن في عصر اندثار . فوجدت أول مرة أن إنساناً ما هو بتفكير اشد اتشاحاً بالظلام مني . ولكن فكرة فقدان الأمل لا أزال اسمعها في استمرار ، وفي مجموعة من الندوات الفكرية نسمع اليأس إنها فكرة مسيطرة على العقل العربي ، عقل المثقفين العرب . لكن هذا اليأس ليس من الشعب العربي بالذات ، فلا يوجد شعب ميؤوس منه ، ولكن يوجد نوع من الحكم تعيش فيه الأمة العربية لايبشر بالخير اطلاقاً ، ومنذ عام ١٩٥٨ تقريباً ، لم تعرف البلاد العربية الديمقراطية ولامرة ، بل الديكتاتوريات . وقد أدت هذه إلى تتالي النكسات » . ويقول الأستاذ الجمالي ، في المناسبة نفسها : « إننا نستفيد بأقل فائدة من رأس مالنا البشري ، من ادمغتنا ، مثقفينا ، عقولنا . وبتعبير آخر ،

يظهر لنا المجتمع أنه غير عقلاني . هل هو فعلاً غير عقلاني ؟ هل كل إنسان عندنا مجنون ؟ لا أذكياء ولا علماء عندنا ؟ لا « فهيم » . ولا « حكيم » ؟هذا غير صحيح . . ففي المجتمع تجد كل الجماعات الأخرى وإن كانت تلعب بهم المصالح ، فقد لعبت هذه المصالح في كل مكان ، لكن هذه المصالح تلعب وتدع مجالاً للعبة العقلانية . يعني لادارة الحياة ادارة عقلانية . ونحن ممتنع هذا علينا . لماذا ؟ ممتنع علينا بشروط خارجية . . لايراد لنا أن نتقدم . في الوطن العربي ، العقلانية ممنوعة . يعني عندما ضرب مفاعل بغداد النووي ، فلم يكن معنى هذا الخسارة المالية ، معناه القضاء على كل امكانية تقدم على المستوى العربي . وإن أي تقدم حقيقي يقوم به أبناء هذا الوطن ، سوف يقابل بضرب قنابل ذرية على المصانع أو المعامل أو مراكز العمل التي تنتج هذا التقدم »[٥] .

٦- فى كلمته التي ألقاها في المؤتمر السادس عشر للأدباء والكتاب العرب عام ١٩٨٨ ، ذكر الأستاذ علي عقله عرسان (رئيس اتحاد الكتاب العرب في سورية) أنه « إذا أردنا أن نلخص مانعانيه نحن الكتاب والأدباء والمثقفين العرب ، وما تعاني منه جماهيرنا العربية جراء عدم احترام الحقوق والحريات العامة والممارسة الديمقراطية وغياب حقوق المواطنة الحقة ، فإنه يتجلى في هذا الذي توصلنا إليه من حالات في عواصمنا وقرانا وأحيائنا ، بل وفي نفوسنا ، من احباط وتآكل وشبه غيبوبة ، في الوقت الذي يجري فيه ما يجري في فلسطين ولبنان والساحات العربية الأخرى »[٦]

٧- في تقديمه لمسرحية « شقائق النعمان » ، قال الأستاذ محمد

الماغوط : « رغم عمليات الصقل والتلميع التي تجري هنا وهناك لهذه الأمة ، فإن التصحر الفكري والاخلاقي والانساني قبل الزراعي أخذ يزحف عليها (الأمة العربية) من جميع الجوانب . فهل نعترف بهذه الحقيقة ، أم نترك لدارسي الأساطير أن يثبتوا في المستقبل أن القرود الهندية ، التي لاترى ولاتسمع ولاتتكلم ، ليست اسطورة هندية ، بل هي حقيقة عربية »(٧)

٨- يقول الدكتور حسن قبيسي : « صار الباحثون يكتبون عنا بوصفنا متخلفين ، مستهلكين ، غير منتجين ، حتى إذا انجبت نساؤنا ، تساءل الظرفاء عما إذا كان الوليد مستهلكاً أو مستهلكة ، وسارعنا إلى نفي صفة التخلف عنا ، بأن تمسكنا تمساً أشد بأسباب الحضارة الجديدة ، فصار حالنا كلاحس المبرد »(٨) . ويقول الدكتور قبيسي أيضاً : « في الحين الذي كان الغربيون يقلعون فيه عن عاداتهم السيئة ، كنا نحن قد بدأنا ، كالحزين إذ وقع في السل المعلوم ، نتبناها بحذافير سوئها . وأعني بنحن بلدان ما يسمى بالعالم الثالث عامة ، وبلداننا العربية خاصة . هدمنا بيوتنا التى كنا نبنيها بما يتلاءم مع بيئتنا وطقسنا وعاداتنا ، من حجر الطوب والتراب والصخر ، وتبنينا بدعة الباطون المسلح ، فأصبحت بيوتنا لاتسكن من فرط الحر في الصيف والبرد في الشتاء . وعندما كان الغرب يعيد النظر فى شقق البنايات الشاهقة ويقلع عن مغباتها ، كنا في أوج اندفاعنا نحو افساد مدننا وتخريبها ونزع طابعها الشرقي (الذي لم يعد يصلح إلا للتغني) بأن تبارينا في علو البنايات ، وفي هدم الأحياء القديمة . أصبحت شوارعنا خالية من شجرة . وبينما كانت مدينة كبيروت تعد في ايام الانتداب (لعنه الله) ثلاثة وأربعين مرحاضاً عاماً ، تقلص هذا العدد إلى أحد

عشر في أوائل السبعينات ، ثم انعدم في أوائل الثمانينات ، حتى صار العابر في حيرة من أمر حاجته في غياب أي مرحاض عام . ملأنا المدينة بالسيارات قبل أن نشق شوارع لها . حولناها إلى مرائب وكاراجات . ولم نعد نحسن شيئاً إلا شتم الغربيين والطعن في أعراضهم بوصفهم من اللئام . منذ عقد ونيف ، كتب أحد الباحثين العرب يقول : « وفي حين أخذ الغرب يعي نواقص طروحاته وأخطارها ، كان الفكر العربي ينفخ الحياة في هذه الطروحات إياها ، ويؤمن لها ديمومة صاخبة ، بحيث نستطيع القول إن القطيعة المعرفية بين هذين العالمين الثقافيين المتشابهين لم تكن يوماً اعمق مما هي عليه اليوم »[٩] . هكذا دأبنا . . نتشبث بانجازات الغرب بعد أن تكون قد اصبحت من نفاياته . في صيدليات بيروت ، يجد المرء ، على ما تقول الاحصائيات ، أحد عشر ألف صنف من الأدوية ، سبعة آلاف منها (أي حوالي ثلثيها) ممنوعة في بلدان المنشأ بوصفها من السموم ! ! ! الشركة العقارية التي حققت أكبر رقم ارباح عام ١٩٨١ ، شركة أمريكية تبني بيوتاً من الحجر الترابي ، حجر الطوب نفسه الذيء تخلينا عنه بنزق ، واستبدلناه بحجر الباطون . حتى بندقية الميم ١٦ التي نتباهى بقتل بعضنا بها ، ممنوعة في صفوف الجيش الأمريكي ، بوصفها سلاحاً صار يشكل بعض الخطر على صاحبه . ونتمادى في شتم الغربيين ورشقهم بالحروف السمينة »[١٠] .

٩ـ يقول الدكتور سعد الدين ابراهيم : « لقد انصرف حكامنا عن كل ماهو مطلوب ومرغوب . . ضاع المشروع القومي الكبير في مشاريع قطرية منفردة ، ثم ضاعت أو توشك أن تضيع المشاريع القطرية في مشاريع طائفية واسرية وفردية . تحولت السياسة في عالمنا إلى مساومات ومخابرات ، وتحول الاقتصاد إلى صفقات وعمولات ،

وتحولت الثقافة إلى دعاية ، وتحول الاعلام إلى اعتام ، وحول الحكام أنفسهم إلى أنصاف آلهة . لقد أصبح ابطال وطننا هم المضاربين في سوق المناخ ، وسماسرة السلاح ، وتجار الأغذية الفاسدة ، وملوك الطوائف . إنه عالم بلا شرعية . عالم يسيطر عليه الخوف . . خوف المحكوم من الحاكم ، وخوف الحاكم من المحكوم »(١١)

١٠- في تشخيصه للعوامل المؤدية إلى تهافت شرعية الدولة العربية المعاصرة ، يقول الدكتور علي الدين هلال : « تواجه الدول في النظام العربي اليوم معضلة . . حيث إن شرعية الدولة العربية المعاصرة اليوم أصبحت موضع تساؤل حقيقي . . فهي لم تحقق التنمية ، ولا العدالة للمواطنين ، ولم تستطع الحفاظ على تراب الأرض العربية ، ولم تنجح في مواجهة عمليات الاختراق السياسي والعسكري الخارجي ، ولم تنجح في الحفاظ على الهوية الثقافية والأصالة »(١٢) .

١١- يقرر الأستاذ محمود امين العالم أن « البلاد العربية في أزمة في نظم الحكم . . هناك تناقض بين احتياجات الواقع العربي ، احتياجاته السياسية والعسكرية ، والاجتماعية والثقافية ، احتياجات معاركه مع اسرائيل ، احتياجات معاركه مع التخلف والاستعمار والامبريالية . . تناقض بين هذه الاحتياجات وبين اشكال الحكم واساليبه ووسائله نتيجة التخلف الاجتماعي الشديد . نحن نستفيد من اقصى وسائل التصنيع والتكنولوجيا في العالم ولانزال نعيش بعقلية لاعقلانية ، بأساليب جياة متخلفة كل التخلف ، لاتزال تسود في بلادنا القبلية والعشائرية والطائفية ، وتلبس لبوس العصر بآخر المنتجات التكنولوجية »(١٣) .

١٢ـ في توصيفه لأسباب وأعراض المرض الذي يعاني منه الجسم السياسي العربي ، يقول الأستاذ جميل مطر : « إلى جانب الافتقار إلى شرعية الوجود ، أي الشرعية التاريخية ، فكثير من الأنظمة (العربية) تفتقر أيضاً إلى شرعية الانجاز (. . .) . فشلت في حماية الأمن القومي ، وفشلت في حماية حدودها القطرية . حققت بعض مظاهر النمو الاقتصادي ولم تحقق تنمية ، فشلت في مواجهة اسرائيل ، وفي تحقيق الوحدة العربية ، وفي تحقيق الديمقراطية ، وخلفت في النهاية جسماً سياسياً مريضاً (. . .) . فرضت اغلاق باب الاجتهاد في الفكر السياسي العربي وقصرته على ما يتعلق بالحكم وايديولوجيته ، وعمدت إلى لا تسييس المواطنين ، واستخدمت القمع والقهر ، وانحرفت عن تحقيق طموحات الشعب العربي ، وفضلت ممارسة خلافاتها الآنية ولم تفصل بينها وبين المصالح القومية . فهي تغلق الحدود وتمنع انتقال المواطنين والبضائع والاستثمارات ، وهي تطارد عناصر النهضة والفكر المستنير والفكر القومي (. . .) .لقد أدى اهمال الاسئلة (الاقتصادية) الحيوية إلى بروز نوع من الانفصامية في المجتمع ، وحدث تغير اجتماعي واسع صاحبه احباط اجتماعي واسع . اتسع مجال التعليم ، ولكن مازالت نسبة الأمية مرتفعة . تجمعت ثروات خيالية وغير معقولة وازداد الفقر . حصل توسع في قاعدة المشاركة في التنفيذ ، ولكن تركزت المصالح في أيد أقل ونخب اقل . ازدادت تبعيتنا للغرب . وصلت إلى الحكم طبقات اجتماعية جديدة ، وضاق في الوقت نفسه حيز المشاركة السياسية »[١٤] .

١٣ـ في مقدمة كتابه « البنية البطركية . . بحث في المجتمع

العربي المعاصر » ، يقرر الدكتور هشام شرابي مايلي : « لقد اضاع النظام البطركي في الثلاثين سنة الأخيرة (١٩٥٠ - ١٩٨٠) فرصاً تاريخية ثلاثاً ، وهي :

● فرصة تحقيق الوحدة بصيغة أو بأخرى (ليست الجامعة العربية إلا تلفيقاً بطركياً يحول دون تحقيق أي شكل من أشكال الوحدة) .

● فرصة التنمية الاقتصادية على النطاق القومي (أدت أموال النفط في اليد البطركية إلى الافساد الأخلاقي ، وإلى زيادة الافقار) .

● فرصة بناء مجتمع ديمقراطي حر وعادل (قضي تقريباً على أشكال الديمقراطية كلها) .

« والنتيجة التي أدى إليها ضياع هذه الفرص الثلاث ، هي هذا الواقع الذي نعيشه . . واقع الانكسارات العسكرية والتمزق الاجتماعي والغطرسة القبلية والغباء البطركي »[١٥] .

١٤- في حديثه عن « الغرب الذي يصنعه العرب » يقول الشاعر ادونيس : « يقول لك المثقف الغربي ، الأمريكي بخاصة ، الذي « يتفضل » ويتكلم معك « ثقافياً » ، موحياً إليك أنه يتعاطف معك : « كيف تريدون منا أن نخرج من هذه الصورة ، أن نغير نظرتنا ، وانتم انفسكم من يفرضها ، موضوعياً ، علينا ؟ مثلاً : كيف يمكن أن نصدقكم بأنكم تحاولون التقدم ولاتزال أكثريتكم الساحقة أسيرة للأمية ، وعاطلة عن العمل ؟ وهاهي أنظمتكم في الوقت نفسه ، تنفق علي الأشياء أكثر مما تنفق على البشر . بل إنها لاتعنى بالانسان عنايتها بالشيء نفسه . وكيف تنتظرون من الآخر أن يدافع عنكم أو يحترمكم ، انتم الذين تحتقرون ذواتكم ، وتهينون الانسان فيها في كل لحظة ؟ » . ثم يخلص الشاعر أدونيس

إلى النتيجة التالية : « يعيش العربي اليوم في هذا الوضع الفاجع : مامن شعب يموت ، في مختلف اشكال الموت ، ويمثل هذا الحضور الدامي كالشعب العربي . ومع ذلك ، مامن شعب يبدو أنه غائب عن ساحات العمل الخلاق والابداع المؤسس ، رغم طاقاته الهائلة على كل صعيد ، كهذا الشعب ، حتى ليبدو ، في بعض اللحظات ، كأنه لم يعد موجوداً إلا في الكتب ! كيف يخرج العربي ـ الشعب من هذا الحصار ؟ »[١٦] .

١٥ـ يخلص الدكتور نادر فرجاني ، في خاتمة الدراسة التي اجراها عام ١٩٩٠ حول « نوعية الحياة في الوطن العربي » ، إلى أن « الاستخلاص الأساس الذي نود أن نترك للقارىء في نهاية هذه الدراسة ، بناء على بحث نوعية الحياة في الوطن العربي » ، اعتماداً على مصادر البيانات الدولية ، والذي ارتكز على نوعية الحياة كحالة ، هو أن عدداً من الأقطار العربية يعاني نوعية حياة في الدرك الأسفل من العالم كله ، على طرف . وعلى طرف آخر ، فإن بلداناً عربية أخرى تتمتع بنوعية حياة راقية نسبياً في المنظور العالمي ، وإن لم تكن الأرقى كما يظن أحياناً . ولكن هذه الأقطار لاتمتلك ، بوضعيتها الحالية ، امكانات ترقية هذا المستوى من الرفاه ، أو حتى مجرد الحفاظ عليه . (. . .) جاءت نتائج الاستطلاع (الذي اجراه الدكتور فرجاني لآراء المثقفين العرب عن نوعية الحياة في الوطن العربي) باستخلاصات مهمة قد لا تختلف بشأنها ، اجمالاً ، جمهرة المثقفين العرب . وهي تشير ، بقوة تثير الجزع ، إلى التدهور الكبير في مقومات نهضة عربية ، سواء على مستوى البنية الاجتماعية والسياسية ، أو التقانة ، عصب التقدم في العصر القادم ، أو التوحد العربي ، السبيل الوحيد لبناء امكان تنموي

حق في هذا الجزء من العالم ، أو الأمن القومي ، أو مكافحة التبعية ، وهي جوانب جوهرية لرفعة الوطن العربي وعزته ، ليس فقط بالمقارنة بالقطاعات المتقدمة من البشرية ، في إطار حضارة غربية تزداد هيمنة على مقدرات العالم ، ولكن حتى بالنسبة إلى مجمل العالم الثالث ، وإلى بلدين مهمين فيه (هما الهند والصين) على وجه التحديد »[١٧] .

١٦- في الدراسة التي اجراها الدكتور إسماعيل صبري عبد الله وآخرون حول « صور المستقبل العربي » ونشرت عام ١٩٨٢ ، يقرر الدارسون أن « الاعتماد على الريع النفطي قد أدى في حالات متعددة إلى اسراف في استخدام الموارد وعدم الاهتمام بالحساب الاقتصادي للتكلفة والعائد ، وانحسار اهمية كثير من الأنشطة الانتاجية ، وتوطين عدد من الأنشطة حيث تتركز الثروة وليس حيث تتوافر الأسواق ، والاتجاه إلى المضاربة والنشاط الطفيلي كاحدى وسائل إعادة توزيع الدخل النفطي . هذا بالإضافة إلى انتشار الاتجاه إلى الاستهلاك الترفي خصوصاً في الأقطار النفطية ، وانتقال النمط الاستهلاكي السائد فيها إلى الأقطار العربية الأخرى الأقل دخلاً . وقد ترتب على (ذلك) زيادة حدة الفروق الدخلية بين البلاد العربية ، وزيادة حدة الشعور القطري في اقطار عربية مختلفة ، وانتشار شعور ببعد احتمال - بل وحتى جدوى - تحقيق الوحدة العربية التي كانت أحد أهداف النضال العربي في الخمسينات والستينات من هذا القرن . وزاد من حدة هذا الاحساس انتشار الصراع بين الزعامات العربية ، وصعود النزاعات العربية إلى مرتبة التناقضات الأساسية ، حيث أدى التسلط الفردي على الحكم وغياب الديمقراطية في أغلب الأقطار العربية إلى اكتساب هذه الصراعات بين

الزعامات صورة النزاعات بين الأقطار العربية التي وصلت أحياناً إلي حدود المجابهة المسلحة . وأدى ذلك ، بالإضافة إلى انتشار اساليب القهر ، إلى الشعور بالاحباط ، وعدم جدوى النضال في صفوف أجزاء مهمة من الحركة الوطنية العربية ، وانتشار شعور بالشك حتى في قدرة البلدان العربية على مجرد تطوير استراتيجية متماسكة للتنمية القومية ، وفي تطوير موقف عربي جماعي بالنسبة للقضايا العربية الرئيسة ، ناهيك عن تحقيق الوحدة العربية » . ويرى الدكتور إسماعيل صبري عبد الله ورفاقه أن « أهم التحديات الناجمة عن التخلف التاريخي للوطن العربية ، هي تلك المتعلقة بقصور تطور القوى البشرية بها ، وانخفاض انتاجيتها ، واختلال الهيكل الانتاجي في الوطن العربية ، ونقص وتخلف البنى الانتاجية في العديد من البلدان العربية أو فيما بينها ، وتخلف القدرة التكنولوجية العربية . هذا فضلاً عن التجزئة التي فرضتها القوى الاستعمارية ، وما أفضت إليه من انشاء عدد من الوحدات السياسية التي لاتتمتع بأي من المقومات الحقيقية للدول »[١٨] .

١٧- اظهرت الدراسة التي اعددناها عام ١٩٩١ حول « الأمن الغذائي العربي في السبعينات والثمانينات » مدى وخطورة التبعية الغذائية ، أو الانكشاف الغذائي ، أو الفجوة الغذائية في الوطن العربي . فقد « ازدادت قيمة الفجوة الغذائية العربية (وهي الفرق بين قيمتي الواردات والصادرات الزراعية) من حوالي ٦٠٠ مليون دولار فقط في عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٩٫٦ مليار دولار في عام ١٩٨٧ ، ثم إلى حوالي ١٤٫٤ مليار دولار في عام ١٩٨٩ . فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار تذبذب الانتاج الزراعي العربي (لاعتماد معظمه على الأمطار) ،

وأخذ ـ بالتالي ـ متوسط قيمة الفجوة الغذائية العربية في الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٢ (وقيمته ٢٤١١ مليون دولار) ، ومتوسط قيمة الفجوة الغذائية العربية في الفترة ٨٧ ـ ١٩٨٩ (وقيمته ١٢٣٥٤ مليون دولار) ، فإن متوسط معدل نمو تلك الفجوة بين الفترتين المذكورتين يبلغ ١ر١٠٪ سنوياً . وهذا يعني أن قيمة تلك الفجوة ـ إذا استمرت شروط الانتاج والطلب السائدة الآن ـ ستبلغ في عام ٢٠٠٠ حوالي ٤٠ مليار دولار ! ! ! أما إذا اعتمد معدل النمو بين قيمتي الفجوة في عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٩ (والبالغ حوالي ١٨٪ سنوياً) ، فإن قيمة الفجوة الغذائية العربية ستبلغ في عام ٢٠٠٠ حوالي ٩٠ مليار دولار ! ! ! »[١٩] ، أي مايعادل موازنة دولة عربية متوسطة لمدة خمسين عاماً ! ! !

١٨ـ للوقوف على أبرز جوانبه مشكلة الأمن المائي العربي ، نقتطف من دراسة حول الموضوع أجريناها عام ١٩٩٢ ، مايلي : « قدر اجمالي الطلب العربي على الموارد المائية العربية في عام ١٩٨٥ بحوالي ٩ر٣٠٤ مليارم٣ ، منها : للشرب ٠ر٧ مليار ، للصناعة ٣ر١ مليار ، وللزراعة ٦ر٢٩٦ مليار ، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية بنسبة ١٠٠٪ . وبمقارنة اجمالي الطلب المذكور باجمالي الموارد المائية العربية المتاحة في العام نفسه (وقدره حوالي ٣٣٨ مليار م٣) ، يظهر فائض (ظاهري) قدره حوالي ١ر٣٣ مليار . ولكن هذا الفائض غير واقعي ، لأنه لم يتحقق في العام نفسه اكتفاء ذاتي من السلع الغذائة الرئيسية إلا بنسبة ٥٠٪ فقط . ومن المؤكد أن من الأسباب الرئيسية لهذا الوضع ، عدم التمكن من استثمار باقي الموارد المائية المتاحة (المتاح ٣٣٨ مليار ، والمستثمر فعلاً ١ر١٧٢ مليار م٣ فقط) .

وهكذا ، يصبح من العدل والمنطق أن نقرر وجود عجز مائي حقيقي (أو فجوة مائية حقيقية) بقدر الفرق بين حجم الطلب المائي مع تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية بنسبة ١٠٠٪ وحجم الموارد المائية المستثمرة فعلاً في ذلك العام ، ويقدر ذلك الفرق (أو العجز) بحوالي ١٣٢٫٨ مليار م٣ .

« وتقدر الدراسات أن اجمالي الطلب العربي على الموارد المائية في عام ٢٠٣٠ سيبلغ حوالي ٤٣٤٫٩ مليار م٣ ، منها ٣٥٫١ مليار للشرب و٢٢٫٣ مليار للصناعة ، و٣٧٧٫٥ مليار للزراعة التي سيكون عليها تأمين الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية بنسبة ١٠٠٪ . وبناء على ذلك ، فإن الفجوة المائية العربية ستبلغ في عام ٢٠٣٠ (وحتى في حال استخدام كافة الموارد العربية المتاحة وقدرها ٣٣٧٫٦ مليار) حوالي مائة مليار (وعلى وجه أكثر دقة ٩٧٫٣ مليار) . وسيكون من الضروري إذن ، أن يتمكن العرب في عام ٢٠٣٠ من استثمار كافة الموارد العربية المتاحة ، وان يؤمنوا ـ أيضاً ـ حوالي مائة مليار اضافية ، ويفترض أن يتم ذلك ـ أساساً ـ باستخدام مزيد من الموارد المائية من المصادر غير التقليدية كمياه التحلية ومياه التنقية وغيرها » .

وتخلص الدراسة إلى أن الأمة العربية تواجه (بالإضافة إلى أطماع الدول المجاورة وخاصة منها الكيان الصهيوني) اخطار عجز الموارد المائية المتاحة عن تلبية الطلب العربي عليها . وفي عام ٢٠٠٠ ، عندما سيصل عدد سكان الوطن العربي إلى حوالي ٣٠٠ مليون نسمة ، سنجد أن ١٥ دولة عربية (أي ثلاثة أرباع الدول العربية) ستقع تحت خط الفقر المائي ، منها ١٠ دول عربية لن يتجاوز نصيب الفرد فيها من المياه الـ

٥٠٠ م٣ في العام . فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن تأمين الأمن الغذائي فقط دون الاحتياجات الأخرى يتطلب حداً أدنى من نصيب الفرد يقارب ١٥٠٠ م٣ في العام في أفضل الظروف ، لأدركنا خطورة الوضع المائي العربي »[٢٠] .

١٩ـ ونختم هذه الشهادات والدراسات عن أوضاع الوطن العربي بما يقوله الكاتب نبيل خوري ـ رئيس تحرير مجلة « المستقبل » سابقاً :

« كل شيء في العالم العربي ، من المحيط إلى الخليج ، ومن المغرب إلى المشرق ، لايبعث على التفاؤل ، ولا على الابتسام ، ناهيك بالضحك . بل يدعو فعلاً ـ إذا فكر الانسان أكثر من دقيقة ـ إلى . . البكاء »[٢١] ويقول أيضاً :

« وطنياً . . نحن في أزمة .
قومياً . . نحن في أزمة .
سياسياً . . نحن في أزمة .
علماً . . نحن في أزمة .
فكراً . . نحن في أزمة .
مالاً . . نحن في أزمة .
جوعاً . . نحن في أزمة .
تخطيطاً . . نحن في أزمة .
في كل شيء نحن في أزمة »[٢٢]

* * *

الفصل الثالث
في الحضارة الغربية

من الحقائق(*) التي لايرقى إليها أي شك في هذا العصر ، أن الغرب « متقدم » . . لقد حقق معدلات عالية جداً في انتاجية المصانع والمزارع ، وفجر الذرة ، وطوع اللايزر ، ووصل إلى القمر ، وانتج اجيالاً متقدمة من الحواسيب . . . الخ .

نعم ! الغرب « متقدم » في كثير من مجالات العلم والتقانة (التكنولوجيا) . وحيث أن لكل شيء في هذه الدنيا ثمناً لابد من دفعه ، فإن ذلك « التقدم » لم يكن دون ثمن . بل كان الثمن باهظاً جداً . ويقول الفيلسلوف مارتان هيدغر : « القصر شامخ ، ولكن في منظر كئيب » . . . فهو « قصر شامخ بالانجازات وما حقق الانسان في هذا القرن ، ولكن في منظر كئيب بتعدد المعاناة . فكل يعاني ، وليس في هذا العصر إلا من يردد هذه المعاناة »[1] . ويقرر مسؤول امريكي أنه « إذا لم نكن واعين ، فسيذكرنا التاريخ على أساس أننا الجيل الذي رفع انساناً إلى القمر ، بينما هو غائص إلى ركبتيه في الأوحال والقاذورات »[2] .

وللوقوف على أوجه وأبعاد المفارقات التي خلقها « التقدم » العلمي والتقاني في الغرب ، نعرض ، هنا ، لبعض الشهادات (لشهود

(*) نشر هذا الفصل تحت عنوان « والغرب أيضاً متخلف » ، في مجلة « المعرفة » ـ دمشق ، السنة ٣١ ، العدد ٣٤٢ ، آذار (مارس) ١٩٩٢ .

من أهله) ، وبعض الأرقام التوضيحية ، حول الحضارة الغربية الحالية ، ونخلص إلى بعض الاستنتاجات .

١ـ شهادات . . حول حضارة الغرب

١ـ١ـ حضارة فاوستية ! ! !

يقول المفكر الفرنسي روجيه غارودي : « إن فاوست[٣] هو الرمز المأساوي لثقافتنا الغربية . ومنذ أواخر القرن السادس عشر ، حدد كريستوفر مارلو في « التاريخ المفجع للدكتور فاوست » شعار الحضارة الجديدة . .

بدماغك القوي ، يافاوست ، صر إلها . . .
سيد العناصر كافة ، وربها .

وهذا الشعار قد سبق بنصف قرن وعد ديكارت بعلم يجلعنا سادة الطبيعة ومالكيها »[٤] .

ويرى كولن نورمان (من معهد وورلد واتش في أمريكا) ، أن « الثورة التكنولوجية في العقدين الأخيرين تبدو بمثابة صفقة فاوستية بالنسبة للكثيرين . . حيث يتم شراء التقدم الاقتصادي والمادي مقابل ازدياد الاعتماد على موارد غير قابلة للاحلال ، وتدهور البيئة ، وفقدان السيطرة على العديد من نواحي الحياة اليومية . ويبدو أن شروط هذه الصفقة تتدهور بسرعة »[٥] .

وتقول نظرية فاوست بان « على الانسان ألا يقبل أي حدود أو قيود لسلطانه وقدرته . فرجل فاوست يجد اللذة والرضى في السيطرة على

العالم الخارجي ، وفي محاولاته الدائمة للوصول إلى مالايمكن الوصول إليه . فلا مجال ولاحظ إذن في إيجاد توازن مستقر (بين عناصر البيئة) في هذه الحالة »[٦] .

ويقرر غارودي أن تلك الحضارة الفاوستية « حضارة مؤهلة للانتحار . . انتحار لفقدان الهدف ، يشهد على ذلك ضروب الفرار إلى المخدرات وانتحار المراهقين باعداد أكبر في الأصقاع الأغنى . وانتحار لافراط الوسائل . . يبرهن على ذلك مثلاً ، المنظور الجائز لنضوب المصادر الطبيعية والتلوث ، وذلك نتيجة لازمة لتصور لايرى في الطبيعة شيئاً آخر سوى انها مستودع أو معمل لمعالجة القمامة ، والمنظور يتصرف بوسائل هدم الحضارة بهذين الاعتبارين »[٧] .

١.٢. حضارة « القلق » !

يقول رينيه دوبو ، الحائز على جائزة نوبل في العلوم : « نحن نميز جيلنا بتسميته « عصرالذرة » ، و « عصر الفضاء » ، و « عصر الهياكل الآلية » ، و « عصر المضادات الحيوية » . أي بتعبير آخر ، عصر هذه التكنولوجيا أو تلك . هذه التعابير نستعملها برضى أهل التكنولوجيا . أما الانسانيون فيتحقرونها . والتعبير الوحيد الذي لقي قبولاً جماعياً هو « عصر القلق » . . .

« ومن التناقض ، أن يكون عصر الرفاه والعجائب التكنولوجية والمعجزات الطبية هو ، أيضاً ، عصر الأمراض المزمنة والقلق ، واليأس . (. . .) ويميل علماء النفس والاجتماع والأخلاق إلى عزو

القلق واليأس إلى انقطاع الصلات الاجتماعية الحميمة ، والانفراد والوحشة التي تعم المدن المعاصرة . وهذا الانقطاع ليس فقط بين البشر أنفسهم ، بل أيضاً بينهم وبين قوى الطبيعة التي كان لها أثر في « هندسة » كيان الفرد العضوي والوظيفي ـ الفسيولوجي ـ والفكري ، والتي لاتزال تحدد أكثر تفاعلات الفرد الأساسية . إن الفوضى في العلاقات الانسانية ، وكذلك الفوضى في الصلات بين الانسان وبيئته ، تصدران عن أصل واحد »[٨] .

وتتساءل إحدى النساء الفرنسيات : « ماقيمة التطور إن لم يقدم العون للجانب الانساني في الانسان ؟ ماقيمة التقدم ؟ وهل يرتقي الانسان إلى حال أفضل عندما يستخدم الغسالة الاوتوماتيك والجينز وقمصان اللاكوست التي لاتحتاج إلى الكوي . حقاً إن الحضارة وفرت على الانسان الجهد العقلي ، إلا انها عقدت حياته على الصعيد النفسي ، ولاندري بالضبط إن كنا قد تقدمنا فعلاً ! »[٩] .

١ـ٣ـ التقانة . . مفيدة ولكن ! ! !

تهدف التقانة (أو التكنولوجيا) إلى : توفير الجهد ، و/ أو الوقت ، و/ أو الامكانية (أي امكانية انجاز اعمال لم تكن في الماضي ممكنة) . وتهدف ، في النتيجة ، إلى انتاج سلع وخدمات أكثر رخصاً ، و/ أو أكثر فائدة ، و/ أو أكثر متانة[١٠] ، ولكن . .

● يقرر اوريليوبيشيي (مؤسس نادي روما) أن سلوك المنحى الحالي الذي تولد فيه التكنولوجيا الآثار السلبية على البيئة « لايمكن إلا

ان يقود إلى القتل الذاتي للعنصر الانساني . . . وبعيداً عن أن نكون اسياد مصيرنا ، فقد أصبحنا سجناء انجازاتنا التكنولوجية »[١١] .

● يقرر الدكتور رينيه دوبو أنه « منذ قرنين تقريباً ، والانسان الغربي يعتقد أن خلاصه سيأتي عن طريق الاكتشافات التكنولوجية . ولاجدال في أن المكتشفات التكنولوجية زادت من غناه المادي ، وحسنت من صحته العضوية ، إلا انها لم تجلب له ـ بالضرورة ـ الغنى والصحة اللذين يولدان السعادة »[١٢] .

● يتساءل أحد الناشرين الانكليز قائلاً : « كل واحد منا يواجه اليوم خطراً شديداً يهدد بفقدان هذه الخاصة الانسانية في الأجواء الميكانيكية التي تحيط بنا عندما نبدد ايامنا بين خليط من الاسمنت المسلح والفولاذ ، محصورين بين الضجيج والأوساخ والقباحة . ولكن هل هذا هو افضل مايأمله الانسان »[١٣] .

● تقول اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (في تقريرها الصادر تحت عنوان « مسستقبلنا المشترك » في عام ١٩٨٧) : « حدث في غضون هذا القرن تغير عميق في العلاقة بين عالم البشر والكوكب الذي يديم حياتهم . وعند بداية القرن ، لم يكن عند البشر أو التكنولوجيا القوة اللازمة لادخال تغييرات جذرية على انظمة الكوكب الأرضي . ومع نهاية القرن ، لم تعد الأعداد المتزايدة بشكل هائل للبشر ونشاطاتهم المتزايدة تملك هذه القوة فحسب ، بل أن تغيرات كبرى غير مقصودة تحدث في الفضاء ، والتربة ، والمياه ، وفي النباتات ، والحيوانات ، وفي العلاقات بينها جميعاً . وتتجاوز وتيرة التغيير قدرة المعارف العلمية وامكاناتنا الحالية في التقييم والارشاد . وهذا يثبط من عزيمة المؤسسات

السياسية والاقتصادية التي نشات عن عالم مختلف واكثر تجزئة في التكيف والمجاراة . وهذا يخلق قلقاً عميقاً لدى الكثير من الناس الذين يبحثون عن وسائل لوضع هذه الشؤون في جداول العمل السياسية »[١٤]

١ـ٤ـ الأرض . . تحت العناية المركزة ! ! !

يقول المحررون العلميون لمجلة « الايكولوجست » البريطانية ، في تقرير لهم حول الأخطار المحدقة بالبيئة : « اننا لانحتاج إلى تدمير البيئة بالكامل حتى نجلب الكارثة على انفسنا . فكل ما يلزم هو أن نستمر على الوتيرة الحالية من قطع النباتات ، واستصلاح المستنقعات ، وطرح كميات كبيرة من المبيدات ، والنظائر المشعة ، والبلاستيك ، والفضلات البشرية ، والمخلفات الصناعية ، في الهواء والماء والتربة ، من اجل جعلها غير ملائمة لأصناف الحياة التي تؤثر على استقرار هذه البيئة وبقائها إن الانسان الصناعي اليوم ودوره في العالم مثل ثور هائج في دكان لبيع الخزف الصيني مع الاختلاف الوحيد ، وهو أن الثور إذا امتلك نصف المعلومات عن خصائص الخزف التي نمتلكها نحن عن النظام البيئي ، فسيحاول تعديل تصرفه بالنسبة للبيئة ، بدل أن يطلب العكس . وعلى النقيض من ذلك ، نرى أن الرجل الصناعي اليوم مصمم على أن يتلاءم الخزف الصيني المحيط به معه . ولذا فقد وضع نصب عينيه أن يحطم هذا النوع من الخزف ويدمره إلي قطع متناثرة في اقصر وقت ممكن »[١٥] .

ويقرر جون ايدي ، الخبير في بحوث الغلاف الجوي ، أنه« بات

لزاماً علينا أن نضع الأرض داخل العناية المركزة »[١٦] .

١-٥- أي حياة ! ؟ !

يركد رينيه دوبو أن « أكبر مشكلة حادة في الحياة المعاصرة ، هي في الغالب ، شعور الانسان بأن الحياة قد فقدت معناها . . فالمشاعر الدينية ، والتقاليد الاجتماعية القديمة ، تنخرها المعلومات العلمية وسخافة الأحداث العالمية الباطلة » . ويقرر دوبو أن « الحياة الشاذة التي يعيشها عامة الناس الآن تخنق وتعطل التفاعلات الحيوية الضرورية لسلامة الانسان العقلية ونمو الامكانات الانسانية . إن كل المفكرين قلقون على مستقبل الأبناء الذين سيقضون حياتهم في بيئات اجتماعية ومحيطية سخيفة عابثة باطلة نخلقها نحن لهمْ بدون أي تفكير . وأكثر مايزعج ، هو علمنا بان الخصائص العضوية والفكرية للانسان تخططها اليوم البيئات الملوثة والشوارع المتراصة والأبنية الشاهقة والخليط الحضري المتمرد والعادات الاجتماعية التي تهتم بالأشياء وتهمل البشر . ولدى الشباب أسباب وجيهة لرفض القيم التي تحكم مجتمعات التقنية »[١٧] .

ويقول الفيلسوف الفرنسي ميشال هنري : « ماذا نرى في عصر العلم والتقنية الجبارة ؟ . . لاكائنات واثقة في نفسها وفي مصيرها ، متحركة في سعادة ورخاء في رحاب عالم أمسى مفهوماً لذهنها ومطمئنة لما ستعمله فيه ، بل افراد مهجورون وغرباء عن كل تجمع متماسك ، لأنه في حالة فقدان الرابط الروحي ، لاوجود لأي تجمع من هذا النوع .

ولذا ، ليس هناك في الواقع غير منفذين لهذه الكائنات المستسلمة التي لم تعثر على معنى لحياتها في قرارة النفس أو خارجها . فعلى قدر ما تنشغل بحياتها الشخصية ، تتوجه إلى الطبيب والمحلل النفساني وطبيب الأمراض العقلية المكلف ليس بمنحها قيماً ايجابية لايؤمن بها هؤلاء الأطباء الجدد أنفسهم ، بل بمساعدتها على العيش وتحمل أنفسها في الوقت ذاته الذي تتحمل فيه مجتمعاً لايطاق من المفرض عليها الاندماج فيه بالرغم من كل شيء . (. . .) إن سعادة العيش تشكل الغاية الوحيدة للحياة في كل مسعى ، وفي المشروع العلمي بخاصة ، والتقنية التي تجعلها ممكنة . اما حينما تنفلت هذه الغائية من قبضتها ، كما نرى ذلك الآن ، فإنها تتحول إلى تطور وحشي ذاتي يدشن بربرية من طراز جديد توشك الانسانية أن تنقرض تحت ثقله،أن تنتحر روحياً على أي حال »[١٨] .

ويرى محررو مجلة « الايكولوجست » البريطانية أن « هناك من الأسباب مايدعو إلى الاعتقاد بأن الأمراض الاجتماعية التي تصيب مجتمعنا حالياً ، مثل : زيادة الجريمة ، الجنوح ، التخريب ، الادمان على المشروبات ، وادمان المخدرات مرتبطة بشكل دقيق . وهي أعراض لانهيار نظامنا الاجتماعي ، والذي هو بدوره مظهر من مظاهر تفكك مجتمعنا »[١٩]

٦.١ـ مفارقة .. في مشهدين !!!

المشهد الأول : اوضح إحصاء امريكي رسمي أن عدد المواطنين

الأمريكيين الذين يعيشون دون خط الفقر ، بلغ في عام ١٩٨٩ حوالي ٢٢٫٥ مليون مواطن يمثلون ١٣٫٥٪ من اجمالي سكان الولايات المتحدة الأمريكية »[٢٠] ، أي : واحد من كل سبعة أمريكيين، يعيش دون خط الفقر . ووفقاً لما أوردته شركة N.B.C التلفزيونية الأمريكية ، بلغ عدد المشردين الذين لامأوى لهم في الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة ملايين متشرد[٢١] . ووفقاً للحقائق التي أوردها احد تقارير المنظمة الاجتماعية لتحالف المشردين في شيكاغو ، فان حوالي نصف المشردين والفقراء الأمريكيين يتناولون فقط وجبة غذاء واحدة ، أو إنهم ينامون دون تناول قطعة خبز طول اليوم[٢٢] . بل « إن احصاء رسمياً اتحادياً أكد أن نسبة ١٨٪ من المشردين يقضون في المتوسط يومين متواصلين في الاسبوع . . بلا طعام »[٢٣]! ولن نتحدث هنا عن المليار الجائع في العالم الثالث[٢٤] ! .

المشهد الثاني : بينت دراسة احصائية نشرت مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية أن الأمريكيين يصرفون سنوياً ما يعادل ١٠٦ مليارات دولار على اطعام القطط المنزلية والعناية بها ! وتستغرب الدراسة ذلك الاقبال المتزايد على اقتناء القطط وتربيتها من قبل الأمريكيين بشكل طغى إلى حد كبير على تربية الكلاب ! واشارت الدراسة إلى أن ٢٧٪ من العائلات الأمريكية تربي أكثر من قط أو قطة ، وهو معدل ارتفع ثلاث مرات منذ عام ١٩٧٢ ! وتصرف المليارات كما تقول الدراسة على اطعامها والعناية بصحتها . . إذ تنفق ٩٥٥ مليون دولار على أوضاعها الصحية ، و ٧٠ ـ ١٠٠ مليون على لقاحها ضد الأمراض . وأما النصيب الأكبر ، فيصرف على التفنن في توفير اشهى المأكولات لها .

فتذهب ٤ ملايين دولار على الفيتامينات المقوية فقط ! وبالاضافة إلى مصاريف أخرى انعشت الطب البيطري الذي أخذ يتخصص في علاج القطط دون غيرها من الحيوانات الأليفة . ولذلك تنتشر اليوم العيادات ومراكز الأبحاث المتخصصة بأمراض القطط لتوفير العلاج الناجع لها ، وقد انعكس ذلك على متوسط عمر القطط . . ففي الماضي كان المتوسط ١٢ عاماً ، أما الآن ، ونتيجة للعناية في تغذيتها وعلاجها ، فقد اصبح ١٧ عاماً ! والأدهى من ذلك ، توجد اليوم عيادات نفسية وأطباء نفسانيون لعلاج امزجة القطط ، مثل تلك التي تعاني من ضعف في الشخصية ، أو عصبية في المزاج ، فيعالج الأطباء القطط وأصحابها ! أما أصحابها ، فيعلمونهم التعامل السليم مع القط ، وعدم ازعاجه وتشويه نفسيته »[٢٥] ! ! !

٢ـ ارقام . . من حضارة الغرب !

● افاد تقرير لوزارة الصحة في المانيا الغربية (سابقاً) أنه : « يعاني ٧٤٪ من السيدات ، و ٦٥٪ من الرجال ، من السمنة الزائدة بسبب الافراط في الطعام »[٢٦] .

● كشف مؤتمر عن مشكلة انتحار الشبان في استراليا عن ارتفاع معدل الانتحار في سن المراهقة وخاصة في المناطق الريفية ، نظراً لمعاناة اعداد كبيرة من الاستراليين من اليأس والوحدة . وقد ارتفع معدل انتحار الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ ـ ١٩ عاماً في المدن الاسترالية إلى مثليه خلال الـ ٢٥ عاماً الماضية ، ولكن معدل انتحار

شبان الريف الاسترالي في السن نفسها ارتفع إلى خمسة أمثال . وقال التقرير إن هذه الزيادة ترجع جزئياً إلى زيادة انتشار الآسلحة وتدهور الاقتصاد ، والضغوط الناجمة عن الاختلاف القائم بين مفاهيم الحياة والواقع[٢٧]

● عقد مدير امن العاصمة البريطانية ، لندن ، مؤتمراً صحفياً أكد فيه أنّ الشرطة لم تعد قادرة على تأدية عملها بالكفاءة المطلوبة ، بسبب نقص الميزانية وقلة عدد افراد الشرطة في عاصمة تشهد ٣ جرائم في كل دقيقة[٢٨]

● ذكر مسؤولون بريطانيون مؤخراً أن ولادات اللقطاء تشكل أكثر من ربع مجموع حالات الولادة التي تتم في بريطانيا .وذكر تقرير لمكتب الاحصاء والسكان في بريطانيا ، أن ولادات الأطفال اللقطاء في عام ١٩٨٨ قد بلغت ١٧٧ الف ولادة ، أي بزيادة ١٢٪ عن ولادات العام الذي سبقه[٢٩] .

● ذكر عضو برلماني بريطاني أن ١٠٠ الف حالة اعتداء على النساء تقع سنوياً في انحاء بريطانيا ، وقال : إن ثلاثاً من اربع نساء يمتنعن عن ابلاغ الشرطة بعد تعرضهم للاعتداءات ، لأنهن على ثقة بأن رجال الشرطة يتباطؤون في الاسراع لنجدتهن[٣٠] .

● تم اتلاف مليون طن من الفواكه والخضار الطازجة في السوق الأوربية المشتركة في عامي ٧٩ و ١٩٨٠ ، بهدف الحفاظ على الأسعار من الانخفاض . أو بتعبير أخر ، من أجل المحافظة على الأرباح الفاحشة[٣١] .

● ورد في التقرير السنوي للمعهد السويدي الدولي لأبحاث

السلام لعام ١٩٨٨ ، أن « ٤٥٪ من الأمريكيين يخافون من الخروج من منازلهم بمفردهم ليلاً حتى لمسافة ميل واحد فقط » ! إنهم خائفون في « بلد الله God's Own Country » كما يحلو لهم أن يسموا بلادهم[٣٢] !

● الكاتبة الأمريكية شيرهايت ، اخرجت إلى السوق في عام ١٩٨٧ ، وبعد كثير من البحث والاستقصاء والاستطلاع ، كتاباً عنوانه « النساء والحب . ثورة ثقافية مستمرة » . وقد ذكرت فيه احصاءات ، منها مايلي : ٧٠٪ من النساء الأمريكيات المتزوجات منذ أكثر من خمس سنوات يقمن علاقات غير اخلاقية ، و٨٧٪ يرين أن صداقاتهن مع نساء أخريات أكثر دفئاً من العلاقات مع الرجل (من ينسى علاقة بطلة التنس الأمريكية مارتينا نافراتيلوفا مع صديقتها ؟ !)[٣٣] .

● أخيراً . . هذه إحصائية عن بعض مايحدث في الولايات المتحدة الأمريكية « بلد الله » في يوم واحد :

● يلقى القبض على ١٢٥٣ شخص بتهمة الحشيش ، و٢٣٠ شخص بتهمة سرقة السيارات .

- يتسبب السائقون المخمورون بخسائر تقدر بحوالي ١٨ مليون دولار .

- يجري اغتصاب ١٨٠ امرأة ، وقتل ٥٣ شخصاً ، وسرقة ١١٠٨ شخص ، وسرقة ٢٦١٨ سيارة .

- يولد ٩٠٧٧ طفل ، منهم ١٢٨٢ طفل غير شرعي (واحد من كل سبعة أطفال) .

- تحمل سفاحاً ٢٧٤٠ امرأة .

- تجهض ٣٢٣١ امرأة .
- يهرب ٢٧٤٠ طفل من منازل والديهم[٣٤]

٣. خلاصة واستنتاجات

يقرر الدكتور جورج زيناتي ، في بحثه عن « جوهر الحضارة الغربية » ، أن الغرب بدأ ، في القرن السابع عشر بوجه خاص ، يتمثل حضارة اليونان والمسيحية « برفضهما أكثر فأكثر كجسمين غريبين . فالغرب سيستعيض عن فكرة السيطرة على الذات التي جعلها افلاطون أم الفضائل ، بفكرة السيطرة على قوى الطبيعة والحرية الفردية والمجتمع المتساهل . وبدلاً من العلم النظري والنظر العقلي الذي جعله ارسطو الغاية الأخيرة للانسان وسعادته ، فان الغرب سيتجه نحو العلم والممارسة العملية ، وسيصبح النجاح المحسوس هاجسه الأول . كذلك ، فإن الغرب سيستبدل فكرة القدر عند اليونان ، وارادة الرب ، بارادة الانسان المنتصرة (. . .) . إن العقلانية المتجهة نحو العملي وارادة السيطرة والسيادة تشكلان الخاصيتين الرئيسيتين للحضارة الغربية . وهما تجدان تفسيرهما في عبادة العمل (. . .) وإن النتيجة الأهم لتعظيم عمل الفرد ، هي قصة الفردوس الأرضي . فإن كانت كل حضارة تعيش على حلم عظيم يعطي المعنى الأخير لوجودها ، فإن الغرب قد عاش اسطورة « الفردوس هنا »[٣٥] ، وقد مرت على هذه التوجهات أكثر من ثلاثة قرون ، فهل تحقق « الفردوس هنا » ؟

لقد حقق الغرب كثيراً من الانتصارات البيروسية[٣٦] . . الانتصارات التي تحمل في طياتها كارثة ! ! فقد تحقق الكثير من التقدم في الجوانب المادية ، ولكن ماذا كان الثمن ؟ كان الثمن مركباً كارثياً

قوامه القلق ، والوحدة ، واليأس ، والغربة ، وفقدان معنى الحياة ، وتعقيد الحياة على الصعيد النفسي . هذا فضلاً عن إلحاق الضرر بمصالح الشعوب الأخرى والأجيال القادمة . وهذا يعني أن « أمن الانسان » عرضة لأخطار جسيمة ، ويعني بالتالي أن الفردوس الأرضي الموعود هو أبعد (وأكثر مما في أي وقت مضى) من أن يتحقق ! ! ! وإذا كان التخلف هو العجز عن توفير « الأمن » للانسان في تحصيل مايحفظ النفس مادياً ويحفظ لها الكرامة معنوياً ، فإن الغرب أيضاً ، مثل دول الجنوب ، متخلف ! ! ! فالجنوب متخلف لاصابته بمرض الحرمان ، وبالتالي غياب الأمن . .والغرب متخلف لإصابته بمرض القلق ، وبالتالي غياب الأمن . . وهكذا ، فإنه : في امتحان التقدم ، لم ينجح أحد ! ! ! وكلنا في الأمن متخلف ! ! ! « فتأمل يارعاك الله » ! ! !

هوامش ومراجع الباب الثاني

أولاً- هوامش ومراجع الفصل الأول

(١) جاك لوب ، العالم الثالث وتحديات البقاء ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت ، سلسلة « عالم المعرفة » ، العدد ١٠٤ ، اغطسطس (آب) ١٩٨٦ ، ص ٢٣٧ و ٢٥٥ .

(٢) مصطفى كمال ، تقرير لجنة الجنوب ، جريدة « البيان » ـ دبي ، ١٩٩٠/٨/١٠ . ولمزيد من التفصيل حول سلبيات التنمية في الجنوب خلال العقود الثلاثة الأولى للتنمية (الستينات والسبعينات والثمانينات) ، انظر : التحدي أمام الجنوب ـ تقرير لجنة الجنوب برئاسة ي . نيريري ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٠ ، وخاصة ص ص ٨٩ ـ ١٢٤ .

(٣) اشارت إليه د . نادية مصطفى في ندوة المستقبل العربي حول كتاب التحدي امام الجنوب ، في مجلة « المستقبل العربي » ـ بيروت ، السنة ١٤ ، العدد ١٥٠ ، ١٩٩١/٨ ، ص ١٣٩ .

(٤) انظر : مكتب الشرق الأوسط في الرياض ، التصور الاسلامي للتنمية ، جريدة « الشرق الأوسط » ـ لندن ، العدد ٤٩٣٠ ، ١٩٩٢/٥/٢٨ .

(٥) انظر : مجلة « الكفاح العربي » ـ بيروت ، (جدول حساب المعاناة البشرية) ، العدد ٧٢٤ ، ١٩٩٢/٦/١٥ ، ص ٣٣ .

ثانياً- هوامش ومراجع الفصل الثاني

(١) أحمد بهاء الدين ، الأزمة ، مجلة « المستقبل » - باريس ، العدد رقم ٣٠٧ ، السبت ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ ؛ ص ٨ .

(٢) الدكتور برهان غليون ، بيان من أجل الديمقراطية ، بيروت ١٩٧٨ ، الطبعة الأولى ، ص ٢٢ و ٢٩ .

(٣) انظر مداخلات الدكتور قسطنطين زريق في مجلة « المستقبل العربي » - بيروت ، (الندوة) ، السنة الثامنة ، العدد ٥١ ، الشهر الخامس ١٩٨٣ ، ص ١١٥ .

(٤) انظر : جريدة « القبس » - الكويت ، العدد ٦٢١٧ ، ١٩٨٩/٨/٣١ .

(٥) انظر المقابلة التي أجرتها مع الدكتور حافظ الجمالي مجلة « الكفاح العربي » - بيروت ، السنة ١٣ ، العدد ٣٩٧ ، ١٩٨٦/٢/١٧ ، ص ٤١ .

(٦) انظر : علي عقلة عرسان ، الأديب العربي وقضايا الأمة ، جريدة « الأسبوع الأدبي » - دمشق ، العدد ١٣٧ ، الخميس ٢٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٨ .

(٧) انظر : جريدة « تشرين » - دمشق ، ١٩٨٧/٦/١٧ .

(٨) الدكتور حسن قبيسي ، الافتتاحية ، مجلة « الفكر العربي » - بيروت ، السنة السابعة ، العدد ٤٥ ، آذار (مارس) ١٩٨٧ ، ص ١٣ .

(٩) يشير الدكتور قبيسي إلى : محمد أركون ، مقالات حول الفكر الاسلامي ، بالفرنسية ، ١٩٧٣ ، ص ٣٠٧ و ٣٠٨ .

(١٠) الدكتور حسن قبيسي ، قراءة في البعد المستتر ، مجلة « الفكر العربي » - بيروت ، السنة السابعة ، العدد ٤٣ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٦ ، ص ٣٥٤ .

(١١) الدكتور سعد الدين ابراهيم ، مصادر الشرعية في انظمة الحكم العربية ، من أعمال ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي التي عقدت في قبرص ! ! ! في الفترة ٢٦ - ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣ ، ونشرت في كتاب : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٤ انظر ص ٤٣١ .

(١٢) الدكتور علي الدين هلال ، عرب ما بعد النفط ، مجلة « المنابر » - بيروت ، السنة الثانية ، العدد السادس ، حزيران (يونيو) ١٩٨٧ ، ص ٣٢ .

(١٣) انظر المقابلة التي أجرتها مع الأستاذ محمود أمين العالم جريدة « القبس » الكويتية ، العدد ٦٢١٧ ، ١٩٨٩/٨/٣١ .

(١٤) انظر مداخلات الأستاذ جميل مطر في ندوة « الوطن العربي وتحديات الوضع الراهن » ، المنشورة في : مجلة « المستقبل العربي » - بيروت ، السنة العاشرة ، العدد رقم ١٠٠ ، الشهر السادس ١٩٨٧ ، ص ص ١١ - ١٢ .

(١٥) نقلاً عن : نشرة « المنتدى » التي يصدرها منتدى الفكر العربي ومركزه عمان ، المجلد الثاني ، العدد ٢٦ ، ص ١٥ .

(١٦) ادونيس ، الغرب الذي يخلقه العرب ، مجلة « النهار العربي والدولي » ـ باريس ، العدد ١٨٧ ، ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠ ، ص ٥٤ .

(١٧) الدكتور نادر فرجاني ، عن نوعية الحياة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٢ ، ص ص ٦٣ ـ ٦٤ .

(١٨) الدكتور اسماعيل صبري عبد الله وآخرون ، صور المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ص ١٣٦ ـ ١٣٧ .

(١٩) عبد الوهاب محمود المصري ، الأمن الغذائي العربي في السبعينات والثمانينات ، جريدة « تشرين » ـ دمشق ، ١٦/١٠/١٩٩١ . وللمزيد من التحليلات والاحصاءات حول الأمن الغذائي العربي، يرجع إلى مطبوعات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وخاصة منها :

- الدكتور حسن فهمي جمعة ، المسألة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي ١٩٨٥ .
- برامج الأمن الغذائي العربي ١٩٨٠ .
- الكتب الاحصائية الزراعية السنوية .

(٢٠) عبد الوهاب محمود المصري ، الأمن المائي العربي . . من المقدمات إلى النتائج ، بجريدة « تشرين » ، ٦/٦/١٩٩٢ . وللمزيد من التحليلات والاحصاءات حول الأمن المائي العربي ، برجع إلى مطبوعات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (اكساد) ، وخاصة منها :

- الدكتور جان خوري واخرون ، الموارد المائية في الوطن العربي وآفاقها المستقبلية ، ١٩٨٦ .
- برنامج الأمن المائي العربي، في الخطة الخمسية للمركز (٨٩ ـ ١٩٩٣) .
- اعداد مجلة « الزراعة والمياه بالمناطق الجافة في الوطن العربي » .

(٢١) نبيل خوري ، حزب البكاء ، مجلة « المستقبل » ـ باريس ، السنة السادسة ، العدد رقم ٣٠٤ ، السبت ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ ، ص ١٠٦ .

(٢٢) نبيل خوري ، رياح الفرح ، مجلة « المستقبل » ـ باريس ، السنة العاشرة ، السبت ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٨٦ ، ص ٥ .

ثالثاً ـ هوامش ومراجع الفصل الثالث

(١) الدكتور رشدي فكار في حوار أجرته معه جريدة « الأهرام » ـ القاهرة ، ١٩٨٩/٤/٢٨ .
(٢) ذكره : رينيه دوبو ، انسانية الانسان . . نقد علمي للحضارة المادية ، ترجمة الدكتور نبيل صبحي الطويل ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ٢٣٠ .
(٣) فاوست : اسطورة المانية تحكي قصة طبيب نابه باع روحه للشيطان (الذي يظهر في معظم الروايات الأدبية لهذه الاسطورة في شكل مفستوفيليس) ، وذلك مقابل منحه الشباب والمعرفة والقدرة على السحر . أصل الأسطورة غامض ، وإن كان من المفترض أن أساسها هو حياة علامة يدعى الدكتور يوهان فاوست (توفي عام ١٥٤١) ، كانت تحكى عنه في أثناء حياته قصص مغرقة في الخيال . اتخذ الأدباء هذه الأسطورة موضوعاً لكتاباتهم منذ عام ١٥٧٠ ، ومن اشهر المؤلفات الأدبية التي تناولتها « كتاب الشعب » ١٥٨٧ ليوهان شبيس ، الذي اعتمد على الترجمة الانجليزية للشاعر المسرحي الانجليزي مارلو في مسرحيته « الدكتور فوستوس » ١٥٦٣ .ثم عالج الاسطورة الشاعر جوته في مسرحيته الخالدة « فاوست » . وحذا حذوه كتاب المان كثيرون ، منهم توماس مان . وألفت أيضاً عدة أوبرات عن هذه الأسطورة ، منها اوبرات برليوز ، وجونو ، وفاجنر . كما أنها أوحت للموسيقار ليست بسمفونية فاوست » . (الموسوعة العربية الميسرة ، اشراف الدكتور محمد شفيق غربال ، دار الشعب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٧٥ ، ص ١٢٧٣) .
(٤) روجيه غارودي ، حوار الحضارات ، ترجمة الدكتور عادل العوا ، منشورات عويدات ، سلسلة « زدني علماً » ـ رقم /١/ ، الطبعة الأولى ، باريس ١٩٧٨ ، ص ٣٩ .
(٥) كولن نورمان ، العلم والتكنولوجيا في الثمانينات ، ترجمة الدكتور ممدوح الحسامي ، مكتبة غريب ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ١٠ .
(٦) رينيه دوبو ، انسانية الإنسان ، المرجع الأسبق ، ص ٢٣٧ .
(٧) روجيه غارودي ، حوار الحضارات ، المرجع الأسبق ، ص ٤٢ .
(٨) رينيه دوبو ، انسانية الانسان ، المرجع الأسبق ، ص ص ٤٦ ـ ٤٨ .
(٩) انظر : منى الرفاعي (ترجمة واعداد) ، الحياة مع الوحدة ، جريدة « تشرين » ـ دمشق ، ١٩٩١/٦/١٢ . والمترجمة تعرض لاجابة احدى الفرنسيات الواردة في كتاب « الوحدة » الصادر في فرنسا عام ١٩٩١ .
(١٠) انظر : آلان ي .تومبسون ، نحو فهم المستقبلية . . مدخل إلى دراسة علوم المستقبل ، ترجمة ياسر الفهد ، وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ١٩٨٣ ، ص ٧٥ .
(١١) اوريليو بيشيي ، ساعة الحقيقة ، ترجمة الدكتور صافي فلوح ، وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ١٩٨٠ ، ص ١٠ .

(١٢) رينيه دوبو ، انسانية الانسان ، المرجع الأسبق ، ص ١٨٦ .
(١٣) انظر تعليق ناشر الطبعة الانكليزية لكتاب رينيه دوبو « انسانية الانسان » في الصفحة /٦/ من الطبعة العربية المذكورة فيما سبق .
(١٤) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك ، ترجمة محمد كامل عارف ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت ، سلسلة « عالم المعرفة » ، العدد ١٤٢ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٩ ، ص ٥٥ .
(١٥) محررو مجلة « الايكولوجست » البريطانية (ا .غ سميث وآخرون) ، من أجل البقاء أحياء ، ترجمة المهندس الدكتور سعد الدين خرفان ، دار طلاس ، دمشق ١٩٨٨ ، ص ٣٨ و ٣٩ .
(١٦) ذكره : توماس ا . سانكتون ، لتمتد يد المساعدة عبر البحار ، مجلة « الثقافة العالمية » ، الكويت ، العدد ٤٥ ، مارس ١٩٨٩ ، ص ١٦٢ .
(١٧) رينيه دوبو ، انسانية الانسان ، المرجع الأسبق ، ص ٣١ و ٥٥ .
(١٨) ميشال هنري ، مالايعلمه العلم ، ترجمة محمد لمسوتي ، مجلة « الثقافة العالمية » ، العدد ٥٢ ، مايو ١٩٩٠ ، ص ٨ و ١٨ .
(١٩) محررو مجلة « الايكولوجست » البريطانية (سميث وآخرون) ، من أجل البقاء أحياء ، ص ٢١٩ .
(٢٠) جريدة « الأهرام » ـ القاهرة ، ١٩٨٩/٤/٥ .
(٢١) جريدة « تشرين » ـ دمشق ، ١٩٨٥/٦/١ .
(٢٢) جريدة « تشرين » ـ دمشق ، ١٩٨٥/٦/١ ، المرجع السابق .
(٢٣) عن تقرير « الجوع ١٩٩٢ » الصادر في عام ١٩٩١ عن « معهد خبز العالم » في أمريكا . ذكر في : مجلة « الكفاح العربي » ـ بيروت ، العدد ٦٩٢ ، ١٩٩١/١١/٤ ، ص ٢٧ .
(٢٤) يذكر التقرير الوارد في المرجع السابق أن « أكثر من نصف مليار (أي ٥٠٠ مليون) نسمة في العالم من البالغين والأطفال على السواء هم « في حالة جوع دائم » ، وأن أكثر من مليار نسمة (يمثلون نسبة ٢٠٪ من المجموع الكلي لسكان العالم) يعيشون في أسر على درجة من الفقر لا تسمح لها بالحصول على ما يكفيها من الغذاء اللازم لممارسة الحياة والعمل » . انظر المرجع السابق ، ص ٢٧ نفسها .
(٢٥) جريدة « الشرق الأوسط » ـ لندن ، ١٩٨٤/١/٢٢ .
(٢٦) مجلة « العربي » ـ الكويت ، العدد ٢٧٥ ، اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨١ .
(٢٧) جريدة « البعث » ـ دمشق ، ١٩٩٠/١٢/١٤ .
(٢٨) جريدة « الثورة » ـ دمشق ، ١٩٨٧/٦/٤ .
(٢٩) جريدة « البعث » ـ دمشق ، ١٩٨٩/١٠/٣ .
(٣٠) جريدة « تشرين » ـ دمشق ، ١٩٨٦/٩/١٤ .
(٣١) جريدة « تشرين » ـ دمشق ، ١٩٨١/٨/٨ .

(٣٢) ذكره : الدكتور عبد القادر ياسين ، قراءة في التقرير السنوي للمعهد الدولي لأبحاث السلام ، مجلة « الوحدة » ـ الرباط ، السنة ٥ ، العدد ٥٤ ، آذار ١٩٨٩ ، ص ٢١٣ .

(٣٣) عادل الأحمر : عجائب وغرائب ، مجلة « العالم » ـ لندن ، العدد ٢٠٠ ، ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ ، ص ٦٦ .

(٣٤) مجلة « الأمة » ـ الدوحة ، السنة الأولى ، العدد الأول ، يناير ١٩٨١ ، ص ٩١ .

(٣٥) انظر : الدكتور جورج زيناتي ، جوهر الحضارة الغربية ، مجلة « الباحث » ـ باريس ، السنة الثانية ، العدد الثامن ، ايلول ـ تشرين الأول (سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٧٩ ، ص ٣٥ .

(٣٦) البيروسية نسبة إلى بيروس . وبيروس هذا ملك اغريقي قديم اشتهر بحروبه ضد الرومان قبل الميلاد بأكثر من مئتي عام . قاد عدة حملات عسكرية بعد أن ضرب عرض الحائط بنصائح مستشاره الحكيم سينياس ، وأحرز عدة انتصارات ، ولكن انتصاره الأخير كلفه غالياً ، حتى أنه قال لجنرالات جيشه الذين ذهبوا يحملون إليه التهنئة : « انتصار آخر مثل هذا الذي أحرزته الآن ، ويكون مصيري الضياع » ! ! ! وبيروسي : وصف تستخدمه كتب التاريخ واللغة عندما تصف (نصراً) يحمل في طياته كارثة أو مأساة . أما صاحبنا بيروس ، فقد اغتالته امرأة عجوز أثناء استيلائه على مدينة آرجوس اليونانية ، بأن ألقت على رأسه « طوبة » من فوق سطح أحد المنازل ! ! !

(٣٧) يقرر السياسي المعروف وعضو الأكاديمية الفرنسي ادغارفور أن القلق في الغرب هو قلق فكري وأخلاقي . (انظر : ادغارفور ، أزمة الروح ، ترجمة الدكتور حكمة هاشم ، مجلة « الثقافة العالمية » ـ الكويت ، السنة الثانية ، المجلد الثاني ، العدد ٧ ، نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٢ ، ص ٢٤ .

الباب الثالث
الايمان.. علاجاً للتخلف

الفصل الأول
شجرة مشكلة التخلف

١ـ تستند قراءتنا لشجرة مشكلة التخلف ، غداة بداية العقد الدولي الرابع للتنمية ، إلى مقدمات أولية ثلاث ، هي :

المقدمة الأولى: ليس التخلف مشكلة بسيطة ، وإنما هو مشكلة مركبة ، بل هو اشكالية . والاشكالية هي ، بالتعريف ، « منظومة من العلاقات التي تنسجها داخل فكر معين ، مشاكل عديدة مترابطة لاتتوافر امكانية حلها منفردة ولاتقبل الحل من الناحية النظرية إلا في إطار حل عام يشملها جميعاً »[1] .

المقدمة الثانية: التقدم هو عكس التخلف . والتقدم ـ حسب زعمنا ـ هو تحقيق مزيد من اشباع الحاجات البشرية . أي اشباع أكبر عدد ممكن من الحاجات البشرية ، لأكبر عدد من المواطنين ، وبأقل كلفة اقتصادية واجتماعية ممكنة . . أي باستخدام أقل قد ر ممكن من الموارد الاقتصادية (بما في ذلك الطاقة والوقت) ، ومع عدم إلحاق ضرر (أو إلحاق اقل ضرر ممكن) بالمواطنين والشعوب الأخرى والأجيال القادمة والطبيعة . فالتقدم هو اطمئنان المواطن إلى توفير تلك الحاجات البشرية . والتقدم ـ بكلمة واحدة ـ هو: « الأمن » .

المقدمة الثالثة: ليس ثمة تقدم باطلاق . وبالتالي ، فإنه ليس ثمة تخلف باطلاق . فمفهوم التقدم ـ حسب زعمنا ـ مرتبط بالمعيار الذي نعتمده . لأن المعيار يمكن أن يكون حالة المجتمع نفسه في الماضي ، أو الأهداف المخططة ، أو الامكانات المتاحة ، أو المجتمعات المجاورة ،

أو المجتمعات المشابهة . ويمكن أن يكون المعيار ـ ايضاً ـ الحالة التي عليها اشباع الحاجات الأخرى . . فالمجتمع يمكن أن يكون مثلاً :

- متقدماً في اشباع الحاجة (س) في هذه السنة عما كان عليه الحال في السنة الماضية ،
- ومتقدماً في اشباع الحاجة (س) نفسها بالقياس إلى ماكان مخططاً بلوغه في هذه السنة ،
- ومتخلفاً في اشباع الحاجة (س) نفسها بالقياس إلى الامكانات المتاحة غير المستغلة ،
- ومتقدماً في اشباع الحاجة (س) نفسها بالقياس إلى ما عليه الحال في المجتمع المجاور في هذه السنة ،
- ومتقدماً في اشباع الحاجة (س) نفسها بالقياس إلى مجتمع ما مشابه في هذه السنة ،
- ومتخلفاً في اشباع الحاجة (س) نفسها بالقياس إلى الحال فيما يتعلق بالحاجات الأخرى في المجتمع نفسه ، وفي السنة نفسها .

٢ـ نرى أن جذور مشكلة التخلف (أو غياب الأمن) هي الانحرافات في تحديد الحاجات البشرية و/ أو تحديد افضلياتها ، والاتيان ـ بالتالي ـ بهرم للحاجات (أو القيم العليا) جديد ومصطنع . . أي تجميد (أو ابطال مفعول) هرم الحاجات الأصلي الذي ينسجم مع الفطرة ، والذي جاءت به الشرائع السماوية ليستقيم حال البشر في الدنيا والآخرة ، أي الذي ينسجم مع الايمان السليم .

٣ـ تؤدي الانحرافات في تحديد الحاجات و/ أو افضلياتها إلى

الإخلال بالعلاقات بين البشر ، والإخلال بالعلاقات مع البيئة الطبيعية ، وتقوم بين نوعي الإخلال ضروب من التأثير والتأثر .

ومن أبرز مظاهر الإخلال بالعلاقات بين البشر: قلة العدالة الاجتماعية (عدالة توزيع الموارد والانتاج ، عدالة تبادل السلع والأموال ، وعدالة الثواب والعقاب) ، وسوء العلاقات بين الحاكم والمحكوم (القمع وغياب المشاركة الشعبية) ، والخلل في أنظمة الحوافز والروادع (عدم التناسب بين الممارسات والجزاءات ، وبين المسؤوليات والصلاحيات ، وبين الحقوق والواجبات . . .) .

أما الإخلال بالعلاقات مع الطبيعة ، فإن من ابرز مظاهره: سوء استثمار الموارد الاقتصادية (سوء التخطيط و/ أو سوء التنفيذ) ، واستخدام مواد و/ أو تقانات ضارة (استخدام مواد و/ أو تقانات ملوثة للبيئة . . .) والقضاء على التنوع الحيوي (القضاء على الأنواع الحيوانية والنباتية) .

٤- يؤدي الإخلال بالعلاقات بين البشر (أساساً) إلى تدهور المجتمع اقتصادياًو/ أو اجتماعياً . ومن مظاهر هذا التدهور: قلة الانتاجية (وخاصة انتاجية العامل) ، وكثرة الجرائم (وخاصة منها جرائم السرقة والرشوة وجنوح الأحداث) ، والاضطرابات السياسية (كالاضرابات والاغتيالات والانقلابات) .

أما الإخلال بالعلاقات مع البيئة الطبيعية ، فيؤدي (أساساً) إلى التدهور البيئي . ومن مظاهر هذا التدهور حدوث المشكلات البيئية ، مثل: التصحر (أي قلة أو انعدام انتاجية الموارد الزراعية) ،والتلوث (تلوث الهواء ، والماء ، والتربة ، والأفكار) ، وفقدان المصادر الوراثية

النباتية والحيوانية (وبالتالي حرمان الأجيال القائمة والقادمة من مفاتيح حل مايواجهونه من مشكلات غذائية وصحية وغيرها) . وتقوم بين أنواع تدهور المجتمع ضروب من التأثير والتأثر .

٥- يؤدي تدهور المجتمع اقتصادياً ، و/ أواجتماعياً ، و/ أو بيئياً ، إلى « حرمان » المواطنين من السلع المادية (كالغذاء) ، و/ أو السلع المعنوية (كطمأنينة النفس) ، أي إلى عدم اشباع الحاجات ، وبالتالي ، إلى غياب الأمن . ويؤدي غياب الأمن ، بدوره ، إلى حدوث الشقاء (الذي هو عكس السعادة) على المستوى الفردي ، وحدوث التخلف (الذي هو عكس التقدم) على المستوى الوطني ، (انظر الشكل رقم /١/) .

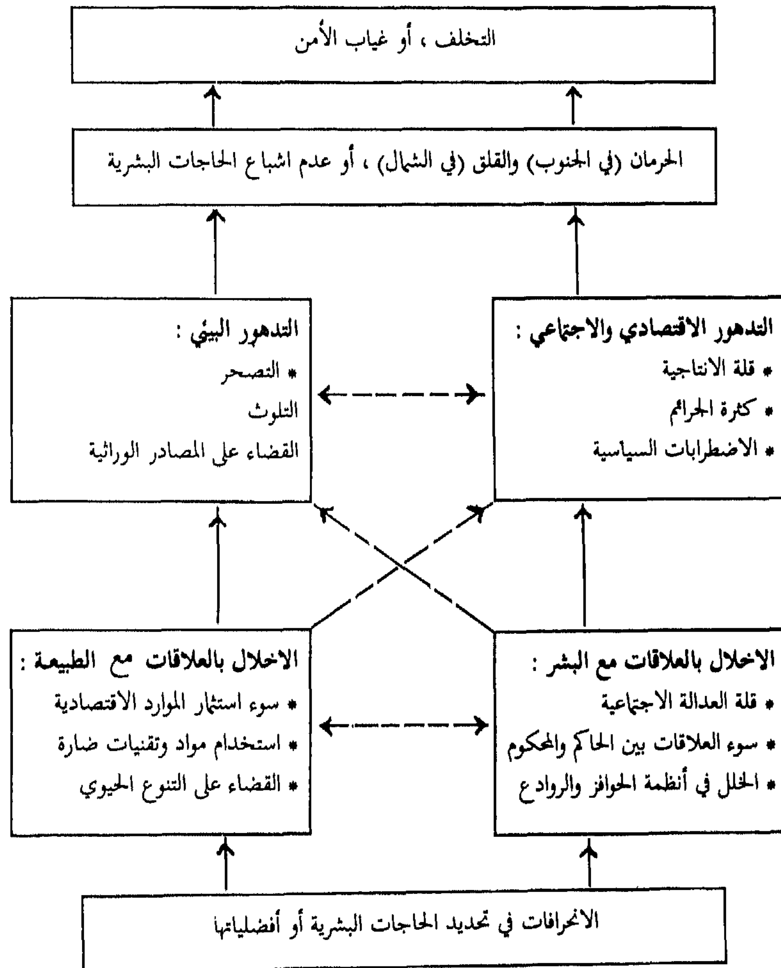
إن القضية إذن هي قضية قيم . يقول المفكر الفرنسي المعروف جاك بيرك: « أعتقد أنه من المستحيل أن شعباً من الشعوب يصل إلى مستقبل سليم ، بدون احترام واحياء القيم ، سواء سميتها خالدة أو طبيعية . فلا مجتمع بدون قيم . إننا نشاهد كل يوم الكوارث المخيفة الناتجة عن تهافت القيم في بعض المجتمعات »[٢] .

والقيم هي المعايير التي تجسد وجدان المجتمع ، وتستخدم في الحكم على قيم الأشياء[٣] ، وتعبر عن خصوصية المجتمع . . يقول المفكر العربي الدكتور عبد الله عبد الدائم: « كل أمة لها ثقافتها المميزة ، وليس هناك ثقافة واحدة ، ولانقبل بوجود ثقافة واحدة ونمط واحد من الثقافة . والفرق بين الثقافات هو فرق في الطبيعة لافي الدرجة . إذن ، هنالك ثقافة عربية اسلامية . هذا شيء نقوله ، وأحياناً نجتره . ولكن ، ماهي خصائص هذه الثقافة العربية

الاسلامية ؟ هذا مالم نفعله حتى اليوم . كل يقول: لها خصائصها المتميزة ، لها سماتها . . . لكني أريد بعض الأقوال الملموسة المحسوسة التي تدلني على السمات الخاصة التي نراها جديرة بالاهتمام في الثقافة العربية الاسلامية . أنا خطوت بعض خطوات في هذا السبيل ، لكن دعوت الآخرين إلى أن يخطوا مثل هذه الخطوات ، وذلك في كتابي « في سبيل ثقافة عربية ذاتية » الذي نشرته دار الآداب في بيروت . خطوت خطوات متواضعة . بينت مثلاً ، أن من القيم الأساسية التي أكدتها الثقافة العربية الاسلامية ، قيم مثل: تقديس العلم ، تقديس العمل ، المسؤولية الفردية ، مسؤولية الانسان عن ذاته وعن الآخرين ، التكافل الاجتماعي والتضامن الاجتماعي ، إلى آخره »[٤] . ويرى الدكتور عبد الدائم أن « هذه القيم أصابها بعض الركود أو الجمود حتى في النفوس ، في عصور التخلف ، ففقدت بريقها واشعاعها ، وتراكمت فوقها « قيم دنيا » ـ إن صح أن نسميها قيماً ـ كادت تطفئها وتقضي عليها بوطأتها وثقلها . ففي عصور التخلف ، ينسى الناس المعنى والجوهر والدفقة الانفعالية الحية ، ويستمسكون بالمظهر والشكل والطقوس ، بل بالتقاليد ، وإن تكن دخيلة ، وبالخرافات ، وإن تكن مرذولة . بل لعلهم يمعنون في مثل عصور التخلف هذه بتضخيم الشكل والصورة والظاهر ، حماية لهم من هجران الجوهر والأصل ، مؤكدين قول أحد المتصوفة: من رأيته يعنى بظاهره ، فاعلم أن باطنه خراب »[٥] . ويقرر الدكتور عبد الله عبد الدائم أن « الإنسان ليس بالملاك ولا بالشيطان . إنه إنسان ، أي أنه يملك طبيعة غرزية حيوانية ، ولكنه يملك إلى جانبها وفوقها ، طبيعة إنسانية تجعل منه كائناً ذا قصد وهدف ، وتشده إلى

القيم الانسانية الكبرى التي لايمكن أن يجد ذاته وسعادته بدونها (. . .) لقد علمنا تاريخ الانسانية أن المخرج من أزمات الحضارة هو دوماً وابداً التحرر من العوامل التي تؤدي إلى طغيان القيم الانانية الشرسة ، والعودة إلى القيم الانسانية الأصيلة ، تقود ولاتقاد ، وترقى بالانسان ولاتهبط به إلى الدرك الأسفل »[٦] .

الشكل رقم ـــ ١ ـــ شجرة مشكلة التخلف



ويعرض المفكر الإسلامي الدكتور عون الشريف قضية التقدم على الوجه التالي: « مجمل القضية أن التقدم الحضاري ليس شكلاً ولا أدوات يستعيرها الناس فتحدث المعجزة ، وإنما هو روح تكمن وراء كل هذا الانجاز المادي والفكري . فإذا تطورت الروح أو تغيرت ، تغير العالم من حولها . وذلك مصداق قوله تعالى: **﴿إن الله لا يغير مابقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾** (الرعد: ١١) . وتغيير النفس بهذه الطريقة الجذرية ، هو الذي يحدث التقدم الحقيقي الذي يتكامل فيه الظاهر مع الباطن . وغاية هذا التغيير ، أن يتطابق القول والعمل ، وأن يتحول الايمان من القلب إلى انجاز في واقع الحياة . معناه أن يعيش الناس القيم ويطبقوها بدل أن يتجادلوا حولها . وقد كان هذه هو هدف الاصلاح الديني في أوروبا . إذ تحولت تعاليم المسيح عليه السلام إلى طقوس وشكليات ، فسعى دعاة الاصلاح والمنشقون على الكنيسة الرومانية ، أن ينزلوا الدين من آلية الطقوس وفلسفة الجدل إلى حياة الناس البسطاء بحيث (يحيا الناس فلسفة المسيح ، لاأن يضعوها موضع الجدل) كما ذكر أراسيس ، أحد دعاة الاصلاح الديني الأوائل في أوروبا .

« لم تكن حركة الاحتجاج الديني البروتستانتية التي انتظمت غرب أوروبا ، وانتقلت من بعد إلى أمريكا ، أكثر من دعوة إلى تحقيق القيم المسيحية في حياة الناس ، فتنتفي الازدواجية التي كانت قائمة بين قيم التراث وواقع الناس المعاش ، وتتوحد الارادة ويحدث التقدم . ويجب أن لايصرفنا العداء للدين الذي تجلى في كتابات الكثيرين من العلماء والفلاسفة (. . .) أن نتبين الحقيقة الهامة التي تعطي الحضارة الغربية

أصالتها وقوتها ، وهي أنها استطاعت في قمة نجاحها أن تعيش قيم تراثها ، وأن تطبق في حياتها العادية قدراً كبيراً من الالتزام والانضباط ، بحيث أصبح ميسوراً على كثيرين من عامة الناس ، أن يتحلوا بصفات الأمانة والصدق والوفاء وأداء الواجب بوحي من الضمير . وليس يهمنا أن تكون هذه الصفات قد تركزت باسم الدين ، أو باسم الانسانية ، أو باسم الوطنية والقومية . ولعل بروز هذه الظاهرة الاخلاقية هو الذي دفع الشيخ محمد عبده إلى قولته المشهورة عن مسلمي الغرب الذين رآهم بلا اسلام ، وبالمقارنة بحال الإسلام الضائع في دياره بلا مسلمين »[٧] . ولعل الشيخ محمد عبده يود أن يقول: اخذوا قيمنا فتقدموا ، وتخلينا عن قيمنا فتخلفنا .

وحول دور القيم الدينية في تحقيق التقدم ، تقول فرضية ميرتون Merton ، التي جاء بها عالم الاجتماع الأمريكي المعروف روبرت ميرتون وسادت الغرب منذ عام ١٩٣٨ : « إن المذهب البروتستاني ، وخاصة النزعة البيوريتانية والنزعة الكالفينية ، كان وراء التقدم الهائل الذي حققه العلم الطبيعي في انجلترا وبقية بلدان أوروبا التي اتبعت هذا المذهب بعد حركة الاصلاح الديني ، وأن السر في ذلك هو أن البروتستانتية سهلت للمؤمنين بها التخلص من القيود العقلية التي فرضتها الكنيسة الكاثوليكية ، في العصور الوسطى ، ودفعتهم إلى الإيمان بحرية ارادة الانسان في تعامله مع الطبيعة ، وإلى الاعتماد على الخبرة الشخصية والتجربة . وإن مفهوم المبشر البروتستانتي السويسري كالفن عن الله بوصفه مانحاً الارادة الحرة للبشر ، شجع العلماء على البحث عن إرادة الله نفسه في الطبيعة ، مما جعل العمل العلمي

(البحث التطبيقي) نوعاً من تلبية دعوة الله للانسان لكي يظهر طاعته له بتنفيذ مشيئته بأن يسيطر على الطبيعة بمعرفة قوانينها ، مما شجع الانسان ، وليس لمجرد المجد الشخصي (. . .) . وكان العالم الألماني ماكس فيبر قد أكد في كتابه « البروتستانتية والأخلاق الرأسمالية » أن هذا المذهب (البروتستانتية) هو الذي أرسى دعائم التقدم الاقتصادي في هولندا وغرب المانيا وانجلترا والسويد ، بتشجيعه للعلم وللتطبيق العلمي في الصناعة والتنظيم الاجتماعي والسلوك الفردي »[8] .

ويحدثنا ، أيضاً ، الدكتور عون الشريف عن دور قيم التراث في تحقيق التقدم ، فيقول : « والذين يتحدثون عن المواطنة كمعيار للانجاز الوطني بمعزل عن التراث واهمون ، لأن المواطنة في صميمها هي القيم المترسبة عن التراث في وجدان الناس ، بحيث يؤدون واجبهم الوطني باخلاص وإيمان ، مضحين في سبيل الصالح العام بمصالحهم الذاتية . وسبيلنا إلى خلق هذا النموذج الرفيع من المواطن الذي يتم على يديه تقدم المجتمع مادياً وروحياً ، هو سبيل المعاناة الروحية والفكرية على مستوى الفرد والجماعة ، بأن نعيش روح تراثنا »[9] .

وهكذا ، فإنه لاتقدم دون أصالة . . أي لاتقدم دون عودة إلى القيم الانسانية الأصيلة أو الاصلية في تراث الأمة ،لا إلى ممارسات الماضي نفسها . ويقول جاك بيرك ، في مجال عرضه الطريقة السليمة للتعامل مع التراث : « على العرب أن يفهموا شجاعة عنترة ،لا أن يحاربوا الطائرة بسيفه »[10] . وكأني به يود أن يقول : عودوا إلى « القيم » ،لا إلى الممارسات .

ولقد أحسن صنعاً أولئك العلماء والمفكرون والمبدعون العرب

الذين وضعوا الخطة الشاملة للثقافة العربية (التي اعتمدها مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي ـ تونس ـ فبراير/ شباط ١٩٨٥) ، عندما قرروا في تلك الخطة أن « منظومة القيم العربية الاسلامية مجموعة متكاملة من المبادىء تشكل في جملتها مذهباً خاصاً في الحياة هو الذي منح الهوية الثقافية العربية ملامحها المميزة » . وقد استعرضت في تلك الخطة أبرز ملامح القيم الاسلامية ، ونوجزها هنا ، فيما يلي :

أولاً ـ من الناحية السياسية :

١ـ تكريم الانسان بوصفه انساناً .
٢ـ الشورى كأسلوب للحكم .
٣ـ العدل . . عدل الحكام والقضاة .
٤ـ رفض الظلم ، والنضال ضد الظلم الواقع على الآخرين .
٥ـ الحرية . . تحرير الانسان من الاستغلال .. حرية التفكير . . الحرية المسؤولة .
٦ـ المساواة . . مساواة بين كل الناس ، ومساواة في الفرص .
٧ـ السماحة الفكرية والاجتماعية .
٨ـ المسؤولية عن العمل .

ثانياً ـ من الناحية الاجتماعية :

١ـ احترام الأسرة واعتبارها نواة البناء الاجتماعي (رعاية الوالدين ، صون حقوق المرأة) .
٢ـ ايثار المروءة والعفو في العلاقات الاجتماعية .
٣ـ التكافل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية وتوفير الاحتياجات الانسانية الأساسية .

٤ـ العدل الاجتماعي (انكار الاستغلال ، شراكة الناس في الماء والكلأ والنار . .) .
٥ـ المسؤولية الاجتماعية العامة (من خلال وظيفة الحسبة) .

ثالثاً ـ من الناحية الاقتصادية :

١ـ تقديس العمل النافع والانتاج .
٢ـ الاستثمار الانتاجي ومنع الاكتناز والاحتكار .
٣ـ مسؤولية الدولة عن اعمال النفع العام والخدمات ذات الصفة الاجتماعية .
٤ـ إن الثروات العامة ملك الأمة ، والدولة إنما تديرها لمصلحة الجميع .

رابعاً ـ من الناحية الفكرية والثقافية :

١ـ رفض الأمية ، وتكريم العلم طلباً وحملاً ونشراً وتراثاً .
٢ـ الدعوة للابداع والتفكير في آلاء الله وفي الطبيعة وفي الذات الانسانية .
٣ـ البحث عن المعرفة والحكمة من أي وعاء خرجت . (انظر تفصيل القيم العربية الاسلامية المذكورة اعلاه في الملحق رقم /٢/ ، المقتبس من الخطة الشاملة للثقافة العربية ، تحت عنوان : القيم العربية الاسلامية) .

● وخلاصة القول في مجال شجرة مشكلة التخلف : ان العودة إلى القيم الأصيلة هي « المدخل السليم » لأي اصلاح أو تقدم في المجتمع ذي مغزى . وليست تلك القيم الأصيلة في حالة الأمة العربية شيئاً آخر سوى القيم الاسلامية . . القيم التي أمر بها الخالق من أجل

استقامة العلاقات بين الانسان وبين البشر الآخرين والبيئة الطبيعية ، وبالتالي اشباع حاجات الانسان على أفضل وجه ، فتحقيق الأمن ، أي تحقيق التقدم للمجتمع ، والسعادة للانسان . .في الحاضر والمستقبل . . في الدنيا والآخرة .

الفصل الثاني
الحاجات البشرية

مقدمة :

من المؤكد أن الواحد منا لن يكون سعيداً ، إذا لم يكن في مأمن من عضات « ناب الجوع » ، ومفاجآت « زائر الفجر » ، وازعاجات « السيد قلق »!!! لأن السعادة هي ، وبكل بساطة ، الشعور بالأمن . ولن يتحقق هذا الأمن إلا باشباع الحاجات . ولكن ، ماهي الحاجات؟ وهل كل الحاجات على مستوى واحد من الأهمية والضرورة؟

وفي الفقرات التالية ، نعرض لماهية الحاجات ، وتصنيفات تلك الحاجات ، ونفحص مقولة أن الحاجات غير محدودة! . ثم نعرج على شعار اشباع الحاجات الأساسية .

١. مفهوم الحاجة

ليس هناك ، حتى الآن ، تعريف للحاجة موحد ومتفق عليه بين ذوي الاختصاص . ومع ذلك ، فإن ثمة عدة محاولات ، من قبل عدة جهات ، وفي أزمنة وامكنة مختلفة ، لتعريف الحاجة أو تحديد مفهومها .

ويلاحظ الخبير الاجتماعي الدكتور الطاهر لبيب أن البعض يعتبر ، خطأ ، أن « الخدمات » هي الحاجات الانسانية ، كما يلاحظ وجود « الغموض في استعمال الحاجات والخدمات » . ولعل مرد هذا الغموض ، في رأي الدكتور لبيب ، هو « الافتراض الضمني أن مايقترح

من خدمات لابد أن يلبي حاجات . . نوع من التدليل العكسي » . ثم يقرر الدكتور لبيب أن « الحاجة ليست خدمة ، وليست كذلك ماينقص الأفراد والجماعات . الحاجة مسافة نفسية واجتماعية بين المحتاج ومايحتاج إليه »[1] .

ويذكر « المعجم الفلسفي » أن الحاجة ، وفقاً لما يري مجمع اللغة العربية في القاهرة ، هي « لغةً : مايفتقر إليه الانسان ، وفسيولوجيا : حال الكائن تجاه ماهو ضروري لوجوده ، أو لتحقيق غاية من غاياته ، داخلية كانت أو خارجية ، شعورية أو لاشعورية ، ويصحب الشعور بالحاجة ألم وبحث عن وسائل تحقيقها . وقد تقابل (في الاستعمال) الحاجات بالرغبات على أن الأولى ضرورية والثانية غير ضرورية »[2] .

وفي « موسوعة الهلال الاشتراكية » ، إن « الحاجة هي كل مايتطلبه الانسان لسد ماهو ضروري من رغباته ، أو لتوفير ماهو مفيد لتطوره ونموه »[3] .

ويفيد « معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية » أن « الحاجة Need هي كل مايتطلبه الانسان لسد ماهو ضروري من رغبات ، أو لتوفير ما هو مفيد لتطوره ونموه . وبعبارة أخرى ، هي الدافع الطبيعي أو الميل الفطري الذي يدفع الانسان إلى تحقيق غاية ما ، داخلية كانت أو خارجية ، شعورية أو لاشعورية »[4] .

ووفقاً لاستراتيجية التنمية الصناعية بهدف الوفاء بالحاجات الأساسية في الوطن العربي ، فإن الحاجة هي « أية ضرورة موضوعية لحفظ حياة الانسان وتأمين رفاهيته »[5] .

وهناك تعريفات للحاجة أخرى كثيرة ، ولكن يمكن الاتفاق

بسهولة ، على أن الحاجة هي أي شيء ، مادي أو معنوي ، لازم لبقاء الانسان و/ أو تحقيق كرامته . وبصورة عامة ، الحاجات هي أي شيء يلزم لتحقيق أمن الانسان .

٢. تصنيف الحاجات

● في دراسته للحاجات الانسانية ، يصنف المربي الأستاذ محمد عيد البغدادي الحاجات تحت اربعة أنواع ، وهي على الوجه التالي :

- **الحاجات الروحية** : وهي الحاجة إلى الفكر والعقل ، والحرية ، والحب ، والأمل ، والشعور بالأمن ، والصبر ، والقيم الانسانية ، والاعتراف ، والتفاؤل .

- **الحاجات الاجتماعية** : وهي الحاجة إلى اللغة والكتابة ، والعلاقات الجنسية ، والتواصل الاجتماعي ، وعلاقات الانتاج .

- **الحاجات الأمنية والسياسية** : وهي حماية الانسان الفرد كانسان ومصالح وحاجات من تجاوزات واعتداءات ابناء مجتمعه (ويقوم بذلك جهاز الأمن الداخلي والسلطات القضائية) ، وحماية أمن ومصالح وحاجات المجتمع بكامله من اعتداءات العدو الخارجي (ويقوم بذلك الجيش) ، والعدالة الاجتماعية .

- **الحاجات التربوية** : وهي الحاجة إلى التربية من أجل معرفة المجتمع بهدف تحقيق التوافق معه ، ومعرفة الطبيعة بهدف تسخيرها لخدمة الانسان[٦] .

● نص الإعلان العالمي لحقوق الانسان (الصادر عن الجمعية

العامة للأمم المتحدة في ١٠/١٢/١٩٤٨) على الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الانسان . ويفترض أن مصدري الاعلان يرون أن كل حق من تلك الحقوق يلبي حاجات معينة من حاجات الانسان .

والواقع ، هو أن المادة الثالثة من ذلك الاعلان تتضمن موجزاً لحقوق (أو حاجات) الانسان ، وهي : الحق في الحياة ، والحرية ، والأمنة على نفسه . أما باقي الحقوق (في الاعلان) فيمكن اعتبارها تفصيلاً لتلك الحقوق ، وهي مثل : الحق في التمتع بحرية التنقل والسفر (المادة رقم /٣/) ، والحق في حرية الفكر والضمير والدين (المادة رقم /١٨/)[٧] .

وفي عام ١٩٨٦ ، اضافت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، إلى حقوق الانسان ، « الحق في التنمية » . . فلكل انسان حق المشاركة في الجهود التنموية والتمتع بثمار التنمية ، وعلى الدول أن تهيء الظروف اللازمة لإعمال هذا الحق »[٨] .

- ويرى ماسلو Maslow صاحب نظرية الحاجات دوافع وحوافز للسلوك ، ان هناك خمسة أنواع من الحاجات الانسانية ، وهي حسب الترتيب التنازلي للأهمية على الوجه التالي : الحاجات المادية ، فالحاجة إلى الأمان ، فالحاجة الاجتماعية ، فالحاجة إلى التقدير ، فالحاجة إلى الانجاز ، وفيما يلي بعض التفصيل . .

- **الحاجات المادية أو الفسيولوجية** : وهي مثل الطعام والملبس والمسكن .

- **الحاجة إلى الأمان والطمأنينة** : وتتمثل هذه الحاجة في محاولة أو رغبة الانسان في ضمان عمل دائم ودخل دائم يعينه على مواجهة

التزامات الحياة له ولأفراد اسرته . كما تشمل هذه الحاجة الرغبة في حماية الانسان من الأخطار الطبيعية أو المهنية أو الاقتصادية .

ـ **الحاجة الاجتماعية ، أو الحاجة إلى الانتماء إلى جماعة** : فالانسان يسعى إلى اشباع حاجته إلى الانتماء إلى الجماعة ، لا باعتبارها هدفاً بحد ذاتها (AGoal In Itself) ، بل باعتبارها وسيلة لتحقيق رغبات أو اهداف أخرى . فقد يرغب الانسان في الانتماء إلى جماعة معينة حتى يستطيع كسب تأييدها ومساندتها في مسائل أو آراء أو معتقدات معينة . ومن ثم ، فغالباً مايتجمع الأفراد الذين يؤمنون بآراء ومعتقدات واحدة ، محاولين استمالة غيرهم ، وتطويع الجماعة للانضمام إليهم تحت ظلال هذه الآراء أو تلك المعتقدات .

ـ **الحاجة إلى التقدير** : وتضم هذه الحاجة حاجتين . . أولاهما حاجة الانسان إلى الاعتزاز بنفسه وقيمته واعتباره كعضو في جماعة Self–Esteem . وتشير هذه الحاجة إلى الرغبة في الثقة بالنفس Self–Competence واستقلال الشخصية Autonomy ، والكفاءة أو المقدرة الذاتية Competence في الانجاز . والحاجة الثانية هي حاجة الانسان إلى الشهرة أو السمعة الطيبة أو المكانة المرموقة One's reputation . وتتمثل في أحقية الانسان في أن ينال تفضيلاً أو تمييزاً Recognition عن غيره لخدمات أداها أو مساهمة قام بها . كذلك ، تشير هذه الحاجة إلى رغبة الانسان في تحقيق منزلة معينة أو مرتبة مرموقة لدى الجماعة Status أو تقدير معين لنشاطه وانجازاته Appreciation . وموجز القول : إن الحاجة إلى التقدير تتمثل في أن يرى المرء صورة مايجول في نفسه متمثلة في اعتراف وتقدير

الجماعة . ويمكن اجمال حاجة الانسان إليها في تحقيق امرين : آ ـ احترام الجماعة للانسان ، ومكانته لديها لأعمال اداها أو خدمات ساهم في إنجازها (Prestige) . ب ـ القوة التي يملكها الانسان في شخصيته أو لقدراته العلمية أو الفنية أو العملية (Power) .

ـ **الحاجة إلى الانجاز** : هناك نوعان من الغايات الانسانية التي تندرج تحت الحاجة إلى الانجاز . . الأول يتمثل في الشعور أو تحقيق الاحساس بالكفاءة Competence . والثاني يشير إلى محاولة الانسان احراز تقدم ملموس في مجال معين من المجالات ، وتتمثل هذه الكفاءة في قدرة الانسان على السيطرة على عوامل البيئة التي يعيش فيها ، سواء كانت مادية أو اجتماعية . ويبدو أن الأفراد الذين يحاولون اشباع هذه الرغبة لايستطيعون انتظار حدوث عوامل اشباعها ، بل إنهم يحاولون تطويع جميع الامكانات المحيطة بهم لتحقيق هدفهم[٩] .

● يصنف « معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية » الحاجات ، وفقاً لطبائعها ، إلى ثلاثة أنواع . . الحاجات الأولية ، الحاجات المشتقة ، والحاجات التكاملية . وفيما يلي بعض التفصيل . .

ـ « ١ـ الحاجات الأولية Primary Needs: وهي كالحاجة إلى الطعام والمسكن والملبس والحاجة الجنسية .

ـ « ٢ـ الحاجات المشتقة Derived Needs: أي الناتجة عن التواجد في جماعة لها خصائصها الاجتماعية ، كاللغة والتربية والتعليم والقيادة والضبط الاجتماعي . .

ـ « ٣ـ الحاجات التكاملية Integrated Needs: وهي مجموع الحاجات التي تحقق قدراً أكبر من الانسجام الاجتماعي ، وتربط بين

اعضاء الجماعة ، كالمعتقدات والممارسات الدينية ونواحي النشاط الترفيهية والترويحية »[10] .

● وفقاً لاستراتيجية التنمية الصناعية العربية بهدف الوفاء بالحاجات الأساسية في الوطن العربي ، تقسم الحاجات إلى نوعين . . الحاجات المادية ، والحاجات غير المادية . وفيما يلي بعض التفصيل . .

- « **الحاجات المادية** : وتشمل كل تلك الحاجات التي يتضمن اشباعها استخدام موارد بشرية أو طبيعية (أو عوامل انتاج) ، وتحدث بشكل مباشر أو غير مباشر آثاراً يمكن قياسها بالنسبة للمستهلك . وطبقاً لذلك ، شملت قائمة الحاجات المادية العناصر التالية : الغذاء « الملائم » ، الملبس « اللائق » ، المسكن « المناسب » ، امكانية التنقل والتحرك ، التعليم والصحة . والجدير بالملاحظة هنا ، أن حاجات « الصحة » و« التعليم » تندرج هنا ضمن نطاق « الحاجات المادية » ، على عكس الاستعمال الشائع في العديد من الكتابات المعاصرة .

- « **الحاجات غير المادية** : وهي الحاجات التي يمكن اشباعها أساساً من خلال اعادة التنظيم الاجتماعي والسياسي بغير ما حاجة للموارد المادية المتاحة . . ويمكن تجميع الحاجات غير المادية في نوعين رئيسيين : أولهما يركز على توكيد ذات الفرد Self – Fulfilment بمعنى تأكيد الشعور الذي يمكن أن يتملك الفرد بأنه قادر على تحقيق أهدافه دون احباط من خلال التمتع بالحريات الأساسية والمحفزات المعنوية اللازمة . وثانيهما يركز على تأكيد دور المجتمع في حياة الفرد خلال اشكال التعبير الجماعي والنشاطات المجتمعية »[11]

● يرى الخبير الاجتماعي الدكتور سمير غبور (ضمن نطاق

الدراسة التي نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول حاجات الانسان الأساسية في الوطن العربي) ، أن « من المفيد أن نصنف الحاجات على الوجه التالي :

« أ ـ مجموعة أولية من الحاجات البيولوجية الفطرية ، والتي تتألف من مجموعتين فرعيتين تتعلقان باستمرار البقاء ، وبالتدابير المباشرة للموارد اللازمة لتصريف أمور الحياة على الترتيب . وتتضمن المجموعة الأولى الغذاء والمأوى والملبس والصحة والأمن الشخصي ، بينما تتضمن الثانية كسب الرزق داخل مجتمع متماسك من خلال العمل بأجر أو باي مورد للرزق (وسيكون أفضل توافر دخل اضافي) . كذلك تتضمن التعليم ، الرسمي وغير الرسمي ، اللازم لكسب الرزق . ويمثل الغذاء والمأوى والصحة حاجات فسيولوجية فردية ، بينما يمثل كل من كسب الرزق والتعليم احتياجاً مجتمعياً .

« ب ـ مجموعة ثانوية ، وتنقسم أيضاً إلى مجموعتين فرعيتين : أولاهما فردية ايضاً (الحاجات الجمالية والروحية والابداعية) ، والثانية مجتمعية (الحاجات الادارية بما في ذلك مختلف أنواع الخدمات العامة كالنقل والمواصلات ، والحاجات المتعلقة بالأمن القومي وماشابه ذلك) . وهذه الحاجات الأساسية الثانوية ضرورية لكفالة الاشباع الدائم للمجموعة الأولية » .

ويقرر الدكتور غبور أن « من مزايا هذا التصنيف أن العلاقة العضوية داخل التسلسل التراتبي للحاجات هي أكثر وضوحاً منها في حال التقسيم البسيط إلى حاجات أساسية وغير أساسية ، بانفصالها الضمني . كذلك ، يوضح تصنيفنا أن الاهتمام باشباع الحاجات الثانوية

لن ينطوي على أي معنى ، ولن يجدي فتيلاً مالم يخدم عملية الاشباع الدائم للحاجات الأولية ، أو إذا لم يتم أولاً اشباع الحاجات الأولية اشباعاً كاملاً . إن الغذاء والمأوى يمثلان حاجتين ماديتين ، بينما يمثل كل من التعليم والعمل حاجة غير مادية . أما المسائل الجمالية والابداعية فهي حاجات « مابعد » مادية . وفي إطار هذا التصنيف ، يمكن تحليل العلاقات المتبادلة بين هذه الحاجات جميعاً من منظور ملائم . كذلك يمكن اعتبار التخطيط والعوامل التكنولوجية وغير التكنولوجية جزءاً من مجموعة الحاجات المجتمعية ثانوية النمط . وعلينا أن نؤكد هنا أن التعبيرين « أولي » و« ثانوي » لايصفان ترتيب الأهمية بل يصنفان الترتيب الكرونولوجي (الزمني) . فالطفل يولد بالحاجات المادية المتعلقة بالغذاء والمأوى الخ ، والحاجات السيكولوجية للأمان . ومع نموه ينمي الحاجات المتبقية في المجموعة الكاملة للحاجات الإنسانية ، بما في ذلك الحاجات الروحية »[١٢] .

٣ـ هل الحاجات غير محدودة حقاً ؟

هناك افتراض ضمني شائع في أوساط جمهور علماء الاقتصاد ، ومؤداه عدم وجود حدود لما يحتاجه الانسان ويطلبه من سلع وخدمات . وبناء على ذلك ، شاع تعريف علم الاقتصاد بأنه « ذلك العلم الذي يبحث في التوفيق بين الموارد المحدودة والحاجات الانسانية غير المحدودة » . ويبقى الافتراض المذكور قائماً حتى بعد القول بقانون تناقص المنفعة الحدية فيما يخص الاستمتاع بكل سلعة أو خدمة على

حده . إذ يبقى الافتراض بأن القدرة الكلية للانسان على الاستمتاع غير محدودة قائماً ومعتبراً لدى أولئك الاقتصاديين .

وقد تصدى المفكر الاقتصادي الدكتور جلال أحمد أمين لذلك الافتراض (أو بالأحرى ، تلك الخرافة) ، واظهر بالأدلة والأمثلة مافيه من تهافت وبطلان . . فقد بين مثلاً أن « لدى كل امرىء منا طاقة معينة لايستطيع تجاوزها من حيث القدرة على الاستمتاع والقدرة على المعاناة ، أو أن لكل منا حداً أقصى لما يمكن أن يجنيه من الحياة من المتعة ، وحداً أقصى لما يمكن أن يصل إليه من الشعور بالألم » . ثم تساءل الدكتور أمين : « كيف يكون الأمر غير ذلك ، ونفس الانسان تسكن جسداً محدوداً بأبعاد معينة وطاقات لايستطيع تجاوزها . وليست المعدة الانسانية وحدها ذات أبعاد محدودة ، بل أيضاً ذراعاه وساقاه وصدره ودماغه . فإذا كان يستمتع بالسير على قدميه ، فإن هناك حدوداً لطاقته على السير . وإذا كان يستمتع بالقراءة أو الحديث ، فإن هناك حدوداً لهذا الاستمتاع أيضاً ترسمها حدود ذكائه وفهمه وخياله (. . .) . بل إن واحداً من أهم الموارد اللازمة لاشباع الحاجات الانسانية ، وهو الوقت ، يضع حداً للحاجات الانسانية نفسها » .

ويرى الدكتور أمين أن انتاج المزيد من السلع لايزيد من مستوى الرفاهية (أو الاشباع) ، بل يعوض عما فقد من اشباع كان يحققه الانتاج السابق . « فهناك العديد من السلع التي تقتل هي بنفسها ماكانت تولده سلع أخرى من منفعة ، ومن ثم ، فهي لاتضيف إلى الرفاهية ، بل تحل مصدراً جديداً محل مصدر قديم لنفس الدرجة من الاشباع . ولعل اوضح مثال على ذلك ، مايترتب على التغير المستمر في

الموضات . . في الأزياء ، والسيارات ، والأجهزة الكهربائية . . الخ ، إذ تؤدي الموضة الجديدة إلى الاستغناء عن الموضة القديمة دون أية زيادة واضحة في الرفاهية »[١٣] .

وفي المعجم الفلسفي ، إن « ثمة رأياً يشيع بين علماء النفس يقسم الدوافع إلى صنفين :

- دوافع النقص ، وترمي إلى خفض التوتر وتوفير أسباب البقاء والطمأنينة ، ويطلق عليها اسم : الحاجات .

- دوافع الغزارة ، وترمي ، بالعكس ، إلى زيادة مستوى التوتر ، وإلى الارضاء والتنشيط ، وذلك بالبحث عن خبرات جديدة بعمليات ابداعية ، ويطلق عليها اسم : « الرغبات »[١٤] .

ويبدو أن تلك الرغبات (لا الحاجات) هي أساس ماأصطلح على تسميته « الطمع » . وحيث أن الرغبات مرتبطة بالجديد (ولاحدود للجديد) ، فإنه لاحدود للرغبات ، وبالتالي فإنه لاحدود للطمع . لذلك فقد قرر روح الهند الأعظم ، المهاتما غاندي ، أن « في الأرض متسعاً لتلبية حاجات الانسان ، لا لإشباع طمعه »[١٥] . ويذكر روجيه غارودي في كتابه « حوار الحضارات » أن غاندي هو أول من ضرب في عصرنا المثل على اختيار آخر للحضارة . فقد كان يقول : « قد لاتقوم الحضارة على مضاعفة الحاجات واكثارها ، بل على العكس ، تقوم على تقليصها بوعي وارادة . . إن ارادة خلق عدد غير محدود من الحاجات من أجل العمل على تلبيتها فيما بعد ليست سوى تتبع ريح »[١٦] .

وقد قرر البابا بولص الثانى ، في كلمته أمام مؤتمر الأحزاب المسيحية الأوروربية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ ، أن « العجز

عن التحديد الدقيق لحاجات المجتمع الحقيقية والحاجات الوهمية ، هو من الأسباب الرئيسية للأزمات التي تعصف بالمجتمعات الغربية »[١٧] .

إن المشكلة هي الاتجاه من « حاجات البقاء » إلى « حاجات الرفاه » . . يقرر الدكتور انطوان حداد أنه « خلال آلاف السنين ، كانت انشطة الانسان الانتاجية من صيد وقطاف في البداية وزراعة ورعي لاحقاً ، تنساب تلقائياً وبسلاسة ضمن أواليات الأنظمة البيئية الطبيعية . أي أن دائرة الاقتصاد لم تكن أبداً لتتجاوز تلبية الحاجات العضوية للانسان . ولكن ، مع التطور ، بدأ مفهوم الحاجة ينتقل تدريجياً من تأمين العناصر المحققة للاستمرارية والبقاء باتجاه تحقيق الرغد والرفاه . وإذا كان هذا الاتجاه مبرراً لا بل مشروعاً من الزاوية الاجتماعية ، فإنه أدى على الصعيد الأشمل ، أي على صعيد البيئة ، إلى إرساء ظواهر قد يؤدي تفاقمها على المدى البعيد ، لا إلى الغاء الرفاه ومقومات تلبية الحاجات فحسب ، بل إلى تدمير الحياة والانسان على سطح هذا الكوكب »[١٨] .

ونخلص من هذا كله إلى أن اشباع الحاجات الانسانية لايزداد مع ازدياد السلع الجديدة ، بل تتغير طبيعته ، وأن الحاجات الحقيقية ليست غير محدودة ، وإنما هيَ محدودة بقدرتنا على الاستمتاع (أو المعاناة) التي تتوقف على ماهو متاح لنا من وقت وذكاء وأعضاء وغير ذلك من العوامل المحدودة الأخرى . وبالمقابل ، فإن ماهو غير محدود ليس سوى الرغبات (أو الحاجات الوهمية أو حاجات الرفاه) ، ومايتبع ذلك من طمع المستهلكين وجشع المعلنين !

٤- اشباع الحاجات الأساسية

شاع في السنوات الأخيرة ، في بعض دوائر الاقتصاديين ، استخدام شعار « اشباع الحاجات الأساسية » . ومؤداه أن التركيز في عمليه التنمية ، يجب ألا يكون على مجرد زيادة متوسط الدخل للمجتمع ككل ، بل على اشباع الحاجات الأساسية لأشد فئات المجتمع فقراً ، كالمأكل والملبس والمسكن ، على أساس أن القضاء على أشد صور الفقر قسوة هو أَوْلى الأهداف بالاهتمام ، وأن زيادة متوسط الدخل للمجتمع ككل لاتتضمن بالضرورة تحقيق هذا الهدف ، إذ قد تذهب زيادة الدخل إلى من كانوا يتمتعون بالفعل بمستويات من المعيشة عالية . على أن هذا الشعار لم يجتذب حتى الآن إلا عدداً محدوداً من الاقتصاديين ، ولايزال الجزء الأكبر من الاقتصاديين الأكاديميين في الغرب وفي بلادنا على السواء يعتبر رفع هذا الشعار اقرب إلى التعبير عن عاطفة نبيلة منه إلى العلم .

ويرجح الدكتور جلال أمين أن سبب نفور معظم الاقتصاديين في الغرب من شعار « اشباع الحاجات الأساسية » هو نفسه « سبب نفورهم من إثارة اية دعوة إلى إعادة توزيع الدخل ، وهو الاعتقاد المتأصل لديهم منذ زمن طويل باستحالة المقارنة بين مستويات الاشباع العائدة على افراد مختلفين . فمنذ وقت طويل والاقتصادي الغربي يرفض القول بأن اعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء من شأنه زيادة مستوى الاشباع للمجتمع كله ، من حيث أن المنفعة العائدة من جنيه إضافي يعطى للفقير أكبر من المنفعة التي يفقدها الغني بفقده لنفس المبلغ .

ويرفض الاقتصادي الغربي هذه الحجة بقوله إنه ليس هناك أي سبيل للمقارنة بين مايفقده الغني من منفعة في حالة إعادة التوزيع وما يكسبه الفقير . فالاثنان عالمان مختلفان كل الاختلاف ، لكل منهما ميوله وذوقه الخاص ، ومن ثم فلا سبيل إلى طرح الخسارة النفسية التي تتحقق لأحدهما من النفع النفسي العائد على الآخر » .

ويخلص الدكتور أمين إلى أن « هذا الموقف قد يكون مقبولاً في ظل الافتراض الاقتصادي التقليدي بأنه ليس هناك حدود لقدرة المرء على الاستمتاع بالسلع والخدمات . ولكن ، متى بدانا نشكك في صحة هذا الفرض (كما حاولنا أن نفعل في الفقرة السابقة رقم /٣/) فإن الخسارة النفسية العائدة على الغني من فقدان جزء من دخله تصبح هي أيضاً أمراً مشكوكاً فيه ، بينما يمكن القطع بأن الفقير الذي لم يصل بعد إلى مستوى من الدخل يمكنه من اشباع حاجاته الأساسية لم يبلغ بعد أقصى قدرته على الاستمتاع بالحياة واستخدام كافة طاقاته المادية والعقلية . . فالمقارنة هنا بين زيادة مؤكدة وخسارة مشكوك فيها »[١٩]

ومن ضمن النماذج العالمية (الخمسة البارزة) للتنمية التي ظهرت في السبعينات (وهي : نموذج فورستر وميدوز ، نموذج ساروم SARUM ، نموذج باريلوتشي ، نموذج ميزاروفيتش وبستل ، ونموذج ليونتييف) ، فإن نموذج باريلوتشي (الذي بني في الأرجنتين وظهر عام ١٩٧٦ في كتاب عنوانه : كارثة أم مجتمع جديد ؟) هو النموذج الوحيد الذي استهدف اشباع الحاجات الأساسية الفردية والحاجات الجماعية . « وتبين نتائج هذا النموذج ، في سيناريو لمفهوم بديل للتضامن الدولي ، أنه يمكن اشباع الحاجات الأساسية لسكان

العالم خلال ٦٠ عاماً بدءاً من عام ١٩٨٠ ، إذا خصص العالم المتقدم مالايزيد عن ٢٪ من ناتجه المحلي الاجمالي للمساعدة غير المشروطة لأفريقيا وآسيا . وبهذا تظهر عدم الحاجة لضبط نمو السكان في العالم الثالث ، بالشكل التعسفي الذي تتطلبه نتائج النماذج السابقة (وخاصة منها نموذجا ميدوز وميزاروفيتش) ، غير الممكن أصلاً في غياب ظروف اجتماعية اقتصادية مواتية . وبذا يكون الانهيار المتوقع في النماذج الأخرى (الأربعة المذكورة) ليس سوى نتيجة لاستمرار اشكال متخلفة من التنظيم الاجتماعي السياسي للعالم[٢٠] . . اشكال تسمح بالاستغلال والنهب المنظمين على مستوى عالمي . . اشكال تمارس تحت ظل النظام العالمي القديم ـ الجديد ، وبحراسات محلية في كثير من الحالات !

وفي عام ١٩٧٨ ، رأى الخبير الاقتصادي العربي الدكتور علي عبد الله علي أن « الذي ينقصنا في الواقع ، مؤسسة مالية عربية تقوم بتوفير موارد مالية وخبرات تساهم في استيفاء الاحتياجات الأساسية للانسان العربي ، بالاضافة إلى القيام بتنسيق المساعدات التي تحصل عليها الدول العربية من مصادر غير عربية ومن مؤسسات الأمم المتحدة في هذا المجال » ويمكن أن تكون هذه المؤسسة ، حسب اقتراح الدكتور علي ، مايمكن أن نسميه « الصندوق العربي للاحتياجات الأساسية » وتسهم فيه الدول العربية القادرة ، ويقوم « بخلق الأجهزة واجتذاب الكفاءات المناسبة التي يمكن أن تساعد في وضع الاطار والأسس التي تمكن هذا الصندوق من ارساء قواعد التعامل مع الدول العربية التي يعاني مواطنوها من نقص في احتياجاتهم الأساسية وبالشروط المعقولة »[٢١] ولكن هذا الصندوق المقترح لم ير النور حتى الآن ، والسبب واضح .

القادرون لايريدون !

أما على المستوى العالمي ، فقد توصلت لجنة الجنوب (التي تضم خبراء من الدول النامية تحت رئاسة ي . نيريري) ، وبعد ثلاثة أعوام من الدراسة ، إلى تقرير أصدرته في عام ١٩٩٠ تحت عنوان « التحدي أمام الجنوب » . ومن المقولات الرئيسة في التقرير : « يجب أن يكون الهدف الأول للتنمية انهاء الفقر واشباع الحاجات الأساسية للناس جميعاً ، مع توزيع أي فائض توزيعاً يشارك فيه الجميع بانصاف . وهذا يعني أن السلع والخدمات الرئيسية ، مثل الغذاء والمسكن والتعليم الأساسي والخدمات الصحية الرئيسية والماء الصافي ، يجب أن تكون متوافرة للجميع »[٢٢] . ولما كان الشمال لايرضى للجنوب شيئاً آخر غير انتاج سلع معينة (بحيث يستمر ضخ مواد أولية معينة من الجنوب بشروط ترضي الشمال ، ويستمر تدفق المواد المصنعة إلى الجنوب بشروط ترضي الشمال أيضاً) ، فإن السؤال الرئيس هو : هل سيكون لهدف « اشباع الحاجات الأساسية » الآتي من الجنوب اية فرصة لنجاح في ظل « النظام العالمي الجديد » ! ؟

ويقدم لنا الدكتور محمد عابد الجابري إجابة عن السؤال المطروح (بصور غير مباشرة) ، في ضوء غياب الاتحاد السوفييتي وكارثة الخليج ، فيقول : « إن الهيمنة الاقتصادية والسياسية التي يمارسها الشمال على الجنوب لايمكن أن تحقق أهدافها ولا أن تتجاوز تناقضات الأطراف الممارسة لها ، إلا إذا عمل الشمال على جعل الجنوب صالحاً ـ مرة أخرى ـ ليكون موضوعاً للاستغلال المتواصل . الأمر الذي يعني ضرورة الابقاء عليه ، لامنتجاً للمواد الأولية والطاقات البشرية

الرخيصة وحسب ، بل أيضاً الحفاظ له على مستوى من الاستهلاك يجعله جزءاً مكملاً للسوق العالمية ، سوق تصريف مصنوعات الشمال . وهكذا ، فعلاقة السيد بالعبد هي النمط من العلاقات الذي سيسود هنا : السيد لايكون سيداً إلا إذا حافظ للعبد على وضعية تجعله قادراً على خدمته . وإذا كان مستوى الخدمة المطلوبة ودوامها يتطلبان ادخال تحسينات معينة على وضعية العبد ، فإن السيد لايتردد في ذلك ، لأن مايهمه ليس وضعية العبد كعبد ، بل قيامه بما يريده السيد منه بصورة أفضل »[٢٣] وهكذا ، فإن الحاجات الأساسية ، وغير الأساسية ، ستؤمن في ظل النظام العالمي الجديد ، ولكن للشمال ، لا للجنوب ! ! !

إنهم يروجون دائماً ، في دول الشمال نفسها ، لمجتمع الوفرة Society Affluent . ومجتمع الوفرة ، حسب عالم الاقتصاد الأمريكي المعاصر الذي صاغ الاصطلاح (جون كينيث جالبريث) ، هو « المجتمع الذي يستخدم مكتشفات العلوم الحديثة في التكنولوجيا الصناعية والزراعية لإنتاج كميات وافرة من السلع ، الضرورية والكمالية ، تكفي الحاجات المتزايدة لمجموع السكان ككل ، بحيث يستطيعون ، جميعاً ، إشباع تصوراتهم التقليدية عن مستوى المعيشة المريح »[٢٤] .

وفي كتابه « اقتصاد بلا بهجة » The Joyless Economy ، يميز العالم الاقتصادي الأمريكي تيبور سكيتوفسكي بين الراحة Comfort والمتعة Pleasure . « على أن مجتمع الرخاء المزعوم قد تمادى في الترويج لوسائل الراحة ، باسم القضاء على الحرمان ، إلى حد

أن قضى على كثير من مصادر المتعة الحقيقية »[٢٥] . ويقرر الدكتور رينيه دوبو ، الحائز على جائزة نوبل في العلوم ، أنه « من نواح كثيرة ، يشبه إنسان العصر الحيوان البري الذي يقضي حياته في حديقة الحيوان . . فالانسان ، كهذا الحيوان ، يتوفر له الغذاء الكافي والحماية من القسوة ، ولكنه يحرم الانسان من المثيرات الطبيعية الأساسية في العديد من وظائفه العضوية والفكرية . فإنسان اليوم ليس فقط غريباً عن أخيه الإنسان وعن الطبيعية ، بل الأهم بكثير هو أنه غريب معزول عن أعماق ذاته »[٢٦]

بل إن مجتمع الوفرة ، أو الرخاء ، يجعل علم الاقتصاد علماً لحل « المشاكل التي تترتب على الوفرة نفسها ، مثل : مشكلة انتاج المزيد من السيارات دون شق مايكفي من الطرق والشوارع لتسهيل استخدامها ، ومشكلة تزايد الثروات الشخصية (الفردية) دون وجود مايكفي من نظم الأمن لحمايتها (. . .) ، ومشكلة الوعي الذي يضمن استهلاك الوفرة بطرق لاتؤدي إلى تدمير الانسان (كالمخدرات مثلاً) ، ومشكلة الأسرة التي تتجه إلى التفكك بسبب زيادة فرص الانفصال عنها في ظل الوفرة نفسها »[٢٧] .

الفصل الثالث
الأمن .. مفاهيم وأبعاد

١ـ الأمن والسعادة

يرى أرسطو في كتابه « علم الأخلاق إلى نيقوماخوس » ، كما يرى سقراط وأفلاطون ، وكما يرى عامة الناس ، أن السعادة هي غاية افعال الناس[١] .

وقد كتب الكثيرون عن السعادة[٢] . . فمنهم من قرنها بالمال ، ومنهم من قرنها بالصحة ، وقرر بعضهم أنها الحب ، وقرر آخرون أنها راحة البال ، وأفتى غيرهم بأنها اجتماع المال والصحة والحب وراحة البال ! ! !

ولكن الحياة تعلمنا أنه لايمكن لانسان ما ، حتى ولو اجتمع له مال قارون وأوناسيس في آن معاً ، أن يضمن السعادة ، فليس بالمال وحده يسعد الانسان . ويقرر الممثل والمخرج ارسون ويلز أن المال لايحقق السعادة ، ولكنه يجعلك حراً في اختيار نوع الشقاء الذي يناسبك !

أما الصحة ، فلا يمكن أن تكون دائماً على مايرام . . فالأمراض أكثر من أن تحصى ، والانسان أضعف من أن يقاومها وينجو منها جميعاً ، وبشكل دائم . . فالصحة الدائمة من رابع المستحيلات .

وأما الحب ، فهو إن عنينا به محبة الناس ، كل الناس في كل

الأوقات ، كان أعز من جبهة الأسد ، لأن ارضاء الناس ، ناهيك بمحبتهم ، هو كما يقرر بحق عمر بن الخطاب ، غاية لاتدرك . وإن عنينا بالحب مايكون بين الجنسين ، وجدنا أن اقله عسل وأكثره بصل ، واسألوا المحبين إن كنتم لاتعلمون !

وأما راحة البال فمن المحال . . لأن هذه الحياة ملآنة بقدر من « المطبات » أو « الامتحانات » لانهاية له . وقد قيل إن نابليون نفسه كان يخاف من الامتحانات ، فأنى للانسان أن ينعم براحة البال . . هذه الفاكهة المحرمة ؟ ! ؟ جاء في الأثر : « لاراحة لمؤمن إلا بلقاء وجه ربه » .

وأما اجتماع المال والصحة والحب وراحة البال ، فدونه ولوج الجمل في سم الخياط . . إذ كيف يتأتى لراحة البال ، مثلاً ، أن تجتمع مع المال ؟ وحتى لو فرض أن العناصر المذكورة اجتمعت مرة ، بقدرة قادر ، فإنه لن يطول الوقت قبل انفراط العقد !

والحق أن السعادة ليست شيئاً آخر سوى الشعور بما يكفي من « الأمن » . . الأمن في اشباع حاجات الانسان ، المعنوية والمادية . أي الاطمئنان إلى توفر مايشبع تلك الحاجات . ويقرر النبي محمد (ﷺ) أنه « من اصبح منكم آمناً في سربه ، معافىً في جسده ، عنده قوت يومه ، فكأنما حيزت له الدنيا »[٣] . ويقول بعض الحكماء : « الأمن أهنأ عيش ، والعدل أقوى جيش »[٤] .

هذا على المستوى الفردي . أما على مستوى الدولة ، فإن الأمن القومي يتضمن الحفاظ على وجود الدولة ، وحدودها ، ومصالحها الخارجية ، وحريتها في ممارسة قيمتها الاجتماعية[٥] . ولاشك أن اشباع

حاجات المواطنين (أي تحقيق الأمن الفردي) يدعم ويعزز جهود الدولة لتحقيق الأمن القومي ، وليس العكس صحيحاً دائماً .

٢. الأمن والتقدم الحضاري

يقرر المؤرخ ول ديورانت أن الحضارة « تبدأ حيث ينتهي الاضطراب والقلق ، لأنه إذا ماأمن الانسان من الخوف ، تحررت في نفسه دوافع التطلع وعوامل الابداع والانشاء . وبعدئذ ، لاتنفك الحوافز الطبيعية تستنهضه للمضي في طريقه إلى فهم الحياة وإزهارها »[٦] .

ويتساءل المفكر العربي الدكتور يحيى الجمل قائلاً : « ماهو المجتمع الذي يصدق عليه في تقديرنا وصف التقدم الحضاري ؟ » . ثم يجيب الدكتور الجمل ، فيستبعد المعيار الاقتصادي (أي دخل الفرد) ، والمعيار السياسي (نظام الحكم) ، والمعيار التكنولوجي (مدى استخدام التكنولوجيا) ، ويبين أن المعيار الشامل الذي يمكن أن يقاس به التقدم الحضاري يتعلق بالشعور بالأمن . والمجتمع المتقدم حضارياً ، وفقاً لهذا المعيار الأخير ، « هو ذلك المجتمع الذي يوفر أوسع مشاعر الأمن للغالبية العظمى من مواطنيه . والشعور بالأمن هنا ، شعور متعدد المصادر متعدد الجوانب .

« والحقيقة إن ظاهرة السلطة ، ومن ثم ظاهرة الدولة في المجتمع الانساني ، ارتبطت أساساً بالمقدرة على تحقيق ذلك الشعور بالأمن لدى الناس .

« وفي الماضي ، كان الناس يخافون من مخاطر الطبيعة وكواسر الحيوان والتعرض للجوع . وكان سعيهم كله من أجل تحقيق الشعور بالأمن في مواجهة ماتوجده تلك المخاوف من شعور بانعدام الأمن .

« وفي مسيرة الانسان الطويلة ، كانت مصادر الخوف تتنوع وتتعدد ، وكانت حاجة الانسان إلى الأمن قائمة متجددة ، وكان المبرر الأساسي لوجود سلطة الدولة هو اشباع ذلك الشعور وتحقيقه لدى الغالبية من الناس : الشعور بالأمن .

« وبقدر ماتتسع مساحة الشعور بالأمن وتضيق مساحة الشعور بالخوف ، بقدر ما يتحقق التقدم الحضاري في مجتمع من المجتمعات .

« والحاجة إلى الشعور بالأمن متعددة الصور في وقتنا الراهن . فالانسان في حاجة إلى أن يشعر بالأمن على لقمة عيشه في صورة توفير مستوى اقتصادي معين ، وفي حاجة إلى أن يشعر بالأمن على حقه في أن يبدي رأيه وان يعبر عن نفسه في مواجهة السلطة ، وفي حاجة إلى أن يشعر بالأمن في مواجهة غيره من الأفراد بأن يحترموا حقوقه وحريته الشخصية وان لايتدخلوا فيما لايعنيهم من شؤون غيرهم . وهذه الحاجة إلى الشعور بالأمن حاجة قائمة بالنسبة لكل فرد من أفراد المجتمع .

« وكلما زاد الاحساس بالأمن لدى المجاميع الواسعة من أفراد الشعب من ناحية ، وكلما زادت مساحة الأمن المتحققة في صوره المتعددة من ناحية ثانية ، كلما زاد التقدم الحضاري في ذلك المجتمع »[٧]

٣ـ الأمن والتنمية

يبدو ، لأول وهلة ، أن الأمن والتنمية متناقضان ، او انهما ـ على الأقل ـ مجالان مختلفان ولارابطة أو علاقة بينهما . . يقول روبرت ماكنمارا ، رئيس البنك الدولي الأسبق : « إن كثيراً من دارسي الأمن القومي يحصرون تفكيرهم في الحديث عن المفهوم العسكري للأمن ، وهذا فهم تقليدي بحت ، ويعكس أفقاً ضيقاً ، ويفتقر إلى الموضوعية في التفسير . . ذلك لأن الأمن العسكري نفسه ليس إلا أحد أبعاد الأمن القومي الذي لايستطيع المرء أن يتكهن بامكانية تحقيقه ، إذا لم يستند إلى قاعدة أمنية قوية على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية الأخرى (. . .) . فالأمن هو التنمية بكافة أبعادها ، وبدون التنمية لايمكن أن يوجد أمن بهذا المفهوم أو غيره »[٨] .

ويؤكد الخبير الاجتماعي الدكتور عبد المعطي محمد عساف أن قضيتي التنمية والأمن القومي ليستا في واقع الأمر إلا وجهين مترادفين لقضية واحدة ، « هي قضية وجود المجتمع وتمايز هويته واستقلاله وضمان صيرورته ومستقبله الحضاري (. . .) . وعلى الأقطار العربية ، فرادى ومجموعات اقليمية ، أن تدرك أن قضية الأمن وقضية التنمية ليستا في واقع الأمر إلا وجهين لعملة واحدة ، وأنه لايمكن الفصل بينهما . وإذا كانت المحاولات المبذولة لمضاعفة حجم الانفاق وتكثيف الجهود في مجالات الأمن الداخلي والوطني ، لم ترتبط أصلاً ببرامج وخطط تنموية شاملة وقائمة على اسس مدروسة وقادرة على أن تقود المجتمع نحو آفاق حضارية متقدمة ، فإنها لاتعدو أن تكون

محاولات فاشلة وعاجزة عن تحقيق الأمن المأمول . وهي بذلك لاتؤدي إلا إلى اهدار في الموارد الوطنية والقومية ، وبعثرتها في مجالات لاتنسجم مع استراتيجية التنمية ونظام أولوياتها ، وستبقى عمليات انفاق من أجل الحفاظ على أقلية الأنظمة والسلطات الحاكمة أكثر منها من أجل تحقيق الأمن الوطني والقومي المشترك »[9] .

ومن جهة أخرى ، ترى لجنة الجنوب برئاسة يوليوس نيريري أن التنمية « هي عملية تمكن بني الانسان من تحقيق امكاناتهم ، وتؤدي إلى حياة الكرامة والانجاز . إنها عملية تحرر الناس من خوف الحاجة والاستغلال (. . .) . ومن الواضح ، أن المظالم الفاضحة لاتتفق والتنمية . وعدم شعور الفرد بالأمن ، سواء نشأ ذلك عن اجرام واسع الانتشار أو عن عمل الحكومة ، لايتفق مع الحرية ، ومن ثم لايتفق مع التنمية »[10] .

٤. الأمن في الوطن العربي

في ختام بحثه حول « الأمن القومي العربي في العقد القادم » ، الذي قدمه إلى الاجتماع السنوي الثالث للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي (المنعقدة في عمان ٢١ ـ٢٢/٤/١٩٨٦) ، يقول الدكتور علي الدين هلال : « لقد افزعتني حقيقة مؤلمة . . إننا في العالم العربي ونحن في منتصف الثمانينات ، مازلنا نعيش ذات الحالة التي كنا نعيشها منذ الأربعينات . . مازالت مشاكلنا الكبرى هي ذاتها المشاكل التي كنا نبحث لها عن حلول في ذلك الوقت . وبعد كل هذه السنوات من

محاولات تحقيق الأمن العربي ، مازال أمننا العربي مهدداً أكثر من ذي قبل ، ومازلنا عاجزين عن حمايته »[11] .

ويقرر الدكتور محمد فاضل الجمالي أن مأساة الخليج أظهرت أن « الدول العربية التي يزيد عددها عن العشرين ، والمجتمعة تحت مظلة جامعة الدول العربية ، لم تستطع أن تحقق لأعضائها الأمن الداخلي والخارجي ، ولا الأمن الاقتصادي ، ولا الأمن الثقافي »[12]

ويرى الدكتور برهان غليون أن « نظرة سريعة إلى مايجيش به المجتمع العربي من صراعات وانفجارات ، لكافية لرؤية الأبعاد الروحية والمادية لهذه الأزمة المفتوحة . ولعل أهم مظاهرها واعمقها اليوم هو : فقدان الأمن والطمأنينة ، وزوال كل يقين ، والخوف من العالم ، والميل إلى الانطواء على النفس ، والتخلي عن كل موقف ايجابي تجاه الواقع ، والخلود إلى موقف السلبية الشاملة المتجسدة في رفض الذات ورفض الآخر معاً ، وغياب فاعلية كل المثل الكبرى الباعثة للأمل والحاثة على العمل والمحفزة للارادة »[13] .

ويؤكد الأديب الفنان محمد الماغوط أن « الحرية وهم ، والأمل وهم،وكذلك الشجاعةوالمروءة والكبرياء والشوق والانتظار. كلها وهم بوهم . والحقيقة الوحيدة المتبقية على الأرض العربية هي الخوف . هناك من استأصل من أعماقنا الثقة والأمان كما تستأصل اللوزتان منذ الصغر »[14] .

وفي المقابل ، يؤكد أحد الباحثين العرب ، أن « الدولة (في الوطن العربي) صارت في الحقيقة جهاز أمن عملاقاً ، رأسه في القصر الملكي أو الجمهوري وأطرافه في كل مكان ، وأن هذا العملاق تصدر

عنه سياسات اقتصادية تخدم الأمن ، وسياسات اجتماعية لخدمة الأمن ، وسياسات خارجية لمساندة الأمن . وإنه لهذا الوضع ، اهترأت كل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي من مجملها تتكون عملية بناء الدولة ، لأن حافز النمو صار تابعاً لوظيفة الأمن ، أمن الرئيس أو الملك أو الحزب الحاكم ، وكل هؤلاء يتساوون مع « الدولة » في مفهوم السياسة في الوطن العربي بوضعها الراهن »[١٥] .

وهكذا ، يبدو أن الأمن في الوطن العربي موجود وغير موجود ! ويتوقف الأمر على ماإذا كان الأمن المقصود أمن الحاكم العربي ، او كان الأمن المقصود أمن المواطن العربي . . فأمن الحاكم العربي « موجود » ومتضخم إلى درجة لامتناهية ، وأمن المواطن أندر من الغراب الأعصم وأعز من بيضة الديك ! والنتيجة المنطقية لكل ذلك ، وكما هي مجسدة في الواقع العملي : لاأمن لأحد !

٥ـ الأمن في الغرب

يقول الشاعر التركي برهان الدين باش سراج :

« كل شيء يخاف من شيء . .
الذي يخيف النار هو الماء .
والصفر يخاف من وضعه على اليسار .
والبلور يخاف الاصطدام بالحجر .
هذا يخاف من ذاك .
وذاك يخاف من هذا .

أما الذي يخيف الانسان ، فهو الانسان »[١٦] .

إن أمراضاً مثل انفصام الشخصية والقلق والاكتئاب مازالت محصورة في عدد من المرضى محدود نسبياً ، ولكن مرض الخوف من الآخرين أو الاحساس بالعداء نحوهم يكاد يصيب كل الناس في الغرب . لقد فقد الانسان في الغرب « غيريته » . . لم يعد يهتم بالغير . لم تعد تهمه سوى نفسه . وبدأ كل انسان يصنع لنفسه دائرة يتجول داخلها وحده . اصبح لكل واحد سجنه الخاص . إنه يسجن نفسه خوفاً من الآخرين ، أي يحمي نفسه من البشر . لقد تحولوا جميعاً إلى حيوانات شرسة تلتهم كل شيء في سبيل مصالحها . ولاشك أن هذا الطاعون يهدد البشرية كلها .

ويقدم الباحثون الغربيون ، نموذجاً لهذا الخوف من البشر ، قصة السيدة الأمريكية « مارجوري جوف » التي حبست نفسها ثلاثين عاماً كاملة لاتفتح فيها باب شقتها إلا لكي تستلم الطعام . لقد أصبح العالم لديها معادياً ، لأن الناس عاملوها بقسوة . . زوجها هجرها ، ورئيسها في العمل كان قاسياً ، وجيرانها تجاهلوها . كل من حولها تحول إلى وحش مفترس . لقد قررت أن تدخل تحت جلدها وتنسى الناس . وقال الدكتور روبرت ديبونت ، مدير المركز الطبي السلوكي ، بعد أن قابل السيدة المذكورة في نهاية سنوات السجن الاختياري التي بلغت ثلاثين سنة مع رغبة صاحبة العلاقة في الاستمرار: إن قصة مارجوري هي قصتنا جميعاً . . كلنا نخاف . كلنا فقد الثقة في العالم . ونحن نقاوم الرعب من الناس . ولكن بعضنا يفقد القدرة على المقاومة فيعتزل العالم . هذا هو مرض البشرية المخيف . . ان نتصارع من أجل

البقاء ، فنفقد ذواتنا ، ونفقد تواصلنا ، ونتحول إلى وحوش[١٧] !

وقد ورد في التقرير السنوي للمعهد السويدي لأبحاث السلام لعام ١٩٨٨ ، أن « ٤٥٪ من الأمريكيين يخافون الخروج من منازلهم بمفردهم ليلاً ، حتى لمسافة ميل واحد » ! إنهم خائفون في « بلد الله» God's Own Country كما يحلو للأمريكيين أن يسموا بلادهم[١٨] .

وفي بريطانيا ، أظهر استطلاع اجرته جريدة « Sun » عام ١٩٨٤ ، أن « ٦٦٪ من البريطانيين يخشون الخروج من منازلهم ليلاً ، وأن ٣٣٪ منهم يخافون مغادرة المنزل في أي وقت من الأوقات ، وان ٤١٪ من الأطفال يخشون الخروج إلى الشارع »[١٩]

بل إن الأسرة نفسها في الغرب لم تعد ـ في كثير من الحالات ـ وسطاً آمناً ! إنه « لايمر يوم واحد في الغرب دون أن تتضمن وسائل الاعلام ، سواء في التلفزيون أو في الصحف ، أنباء عن أهل يبحثون عن قريب لهم « خرج ولم يعد » . وتشير الاحصاءات الأخيرة التي أجريت في بريطانيا إلى أن عدد المفقودين لعام ١٩٩٠ كان حوالي ١٦٠ ألف شخص ، عدا الأرقام الضخمة لأعداد أخرى لم يبلغ عنها بعض الأسر السلطات المحلية ، إما لأسباب خاصة تتعلق بتركيب العائلة ومشاكلها ، أو خوفاً من انتشار الخبر في الصحف وعلى ألسنة الناس .

« وتقلق ظاهرة الهروب من العائلة فجأة الكثير من العائلات البريطانية التي لاتفهم الأسباب الحقيقية للظاهرة . فصحيح أن كل شخص قد يمر بمثل هذه التجربة نظرياً ، أي يفكر عند تراكم المشاكل لو يستطيع أن يرميها وراء ظهره ويهرب إلى مكان بعيد ، إلا أن عدداً قليلاً

جداً ينفذ الفكرة في الواقع على أساس أنها الحل الأمثل لمشاكله .

« ويشير عالم النفس البريطاني كولن روجرز (الذي يعمل في جامعة مانشستر ، وصاحب الكتاب الشهير: ملاحقة الأشخاص المفقودين) إلى ثلاثة أنواع من الأشخاص المعرضين للاختفاء والذهاب بعيداً دون إخبار الأهل والأصدقاء:

أ ـ المرضى النفسيون الذين لايدرون مايفعلون .

ب ـ الأطفال الذين تمردوا على أهلهم واعتبروا الهروب حلاً لمشاكلهم المنزلية أو تعبيراً عن رفض المجتمع الأسري الذي لايجدون فيه السعادة . ويوضح روجرز أن ٥٥٪ من الأشخاص المفقودين داخل لندن وحدها (وعددهم ٢٨١١٧) كانوا تحت سن الـ ١٨ سنة ، وأن ٥٥٪ من هؤلاء القاصرين هم من البنات .

ج ـ الكبار الذين لايستطيعون حل مشاكلهم ومواجهة ضغوط حياتهم اليومية سواء في العمل أو في المنزل ، مثل الديون ورتابة العمل والصدامات الزوجية ، فيلجؤون إلى الاختفاء نهائياً كأفضل وسيلة لحل هذه المشاكل »[٢٠] .

٦ـ الأمن والتقانة

التقانة (او التكنولوجيا) هي مايفرزه العلم من خبرات ومهارات في انتاج السلع واستخدامها وصيانتها ، وهي تهدف إلى: توفير الجهد ، و/ أو الوقت ، و/ أو الامكانية (أي امكانية انجاز اعمال لم تكن في

الماضي ممكنة) . والتقانة تهدف ـ في النتيجة ـ إلى انتاج سلع وخدمات أكثر رخصاً ، و/ أو أكثر فائدة ، و/ أو أكثر متانة[٢١] . والسؤال الآن هو: هل التقانة ـ في تطبيقاتها الحالية ـ عامل ايجابي أم عامل سلبي في تحقيق الأمَن للانسان ؟

في تلمسنا الإجابة عن السؤال المطروح ، نبدأ بتأثير التقانة على الطفل ، فنرصد آثار الظاهرة الأكثر أهمية وحسماً ، ونعني ظاهرة الارضاع الاصطناعي (أي الارضاع بالقنينة) . . إذ يتساءل الدكتور غازي أبو شبقرا: «هل يستطيع التلفزيون والكومبيوتر وجميع المنجزات التكنولوجية وانجازاتها المختلفة والمتضاربة المتنافرة أحياناً ، تأمين « الدفء التربوي » الوثيق الصلة بدفء الأمومة أو دفء الحضن المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجدب الدائب والعناية الفائقة الشاملة والسهر الدائم على تعهد الطفل الوليد ؟ إذ إن الشيء الفائق الأهمية في التربية الحضنية ، ليس اغذاء الطفل واطعامه الحليب الوالدي فحسب (الحليب الغني بالمغذيات والفيتامينات والأجسام المضادة المقاومة لعوامل أمراض الطفولة ، خاصة إذا كانت الأم المرضع قد أصيبت بالأمراض ذاتها إبان طفولتها وأكسبتها مناعة أو حصانة تنقلها عبر لبنها إلى ثمرة احشائها المتخارجة ولادياً) ، بل الحضن الرؤوف والحنو الرؤوم بحيث لاينسلخ وجدان الوليد ، وبالتالي كيانه ، وبشكل فجائي انقطاعي صادم ، بعد قطع حبل سرته البيولوجي عن أمه ، عندما تبرز صورة طفيلية تغذوية تابعة للطفيلية التغذوية الرحمية الأولية ؛ وهكذا يحافظ الوليد مؤقتاً على استمرار ما أسميه حبل « سرته النفساني » الذي يؤدي انقطاعه الفجائي إلى خلل واضطراب في الشخصية بالغ التأثير في سلوك الطفل المدرسي

والاجتماعي الوظيفي في مابعد ، ويشكل الأسباب الكامنة الرئيسية في الاضطرابات السلوكية الانفعالية والأمراض العصبية ذات الصدى الجسدي (Psichosomatique) ، كالعصاب (Nevroses) ، والذهان (Psychoses) ، والفصام (Schizophre'nia) ، وهي سمات عصرية لأمراض العصر . وهذا يعلل أسباب الرفض المرضي أحياناً للتراكيب المجتمعية من جهة ، واللجوء إلى المخدرات الماريجوانية والحشيشية والكيميائية (L.S.D.) والمهلوسات الأخرى الالكلويدية (Alcaloides) أو القلوية الانتماء (لفظة ذات جذور عربية) ، والتي اصبحت تنوء بكلكلها جميع البدان الصناعية ، بلدان الاختناق والتلوث الطبيعي والنفسي أيضاً »[٢٢]

وبالإضافة إلى ذلك ، يشير الباحث العربي صلاح سليم علي إلى أن حليب الارضاع الاصطناعي قد أدى إلى مشكلات أخرى تضاف إلى مشكلات سوء التغذية التي يعاني منها أطفال المدن في العالم الثالث ، « وذلك لأن الأمهات اللاتي يستخدمن هذا النوع من الحليب يفتقرن إلى أبسط أشكال الثقافة الصحية ، فضلاً عن كونهن أميات ليس بمقدورهن قراءة التعليمات الملصقة على العلب ، ومعوزات لايمتلكن المال لشراء المزيد من الحليب المجفف . وهكذا تحل القنينة الوسخة المليئة بالحليب الذي يشكل الماء نسبة كبيرة منه ، والحلمة المطاطية الملوثة ، محل ثدي الأم ، مما يؤدي إلى سوء التغذية والاضطرابات الهضمية كالتهاب المعدة والاسهال والتقيؤ وما إلى ذلك . وقد أظهرت دراسة أجريت على الأطفال الذين يتلقون ارضاعاً اصطناعياً في أوغندا ، أن وزنهم أقل بمعدل رطلين (أي حوالي ٩٠٠ غرام) من الأطفال من فئتهم ممن يتناولون حليب الأم »[٢٣] .

وفي مجال دراسة تأثير التقانة في النظم والقيم السائدة ، كان الأنّاس المعروف الفرد مترو قد وضع في الخمسينات من هذا القرن دراسة بعنوان ثورة الفأس ، تحدث فيها عما أحدثه دخول الفؤوس الحديدية على حياة بعض القبائل التي لم تكن تعرف الحديد من قبل ، ناهيك بالفأس الحديدية . كان دخول هذه الفأس مدعاة لتخريب نظام مجتمعي بكامله ، ونسف نمط حياة كان ما يزال صامداً في وجه أسباب التغيير منذ قرون . . تغيرت وتيرة الحياة وطبيعة القيم والتبادلات والعلاقات المجتمعية والاقتصادية ، بل ونصوص أساطير متوارثة منذ آلاف السنين ، مما آل إلى حالة تسيب كاملة مالبثت أن أدت إلى انهيار فعلي تفككت على أثره هذه القبائل ، وتاه افرادها في الفيافي ، ومالبثوا أن انقرضوا ، شأنهم ربما شأنهم جديس وطسم وأهل الرس . ويخلص الأناس المذكور إلى أن اختلال النظام المجتمعي الذي يحصل بناء على ظاهرات كهذه إنما ينتمي إلى مايمكن تسميته « علم أمراض المجتمعات البشرية » الذي لاقى العلماء كثيراً من العنت وبذلوا كثيراً من الجهد لتحديد ورصد معالمه . بل إن الباحث لايتردد في القول إن هذه القبائل المصابة بالمرض المذكور (أي اختلال النظام المجتمعي) كانت « ضحية وفرة في الخيرات » التي اتاحتها التقنية الجديدة ، وليس - كما قد يسرع إلى بعض الأذهان - نتيجة لادقاع مادي أو اقتصادي . لقد انهار النظام المجتمعي بانهيار مقوماته جميعاً ، رغم أن المستوى الاقتصادي كان قد ارتفع . لقد كان تبني الفأس الفولاذية ، رغم كونها تقنية أشد إتقاناً وفعالية من الفأس الحجرية مرعية الاستعمال (بل بسبب كونها أشد فعالية) ، مسؤولاً عن انهيار التنظيم المجتمعي ، وعن تفسخ الجماعة [٢٤]

وإذا كانت التقانة عامل تخريب لأمن المجتمعات « المتخلفة » ، فما هي تأثيرات التقانة في المجتمعات « المتقدمة » ؟ يختزل البروفسور كارلو روبيا ، الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء ، تلك التأثيرات ، فيقول: « إن التاريخ سيشير إلى عصرنا هذا باعتباره عصر الانفجار التكنولوجي ـ العلمي ، كما كان عصر النهضة عصر الفنون . ومن هنا ينبع سؤال . . إلى أين يذهب العلم ؟ . . إننا نقوم بعمل رائع واعتقد أنه تعبير غير قابل لأن يعكس . لهذا ، فانني اعتقد أن للقلق مايبرره ، وانه ناجم عن نية حسنة . ولكني أعتقد ايضاً أن من الصعب جداً اجراء تعديلات في هذا التحرك ، لأن التحرك التكنولوجي ـ العلمي عبارة عن عملية انفجارية ، ووقف هذه العملية ، اي وضع الاصبع بين تروسها والتمكن من السيطرة عليها ، سيكون كمحاولة السيطرة على التفاعلات التسلسلية في مفاعل ما . وأعتقد اننا لم نعد نستطيع العودة إلى الوراء حتى لو أردنا . لقد وصلنا إلى حالة خروج المارد من القمقم ، ولم يعد بإمكاننا أن نعيده إليه ، وقدرة السيطرة على آلية التقدم ضئيلة جداً . وعلى العموم ، وحسب فهمي للأمور ، فان قلقك ينبع من شعورك بالوجود على متن قطار يسير بسرعة ٣٠٠ كيلومتر في الساعة ، وتزداد سرعته باستمرار ، ولاقائد في القاطرة ، ولامكابح في القطار الذي لاأحد يعرف إلى أين يتجه . وهذا قلق منطقي أؤكد لك أني أشاطرك إياه . وأعترف أننا كنا حتى اليوم أسياد مستقبلنا ، ولم نعد كذلك ، لأن التقدم بدأ يسبقنا ويجرنا وراءه في اتجاه لانستطيع أن نرفضه ، ولانمتلك امكان معرفته قبل أن يصبح الوقت متأخراً جداً لتصحيحه . (. . .) والواقع إننا في هذا الوضع الانفجاري للعملية

التكنولوجية ـ العلمية ، اخطأنا كلنا : علماء وتقنيين وسياسيين ، وحتى الجمهور الذي قبل كل شيء من دون اعتراض »[٢٥] .

ولم يكن البروفسور كارلو روبيا ، في حديثه عن القلق (أو غياب الأمن) الذي تسببه التقانة في الدول « المتقدمة » ، صاحب « بدعة » أو « سابقة » . . فقد سبقه كثير من المفكرين والعلماء والسياسيين وغيرهم ، مثل هارولد ويلسون (رئيس الوزراء البريطاني الأسبق) عندما قرر أن التقانة تحولت إلى وحش يسحق الناس[٢٦] ، واريليوبيشيي (مؤسس نادي روما) عندما لاحظ أن الناس اصبحوا سجناء الانجازات التقنية[٢٧] ، وكولن نورمان (من معهد وورلد واتش في واشنطن) عندما قرر أن كثيراً من محن العالم الحديث ، من التلوث إلى خطر الحرب النووية ، يعود إلى التطورات التقنية[٢٨] ، ومحرروا مجلة « الايكولوجست » البريطانية عندما قرروا أن تدمير البيئة ، نتيجة لممارسات الانسان الصناعي ، سيجلب الكارثة[٢٩] .

وهنالك ماقد يكون أخطر من ذلك كله . . إذ يلاحظ المحلل السياسي صلاح عيسى ، أنه « في الدول التي اصطلح على انها متقدمة ، تغري التطورات التكنولوجية (في اجهزة المراقبة والتنصت والتجسس) الحكام باقتحام خصوصيات المواطنين ، ومراقبة الرسائل والاتصالات ، وتسجيل مايدور في البيوت ، بدون إذن مبرر من سلطة قضائية ، ومن دون مبرر جدي ، إلا مجرد الاطمئنان على ولاء الجميع ، والضيق بالمخالفين في الرأي ، والنظر إلى هؤلاء المواطنين باعتبارهم رعايا ، ليس من حقهم أن يحتفظوا لأنفسهم بخصوصيات . وهي نظرة تتسرب إلى الأنظمة الحديثة ، حتى أكثرها عصرية (. . .) بما في ذلك الولايات

المتحدة الأمريكية ، التي يشيع الظن لدى الجميع ، انها أكثر احتراماً لحقوق الانسان وتقديساً لحق الخصوصية من غيرها ، بينها هناك آلاف الوقائع تتكشف عن أن أجهزة الأمن التابعة لها لاتستنكف عن اهدار أبسط حقوق الانسان ، وكان من اشهرها ، تكشف فضيحة احتفاظ المخابرات الأمريكية بملفات عن النشاط الجنسي لمعارضي حرب فيتنام »[٣٠] .

والآن . . يبدو أننا في غير ما حاجة إلى استخلاص اجابة عن السؤال المطروح حول ما إذا كانت التقانة عاملاً إيجابياً أو عاملاً سلبياً في تحقيق الأمن . . فالشهادات المعروضة تقدم ، وحدها ، اجابة صارخة ! ! !

* * *

الفصل الرابع
الايمان.. ماهيته وضروراته

مقدمة(*)

الإيمان الديني . . هل أصبح بلا دور ، وبالتالي بلا قيمة ، في هذه الحياة؟ !؟ لقد بدا للبعض في وقت ما ، في الشرق والغرب ، أنه لم يعد للايمان الديني مكان في هذا العالم ، وأن عليه ـ بالتالي ـ الانسحاب نهائياً من الميدان ، لصالح العلم والتقانة (أو التكنولوجيا) والأديان الوضعية . ولكن ، تبين ، من الوقائع الحسية ، أن غياب (أو تغييب) الإيمان الديني قد أدى إلى فوضى شاملة ، وانعدام الوزن ، وفقدان الاتجاه . .

ويقرر الدكتور البرت شفايتزر ، الحائز على جائزة نوبل للسلام ، في كتابه « فلسفة الحضارة » أن « الخاصية المروعة في حضارتنا ، هي أن تقدمها المادي أكبر بكثير جداً من تقدمها الروحي . لقد اختل توازنها . . فالاكتشافات التي جعلت قوى الطبيعة تحت تصرفنا على نحو لم يسبق له مثيل ، قد احدثت ثورة في العلاقات بين الأفراد بعضهم وبعض ، وبين الجماعات ، وكذلك بين الدول ، وأثرت معارفنا ، وازدادت قوتنا إلى حد لم يكن في وسع أحد أن يتخيله . وبهذا أصبحت أحوال الناس المعيشية افضل من عدة نواح ، لكن حماستنا للتقدم في

(*) المقدمة والجزء الأول من هذا الفصل ، والفصل السادس من هذا الكتاب ، نشرت تحت عنوان « الإيمان والتقدم » ، في مجلة « نهج الاسلام » ـ دمشق ، العدد ٤٩ ، ربيع الأول ١٤١٣ ـ ايلول ١٩٩٢ .

المعرفة وأسباب القوة التي بلغناها ، جعلتنا نتصور الحضارة تصوراً ناقصاً معيباً . فإننا نغالي في تقدير انجازاتها المادية ، ولانقدر أهمية العنصر الروحي في الحياة حق قدره . ولكن الحقائق بدأت تدعونا إلى التفكير . إنها تقول ، بلسان حاد ، إن الحضارة التي لاتنمو فيها إلا النواحي المادية ، دون أن يواكب ذلك نمو متكافىء في ميدان الروح ، هي اشبه مايكون بسفينة اختلت قيادتها ، ومضت بسرعة متزايدة نحو الكارثة التي ستقضي عليها »[1] .

ويؤكد الدكتور رينيه دوبو ، الحائز على جائزة نوبل في العلوم ، في كتابه « إنسانية الانسان » أن « أكبر مشكلة حادة في الحياة المعاصرة ، هي في الغالب ، شعور الانسان أن الحياة فقدت معناها . . فالمشاعر الدينية والتقاليد الاجتماعية تنخرها المعلومات العلمية وسخافة الأحداث العالمية الباطلة . ونتيجة لذلك ، انتشر تعبير (مات الإله) بصورة واسعة في الأوساط اللاهوتية والعلمانية على السواء . وبما أن فكرة الإله كانت ترمز لوحدة الكون بمجموعه . . الخلق والمخلوقات . لذا يبقى الانسان الآن بدونها كسفينة بلا مرساة ، لاقرار له »[2] .

وتلاحظ الأستاذة في علم النفس ، الدكتورة منى فياض ، أنه قد اختفى (في الغرب) الجانب الالهي تماماً من الرؤية العلمية للكون ، ولم يبق خلفه إلا الفراغ الروحي الذي صار من الميزات الأساسية للحضارة الغربية (. . .) . إن العناية تصب في الوقت الراهن على الجسد (وسمح ذلك ببروز المصانع الضخمة التي تبيع المستحضرات التي تعد باعطاء الجسد المثالي) ، بينما تترك النفس على حاجتها إلى الغذاء الروحي المتكامل . الأمر الذي يجعل من القلق معاناة مستمرة ، وحالاً

تبحث عن مخرج ولو في السحر (. . .) . وأفردت مجلة نوفيل اوبزرفاتور ملفاً خاصاً بعودة الشيطان والسحر تحت عنوان : مجانين الشيطان . . فالشيطان عاد بكامل لياقته حسب قول المجلة ، وهناك في فرنسا يافع من كل اثنين يعتقد به . ويقوم رجال الكنيسة بالرقية ، وعرف المنجمون الثروة ، وكذلك منظمو القداديس السواء (. . .) . وفي المانيا ، هناك مليونان من الأشخاص ، حسب قناة ذي . دي . إن . التلفزيونية ، يصرحون بأنهم مستعدون للاستعانة بساحر كي يرقوا أو يسحروا صديقاً لهم »[٣] .

بل إن ثمة أخباراً متواترة تؤكد ايمان الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان بالسحر ! ! ! ومن أمثلة ذلك . . تقول المنجمة الأمريكية جوان كويغلي في كتابها الصادر تحت عنوان « ماذا تقول جوان؟ » في عام ١٩٨٩ : « لقد كنت مسؤولة عن تحديد مواعيد مؤتمرات ريغان الصحفية ، وعن معظم ماورد في خطاباته ، وعن مواعيد اقلاع الطائرات التي يستقلها ومواعيد هبوطها . وكنت وراء تأجيل العملية الجراحية التي أجريت له من أجل استئصال تورمات سرطانية ، من العاشر إلى الثالث عشر من شهر يوليو (تموز) ١٩٨٥ . كما أنني حددت موعد اجراء العملية الجراحية لاستئصال ثدي نانسي (زوجة ريغان) المصاب بتورمات سرطانية » . وأكدت المنجمة جوان أنه « قبل انعقاد أول قمة بين ريغان وغورباتشوف (الرئيس السوفييتي السابق) ، أمضيت ثلاث ساعات مع نانسي حتى اقنعتها بأن زوجها يستطيع أن يثق بالزعيم السوفييتي »[٤] .

ويلخص لنا الدكتور عبد السلام العجيلي الوضع الحالي في

الغرب ، فيقول : « إن الجماعة في الغرب بدأوا يدركون إلى أين انتهى بهم تفوقهم الذي لايرافقه ايمان روحي (. . .) . إنهم يبحثون في هذه الأيام ، بالحاح ، عما يعيد إلى دنيانا توازنها ، ويطرد القلق المحطم لأعصاب ابنائها . تراهم يلجأون إلى التحليل النفسي ، ويستسلمون إلى أنواع المخدرات المحطمة للأجساد والأرواح . يحومون حول الإيمان الصحيح ، ويأبون ، أو يعجزون عن فتح صدورهم له »[٥] .

ويشخص الدكتور مصطفى محمود الحالة في الغرب قائلاً : « نحن نعيش تناقضات غريبة . . فالانسان الذي وصل إلى النجوم ووضع قدميه على القمر ، وهو في الوقت نفسه غير مؤمن ، ليس له تفسير سوى أنه لديه انفصام . . انفصام عقلي »[٦] .

ونعرض هنا لماهية الإيمان (ونقصد الإيمان الديني) ، وضروراته متعددة الأبعاد .

١- الايمان . . ماهو؟

● يقرر الدكتور في علم النفس هارولد فينك أن « حالة الإيمان ، أو حالة الثقة ، هي حالة نفسية أو اتجاه نفسي . . إنها استعداد للتصرف على اساس من الثقة الملهمة ، حتى ولو كنا لانرى إلا خطوة واحدة في الطريق امامنا . . إنها استعداد للانقياد للزعامة والقيادة مع الاطمئنان التام بأن ثقة المرء لم تكن في غير موضعها »[٧] . ويرى فينك ايضاً أن « الإيمان هو ثالوث لايقبل التجزئة . . ايمان بنفسك ، وايمان بمن معك من البشر ، وايمان بالله ، وكلها وقد اجتمعت في وحدة »[٨] .

● كذلك ، فإن الإيمان حالة عقلية ايضاً . . يقرر الأستاذ الشيخ محمد الغزالي أن « الإيمان تصديق ، والتصديق يسبقه تصور ، والتصور والتصديق والاستنتاج والحكم ، كلها من أعمال العقل »[9] . ومن ناحية أخرى « يقدم القرآن كفاح الأنبياء والرسل على أنه كفاح من أجل نشر خطاب العقل وترجيحه ، بل وتسويده على خطاب اللاعقل »[10]

● ولعلماء المسلمين ، فقهاء ومتكلمين ، ثمانية مذاهب في ماهية الإيمان . . فهو « إما شيء مفرد وذلك إما المعرفة أو التصديق أو الاقرار ، أو ثنائي وذلك عبارة عن التصديق والاقرار (وهذا على ثلاثة أوجه : إما أن يكون كلا التصديق والاقرار ركنين ، أو يكون الاقرار شرطاً والتصديق ركناً ، أو يكون الاقرار ركناً والتصديق شرطاً) ، أو ثلاثي وذلك إما أن يكون العمل شرطاً لتحقيق الإيمان الكامل أو يكون العمل شرطاً لتحقيق مطلق الإيمان . وفيما يلي سرد للمذاهب الثمانية :

- الإيمان هو التصديق وحده ، وإليه ذهب بعض قدماء المتكلمين .
- الإيمان هو المعرفة وحدها ، وإليه ذهب جهم بن صفوان واتباعه .
- الإيمان هو الاقرار وحده ، وإليه ذهبت الكرامية .
- الإيمان هو التصديق والاقرار ، والثاني كركن يتمم الركن الأول ، وإليه ذهب الامام الأعظم ابو حنيفة .
- الإيمان هو التصديق ، والاقرار شرط لاجراء الأحكام لا لتحقق أصل ماهية الإيمان . وإليه ذهب الفقهاء وجمهور المحققين . وينسب إلى الماتريدي والأشعري وبعض أهل الحديث .

- الايمان هو الاقرار والتصديق شرط ، وإليه ذهب القطان .
- الإيمان هو الاقرار والتصديق والعمل . والعمل في هذا المذهب شرط لتحقيق الإيمان الكامل ، وإليه ذهب المحدثون .
- الإيمان هو الاقرار والتصديق والعمل . والعمل داخل في ماهية الإيمان ، وإليه ذهب المعتزلة »[11] .

ونحن نميل إلى الأخذ بما ذهب إليه صاحب مدرسة الرأي في الفقه ، الإمام الأعظم أبو حنيفة ، من أن الايمان هو التصديق بالقلب (أو العقل) والاقرار باللسان ،وأن ذلك الاقرار ركن يسقط في حال الاكراه ، وأن العمل ليس ركناً في الإيمان (أي أن العمل ليس جزءاً من الإيمان) ، وأن الإيمان بعد عصر النبي محمد ﷺ ، « لايزيد ولاينقص ، لأنه لايتصور زيادته إلا بنقصان الكفر ، ونقصانه إلا بزيادة الكفر .فكيف يجوز أن يكون الشخص الواحد في حالة واحدة مؤمناً وكافراً؟ !؟ »[12] . وماذكر من « أن الإيمان يقبل الزيادة والنقصان (بالعمل) ، مع جعلم الإيمان ثلاثياً (بدخول الأعمال في الإيمان) ظاهر التدافع من عدة أوجه ، منها :

- « الزيادة إنما تتحقق بعد تمام الماهية لاقبلها ، فيلزم أن تكون ماهية الإيمان قبل العمل حاصلة . . .

- « الزيادة إنما تتصور على ذي النهاية والغاية . ولما ذهبوا إلى أن الأعمال داخلة في الإيمان ، فلا تتصور الزيادة . إذ كل عمل صالح يحقق ماهية الإيمان ، فأنى تتصور الزيادة ؟ لأن الزيادة غير المزيد عليه ، وكونها جزءاً ينافي الغيرية . إذ القول بأن جزء الشيء مغاير لذلك الشيء ظاهر الفساد . . .

- « جعل الله الإيمان في كتابه بجارحتين: القلب واللسان ، فقال: ﴿**وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق يقولون ربنا آمنا . . . إلى قوله تعالى: فأثابهم الله بما قالوا جنات . . .**﴾ فجعلهم الله مؤمنين وأثابهم بما قالوا وصدقوا »[١٣] .

- قال الله تعالى في سورة العصر: ﴿**والعصر* إن الإنسان لفي خسر* إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر**﴾ . . وهكذا ، فكل الناس خاسرون ، إلا الذين اتصفوا بأربع صفات: أولها الإيمان ، وثانيها عمل الصالحات . وواضح أن هذه الصفة الثانية شيء منفصل في ماهيته عن الصفة الأولى بالرغم من أن بين الصفتين علاقة ، هي علاقة الفكر بالتطبيق ، وعلاقة السبب بالنتيجة ، وعلاقة الدافع بالسلوك . . لاعلاقة الكل بالجزء . (أما الصفتان الأخريان اللازمتان كي لا يخسر الناس ، فهما: التواصي بالحق ، والتواصي بالصبر) .

وذكر صاحب الكشاف (الزمخشري) في تفسيره ، نقلاً عن قول ابن عباس رضي الله عنه ، أن أول ما أتاهم به النبي ﷺ التوحيد . فلما آمنوا بالله وحده ، أنزل الصلاة والزكاة والحج والجهاد ، وازدادوا إيماناً إلى إيمانهم . فزيادة الإيمان حسب ما تدل عليه الآيات التي تدل بظاهرها على قبول الإيمان الزيادة والنقصان ، عبارة عن زيادة المؤْمَنْ به وهذا لا يتصور في غير عصر الرسول ﷺ[١٤] . ولكن الذي يقبل الزيادة هو نور الإيمان ، فإنه ما من عمل إلا وله نور . قال تعالى: ﴿**افمن شرح الله صدره للإيما ن فهو على نور من ربه**﴾ . (الزمر: ٢٢) وشرح

الصدر عبارة عن التوفيق ومنح الألطاف ، فضلاً منه تعالى ، (. . .) وذلك النور يقبل الزيادة والنقصان في الدنيا والآخرة[١٥] .

ويقول الأستاذ فتحي رضوان: « إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، وإنما يوجد وينعدم (...). والواقع أن الإيمان أشبه شيء بالكهرباء ، فالمصباح لا يضيء بفعلها إلا بعد أن تصل الأسلاك في اللمبة إلى درجة الاشتعال . كذلك الإيمان . . فإيمان الجاهل كإيمان العالم ، وإيمان الغني كإيمان الفقير ، من حيث الطبيعة والأثر . ولكن الاختلاف واقع في وظيفة كل من هؤلاء في المجتمع ، ومواهبه الشخصية . . فإيمان العسكري يدفعه إلى القتال ، وإيمان الفقيه يدفعه إلى البحث ، وإيمان الشاعر والخطيب يدفع إلى القول والمنافحة بالحجة والبيان ، ولكنهم جميعاً يؤثرون على أنفسهم ، ويبذلون أقصى الجهد (. . .) . والإيمان أيضاً كالكهرباء تسلط على المصباح الصغير فتضيئه ، ثم على المصباح الكبير فتضيئه ، وعلى الآلة الصغيرة فتديرها ، وعلى الآلة الكبيرة فتديرها ، وهي في جميع الأحوال هي هي لا تتغير ، وإنما تتغير المظاهر التي تبدو بها ، والأشكال التي تظهر فيها . وهي لاتزيد إذ تسطع في الثريا ، ولا تنقص حينما تظهر في الجهاز الصغير ، إنما الذي يزيد وينقص هو طاقة الجهاز على استيعابها والانتفاع بها . أو لعل الإيمان هو الماء يملأ الاناء حتى حوافه ، ولا يمكن إلا أن يكون ملء الاناء تماماً . ولكن الاناء هو الذي يتغير ، فيكبر ويصغر ، ويطول ويقصر ، ويتسع ويضيق ، ويصبح يوماً أبيض اللون شفافه ، وآخر أسود اللون داكنه ، والماء هو الماء ، بشرط واحد ، هو أن يمتلىء الاناء به حتى لا ينقص عن سبعة الاناء قطرة واحدة فلا يتسع لسائل

آخر ، ولا لأي شيء سوى الماء الذي يشغله (. . .) . ويمكن أن نتصور أن سعة الاناء يمكن أن تزيد كمية الماء التي يستوعبها هذا الاناء . . فالانسان يمكن أن تنمو شخصيته ، وتزداد طاقاته ، وتعلو ملكاته ، فيصبح بإيمانه أكثر نفعاً ، ويصبح إيمانه أكثر سطوعاً . ولعل لنا فيما ورد في سورة الفتح ما يعين على زيادة تصور كون الإيمان لا يزيد ولا ينقص فقد قال الله تعالى: ﴿**هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم**﴾ . فالتغيير هنا لم يطرأ على الإيمان ، وإنما طرأ أولاً على نفوس المؤمنين . . فقد كانوا في حالة من الاضطراب والضيق والشك في النصر ، فأصابهم من ذلك ما يشبه التقلص الذي تتضيق وتلتوي له الأجسام . فإذا ما سكنت النفس ، ازدادت استيعاباً لهذه الطاقة التي لا تعلوها طاقة في الدفع والاثارة ، والخلق والابداع ، والتحدي والصمود ، وهي الطاقة التي غيرت الأمم ، وألهمت القادة والهداة ، والتي كانت عدة المؤمنين اتباع الرسول والنبيين ، والتي بها تتفاوت الشعوب ، كما يتفاوت الأفراد »[١٦] .

● وللإيمان ، من حيث المكونات أو المضمون ، ستة عناصر ، وهي : الإيمان بالله ، وبملائكته ، وبكتبه ، وبرسله ، وباليوم الآخر ، وبالقضاء والقدر خيره وشره من الله تعالى[١٧] .

● والإيمان هو اتصال هذا الكائن الانساني الفاني الصغير المحدود بالأصل المطلق الأزلي الباقي الذي صدر عنه الوجود ، ومن ثم اتصاله بالكون الصادر عن ذات المصدر ، وبالنواميس التي تحكم هذا الكون ، وبالقوى والطاقات المذخورة فيه . والانطلاق حينئذ من حدود ذاته الصغيرة إلى رحابة الكون الكبير ، ومن حدود قوته الهزيلة إلى عظمة

الطاقات الكونية المجهولة ، ومن حدود عمره القصير إلى امتداد الآباد التي لا يعلمها إلا الله .

وفضلاً عما يمنحه هذا الاتصال للكائن الانساني من قوة وامتداد وانطلاق ، فإنه يمنحه إلى جانب هذا كله متاعاً بالوجود وما فيه من جمال ، ومن مخلوقات تتعاطف أرواحها مع روحه . فإذا الحياة رحلة في مهرجان إلهي مقام للبشر في كل مكان ، وفي كل أوان . وهي سعادة رفيعة ، وفرح نفيس ، وأنس بالحياة والكون كأنس الحبيب بالحبيب .وهو كسب لا يعدله كسب ، وفقدانه خسران لا يعدله خسران .

ثم إن مقومات الإيمان هي بذاتها مقومات الانسانية الرفيعة . . التعبد لإله واحد يرفع الانسان عن العبودية لسواه ، ويقيم في نفسه المساواة مع جميع العباد ، فلا يذل لأحد ، ولا يحني رأسه لغير الواحد القهار . ومن هنا ، الانطلاق التحرري الحقيقي للانسان . . الانطلاق الذي ينبثق من الضمير ، ومن تصور الحقيقة الواقعة في الوجود ، إنه ليس هناك إلا قوة واحدة وإلا معبود واحد . فالانطلاق التحرري ينبثق من هذا التصور انبثاقاً ذاتياً ، لأنه هو الأمر المنطقي الوحيد .

إن وضوح الصلة بين الخالق والمخلوق ، وتبين مقام الألوهية ومقام العبودية على حقيقتهما الناصعة ، مما يصل هذه الحقيقة الفانية بالحقيقة الباقية في غير تعقيد ، وبلا وساطة في الطريق ، ويودع في القلب نوراً ، والروح طمأنينة ، والنفس أنساً وثقة ، وينفي التردد والخوف والقلق والاضطراب كما ينفي الاستكبار في الأرض بغير الحق ، والاستعلاء على العباد بالباطل والافتراء .

وخلاصة القول في ماهية الإيمان: الإيمان حالة نفسية (استعداد للتصرف والانقياد مع الاطمئنان) ، وحالة عقلية ايضاً . . إنه تصديق بالقلب (أو العقل) واقرار باللسان . وهو لا يزيد ولا ينقص ، فهو إما موجود أو غائب . ولكن الذي يزيد أو ينقص هو نور الإيمان ، والقدرة على استيعاب الإيمان ، والآثار العملية للإيمان . والإيمان من حيث المضمون هو إيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقضاء والقدر .

٢- ضرورات الايمان

الإيمان ضرورة في هذه الحياة ، ولا بد منه لكل إنسان في كل زمان ومكان . إنه ضرورة متعددة الأبعاد . . فهو ضرورة معرفية ، ومنطقية ، وفكرية ، ونفسية ، واجتماعية ، وتشريعية ، وعسكرية . بل إنه ، كذلك ، ضرورة سياسية . وذلك كله إضافة إلى أن الإيمان ضروري للسعادة في الآخرة . وفيما يلي بعض التفصيل . .

٢-١- الايمان ضرورة معرفية

إن الإيمان ضرورة معرفية ، وهذا يعني أن الوحي الإلهي ضروري لامداد الانسان بالمعرفة . . المعرفة عن عالم ماوراء الطبيعة الذي هو خارج حدود العقل . ويقرر ابن خلدون في مقدمته أن « العقل ميزان صحيح ، واحكامه يقينية لا كذب فيها . غير أنك

لا تطمع أن تزن به أمور التوحيد والآخرة وحقيقة النبوة وحقائق الصفات الإلهية وكل ماوراء طوره ، فإن ذلك طمع في محال . ومثال ذلك ، مثال رجل رأى الميزان الذي يوزن به الذهب ، فطمع أن يزن به الجبال . وهذا لا يدل على أن الميزان في أحكامه غير صادق ، ولكن العقل قد يقف عنده ، ولايتعدى طوره ، حتى يكون له أن يحيط بالله وصفاته ، فإنه ذرة من ذرات الوجود الحاصل منه »[١٨] . ويؤكد ذلك الدكتور أحمد زكي ، فيقول: « سبيلان إلى المعرفة سلكهما الانسان منذ كان (. . .) . فالأشياء التي تعرف ، أو التي يَراد معرفتها ، صنفان . . صنف تحسه الأحاسيس ، فهو محسوس ملموس يلعب فيه العقل من بعد الأحاسيس ، فيقول إن هذا كائن ، وإنه الحقيقة الواقعة التي لا جدال فيها . وصنف واقع وراء الأحاسيس ، فهو بمعزل عنها قد « يراه » المرء من آثاره ، وينفذ إليه بخياله ، فيؤمن به كأنه الحقيقة الواقعة في غمرة من الروعة ، أو الروع ، أو التجلي . وللمرء منا عند التجلي « عيون » أشد وثاقة بأعماق النفس من عيون في الرأس تنتهي عند خلايا المخ ، فلا تكاد تمس في أكثر الأحيان من الأنفس إلا سطوحها الظاهرة . إنها الطبيعة المرئية ، ثم وراءها تلك التي اسموها ماوراء الطبيعة . الطبيعة المرئية لها الأحاسيس ، ولها الدرس ، ولها العقل . وماوراء الطبيعة تقصر دون اجتلائه العقول . وإذن ، ينفتح لها باب الإيمان . والمرء منا إذا ما قال ماوراء الطبيعة ، فهم أكثر الناس من ذلك: معنى الحياة والموت ، ومعنى الوجود والعدم ، ومعنى الله ، ومعنى تلك القوى الكبيرة الخبيئة المستورة وراء ظواهر الكون الكبرى في ارض وسماء . وصدق من فهم هذا . ولكن ماوراء الطبيعة يشمل

ظواهر الكون الكبرى والصغرى على حد سواء . ومن ظواهر الكون الصغرى ظاهرة الانسان نفسه ، فهو كون وحده »[١٩] .

ويقول العالم في أصول الشريعة أبو اسحق الشاطبي : « إن الله تعالى جعل للعقول في ادراكها حداً تنتهي إليه لا تتعداه ، ولم يجعل لها سبيلاً إلى الادراك في كل مطلوب ، ولو كانت كذلك ، لاستوت مع الباري تعالى في ادراك جميع ما كان وما يكون وما لا يكون . إذ لو كان كيف كان يكون ؟ فمعلومات الله لا تتناهى ، ومعلومات العبد متناهية ، والمتناهي لا يساوي ما لا يتناهى »[٢٠] .

ويقرر العالم الفيزيائي فيرنر هايزنبرغ ، الحائز على جائزة نوبل ، أن « المفاهيم العلمية القائمة لا تغطي أبداً سوى جزء محدود جداً من الواقع . أما الجزء الآخر ، الجزء الذي لم يفهم بعد ، فهو غير محدود »[٢١] . ويؤكد الباحث الموسوعى الدكتور ج . برونوفسكي أن « أحد اهداف العلوم الطبيعية هو اعطاء صورة دقيقة عن العالم المادي ، واحدى منجزات الفيزياء في القرن العشرين هي البرهان على أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه »[٢٢] .

ومن الأمور المقررة عقلاً ، أن من المحال وجود انسان قادر على ادراك الحقائق في كل زمان ومكان . ويرى بعضهم أن ما يميز العالم عن الجاهل ، كون العالم عارفاً بالحدود التي وصلت إليها معرفته . وفي دراسته لأزمة القيم في الحضارة الغربية ، يقرر الفيلسوف رجاء غارودي أن على الثقافة والتربية في الغرب أن تصبحا « ثقافة وتربية واعيتين لحدودهما : إن على الأرض ، وفي السماء ، من الأشياء أكبر مما يستطيع العقل أن يستوعبه »[٢٣] .

ويرى الفيلسوف الألماني جاكوبي أن العقل غير المعان لابد أن يقود الانسان إلى الالحاد ، وذلك لأنه بطبيعته الخاصة ، لا يستطيع أن يعالج سوى الأشياء ذات الحدود واجزاء الأشياء . وهو يضع هذه الأشياء معاً ليكشف ما بينها من روابط ، ولكنه يعجز عن الحصول على مادة الحقيقة الخام ، لا سيما الحقيقة التي تشمل الأشياء جميعها مضمومة بعضها إلى بعض في وحدة كاملة متكاملة[٢٤] .

ويقرر البرت انشتاين ، صاحب النظرية النسبية ، أن «جوهر الشعور الديني في صميمه ، هو أن تعلم أن ذلك الذي لا سبيل إلى معرفة كنه ذاته موجود حقاً ، ويتجلى بأسمى آيات الحكمة وأبهى انوار الجمال ، التي لا تستطيع ملكاتنا العقلية المسكينة أن تدرك منها إلا صورها الجبلية في السطح ، دون الدقائق في الأعماق »[٢٥] .

وهكذا ، فالحقائق ـ في الطبيعة وفي ماوراء الطبيعة ـ أكبر وأكثر من أن يستطيع عقل الانسان ادراكها وحده ، دون إيمان يساعده في ادراك الاطار العام لكل الحقائق . ولكن « الإيمان لا يحل محل المعرفة ، ولا يسد مسدها ، ولا يعفي الانسان من استخدام عقله ، والارتفاع بنوعية نظامه وضبطه لذاته وللطبيعة وللواقع الاجتماعي ، سواء عن طريق تجديد النظم الادارية التي يخضع لها أو من خلال تبديل الوسائل التقنية والفنية التي يستخدمها لبناء هذه النظم . بل بالعكس من ذلك ، إنه يدعوه لبذل الجهد الذاتي ، ويقدم الحجج والحافز لاستخدام العقل والاعتماد عليه »[٢٦] .

٢.٢. الايمان ضرورة منطقية

إن الإيمان ضرورة منطقية ، بمعنى أن الإيمان ضروري لتفادي التناقض الداخلي والتحطيم الذاتي . . « فالعقل غير المؤمن يصل إلى الطغيان ، ويدخل في دائرة مفرغة ، ويعود إلى نقطة البدء ، بل يصل به الحال إلى الانفجار . وهذا ما حدث لسان سيمون الذي عاد في النهاية يعلن أن الدين والعلم كلاهما ضروري لسعادة الانسان والمجتمع ، وكارل ماركس الذي ارتد عن الالحاد وتراجع نسبياً في عداوته للدين ، وذلك في مراسلاته مع البابا ومع زعيم ثورة الفلاحين ، وسبنسر الذي انتهى به الحال إلى اعلان الهزيمة والعجز عن معرفة الدنيا ، ودعا إلى التساكن بين العلم والدين ، وسارتر الذي اعترف أن فلسفته الكبرى قادته إلى هزيمة نكراء ، فطلب من سيمون دوبو فوار (رفيقة حياته) أن تأتيه بقسيس ، والعملاق أوغست كونت الذي تأزم في نهاية عمره ، وحاول طرح دين وضعي (علمي) يتناسب مع قدرات الانسان العقلية والعلمية والصناعية . وبعد أن بحث يميناً وشمالاً ، استنار واهتدى في النهاية إلى ترشيح دين الاسلام ، وذكر أنه لايمكن أن يتناسب مع الحالة الوضعية إلا الإسلام ، لأنه دين يتميز بالبساطة ، والعقلنة ، والخلو من الحماقات ، ووضوح الرؤية »[٢٧] .

٣.٢. الايمان ضرورة فكرية

جاء في المأثورات : « الإيمان واجب قبل المعرفة » ، ويثني على

ذلك الفيلسوف الفرنسي اندريه موروا قائلاً : « نعم يجب أن نؤمن قبل أن نعرف ، لأن تصرفاتنا يجب أن تسبق معرفتنا . إن فن التفكير هو أيضاً فن الإيمان ، لأن ما من انسان يستطيع أن يختبر في أمان ، بعد هذه الآماد الطويلة التي لبثتها الحضارة ، الصواب من الخطأ في معتقداته الشخصية والاجتماعية . كما أن تغيير الآراء كلية انحراف عقلي يتطلب فراغاً للاستغراق فيه . لذلك ، يجب على الانسان ، لكي يحيى حياة عاملة مثمرة ، أن يسلم بجزء كبير من القواعد الخلقية والاجتماعية والدينية التي اعترفت بها قبله الانسانية لضرورتها .

« وتغلف اذهاننا طبقات تراكمت الواحدة تلو الأخرى . . وتتكون الطبقة الأولى من معتقدات الانسان البدائي ، وتتكون الأخريات من المعتقدات الدينية التي انبثقت من آسيا واليونان والرومان ومصر . واقوى هذه الطبقات ما كونتها الديانات ، وأوهاها ما كونتها الآراء الحديثة المتعلقة بهيكل الكون . وكل ذلك قد تاصل في كياننا وانتقش في فنوننا وتماثيلنا وعاداتنا وأفكارنا . فكما أن الانسان لا يستطيع التخلص من بدنه ، كذلك لا يستطيع أن يتخلى عن ماضيه . إن الفكرة الصائبة هي التي تغوص اسسها في أعماق الطبقات الداخلية للغريزة ، وترتفع أعمدتها وأبراجها في مناطق العقل الواضحة البراقة . فهي تسلم بقوانين المنطق ، لأنها قوانينها نفسها . وهي تراقب ، متى استطاعت ، قواعد البحث العلمي الذي أثبت حسناته بانتصاراته المتعددة . وهي تحافظ على التراث الانساني الذي يحيى في نفس كل كائن حي منا . وهي تنقب كي تجسد حقائقها المؤكدة في الفن والدين . وأخيراً فهي الفكرة النابعة من الجسد ، وبهذا تؤدى الأعمال ويكتب الشعر »[٢٨] .

٢.٤. الايمان ضرورة نفسية

إن الإيمان ضرورة نفسية . . فالإيمان وحده « هو الذي يمنح الانسان الطمأنينة وسكينة النفس التي هي روح السعادة وسعادة الروح ، وهي السعادة الحقيقية التي قال عنها أحدهم ، على شظف عيشه : « إننا نعيش في سعادة ، لو علم بها الملوك ، لجالدونا عليها بالسيوف »[٢٩] .

ويقول عالم النفس الدكتور هارولد فينك : « أنا اؤمن بأن كل إنسان في حاجة إلى الإيمان بالله ليكون له سنداً وعضداً في تلك الساعات الحالكة عندما يتلجلج إيمانه بنفسه وبمن حوله من البشر . . ففي الأوقات التي تحدق بنا المشكلات الشخصية والكوارث ، وعندما يبدو المستقبل أمام البشرية في أحلك صوره ، عند ذلك يقوم الإيمان بالله وبرحمته وكرمه يشد ازرنا ويجمع شملنا »[٣٠] . ويؤكد المؤرخ الدكتور قاسم عبده قاسم أن « اقتراب الانسان من الدين في أوقات الأزمات ، ظاهرة متكررة عبر العصور ، وفي جميع الحضارات الانسانية »[٣١] .

ويقرر الفيلسوف وليم جيمس أن « الإيمان من القوى التي لابد من توافرها لمعونة المرء على العيش . وفقدها نذير بالعجز عن معاناة الحياة »[٣٢] . ويقول أيضاً : « أعظم علاج للقلق ولاشك ، هو الإيمان »[٣٣] .

ويقول أستاذ الطب النفسي الدكتور غولز ماسرمان : « حقاً . لكي تساعد انساناً ، يجب أن تعاونه على بناء عالمه الخاص من الحقائق

والخيال ، وعلى قدر عقليته ما أمكن . . إيمانه الخاص بنفسه ، وبمن حوله من البشر ، وبالله حسب تصوره الخاص لجلاله سبحانه وتعالى »[٣٤] .

ويرى الدكتور عادل صادق ، أحد الأساتذة العرب في الطب النفسي ، أن « الضغوط ترهق النفس ، والنفس حين تنوء بحملها يشاركها الجسد آلامها » ، وأن الجسد ـ لكي ينجو من هذه الضغوط أو يخفف من وطأتها حتى لا تؤثر تأثيراً مرضياً ـ يستخدم « جهازاً داخلياً لامتصاص الصدمات » . ويقرر الدكتور صادق أن « الإيمان بالله والاستعانة بالله والاعتماد على الله ، يزيد من كفاءة جهاز امتصاص الصدمات ، لأن الإيمان العميق بالله يؤدي إلى الفهم العميق لمعنى الصبر وأهميته في حياتنا . . الصبر على المكاره وعدم الانكسار أمامها . والصبر ليس استسلاماً ، فهذا هو الفهم القاصر لمعنى الصبر . الصبر معناه تلقي الصدمة وعدم الانهيار أمامها ، لأن الانهيار هو قمة الفشل . ولكن مع تلقي الصدمة بثبات ، يبدأ الانسان في محاولة السيطرة عليها واحتوائها ومعالجتها ، وذلك من رصيده في العلم والخبرة »[٣٥] .

ويقرر الدكتور كامل يعقوب أنه « يأتي بعد صحة الجسم والعقل (كوسائل لبلوغ السعادة) ، هدوء النفس . والحقيقة التي لامستها في حياتي كطبيب ، هي أن أوفر الناس حظاً من هدوء النفس ، هم أكثرهم نصيباً من قوة الإيمان ، واشدهم تعلقاً بأهداب الدين . . فالإيمان هو ملجأ الانسان الآمن ، الذي يلوذ به إذا اعترضت طريق حياته العواصف واكتنفته الظلمات . وبدونه يشعر بأنه شخص غريب ، تائه في مجاهل الحياة ، لا يعرف لنفسه غاية ولا مصيراً »[٣٦] .

٥.٢ـ الايمان ضرورة اجتماعية

إن الإيمان ضرورة اجتماعية . . فهو الذي يمنحنا القيم الاجتماعية التي تحفظ للمجتمع تماسكه وامنه وقوته ، مثل : المحبة ، والايثار ، والتعاون ، وغيرها من القيم التي تتضمنها أخوة المؤمنين المقررة في القرآن الكريم **﴿إنما المؤمنون أخوة﴾**[٣٧] .

والإيمان هو الذي يعصم العلم من الانحراف ، ويحول دون استخدام العلم في الشر والعدوان ، أو في قتل البشر ، أو في ايذاء البيئة الطبيعية . فالعلم هو الذي يعطينا الوسائل ، ولكن الإيمان هو الذي يعطينا الغايات النبيلة ، وينمي فينا حوافز الخير وكراهية الشر . وكان مما كتبه أحد القضاة في بريطانيا ، تعليقاً على الحكم في إحدى القضايا الكبيرة المثيرة : « بدون قانون لا يستقر مجتمع ، وبدون أخلاق لا يسود قانون ، وبدون إيمان لا تسود أخلاق »[٣٨] .

وليس صحيحاً أن مكارم الأخلاق تغني ، بوازع الضمير ، عن الإيمان ، « لأن مكارم الأخلاق التي تواضعنا عليها ، للتوفيق بين غرائزنا وحاجات المجتمع ، لابد لها ، عند اعتلاج الشهوات ، وفي الشدائد والأزمات ، أن تعتمد على الإيمان . بل إن هذا الشيء الذي نسميه ضميراً ، إنما يعتمد في سويدائه على الإيمان »[٣٩] .

ويقرر آية الله الشهيد المطهري ، أن « الشيء الذي أكثر من غيره ،

يجعل الحق محترماً ،

والعدالة مقدسة ،

والقلوب متحابة ،

والأفراد متبادلين للثقة ،

والتقوى والعفاف نافذين إلى أعماق الوجود الانساني ،

والقيم الخلقية حية ،

ويمنح الشجاعة لمقاومة الظلم ،

ويحول الأفراد إلى أعضاء جسم واحد متفقين ومتحدين . .

إنما هو الإيمان الديني »[٤٠] .

٦-٢ـ الايمان ضرورة تشريعية

إن الإيمان ضرورة تشريعية . . ذلك أن « الانسان عاجز عن التشريع ووضع القيم لنفسه قِبَلَ غيره ، لأنه متأثر بمكوناته الفكرية ووراثاته وميوله وأهوائه . فقد يرى اليوم ما ينكره غداً . إضافة إلى أنه لا يرى إلا حقوقه وواجبات الآخرين . فلابد في هذا المجال من القيم الثابتة التي تنظم حقوق الانسان وواجباته ، ومن ثم تحكم البشر وتنظم سلوكهم ، وتربي ضمائرهم ، ولا يحكمها البشر فتكون كدمى الأطفال تغير حسب أهوائهم ، خاصة وأن الناس إنما ينظرون إلى بعضهم وكأنهم يعيشون على مائدة مستديرة ، فليس أحدهم أحق بوضع لائحة الحقوق وقائمة القيم من الآخر ، ولا توجد ضمانة دون تسلطه ، إذا وكل الأمر إليه »[٤١] . وهنا يبرز دور الإيمان الديني في توفير تلك القيم العليا الثابتة التي تحكم كل البشر ، دون تمييز بين الكبير منهم والصغير . . بين

الحاكم منهم والمحكوم . . بين الغني منهم والفقير .

ويقول الشيخ محمد متولي الشعراوي : « لو نظرنا الآن إلى التشريعات الوضعية في أرقى الأمم ، لوجدنا أنها تعدل كل يوم . ما معنى التعديل ؟ معناه أن التشريع البشري الأول لم يعد وافياً الآن ، وإن كان قد وفى في القديم ، فيحاولون تعديله بما يلائم ضغط الأحداث ، لأن الذي يعدل تشريعاً ، يفعل ذلك انطلاقاً من أن واقع التطبيق أرغمه على أن يبحث ثم يعدل . لكن ، إذا نظرنا إلى أي قانون بشري معدل ، وجدناه إما ملتقياً بقانون الاسلام أو قريباً منه . لماذا ؟ . . لأن الذي يشرع من البشر يشرع لما علم ، وَيَحْدُث ما لا يعلم ، أي ما لم يكن في باله لكي يشرع له . أما حين يكون التشريع من الحق سبحانه وتعالى ، فإنه يعني أن البشر سيصلون إلى ما يشرع لهم ، فإن لم يكن إيماناً فسيكون نظاماً . والواقع أن للأحداث إلحاحاً اقوى من هوى الأشخاص . . فالذي يشرع يهوى ، ويأتي غيره فلا يكون له الهوى نفسه ، فيقول : هذا ظلم . ومن ثم يعدل في التشريع . إذن ، يشترط فيمن يشرع نظاماً يحكم به مجموعة من الناس ألا يكون منتمياً إلى شيء في هذه المجموعة ، لأنه لو انتمى سيكون هواه وإن حرص . . سيكون حزبياً . فالمشرع إن كان من العمال ، سيضغط على الرأسمالية ، وإن كان من الرأسمالية ، سيضغط على العمال . هذه طبيعة البشر . إذن ، يشترط فيمن يشرع ، ألا يكون واحداً من الغير . والأمر الثاني ، أن يكون عالماً بالواقع وبما يؤول إليه التطبيق . أي هل سيكون التطبيق فاسداً أم لا . وهذه قدرة غير متوافرة في البشر (. . .) المؤمن يرى أن الحق سبحانه وتعالى هو الذي خلق الخلق ،

وهو الذي رزق ، وهو الذي يعلم ما يحقق مصالح خلقه . لو اننا اقتنعنا بهذه القضية ، لكان ذلك كافياً لكي يتجه البشر بطاقاتهم كلها إلى العلم المادي التجريبي الذي يرتقي بحياتهم ، تاركين النظم الخاضعة للهوى ، مستبدلين بها هوى واحداً يحكمهم جميعاً . وعندما اخضع أنا وأنت لحكم من نعتقد أنه أقوى منا ، فلا ذلة لي ولا لك . هناك قانون واحد . لاأنا خضعت لك ، ولاأنت خضعت لي . إذن ، نحن سواسية »[٤٢] .

٢-٧ـ الايمان ضرورة عسكرية

من المبادىء السائدة في الجيوش العسكرية ، أن « الجندي يقاتل من أجل القائد ، والقائد يقاتل من أجل الوطن » . وهذا يعني أن الجندي يثق أو يؤمن بالقائد ، وأن القائد يثق أو يؤمن بالوطن . ولن يتم النصر لأي جيش ، إلا إذا توفرت بين عناصره تلك الثقة وذلك الإيمان . إن تاريخ الانتصارات الحربية هو تاريخ الإيمان . . الإيمان بالوطن . . الإيمان بالعقيدة . . الإيمان بالله .

يقول المستشرق برنارد لويس : « إننا لانعرف إلا القليل عن التاريخ العسكري للفتوحات العربية . ومن القليل الذي نعرفه ، يتضح أنه ـ وخلافاً لبناة الامبراطوريات الآخرين ـ لم يكن لدى العرب أية وسيلة خاصة تكتيكية أو فنية من شأنها أن تجعلهم يتفوقون على خصومهم . . فلم يكن عندهم ما يشبه الكتيبة المقدونية ، أو الفيلق الروماني ، أو جياد غزاة أمريكا ، أو القوة النارية للمستعمرين

الغربيين . بل إنهم ، وباعتبارهم دخلاء جاؤوا ليهاجموا الامبراطوريتين العظيمتين في ذلك الوقت ، كانوا ـ على العكس ـ يعانون من نقص في المهارات والتسلح ، وكذلك في العدد . ولم تكن لديهم خبرة قتالية في تشكيلات كبيرة ...

« لقد كانت لدى العرب بعض الميزات الهامة على أعدائهم . وهذه الميزات عوضت النقص الذي كانوا يعانون منه في الأسلحة والمهارات التخصصية . وإحدى هذه الميزات تتعلق بالامدادات والاستراتيجية معاً . . ألا وهي استخدام الجمل ، وبالتالي استخدام الصحراء . . .

« والميزة الثانية كانت تتعلق بالروح المعنوية . . فقد كان العرب محاربين في حرب مقدسة وممتلئين حماسة ، يشد أزرهم إيمانهم بالعناية الإلهية . وكان الإيمان يتعزز بكل نصر يحرزونه ، وبالمكاسب التي يجلبها النصر . فقد كان خصومهم محترفين من ذوي التدريب العالي ، ومعظمهم من المرتزقة . كانوا مهرة في الحرب ، لكنهم غير مبالين ، ويفت في عضدهم الانشقاق الذي يحصل في صفوفهم والموقف العدائي للسكان المدنيين . وقد أخرج المقاتلون العرب ، الذين لم يكونوا مقيدين باعتبارات المركز والطبقة أو الامتيازات ، قواداً كانوا من البراعة بحيث لم تستطع المؤسسات العسكرية البيزنطية والفارسية أن تضاهيهم »[٤٣] .

٢-٨- الايمان ضرورة سياسية

أخيراً . . الإيمان ضرورة سياسية أيضاً . إنه ضروري لسياسة الدنيا . . يقول المفكر العربي خالد محيي الدين : « القيم الدينية ضرورة لمجتمعنا . . فهي بما تتضمنه من وازع أخلاقي ، وبما يفرضه الإيمان على المؤمن من علاقات مع غيره تقوم على اساس من الرحمة والمودة والعدل واحترام الغير ، وبما يلقته لجماهير المؤمنين أن لا تخشى إلا الله وحده ، وأن اي طغيان أو تحكم ، إنما هو محاولة لمشاركة الله في جبروته ، وأن على الانسان أن يقاوم الظلم والظالمين بيده ولسانه وقلبه . وهو يحصن المؤمن ، ويبعده عن الانحراف ، بما يخلقه من علاقة مباشرة ودائمة ومستمرة بينه وبين ربه . وهكذا ، فإن الدين يعصم الحاكم والمحكومين جميعاً ، ويحضهم على فعل الخير ، ويشكل رقيباً مستمراً على ضمير كل منهم ، يحاسبه ويحثه على تجنب الزلل . وإذا كان العمل السياسي ينجح في أن يقوي ضمائر عدد من القادة ويحميهم من الزلل ، بإيمانهم ببعض القيم والمثل السياسية الدنيوية ، فإن الدين قادر على أن يمنح قيماً مماثلة للجماهير كافة »[٤٤] .

وخلاصة القول في ضرورة الإيمان : مثل الإيمان في ضرورته للانسان ، كمثل الهواء والماء . . إنه ضروري للسعادة في الآخرة ، وضروري لأغراض معرفية ، ومنطقية ، وفكرية ، ونفسية ، واجتماعية ، وتشريعية ، وعسكرية ، وسياسية . إنه « رأس المال القيم للحياة »[٤٥] .

* * *

الفصل الخامس
الايمان . . حلاً لمشكلة غياب الأمن

مقدمة

من الحقائق المقررة أن الأمن ، الذي هو جوهر السعادة على المستوى الفردي والتقدم على المستوى الوطني ، غائب في دول الشمال على الرغم من الغنى والتقدم التقني ، وفي دول الجنوب على الرغم من كل الامكانات المادية والروحية . . فالشمال يعاني من القلق وأمراض الحضارة الأخرى ، والجنوب يعاني من الحرمان ، وخاصة منه الحرمان من السلع المادية .

ومن المؤكد أنه لن يستطيع أحد المجادلة بأن النظريات السائدة والتطبيقات الحالية لم تفشل ـ كلها ـ في تحقيق الأمن المنشود . . في الشمال وفي الجنوب .

ونحن نقترح ، في هذا البحث ، الإيمان الديني حلاً لمشكلة غياب الأمن . ونعني بالإيمان الديني : الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقضاء والقدر . . الإيمان الذي يكون دافعاً نحو تنفيذ الأعمال الصالحة ومكافحة الأعمال الطالحة .

وننطلق في اقتراحنا المقدم من المقولة المركبة التالية : إذا كانت الشجاعة تغلبها الكثرة ، وكانت الكثرة تغلبها التقانة ، وكانت التقانة يغلبها الإيمان الديني ، فإنه لا شيء يغلب الإيمان الديني .

ويقرر ابن فارس في معجم « مقاييس اللغة » أن الأمن والإيمان من أصل واحد ، حيث يقول إن : (الأمن) الهمزة والميم والنون

أصلان متقاربان . . أحدهما الأمانة التي هي ضد الخيانة ومعناها سكون القلب ، والثاني التصديق[1] .

وسنحاول ، في هذا الفصل ، الوقوف على هاجس الأمن (إن صح التعبير) في القرآن الكريم وفي القواعد الفقهية ، ثم نعرض للمصالح الشرعية أو الحاجات البشرية من منظور الإيمان،والحاجات المقترحة من قبلنا ، ولبعض صور تحقيق الأمن في مجتمع الإيمان ، ونختم بلمحة عما جاء في استراتيجية التربية العربية حول الإيمان .

١ـ الأمن . . في القرآن الكريم والقواعد الفقهية

● يطمئن الله تعالى المؤمنين الذين يعملون الصالحات ، ويبشرهم بتحقيق أمنهم في الحياة ، وبعد الممات أيضاً .ففي القرآن الكريم عدة آيات تزف هذه البشرى ، مثل : **﴿وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً﴾**[2] ، **﴿فمن اتقى وأصلح فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون﴾**[3] ، **﴿وأما من آمن وعمل صالحاً فله جزاء الحسنى﴾**[4] .

ويقرر الله تعالى أن العلاقات في مجتمع الإيمان هي علاقات أخوة ، فيقول : **﴿إنما المؤمنون أخوة﴾**[5] . ومن الواضح أن تلك الأخوة تستدعي الحب والسلام والتعاون والتكافل والوحدة وكل القيم الأخرى التي تؤدي إلى تحقيق مصالح (أو اشباع حاجات) الفرد والمجتمع ، وبالتالي تحقيق أمن الفرد والمجتمع على أكمل وجه .

● أما فيما يتعلق بالقواعد الفقهية ، فمن المعروف أن القاعدة لغة هي الأساس ، وهي في اصطلاح الفقهاء : حكم ينطبق على معظم جزئياته ، كقولهم (الأمور بمقاصدها) ، وتسمى في الاصطلاح القانوني : المبدأ . وتمتاز القاعدة بمزيد من الايجاز في صياغتها وعموم معناها وسعة استيعابها للفروع الجزئية ، فتصاغ عادة من كلمتين أو بضع كلمات من الفاظ العموم .

وهذه القواعد أحكام أغلبية غير مطردة ، وهي إنما تصور الفكرة الفقهية المبدئية لحل القضايا . إلا أنه قد يعدل في بعض المسائل لمقتضيات خاصة بتلك المسائل تجعل الحكم الاستثنائي اقرب إلى مقاصد الشريعة في تحقيق العدالة وجلب المصالح ودفع الحرج . ولهذا كان من الملاحظ أن ينتبه الناظر في هذه القواعد ، فهي دساتير للتفقه لا نصوص للقضاء .

ومع مالهذه القواعد من استثناءات ، فلها قيمة علمية وموقع كبير في الفقه . . ففيها تصوير بارع للمبادىء والمقررات الفقهية العامة ، وكشف لمسالكها النظرية ، وضبط لفروع كثيرة في قواعد معدودة .

وقد جمع حتى الآن أكثر من مائة قاعدة (بعضها اساسي والبعض الآخر فرعي) وضعت لتحقيق مقاصد الشريعة في تحقيق العدالة وجلب المصالح ودفع الحرج .

ومن أمثلة القواعد الفقهية الأساسية الأكثر ارتباطاً بالأمن : لا ضرر ولا ضرار (أي لا يجوز إلحاق المفسدة بالغير ، ولا مقابلة الضرر بالضرر) ، ولا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بلا إذنه ، ومن استعجل الشيء قبل أوانه عواقب بحرمانه (فمن قتل مورثه

عوقب) .

أما القواعد الفقهية الفرعية ، فمن أمثلتها : الضرر يزال ، والضرر لا يكون قديماً (أي مهما كان قديماً) ، والضرورات تبيح المحظورات ، والاضطرار لا يعطل حق الغير ، والأمر بالتصرف في ملك الغير باطل[٦] .

٢. المصالح الشرعية

من المعروف أن القرآن الكريم والسنة المحمدية لم ينصا ، صراحة وبالتفصيل ، على الحاجات البشرية . وقد اجتهد علماء الأصول ، فاستقرؤوا القرآن والسنة نصاً وروحاً ، واستخرجوا الأمور الكلية التي تستهدف الشريعة حفظها ، وترتيب المصالح التفصيلية (المرتبطة بتلك الكليات) التي تحقق مصلحة البشر . وسنعرض هنا ، باختصار ، للكليات الخمسة ، وترتيب المصالح ، وقواعد معالجة تعارض المصالح ، وكذلك قواعد سد الذرائع إلى المفاسد .

٢.١. في الكليات الخمسة

يرى علماء أصول الشريعة أن كل الأديان السماوية قد جاءت لتحقيق مصالح الناس في الدنيا والآخرة ، أي تحقيق سعادتهم أو أمنهم في الدنيا والآخرة ، بواسطة حفظ خمسة أمور أو كليات ، وهي مرتبة تنازلياً ، وفقاً لما اتفق عليه جمهور علماء أصول الشريعة ، على الوجه

التالي : الدين ، والنفس ، والعقل ، والنسل ، والمال[٧] .

« فالدين لابد منه للانسان الذي تسمو معانيه عن دركة الحيوان ، لأن التدين خاصة من خواص الانسان ، ولا بد أن يسلم له دينه من كل اعتداء (. . .) . والمحافظة على النفس هي المحافظة على حق الحياة العزيزة الكريمة ، والمحافظة على النفس تقتضي حمايتها من كل اعتداء عليها (. . .) . والمحافظة على العقل هي حفظه من أن تناله آفة تجعل صاحبه عبئاً على المجتمع ومصدر شر وأذى للناس (. . .) . والمحافظة على النسل هي المحافظة على النوع الانساني وتربية الناشئة تربية تربط بين الناس بالألف والائتلاف (. . .) . والمحافظة على المال تكون بمنع الاعتداء بالسرقة والغصب ونحوهما ، وتنظيم التعامل بين الناس على أساس من العدل والرضى ، والعمل على تنميته ووضعه في الأيدي التي تصونه وتحفظه وتقوم على رعايته . فالمال في أيدي الآحاد قوة للأمة كلها ، ولذا وجبت المحافظة عليه ، بتوزيعه بالقسطاس المستقيم ، وبالمحافظة على انتاج المنتجين ، وتنمية الموارد العامة ، ومنع أن يؤكل بين الناس بالباطل وبغير الحق الذي أحله الله لعباده »[٨] .

ويختصر العالم الأصولي أبو اسحق الشاطبي الحكمة في حفظ الكليات الخمسة المعينة ، بقوله : « . . فلو عدم الدين عدم ترتيب الجزاء المرتجى ، ولو عدم المكلف لعدم من يتدين ، ولو عدم العقل لارتفع التدين ، ولو عدم النسل لم يكن في العادة بقاء ، ولو عدم المال لم يبق عيش »[٩] .

٢.٢. ترتيب المصالح

في معرض ترتيب المصالح ، قرر علماء أصول الشريعة أن تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق . ولهذه المقاصد أو المصالح ثلاثة اقسام أو انواع : ضرورية ، وحاجية ، وتحسينية .

« فاما الضرورية ، فمعناها أنها لابد منها في قيام مصالح الدين والدنيا ، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة ، بل على فساد وتهارج وفوت حياة ، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين . (انظر الأمثلة في الجدول رقم /١/) . والحفظ لها يكون بأمرين : أحدهما ما يقيم أركانها ويثبت قواعدها ، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب الوجود . والثاني ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها ، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب العدم . . .

« وأما الحاجيات ، فمعناها أنها مفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب . فإذا لم تراع ، دخل على المكلفين ـ على الجملة ـ الحرج والمشقة ، ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة . . . (انظر الأمثلة في الجدول رقم /١/) .

« وأما التحسينيات ، فمعناها الأخذ بما يليق من محاسن العادات ، وتجنب الأحوال المدنسات التي تأنفها العقول الراجحات . . . وليس فقدانها بمخل بأمر ضروري ولا حاجي ، وإنما جرت مجرى التحسين والتزيين »[١١] (انظر الأمثلة في الجدول رقم /١/) .

وهنا ، لابد من الاشارة إلى مايلي :

● تقع المصالح الضرورية في المقام الأول ، تليها المصالح الحاجية ، فالمصالح التحسينية . فمثلاً ، تهمل المصلحة التحسينية إذا كان اعتبار تلك المصلحة يلحق الضرر بمصلحة ضرورية .

● المصالح بأنواعها هي (أساساً) واجبات على الفرد ، وعلى المجتمع تسهيل ومراقبة اداِئها ، إلا أن بعض المصالح (كالرخص المخففة للعبادات في السفر) يعتبر حقوقاً أو امتيازات للفرد ينبغي تمكينه من التمتع بها .

٣ـ٢ في تعارض المصالح

إذا ماتعارضت مصلحتان في مناط واحد بحيث يكون لا بد لنيل إحداهما من تفويت الأخرى ، وجب عرضهما على النظر ، في ضوء القواعد الثلاث التالية ، على الترتيب ، من أجل استخراج المصلحة المعتبرة . .

أولاًـ درجة احتمال الوقوع . . فالمصلحة مقطوعة الوقوع (أي التي درجة احتما ل وقوعها ١٠٠٪) مقدمة على المصلحة مظنونة الوقوع (أي التي درجة احتمال وقوعها اقل من ١٠٠٪ وأكثر من ٥٠٪) ، وهذه مقدمة على المصلحة مشكوكة الوقوع (أي التي درجة وقوعها ٥٠٪) ، وهذه مقدمة على المصلحة موهومة الوقوع (أي التي درجة احتمال وقوعها أقل من ٥٠٪)[١١] .

ثانياًـ المرتبة الذاتية للمصلحة . . إذ ينظم جدول ترتب فيه

المقاصد أو الأنواع تنازلياً على المحور الأفقي (الضروريات ، فالحاجيات ، فالتحسينيات) ، ثم ترتب الكليات تنازلياً على المحور العمودي (الدين ، فالنفس ، فالعقل ، فالنسل ، فالمال) ، فيكون لكل خانة في الجدول مرتبة معينة . ثم توقَّع المصالح المعنية على الجدول ، وتستخرج المرتبة الذاتية لكل مصلحة . (انظر جدول ترتيب المصالح . . الجدول رقم /٢/) .

ثالثاً ـ درجة شمول الفائدة . . ففي حال تساوي المصلحتين في المرتبة الذاتية ، تقدم المصلحة التي تشمل فائدتها الجماعة على المصلحة التي تقتصر فائدتها على الفرد . فإذا تساوت المصلحتان في ذلك ، تقدم المصلحة التي تشمل فائدتها الأجيال الحالية والأجيال القادمة على المصلحة التي تشمل فائدتها الأجيال الحالية فقط[١٢] .

٢ـ٤ـ سد الذرائع إلى المفاسد

الذرائع هي الوسائل . والمفاسد هي كل ما حرم أو كره الله تعالى فعله . وتكون وسيلة المحرم محرمة ، ووسيلة المكروه مكروهة ، ووسيلة الواجب واجبة ، وهكذا . . وفي حال وجود احتمال لأن تنشأ عن اعتبار (أو اعتماد) المصلحة المعنية مفسدة ما ، وجب عرض الأمر على النظر في ضوء القواعد الخمس الآتية ، على الترتيب ، من أجل سد الذرائع إلى المفاسد . .

أولاً ـ تهمل المصلحة إذا كانت تؤدي إلى مفسدة درجة احتمال وقوعها أكبر . فتهمل المصلحة موهومة الوقوع إذا كان اعتبارها يؤدي

إلى حدوث مفسدة مشكوكة الوقوع ، أو مظنونة الوقوع ، أو مقطوعة الوقوع . وتهمل المصلحة مشكوكة الوقوع إذا كان اعتبارها يؤدي إلى مفسدة مظنونة الوقوع ، أو مقطوعة الوقوع . وتهمل المصلحة مظنونة الوقوع إذا كان اعتبارها يؤدي إلى مفسدة مقطوعة الوقوع .

ثانياً- تهمل المصلحة إذا كان اعتبارها يؤدي إلى حدوث مفسدة أعلى منها في المرتبة الذاتية التي يحددها جدول ترتيب المصالح . ومن المعلوم أن مرتبة المصلحة تكون موجبة (أي عبارة عن رقم مسبوق باشارة جبرية موجبة) ، بينما تكون مرتبة المفسدة سالبة (أي عبارة عن رقم مسبوق باشارة جبرية سالبة) . وتجرى المقارنة هنا بين الأرقام المطلقة ، أي مع اهمال الاشارات الجبرية (الموجبة والسالبة) للأرقام .

ثالثاً- تهمل المصلحة إذا كان اعتبارها يؤدي إلى حدوث مفسدة أكثر منها شمولاً . . فتهمل المصلحة المتعلقة بالفرد إذا كان اعتبارها يؤدي إلى مفسدة تتعلق بالجماعة . وتهمل المصلحة المتعلقة بالأجيال الحالية إذا كان اعتبارها يؤدي إلى مفسدة تتعلق بالأجيال الحالية والأجيال المقبلة أيضاً .

رابعاً- في حال تساوي المصلحة المعنية والمفسدة المترتبة عليها في درجة احتمال الوقوع ، وفي المرتبة الذاتية ، وفي درجة الشمول ، يرجح درء المفسدة على تحقيق المصلحة ، أي تهمل المصلحة ، لأن دفع المضار مقدم على جلب المنافع .

خامساً- يوقف العمل بالشرط أو السبب المؤدي إلى المصلحة ، إذا كان العمل (بالشرط أو السبب) يؤدي إلى مفسدة مساوية أو أكبر في درجة احتمال الوقوع والمرتبة الذاتية ودرجة الشمول ، مثل : يعاقب

شريك القاتل ، بالرغم من عدم كون الشريك قاتلاً على التحقيق ، منعاً لسفك الدماء[١٣] .

الجدول رقم /١/ ــ أمثلة المصالح الشرعية حسب أنواعها والكليات

الأنواع / الكليات	الضروريات	الحاجيات	التحسينيات
الدين	ممارسة العبادات	الرخص المخففة كالفطر في رمضان	اجتناب النجاسات
النفس	تناول الطعام والشراب اللازمين	ممارسة الصيد والتمتع بالطيبات الحلال	اجتناب الاسراف والتبذير
العقل	اجتناب المسكرات والمخدرات	الامتناع عن شرب القليل من الخمر	منع غير المؤمنين من شرب الخمر علناً
النسل	اجتناب الزنى	دفع المهور وممارسة الطلاق	اجتناب خروج المرأة بزينتها
المال	السعي في طلب الرزق	اجتناب اغتصاب المال	اجتناب التغرير والخداع

الجدول رقم /٢/ ــ ترتيب المصالح الشرعية في ضوء إحداثياتها الأفقية والعمودية

الأنواع / الكليات	الضروريات	الحاجيات	التحسينيات
الدين	+١	+٦	+١١
النفس	+٢	+٧	+١٢
العقل	+٣	+٨	+١٣
النسل	+٤	+٩	+١٤
المال	+٥	+١٠	+١٥

٥.٢ فتش عن افضليات القيم(*)

من المؤكد والثابت ، حتى الآن على الأقل ، أن من الصفات التي تميز الانسان عن كل الكائنات الأخرى في هذا الكون ، وجود العقل . وحتى لو أدعى البعض وجود بعض وظائف العقل لدى بعض المخلوقات الحية ، أو بعض « الروبوتات » الالكترونية ، فإنه لن يستطيع أحد إنكار حقيقة كون الفارق « الدرجي » على الأقل ، بين عقل الانسان و« عقل » أي كائن آخر ، فارقاً كبيراً إلى درجة يصبح فيها من العبث اجراء أية مقارنة ذات مغزى .

ومنذ بدايات خلق الكون ، عرض الله تعالى الأمانة (أي أمانة الارادة الحرة أو حرية الاختيار) على السماوات والأرض والجبال ، فأبين أن يحملنها ، واشفقن منها (خوفاً من مسؤوليتها) ، وحملها الانسان . الانسان ، وحده ، دون سائر المخلوقات ، هو الذي رضي بحمل أمانة حرية الاختيار ، وتحمل تبعات ذلك . إذن . . ما حاجة المخلوقات الأخرى ، غير الانسان ، إلى تملك أداة الاختيار ؟ وبعبارة أخرى ، ما حاجة المخلوقات الأخرى إلى العقل ؟

الانسان ، إذن ، هو المؤهل الوحيد للحصول على المنحة الالهية العظمى . . العقل . . العقل القادر على القيام بالتحليل والتركيب ، والاستقراء والاستنتاج ، واكتشاف العلاقات ، وكل العمليات والوظائف الأخرى اللازمة لاجراء « المحاكمات » واصدار

(*) نشر هذا الجزء تحت عنوان « فتش عن الأفضليات » ، في جريدة « تشرين » - دمشق ، العدد ٥٣٦٦ ، ١٩٩٢/٦/٢ .

« الأحكام » . . أي ممارسة « الاختيار بين البدائل » المتاحة .

إن قصة حياة الانسان ، وقصة حياة الدول أيضاً ، هي في أحد أوجهها ، قصة الاختيار بين البدائل . أو هي مسرحية مؤلفة من مشاهد جوهرها « الدرامي » هو الصراع ، داخل الانسان ، بين كثير من الحاجات والرغبات والاتجاهات (أو القيم) . وينتهي كل مشهد ، ظاهرياً أو مؤقتاً على الأقل ، بتنفيذ سلوك ، فعلي أو قولي ، يختار من ضمن مجموعة كبيرة من أنواع السلوك المتاحة على مسرح الأحداث .

وفي التحليل الأخير للسعادة على المستوى الفردي ، والتقدم على المستوى الوطني . . ليس الشقاء (أو فقدان الأمن في حفظ النفس والكرامة الانسانية) على المستوى الفردي ، وليس التخلف (أو فقدان الأمن الغذائي والدوائي والعسكري . . الخ) على المستوى الوطني ، إلا نتيجة منطقية لسلسلة من الفشل في تحديد أو ترتيب الأولويات (وعلى وجه أصح : الفشل في ترتيب الأفضليات) على الوجه الأمثل ، وبالتالي ، الفشل في اختيار البدائل المثلى ، أي البدائل ذوات الأفضلية الأولى فعلاً ، لا البدائل التي اعطيت الأفضلية الأولى بطريقة تحكمية أو تخريبية .

وحيث أن الموارد المتاحة للانسان ، ومنها الوقت ، محدودة ومتناهية ، فإن اختيار بديل ما للتنفيذ ، يقضي على فرص تنفيذ البدائل الأخرى . وتنشأ المشكلة عن تضخيم قيمة منافع البديل المختار ، و/ أو التقليل من تكلفة حل المشكلات التي يسببها تنفيذ البديل المختار ، و/ أو التقليل من قيمة المنافع الضائعة نتيجة لتنفيذ البديل المختار (أي تكلفة الفرصة البديلة) . ويؤدي ذلك كله إلى الإخلال بترتيب هرم

القيم (أو الحاجات) العليا . . فترى أحدهم يضع المال في رأس قائمة القيم ، ويضحي بالدين ، مثلاً ، في سبيل المزيد من المال . وقد قال - بحق - الكاتب الروسي الكبير دستويفسكي : « إذا مات الله ، فكل شيء جائز » ، وهذا يعني ، حسب رأي الأستاذ أنيس منصور ، أنه « ما دام الله ليس في حساب أحد . . أي : لا دين ، ولا مبدأ ، ولا خلق ، ولا قيامة ، ولا نشور ، ولا حساب . . فكل شيء جائز »[١٣] .

أجل ! بدون دين ، كل شيء جائز . . الغش ، والتدليس ، والاحتكار ، والاكتناز ، والرشوة ، والسرقة ، والتهريب ، والتزوير ، والهدر ، والتبذير ، والنهب ، والاستغلال . . كل شيء جائز ، ولتذهب مصالح الآخرين ، وليذهب الاقتصاد الوطني . . إلى الجحيم ! ! ! وفي حرب الخليج الثانية (١٩٩١) ، كانت الأخلاق هي الغائب الأكبر ، وكان المال هو اللاعب الأقذر ! ! !

إن جوهر التنمية هو التغيير نحو الأفضل . . التغيير الذي يتناول واحداً أو أكثر من الأنظمة القائمة في المجتمع . ولتنمية أحد تلك الأنظمة (كالنظام الاقتصادي مثلاً) ، لابد من أن ينصب التغيير على واحد أو أكثر من الجوانب الأربعة التالية :

- الاتجاهات الفكرية والوجدانية (أو القيم) .
- الوظائف والأهداف .
- التنظيم والبنيان الاداريين .
- الظروف الموضوعية والامكانات المادية[١٥] .

ويلاحظ أحد الخبراء الاجتماعيين ، أنه « ينبغي أن نتذكر أن في

العالم بعض البلاد الفقيرة ذات الموارد الطبيعية الوفيرة . وعلى العكس ، نجد بلاداً أخرى واسعة الثراء ، ولكنها فقيرة في مواردها الطبيعية . هذه الظواهر المتخالفة قد أرغمت العلماء الاجتماعيين خلال السنوات الأخيرة على أن يتحققوا من الدور الحاسم الفعال الذي تؤديه العوامل الاجتماعية والثقافية في التطور الحضاري »[١٦] .

ويخلص الدكتور قسطنطين زريق في أحد أبحاثه إلى أن المجتمعات المتخلفة « جديرة بأن تصب أنظارها دوماً على القيم التي تتضمنها الدعوات الموجهة إليها ، وأن تنمي في مؤسساتها وفي أفرادها القيم المبدئية الحضارية الكفيلة بصيانتها من الدعوات الزائفة المنتشرة في هذا العصر ، وتحفيز نضالها التحرري الصحيح »[١٧] .

لذلك كله ، وجب التركيز على معاهد التعليم (بكافة مراحله) ، حيث المواقع الاستراتيجية التي فيها تجري « العملية » الأكبر والأخطر أثراً على النظام الاقتصادي وكل الأنظمة الأخرى في المجتمع . اننا نعني عملية « الاستسلام والتسليم » بين الأجيال . . أي عملية « نقل القيم » من الجيل القائم إلى الجيل القادم . وعلى كل من يهمه الأمر أن يفتش عن المكونات والأفضليات في هرم القيم الجاري تسليمه ، وإلا كان شريكاً في جريمة استمرار الحلقة الجهنمية المفرغة (للجهل والفقر والمرض) ، لأنه ـ باهماله التأكد من سلامة المكونات والأفضليات في هرم القيم ـ يكون كمن يحرث في البحر ! ! !

٣. سلة حاجات مقترحة

من الواضح أن هنالك صعوبات كبيرة في فصل الحاجات عن الرغبات ، واختلافات كثيرة في تحديد الحاجات البشرية والتمييز بين ما هو أساسي منها وما هو ثانوي . وقد أدى ذلك كله إلى إخفاقات كبيرة في اشباع الحاجات الحقيقية ، حتى مع وجود رغبة حقيقية (لدى المسؤولين والمعنيين) في اشباعها .

ونحن نقترح ، هنا ، سلة من الحاجات « الفرعية » تستلهم الحاجات (أو الكليات أو القيم) الأصلية التي قررتها الشريعة (الدين ، النفس ، العقل ، النسل ، المال) . وتهدف الحاجات المقترحة إلى تحقيق الأمن ، وبالتالي تحقيق السعادة ، للانسان . في الدنيا والآخرة . وتشمل هذه الحاجات ثلاثة أنواع هي : حاجات الانسانية ، وحاجات الاعمار ، وحاجات الشعائر . وفيما يلي بعض التفصيل . .

أ ـ حاجات الانسانية : وهي الحاجات اللازمة لبقاء الانسان على قيد الحياة وحفظ كرامته ، أي تحقيق انسانيته . وهي مثل :

● الحاجات إلى الطعام والشراب والدواء والملبس والمسكن . وعلى المجتمع أن يضمن للفرد حصوله على حد الكفاية منها .

● الحاجة إلى الزوج : وعلى المجتمع أن يهيىء كل ما يلزم ، ويقدم كل مساعدة ممكنة ، في سبيل توفير الزوج المناسب لكل ذكر وكل أنثى في سن الزواج .

● الحاجة إلى الحريات السياسية والدينية ، ودون أي تعسف أو تحيز .

● الحاجة إلى المشاركة في صنع القرار وتحمل المسؤوليات والتمتع بثمار التنمية .

● الحاجة إلى العدالة . . في كل الميادين .

ب ـ **حاجات الاعمار** : وهي الحاجات اللازمة لممارسة الانسان وظيفته في اعمار الأرض ، أي لممارسة دوره في المجتمع ، بالكفاءة المطلوبة . وهي مثل :

● الحاجة إلى التعليم والتدريب .

● الحاجة إلى فرصة العمل المناسبة..

● الحاجة إلى الحوافز المعنوية والمادية ، وبما في ذلك : التقدير والتشجيع بصورة علنية ، ودفع الأجور والمكافآت (أو الأسعار) المناسبة ، وتهيئة وسائل العمل اللازمة .

ج ـ **حاجات الشعائر** : وهي الحاجات اللازمة لممارسة الشعائر الدينية على الوجه المطلوب . وهي مثل :

● الحاجة إلى تعليم الشعائر المفروضة .

● الحاجة إلى توفير الأماكن الملائمة لممارسة الشعائر .

● الحاجة إلى توفير الأوقات اللازمة للممارسة .

إن الحاجات المقترحة هنا ، هي بمثابة ورقة عمل ، أو طروحات أولية تنتظر اغناءها ، من قبل أصحاب الاختصاص ، بالتعديل والحذف والاضافة ، وبتحديد الأفضليات ، في ضوء الأحكام والقيم الاسلامية التي جاء بها القرآن الكريم والسنة المحمدية بصورة عامة ،

وفي ضوء جدول ترتيب المصالح حسب المرتبة الذاتية لكل مصلحة بصورة خاصة .

٣- من صور تحقيق الأمن في مجتمع الايمان

إن الإيمان هو الذي يمنحنا سعادة داخلية عامرة وحقيقية . سعادة الروح . . سعادة تشيع في كل خلية من خلايانا . . سعادة تدوم . لأن الإيمان هو الذي يورث « هدوء النفس » . . الهدوء الناشىء عن الاطمئنان إلى وجود رب قادر معين في أوقات الأزمات ، وإلى وجود ثواب عظيم في الحياة الآخرة على الأقل .

كذلك ، فالإيمان هو الذي يمنحنا « راحة الضمير » . . تلك الراحة التي تجسد - كما يقرر الحكيم الروماني سينكا - سعادة ليس قبلها ولا بعدها سعادة . فاي سعادة أكبر من سعادة الشعور بأنك أديت واجبك تجاه الله والبشر والمخلوقات الأخرى في هذا العالم ؟ ! ؟

ويؤدي شيوع الإيمان في المجتمع إلى تحقيق أمن الانسان ، منذ اليوم الأول لولادته ، وفي أحوال حياته ، وحتى بعد مماته ! وفيما يلي بعض نماذج تحقيق الأمن في مجتمع الإيمان . .

● يقرر النبي محمد ﷺ ، منذ البداية ، أن « حق الولد على والده أن يحسن اسمه ، ويحسن موضعه ، ويحسن ادبه »[١٨] . حتى إذا اكمل المرء مشواره في هذه الحياة ووافته المنية ، كان له على الأحياء حق حفظ سمعته من التشويه واسمه من الشتيمة . . فقد روى المغيرة بن شعبة أن النبي محمداً ﷺ نهى عن سب الموتى[١٩] .

● إذا أصبح المولود يتيماً ، صار على المجتمع اكرامه وحفظ حقوقه . يقول الله تعالى : ﴿**فاما اليتم فلا تقهر**﴾ [٢٠] . ويقول أيضاً : ﴿**إن الذين يأكلون اموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً**﴾ [٢١] . وفي صحيح البخاري أن محمداً رسول الله ﷺ ، قال : « أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا »[٢٢] . وأشار إلى السبابة والوسطى من أصابعه .

● وإذا صار المرء والداً (أباً أو أماً) ، أصبح من حقه الحصول من أولاده على أفضل المعاملة . .ففي القرآن الكـريم ، مثلاً : ﴿**وبالوالدين إحساناً . إما يبلغن عندك الكبر احدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا**﴾ [٢٣] . وفيه أيضاً ﴿**ووصينا الانسان بوالديه حملته أمه وهناً على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك**﴾ [٢٤] . وفي صحيحي البخاري ومسلم أن رسول الله ﷺ قال : « إلا أنبئكم بأكبر الكبائر ؟ . . الاشراك بالله وعقوق الوالدين » . وسئل كعب الأحبار عن عقوق الوالدين ما هو ؟ قال : هو إذا اقسم عليه أبوه أو أمه لم يبر قسمهما ، وإذا أمراه بأمر لم يطع أمرهما ، وإذا سألاه شيئاً لم يعطهما ، وإذا ائتمناه خانهما .

● وللمرء ، خلال ممارسته دوره في المجتمع ، أن يكون آمنا من أي مكروه أو ظلم أو سوء معاملة من قبل الآخرين . . يقول الله تعالى : ﴿**ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل**﴾ [٢٥] . ويشمل ذلك الباطل ، مثلاً ، الغش والسرقة والاحتكار والرشوة . ويقول النبي محمد ﷺ : « كل المسلم على المسلم حرام ، دمه وماله وعرضه »[٢٦]

ويقول أيضاً : « لايبع بعضكم على بيع بعض ، ولا يخطب على خطبة بعض »[٢٧] . ومما أوصى به النبي محمد ﷺ أيضاً: صلة الرحم ، اكرام الجار والضيف ، عيادة المرض ، ستر عورة الآخرين ، الاصلاح بين الناس ، قضاء حاجة المحتاج ، واجتناب الغيبة والنميمة والتجسس والشماتة والغدر والحسد .

● حتى إذا صار المرء ضعيفاً غير قادر على كسب ما يشبع به حاجاته ، وجبت نفقته على أقاربه . ويقرر الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة أن « الأقارب الذين تجب عليهم (النفقة) يشملهم معنى القرابة في أوسع معانيه ، فيشمل (ذلك) الآباء والأجداد والجدات ، والأبناء وأبناء الأبناء وأبناء البنات مهما نزلوا ، ويشمل الأخوة والأخوات وأولادهم ، والأعمام والعمات وأولادهم ، والأخوال والخالات وأولادهم ، واعمام الأب وعماته وأولادهم ، وأعمام الجد وعماته ، وهكذا مهما بعدت درجة القرابة . . .

« ولكن ، إذا لم يكن في القرابة قاصيها ودانيها من يستطيع الإنفاق على الفقير العاجز (وعجز التكافل الاجتماعي القائم على تأدية حقوق القرابة والماعون والضيافة والصدقة عن اشباع حاجة الفقير العاجز) ، فعندئذ ينتقل الوجوب من الأسرة الصغرى إلى الأسرة الكبرى وهي المجتمع ممثلاً في الدولة التي تحميه وتنسق بين قواه وتقوم بالقسط فيه .

« فإذا قامت الدولة بالواجب عليها ، نفذ القائم عليها حكم الشرع الذي أوجب عليه تنفيذه ، كما كان يفعل الرسول محمد ﷺ ، فقد كان يمد العاجزين ، حتى أنه كان يزوجهم ، أو كما كان يفعل أبو

بكر ، وكما كان يفعل عمر رضي الله عنه الذي كان يبحث عن الفقراء ليعطيهم ، والذي أخذ على نفسه عهداً أنه إذا عاش لينتقلن بين الأقطار الاسلامية يبحث عن الفقراء ليعطيهم .

« وإذا قامت الدولة بذلك ، فقد أدت ما وجب عليها ، وكان للقائم عليها الثواب من الله تعالى . ويكون التنفيذ في هذه الحال بالطريق الاداري . وإذا لم تقم الدولة بواجبها في ذلك ، فإن القضاء يحكم عليها ويلزمها كما قرر الفقهاء »[٢٨] .

إن الدولة المؤسسة على الإيمان ملزمة بتحقيق الضمان الاجتماعي . . إنها مسؤولة عن فقرائها ومعوزيها أن ترزقهم « حد الكفاية » .. . الكفاية لا الكفاف . إن حد الكفاف هو الحد الضروري من الحاجات الذي يحفظ للانسان مجرد حياته في الدنيا ، أما حد الكفاية ، فهو الحد الذي توفر فيه للانسان حاجاته المعتادة ، بحيث تضمن له العيش المناسب في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة ، وهي بطبيعتها تختلف من مجتمع إلى آخر ، ومن فترة إلى أخرى في المجتمع نفسه . ويعتبر حد الكفاية بمثابة الحد الأدنى الذي تكفله الدولة للمواطن في المجتمع المؤمن[٢٩] . يقول الرسول محمد ﷺ : « أيما أهل عَرْصة (بقعة) أصبح فيهم امرؤ جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى »[٣٠] . ولخص عمر بن الخطاب حق غير القادرين في المال العام بقوله: « ما من أحد إلا وله في هذا المال حق ، الرجل وحاجته ، والرجل وبلاؤه (أي عمله) » ، ثم في قوله : « إني حريص على ألا أدع حاجة إلا سددتها ما اتسع بعضنا لبعض . فإذا عجزنا ، آسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف »[٣١]

وذكر أبو عبيد في كتاب الأموال أن معاذ بن جبل لم يزل بالجند إذ بعثه رسول الله ﷺ وأبو بكر . ثم قدم على عمر فرده على ما كان عليه ، فبعث إليه معاذ بثلث صدقة الناس ، فأنكر ذلك عمر وقال: لم

أبعثك جابياً ولا آخذ جزية ، ولكن بعثتك لتأخذ من اغنياء الناس ، فترد على فقرائهم . فأجاب معاذ: مابعثت إليك بشيء ، وأنا لم أجد احداً يأخذه مني . فلما كان العام الثاني ، بعث إليه بشطر الصدقة ، فتراجعا بمثل ذلك . فلما كان العام الثالث ، بعث إليه بالصدقة كلها ، فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك ، فقال معاذ: ما وجدت أحداً يأخذ مني شيئاً[٣٢] .

وقد كتب عامل عمر بن عبد العزيز في العراق يشكو إليه ويطلب منه المشورة والحل حول مشكلة الوفرة التي يعيش فيها العراق ، حتى أن بيت مال المسلمين أصبح مملوءاً بالزكاة ولا يجد من يأخذها . فكتب إليه عمر : « أما بعد ، فانظر من قبلك كل شاب لم يتزوج فشاء أن تزوجه ، فزوجه وأصدق عنه » . ذلك أن الاسلام يعتبر العفاف من الحاجات الأساسية في المجتمع الاسلامي لأنه مجتمع الطهر . فلما كتب له عامله بقيامه بذلك ، كتب له عمر بن عبد العزيز: « انظر من استدان من أهل العراق في غير صلف ولا بذخ ، فاقض عنه دينه » . فلما كتب إليه عامله: « إني قد فعلت » ، قال عمر: « فانظر من قبلك من أهل الذمة من قد عجز عن زراعة ارضه ، فاعطه ما يقوى به على زراعة أرضه ، فإننا نريدهم معنا دائما »[٣٣] .

وقال يحيى بن سعيد: « بعثني الخليفة عمر بن عبد العزيز لجمع زكاة افريقيا فجبيتها ، وطلبت فقراء أعطيها لهم فلم أجد من يأخذها منا . فقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس »[٣٤]

٥ـ الايمان . في استراتيجية التربية العربية

تقوم استراتيجية تطوير التربية العربية (التي اعتمدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام ١٩٧٨) على اثني عشر مبدأ

أساسياً ، ومنها مبدأ « التربية للإيمان »[٣٥] . . ويشمل هذا المبدأ بين دلالاته ـ وفقاً لما جاء في الاستراتيجية المعنية ـ ما يأتي :

« ـ عناية التربية بترسيخ الإيمان بالله في نفوس المتعلمين ، وبالاسلام خاتم رسالات السماء ، وبالديانات الأخرى لاتباعها من أهل الكتاب ، واعتبار الدين من أخص ما يتميز به الانسان .

« ـ عناية التربية بما أقره الدين من مكانة الانسان في الوجود وفي الاجتماع ، ومن اعتماده على هدى عقله وهدى ضميره في سعيه المتواصل نحو الكمال .

« ـ عناية التربية بتحقيق التوازن في شخصية الانسان ، من حيث حاجات الجسم وحاجات الروح ، والفكر والعمل ، والحاضر والمستقبل .

« ـ عناية التربية بما أقره الدين من القيم الانسانية وتنشئة المتعلمين على الأخلاق الفاضلة وعلى المحبة والتعاون والسعي في خير المجتمع ومن أجل تماسكه وقوته وتمكينه من البناء والتعمير .

« ـ عناية التربية بالإخاء الانساني وبالدعوة إلى التعاون بين الناس على الحق والخير والصلاح » .

ومن الاعتبارات الأساسية التي تسند هذا المبدأ ـ وفقاً لما قررته الاستراتيجة نفسها ـ ما يأتي :

« ـ الحاجة الأصيلة في النفس الانسانية إلى العقيدة الدينية ، واعتبار أن الايمان لازم في حياة الانسان ، ومصدر للقوة والاطمئنان ، مما تؤكده دراسات نفسية وفلسفية ودراسات في تاريخ الحضارات وتطورها .

« ـ ماأقره الاسلام بين المؤمنين به من عقيدة التوحيد باعتبارها أعلى ما بلغه التصور لله وصفاته السامية واسمائه الحسنى ، ومن تنظيم

لحياة الانسان وحياة المجتمع ، كان التمسك بها مصدر خير وقوة في تاريخ البشرية .

« ـ ماتؤكده ديانات أهل الكتاب عامة من القيم الانسانية والأخلاق الفاضلة حري أن يؤدي تمسك اتباعها بها إلى صلاحهم وتحسين أحوالهم .

« ـ ماتشكو منه الحضارة المعاصرة من المساوىء والعيوب الناتجة عن ضعف التمسك بالقيم الانسانية وبفضائل الأخلاق ، ومن بعض التبذل والتحلل والانغماس في الشهوات مما يصدر في أغلب الأحوال من ضعف العقيدة الدينية ، ونقص النوازع إلى الإيمان .

« ـ مايشكو منه المجتمع العربي المعاصر من بعض مظاهر الضعف الأخلاقي وبعض مظاهر الضعف في الروح المعنوية ، مما قد ينسب بعضه إلى التهاون في أمورالدين والتقصير في القيام بما يحض عليه من الإخاء والتماسك الاجتماعي ومن مكارم الأخلاق .

« ـ حاجة الشباب في هذا العالم ، وبخاصة في الوطن العربي ، إلى قيم واضحة تجنبهم الحيرة الفكرية ، وتكون لهم سنداً في تبين صور المستقبل بين المذاهب والدعوات المختلفة التي يموج بها العالم في الوقت الحاضر »[٣٦] .

* * *

الفصل السادس
الايمان والتقدم

إن التساؤل المركزي في هذا البحث ، وفي فكر كثير من المهتمين بشؤون التنمية والتقدم الحضاري ، هو: هل الإيمان (ونقصد الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقضاء والقدر) عامل تقدم ؟ وفي الفقرات التالية مدخل إلى الإجابة . .

● يقول المفكر والخبير التربوي الدكتور عبد الله عبد الدائم : « إن شرارة التقدم والحضارة هي ، دوماً ، وليدة اللقاء بين قطبين: الأول هو قطب الإيمان برسالة والعزم على بناء تجربة انسانية جديدة . والثاني هو قطب المهاد العقلي والعلمي والتكنولوجي الذي يقدم لذلك الإيمان اسلحته ويرسم له سبل الوصول إلى الأهداف وما قامت حضارة في تليد القرون وجديدها ، إلا نتيجة اللقاء بين الإيمان بهدف وبين رسم وسائل بلوغه . وكما أن الإيمان بالهدف إذا لم يكن مسلحاً بالوسائل العقلية والعلمية والتنظيمية يظل عاجزاً ، فالوسائل لا تجدي ، ولا تجد منطلقها إلا عندما تتضح الرؤية وتستبين الغاية وتكتمل الدفقة الانفعالية اللازمة للإيمان بها وحملها . بل إن الإيمان بالهدف قادر علي أن يولد وسائله ، أما العكس فغير صحيح »[1] . ونحن نرى أن الإيمان الديني (بالمضمون المذكور أعلاه) هو القطب الأول اللازم لتوليد شرارة التقدم . .فالإيمان الديني هو المعادل الموضوعي للإيمان برسالة . وأي رسالة اسمى واقوى وأكثر مصداقية من رسالة الإيمان . . رسالة الحق والعدل والخير والرحمة والتكافل والأخوة ؟

● يقرر المفكر الاقتصادي الدكتور جلال أحمد أمين « أن نهضة عامة كالتي تستهدفها البلاد الفقيرة لا يمكن أن يتصور حدوثها نتيجة

لتغيرات ميكانيكية صغيرة منعزلة كتلك التي يمكن أن تحدثها سياسات اقتصادية ، بل تحتاج إلى قوة دافقة قادرة على أن تمتد إلى كافة جوانب الحياة الاجتماعية . هذه القوة لابد أن يكون مصدرها غير مادي بل والأرجح أن يكون « محركها الأول » لا يمت للاقتصاد بصلة . إن المهم أن يشتعل حماس الناس لقضية يعتقدون بعدالتها أو سموها أو إلحاحها أو كل هذا معاً ، فتهون التضحية ، ولا يفكر الفرد في نفسه بل فيمن حوله ، وتتعلق الأبصار كلها بالمستقبل ، وتعود للناس ثقتهم بقدرتهم على النهوض من جديد »[٢] . ويرى المفكر الأسلامي مالك بن نبي أن ذلك المحرك الأول هو « الإرادة الحضارية » التي إن فقدها المجتمع ، « نراه وكأنما تجمدت وسائله مهما كان كمها ، وكأنما تعطل إمكانه مهما كان حجمه المادي »[٣] . بينما يرى جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده أن ذلك المحرك الأول هو « التعصب » ، ويصفانه بأنه « هو الذي يرفع نفوس آحاد الأمة عن معاطاة الدنيا وارتكاب الخيانات »[٤] ونحن نرى أن ذلك المحرك الأول هو « الإيمان » . . ففي حالة الإيمان ، كما يقرر الأستاذ فتحي رضوان ، « تصبح جميع قوى الإنسان العقلية والعاطفية[١] ، الواعية وغير الواعية ، متجهة اتجاهاً واحداً نحو موضوع الإيمان ، لا تملك الانصراف عنه أو الانشغال بشيء معه ، فهي أقرب ما تكون إلى حالة هيام العشاق ، أو هي على حد قول القائل : إن الإيمان هو جنون العقلاء . وعندما يصل الانسان إلى هذه الدرجة ، تتضاعف قواه عشرة أضعاف . وقد نص القرآن على ذلك ، إذ قال الله تعالى في سورة الأنفال **﴿إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ، وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفاً من الذين كفروا﴾** (الأنفال : ٦٦) . فسر غلبة المؤمنين ايمانهم . ويمكن تفسير تضاعف قوة الانسان بعد إيمانه مادياً وعلمياً . . ففي جسم الانسان غدة يكثر إفرازها في حالات الخطر والغضب (الكظر) ، ومن شأن المادة المفرزة (الأدرينالين) أن تزيد عضلات الجسم صلابة وتقوي احتماله ، وتقلل

شعوره بالألم ، وتكسو وجهه بسمات تخيف العدو ، في حين تصم أذنيه هو عن سماع تحذير الأصدقاء . ومثل هذا التغير يحدث في الحيوان الصغير والكبير على السواء . . فالهرة التي تحس بالخطر المحدق بها ، تتحول إلى نمر مفترس . والدجاجة التي ترى الثعبان يقترب من فراخها تصبح نسراً كاسراً ، ولا تزال تهاجم عدوها ، وتدميه ، على الرغم من قوته وضعفها ، حتى تقتله إن لم يفر نجاة بنفسه . هذه القوة غير العادية هي التي يمنحها للكائن الحي الغضب أو التصدي لحالة الخطر ، وهي القوة التي يمنحها الإيمان للمؤمنين»[٥] .

● تحدث عالم الاجتماع الأمريكي ماكليلند عن وجود « فيروس عقلي محرك » في المجتمعات المتقدمة يدفع إلى العمل والإنتاج والتفكير والتقدم . ويقرر المفكر العربي الدكتور زكي نجيب محمود أنه يمكن غرس هذا « الفيروس العقلي المحرك » في داخل الشخصية العربية عن طريق خلق الشعور بالمسؤولية لدى الانسان[٦] . ونحن نرى أن « الإيمان » هو « الفيروس العقلي المحرك » ذاته . ذلك لأن الإيمان يدفع المؤمن إلى تحقيق مقتضيات الخلافة[٧] والعبادة[٨] . . فقد جعل الله الانسان خليفة في الأرض ، وسخر له كل الكائنات الأخرى[٩] ، الحية وغير الحية ، وجعل إعمار الأرض أحد الأوجه الثلاثة للعبادة . .

ـ فالوجه الأول للعبادة معنوي ، ويتضمن الاعجاب بعظمة الله ، والاعتراف بجميله ، وحبه بإخلاص ، والتوجه إليه بالدعاء والاستغاثة .

ـ والوجه الثاني للعبادة شعائري ، ويتضمن إقامة الشعائر الدينية التي امر بها الله تعالى . . الصلاة والصيام والزكاة والحج .

ـ والوجه الثالث للعبادة عملي ، ويتضمن العمل في سبيل إعمار الأرض وفقاً للمنهج الالهي ، أمراً ونهياً ، وتحليلاً وتحريماً . . فالعبادة ليست هي الشعائر فقط كما يتصورها البعض ، وإنما كل مسعى الانسان

في سبيل الخير ، في سبيل التعمير ، في سبيل التقدم ، في سبيل البحث العلمي . كل نشاط انساني ، حتى بما فيه النشاط الترفيهي ، بما فيه التزين ، بما فيه أن يتمتع الانسان بخيرات هذه الدنيا وطيباتها . وباختصار . . كل نشاط انساني ، عملاً كان أو لهواً ، هو فعل من افعال العبادة طالما كان وفقاً للمنهج الإلهي[10] .

● يلاحظ الشيخ عبد المنعم النمر وجود قاعدة عامة يعتقد أنها مُسلَّمة لدى المفكرين ... المسلمين منهم وغير المسلمين . « فكل نهضة ، أو كل محاولة لبعث الأمة ، يجب أن ترتكز على قاعدة تنطلق منها ، أو يجب أن تتخذ ركيزة نفسية لها في المجتمع الذي تحاول بعثه والنهوض به . وكلما كانت هذه القاعدة أو هذه الركيزة ملتصقة ، أو بعبارة اخرى قائمة أو مكونة من العقيدة - أي عقيدة - كانت أمتن ، وكان أثرها في تحريك أتباعها أشد وأسرع . وكلما كانت التشريعات والأعمال المطلوبة للنهوض بها أكثر التصاقاً بهذه القاعدة أو العقيدة ، أو إن شئت فسمها الروح ، كان تقبل الناس لها ، والتزامهم بها ، واستجابتهم لدعوتها أكثر . فإذا أضيف لهذا ، ارتباط العقيدة أو العمل القائم عليها بجزاء مترتب عليه ، أو ثمرة أخرى تتخطى ما يحصل عليه الانسان في حياته من جزاء عمله ، إلى نعيم ومتعة في الحياة الأخرى ، كان لذلك أثر السحر في انطلاق المؤمنين إلى كل عمل نافع ، وإلى تخطي الحواجز وتحمل الشدائد التضحيات في سبيل ما يؤمنون به ، وما يرجونه ، واختصر المصلحون أو الداعون بذلك كثيراً من الجهد والوقت في إصلاح أممهم والنهوض بها »[11] .

● يقرر الدكتور زكي نجيب محمود أن « واحدية الهدف تستتبع حتماً واحدية الاتجاه الذي تتجه فيه ضروب النشاط المختلفة » ، وأن « العقل يشهد ، والتاريخ يشهد معه ، مدى ما تؤثر به واحدية الهدف في وحدة الأمة وسرعة نمائها وازدياد قوتها وسلطانها »[12] ومن المعروف أن الإيمان يقتضي أن يسعى كل المؤمنين نحو هدف واحد هو رضى الله

الواحد أيضاً . فهل هناك أفضل من الإيمان وسيلة لتحقيق « واحدية الهدف » اللازمة للتقدم ؟ ! ؟

● وفي رده على القائلين بأن الدين أفيون الشعوب أو مخدر للجماعات ، يقول العالم في النفس الدكتور هارولد فينك : « بعض الناس قد يعرف الجماعات بأنها مجموعة من الناس العاديين الذين لا نعرفهم جيداً . فإذا كان الأمر كذلك ، فإن إخبار هؤلاء الناس بأن كل فرد منهم يتساوى مع غيره في كونه عزيزاً على الله ، من شأنه لا أن يخدرهم ، بل أن يحفزهم . وفي كل انحاء العالم التي اخترقها نور الهداية الدينية ، يهب الناس مطالبين بالاحترام والكرامة التي هي حق لعبيد الله تعالى »[١٣] .

● ويقرر الباحث العربي هاشم صالح أن « الإيمان ، بالمعنى الذي جسدته الحركات الروحية الكبرى ، هو طاقة إيجابية تشحن التاريخ وتحركه باتجاه الخلاص »[١٤] .

● وأخيراً . . نختم هذه الشهادات حول الإيمان والتقدم بما قرره الإمام الخميني في رسالته الموجهة إلى الرئيس السوفييتي السابق ميخائيل غورباتشوف . . « الواجب هو التوجه نحو الحقيقة الواقعية . . إن العلة الأساسية لمشاكل بلدكم لا تكمن في مشكلة الملكية والأزمة الاقتصادية وقضية الحريات . إن علتكم الأساسية في فقدان الإيمان الحقيقي بالله . وهذه هي نفس علة العالم الغربي التي قادته إلى الابتذال والطريق المسدود ، أو ستجره إلى ذلك »[١٥]

وخلاصة القول في مجال العلاقة بين الإيمان (بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقضاء والقدر) والتقدم :

- الإيمان هو « القطب الأول » ، والعلم هو القطب الثاني . الإيمان والعلم قطبان لازمان لتوليد شرارة التقدم .
- والإيمان هو « الفيروس العقلي المحرك » ، بل هو « المحرك الأول » لتحقيق التغيير باتجاه التقدم .

- والإيمان هو « قاعدة الانطلاق » أو الركيزة النفسية اللازمة للانبعاث والنهوض .
- والإيمان هو « القوة غير العادية » الضرورية لمجابهة التحديات وتحقيق الأهداف .
- والإيمان هو الذي يحقق « واحدية الهدف » اللازمة لتعظيم القوة وتسريع التقدم .
- والإيمان هو « الحافز » الذي يدفع الناس نحو العمل لتحقيق الاحترام والكرامة .
- والإيمان هو « الطاقة » التي تشحن التاريخ وتدفعه باتجاه الخلاص .
- وبعبارة واحدة : الإيمان شرط لازم لتحقيق التقدم .

الفصل السابع
الايمان الخطأ والايمان المجرد

لعل من الأمور التي لا تحتمل الجدل ، كون الإيمان الديني عرضة للتشويه والتحريف ، كلما بعدت الشقة الزمنية بين المؤمنين وعصر النبوة . وهكذا ، يصبح إيمان الناس ، كلما تأخر الزمن ، عرضة لأن يكون إيماناً خطأ ، أو يكون إيماناً مجرداً . ومن ظواهر الإيمان الخطأ ، الاعتقاد بالجبرية . أما الإيمان المجرد ، فمن ظواهره : التهاون في عمل الصالحات ، والسكوت عن المنكرات . وفيما يلي بعض التفصيل حول الظواهر الثلاث .

١ـ الانسان . . مسير أم مخير(*) ؟

إن من أخطر الظواهر في حالة الإيمان الخطأ ، ظاهرة الاعتقاد بالجبرية . . أي الإيمان بأن الانسان مسير لا مخير ، وإن الانسان ـ بالتالي ـ ليس أكثر من جهاز مبرمج ، مسبقاً ، للقيام بأعمال معينة مرسومة أو مفروضة سلفاً . وبذلك ، يكون الانسان ، حسب زعم الجبريين ، مجرد آلة صماء مهمتها « تنفيذ » ، لا « إنتاج » الخيارات أو القرارات . . تنفيذ « القرارات مسبقة الصنع » ! ويزعم المغرضون أن كل مؤمن هو إنسان جبري بالضرورة ، لكي ينفذوا من ذلك إلى مهاجمة الدين نفسه ! ! !

(*) نشر هذا الجزء تحت عنوان « بل مخير ولو كره المغرضون » في : مجلة « نهج الاسلام » ـ دمشق ، السنة ١٣ ، العدد ٤٧ ، رمضان ١٤١٣ هـ ـ آذار ١٩٩٢

وسنعرض هنا لمفهوم القضاء والقدر ، ونبين أن « علم الله تعالى » لا يعني الجبرية ، وان الاعتقاد بالجبرية مرفوض عقلاً ، ومرفوض شرعاً ، ومرفوض لأغراض دنيوية أيضاً . ثم نبين معاني كل من الهداية والمشيئة الإلهيتين ، وحدود الحرية الانسانية ، وننتهي إلى الخلاصة والنتائج .

أ- مفهوم القضاء والقدر

الإيمان بالقدر هو عنصر من عناصر الإيمان الديني . . فقد سئل رسول الله محمد ﷺ عن الإيمان ، فقال : « أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقضاء والقدر »[١] رواه مسلم . وقد كان الإيمان بالقدر خيره وشره ، هو الأساس الذي بنيت عليه النقاشات والمناظرات التي قامت بين المتكلمين حول مسألة القضاء والقدر .

وقد ذهب جمهور المتكلمين في مسألة القضاء والقدر إلى أن القضاء هو علم الله تعالى ، منذ الأزل ، بالأشياء كلها ، أي علمه تعالى بكل الكائنات والأحداث والظواهر والتغيرات التي ستكون أو ستحدث في الكون ، منذ أن خلق الله الكون وإلى ما لا نهاية . أما القدر فهو حدوث الأشياء كلها (أي الكائنات والأحداث والظواهر والتغيرات كلها) على وجه يطابق تماماً علم الله بها منذ الأزل[٢] . كيف لا ، ﴿**والله بكل شيء عليم**﴾[٣] ؟ ! ؟

ب- نعم لعلم الله ، لا للجبرية !

إن مجرد على الله تعالى ، بشكل مسبق ، بحدوث فعل انساني

معين ، لا يعني كون الانسان مجبوراً على ذلك الفعل . وهذا يقتضي كون الإيمان بالقضاء والقدر ، لا يعني الإيمان بالجبر والالزام ، على النحو الذي يعتقده بعضهم . ويشرح ذلك الأستاذ الشيخ محمد الغزالي ، في المثال التالي : « قد يقول لك الأستاذ بعدما خبر تلامذته في قاعة الدرس : (إنني أعتقد أن فلاناً سوف ينجح . وفلاناً سوف يرسب) . ثم يعقد الامتحان آخر العام ، ويدخله الطلاب ، فإذا رأي الأستاذ يتحقق ، فيقول مباهياً : (إن كلامي لا يقع على الأرض . كان لابد أن يتحقق ما قلت !) هل معنى ذلك أن رأي الأستاذ هو الذي أنجح هذا وأسقط ذاك ؟ كلا . إن هذا نجح بجهده ، وذاك سقط بلعبه . وما قول الأستاذ إلا تصوير لصدق حكمه »[٤] . وإذا كان هذا هو الحال بين الأستاذ وطلابه ، فكيف نستغرب حدوث الحال نفسه بين الله تعالى ومخلوقاته ؟ ! ؟ **﴿الا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير﴾** ؟[٥] .

وهكذا . . فإن علم الله تعالى بما سيصدر عن الانسان من أعمال ، لا يمنع هذا الانسان من عمل الصالحات . وعلى الذي يفعل الشر بحجة أنه « قدر مكتوب عليه » ، أن يثبت ـ أولاً ـ اطلاعه على « الملف » الخاص به في علم الله تعالى ! ! ! وعليه أن يثبت ـ ثانياً ـ أن ما اطلع عليه هو أمر إلهي واجب التنفيذ ! ! !

وعندما قال الذين اشركوا بالله : **﴿لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء﴾** ، كان جواب الله تعالى : قل (أيها النبي لهؤلاء المشركين) هل عندكم من علم (من دليل يصح الاحتجاج به ، بأن الله راض بشرككم) فتخرجوه (فتظهروه) لنا إن تتبعون (في قولكم هذا) إلا الظن (الذي لا يغني من الحق شيئاً) ، وإن أنتم إلا تخرصون (تكذبون على الله فيما تدعون)[٦] .

ج. الجبرية مرفوضة.. عقلاً!

يقرر الفيلسوف القاضي ابن رشد أنه : « إذا كان الانسان مجبوراً على أفعاله ، فالتكليف هو من باب ما لا يطاق . وإذا كلف الانسان ما لا يطاق لم يكن فرق بين تكليفه وتكليف الجماد ، لأن الجماد ليس له استطاعة . وكذلك الانسان ، ليس له فيما لا يطيق استطاعة . ولهذا صار الجمهور إلى أن الاستطاعة شرط من شروط التكليف كالعقل سواء »[٧] .

ومن الثابت لدى علماء الدين أن « عماد التكليف العقل . لأن التكليف خطاب من الله تعالى [بالأمر والنهي] ، ولا يتلقى ذلك الخطاب إلا من يعقل ويدرك معناه »[٨] . فإذا كان ذلك كذلك ، فما هي وظيفة العقل إذا لم تكن التمييز والمفاضلة بين الحق والباطل . . بين الخير والشر ، وبين الجميل والقبيح ؟ ! ؟ وبعبارة أخرى : ما هي وظيفة العقل ، إذا لم تكن « الاختيار بين البدائل » ؟ ! ؟ وإذا كان البديل مفروضاً من علٍ ، ما هي الحكمة في وجود العقل ؟ ! ؟

ومن أبسط أشكال البراهين التي قدمت في رفض الجبرية الميتافيزيقية ، «برهان القصد الارادي للانسان الذي يتميز بنسبيته في الفعل ، ومن ثم حاجته إلى آلات وقدرة وارتفاع الحواجز لإنجاز فعله . إذ لو افترضنا أنه فعل إلهي ، لما احتاج إلى ما يحتاجه الفعل الانساني من الآلات والقدرة وارتفاع الحواجز لاتمام فعله وتحقيقه . وأيضاً ، لأن النقص إحدى صفات الفعل الانساني الأخلاقي . فإن كان الله هو الفاعل لكل ظلم ، لوجب ذمه ووصفه بأنه ظالم [حاشاه] . وفي ذات الاتجاه ، لو كانت الأفعال الانسانية من خلق الله ، لبطل الأمر والنهي ، وبعثة الأنبياء ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقبحت المساءلة والمعاقبة (. . .) لأنه لا يجوز أن يأمر الله بما لا يفعله وينهى عما خلقه »[٩] .

د . . . ومرفوضة شرعاً !

يقرر الأستاذ الشيخ محمد الغزالي ، بحق ، أن « عقيدة الجبر تطويح بالوحي كله ، وتزييف للنشاط الانساني من بدء الخلق إلى قيام الساعة . بل هي تكذيب لله والمرسلين قاطبة »[١٠] .

لقد منح الله تعالى الانسان حرية الاختيار . وهذا ثابت في آيات قرآنية محكمة ، قطعية الدلالة ، لا تحتمل أي نوع من أنواع التأويل أو الالتباس أو الظن ، مثل : **﴿وقل الحق من ربكم ، فمن شاء فليؤمن ، ومن شاء فليكفر﴾**[١١] ، **﴿إنا هديناه السبيل ، إما شاكراً وإما كفوراً﴾**[١٢] ، **﴿لا إكراه في الدين ، قد تبين الرشد من الغي﴾**[١٣] ، **﴿وهديناه النجدين﴾**[١٤] . فإذا انطلقنا من حقيقة كون القرآن الكريم خالياً من أي أثر للتناقض الداخلي[١٥] ، وقفنا على مدى تهافت التأويلات والتفسيرات المغلوطة (والمغرضة أحياناً) لآيات القرآن الكريم ، باتجاه ترويج الجبرية ! ! !

إن الاعتقاد بالجبرية لا يتفق مع الإيمان بالعدل الالهي . . ففي رسالته إلى الخليفة « الراشد » عمر بن عبد العزيز ، يقول الكاتب غيلان الدمشقي : إن بعض العامة يقولون إن ظلم الحكام هو بقضاء من الله ، فقلت بمقالتي هذه ، لأنبه إلى هذا الخطأ ، وإلى أن الانسان مسؤول عن أعماله ، وهذا هو أساس عدل الله (. . .) فهل وجدت ، يا عمر ، حكيماً يعيب ما يصنع ، أو يصنع ما يعيب ، أو يعذب على ما قضى ، أو يقضي ما يعذب عليه ؟ أم هل وجدت رحيماً يكلف العباد فوق الطاقة ، أو يعذبهم على الطاعة ؟ أم هل وجدت عدلاً يحمل الناس على الظلم والتظالم ؟ وهل وجدت صادقاً يحمل الناس على الكذب أو التكاذب بينهم ؟ كفى ببيان هذا بياناً ، وبالعمى عنه عمى »[١٦] .

وغيلان هذا ، كاتب بليغ كان أبوه مولى لعثمان بن عفان رضي الله عنه . عاش في دمشق أيام حكم الأمويين ، وعارض القائلين بالجبرية . وحيث أن الخلفاء الأمويين كانوا يقيمون دولتهم على الجبرية ، ويرون أن حكمهم قضاء وقدر من الله تعالى ، فقد أمر الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك بقتل غيلان . ويذكر المؤرخون أنه قطعت ، أولاً ، أطرافه ، فأقبل على الناس يقول : « قاتلهم الله . . كم من حق أماتوه ! وكم من باطل أحيوه ! وكم ذليل في دين الله أعزوه ! وكم من عزيز في دين الله أذلوه ! » . فأمر هشام ، فاجهزوا عليه[١٧] .

هـ. ومرفوضة لأغراض دنيوية أيضاً !

يعتقد البعض أن الانسان مسير لا مخير ، فلا دور له في تقرير سلوكه من قول أو فعل ! ! ! ترى . . كيف يتسنى لهؤلاء أن يؤمنوا بضرورة التخطيط ، وإمكانية التقدم ؟ ! ؟

إن حرية الاختيار الانساني « هي بمثابة تحد فعال للإرادة البشرية ، تحفظ توترها الدائم ، وتضعها دائماً في موقف الفعل والانفعال إزاء الحوادث والأشياء . ومن ثم ، تجيء بمثابة الخلفية الأساسية لحركة التاريخ البشري ، صعوداً وهبوطاً . وبدون حرية ، لن يكون هناك تحد ، ولا توتر ، ولا مقاومة ، ولا حركة ، وسيجد الناس أنفسهم ساكنين أو مساقين ، دونما تقرير ارادي ذاتي مسبق ، إلى مصائرهم ، ودونما مقاومة أو عناء »[١٨] .

ولا مراء في أن الاعتقاد بالجبرية يكرس الشر ، من ظلم وتسلط واعتداء واغتصاب واحتكار وغير ذلك . إنه يكرس الشر من وجهين . . فهو ـ أولاً ـ يسوغ لفاعل الشر فعلته اخلاقياً ، فيدفعه إلى

التمادي في الأفعال الشريرة(١٩) . وهو ـ ثانياً ـ يجعل الآخرين يسوغون الأفعال الشريرة (بحسبانها قدراً مكتوباً لامفر منه) ، فيتقاعسون ، بالتالي ، عن مقاومة فاعل الشر . وتكون النتيجة انتصاراً وتوسعاً لدولة الشر في المجتمع .

وفي رده على الغربيين أصحاب الأهواء المغرضة ، يقول جمال الدين الأفغاني : « . . . واعتقد اولئك الافرنج أنه لا فرق بين الاعتقاد بالقضاء والقدر ، وبين الاعتقاد بمذهب الجبرية ، القائل بأن الانسان مجبور محض في جميع أفعاله ! وتوهموا أن المسلمين بعقيدة القضاء يرون أنفسهم كالريشة المعلقة في الهواء ، تقلبها الرياح كيفما تميل . . . ومتى رسخ في نقوس قوم : أنه لا خيار لهم في قول ولا عمل ولا حركة ولا سكون ، وإنما جميع ذلك بقوة جابرة وقدرة كاسرة. . . فلا ريب : تتعطل قواهم ، ويفقدون ثمرة ما وهبهم الله من المدارك والقوى ، وتمحى من خواطرهم داعية السعي والكسب ، وأجدر بهم بعد ذلك ، أن يتحولوا من عالم الوجود إلى عالم العدم »[٢٠] .

و- الهداية الالهية . . ماهي ؟

في معرض « برهانهم » على أن الانسان « مسير ! » ، يقولون لك : « إن الهداية من الله تعالى » . ونقول : نعم . الهداية من الله تعالى . ولكن السؤال هنا هو : ما هو معنى الهداية ؟ والجواب هو ، كما يبين الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي : « الهداية هي الارشاد أو التوفيق . والهداية في القرآن نوعان : هداية عامة ، وهداية خاصة . .

« والهداية العامة ، أي الدلالة ، (هي) كما في قوله تعالى : ﴿وهديناه النجدين﴾ [٢١] . أي بينا له طريقي السعادة والشقاوة ، والخير

والشر . وهذه تشمل الحواس الظاهرة والباطنة ، وهداية العقل ، وهداية الدين .

« والهداية الخاصة ، (هي) مثل قوله تعالى : ﴿**اولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده**﴾ [٢٢] . ومثل ﴿**اهدنا الصراط المستقيم**﴾ [٢٣] . وهذه الهداية ليست الدلالة العامة كما سبق ، وإنما هي الإعانة والتوفيق للسير في طريق الخير والنجاة مع الدلالة . ولما كان الانسان عرضة للخطأ والضلال في فهم الدين ، واستعمال الحواس والعقل ، كان محتاجاً إلى المعونة الخاصة ، فأمرنا الله بطلبها منه »[٢٤] .

« إن الله تعالى يبين للانسان طريقي الخير والشر ، فإذا « اختار » الانسان طريق الخير ، اعانه الله تعالى على المضي فيه ، وهذا هو المقصود بقوله تعالى : ﴿**ويزيد الله الذين اهتدوا هدى**﴾ [٢٥] . وإن « اختار » الانسان طريق الشر ، زاده الله ضلالاً ، وهذا هو المقصود بقوله تعالى : ﴿**فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم ، والله لا يهدي القوم الفاسقين**﴾ [٢٦] . فيكون « سيناريو » الأحداث ، إذن ، على الوجه التالي : يدل الله تعالى الانسان على طريقين ، فيختار الانسان احدهما ، فيعينه الله تعالى إن اختار الطريق الصحيح ، ويزيد في ضلاله إن اختار طريق الضلالة !

ويؤكد الله تعالى تلك المعاني ، فيقول : ﴿**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**﴾ [٢٧] . وهذا يعني أن « مفتاح » تغيير الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ، للفرد والمجتمع ، نحو الأفضل ، ما هو إلا قرارات يتخذها البشر بأنفسهم أولاً ، ثم تأتي المعونة الإلهية على التغيير . وقد قيل بحق : إن السماء لا تساعد من لا يساعد نفسه . وجاء في المأثورات : « منا الحركة ، ومنه البركة » .

ز. معنى المشيئة الالهية

يجادل بعض الجبريين « والمغرضين » ، في معرض تسويغ القول بالجبرية ، بوجود آيات في القرآن الكريم ، مثل : ﴿**فلله الحجة البالغة ، فلو شاء لهداكم أجمعين**﴾ [٢٨] ، ﴿**ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها**﴾ [٢٩] ، ﴿**ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً**﴾ [٣٠] ، ﴿**وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين**﴾ [٣١] .

ويبدو أن تفسير اولئك الجبريين والمغرضين للمشيئة بشكل مغلوط (عمداً ، أو بدون عمد) ، هو الذي أوقعهم في « مطب الجبرية » . . فالواقع ، هو أن للمشيئة الالهية ثلاثة احتمالات لا رابع لها ، وهي على الوجه التالي :

● أن يشاء الله تعالى اجبار مخلوقاته على السير في طريق الخير ، فيكونون مسيرين (نحو الخير) ، لا مخيرين . وقد « شاء » الله تعالى أن يكون من المخلوقات نوع واحد فحسب مسيراً نحو الخير . . منصرفاً بكليته إلى طاعة الله تعالى دائماً وأبداً . وهذا النوع هو الملائكة .

● أن يشاء الله تعالى إجبار مخلوقاته على السير في طريق الشر ، فيكونون مسيرين (نحو الشر) ، لا مخيرين . و« لم يشأ » الله تعالى ، عملياً ، أن يكون أي نوع من مخلوقاته مسيراً نحو الشر .

● أن يشاء الله تعالى منح مخلوقاته صلاحية اختيار الطريق الذي فيه يرغبون . . طريق الخير أو طريق الشر . وقد « شاء الله تعالى » منح « صلاحية الاختيار » للانسان ، لأن الانسان ، وحده من ضمن كل المخلوقات ، هو الذي قبل التمتع بصلاحية الاختيار وتحمل تبعاتها . إذ يقول الله تعالى في القرآن الكريم : ﴿**إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان إنه كان ظلوماً جهولاً**﴾ [٣٢] . وليست تلك الأمانة ـ كما تقرر الدكتورة بنت

الشاطىء ـ سوى « الابتلاء بتبعة التكليف وحرية الارادة ومسؤولية الاختيار »[٣٣] .

وهكذا ، يكون معنى آيات المشيئة الأربع (الواردة في صدر هذه الفقرة رقم / ز/) مايلي : لقد كان من الممكن أن يشاء الله عدم منح البشر صلاحية الاختيار ، وإجبارهم ـ بدلاً من ذلك ـ على السير في طريق الهداية . . طريق الإيمان . . طريق الخير . ولو لم يمنحهم الله تعالى تلك الصلاحية ، لما استطاعوا أن يختاروا لأنفسهم .

وبناء على ذلك كله ، يمكن القول : إن مشيئة الله تعالى لا تنصب على اتخاذ القرارات ، حالة بحالة ، بدلاً عن الانسان ، ولكن تلك المشيئة الالهية تنصب على منح الانسان الصلاحية (وبالتالي ، منحه الأداة) التي تمكنه من اتخاذ القرارات بنفسه ولنفسه .

ح ـ حدود الحرية الانسانية

لقد أصبح من الثابت ، نتيجة للأدلة العقلية والنقلية التي سقناها فيما سبق ، أن الأصل هو تمتع الانسان بحرية الاختيار بين البدائل ، أي اختيار انواع السلوك القولية والفعلية . ولكن تلك الحرية ليست حرية مطلقة ، بل هي حرية تمارس ضمن نطاق ذي حدود معينة ، والله تعالى (وحده) هو الذي يتمتع بحرية مطلقة غير محدودة .

ويقرر الدكتور عماد الدين خليل أننا « لو تمعنا قليلاً في موقفنا عبر الكون ، لرأينا أننا مجبرون ـ بالحق والعدل والنواميس ، وباعتبارنا جزءاً من خليقة الله ، شئنا أم أبينا ـ في مساحات واسعة من وجودنا . . إننا مجبرون على أن نولد ، ومجبرون على أن نموت . إننا مجبرون على أن نبعث ، وأن نحاسب على أعمالنا ، وأن نساق إلى جنة أو إلى نار وفق هذا الحساب العادل المحفز . إننا مجبرون على أن ننتمي إلى هذا الإقليم

أو ذاك ، وإلى هذه القبيلة أو تلك الأمة ، وإلى هذا الجنس أو ذاك ، وإلى هذا اللون أو ذاك . إننا مجبرون كذلك على أن نخضع لمتطلبات حياتنا البيولوجية والحسية ، وعلى أن نتقلب في تجاربنا النفسية بين الحزن والفرح ، والغم والانشراح ، والخوف والطمأنينة ، والتمزق والتوحد . وفوق هذا وذاك ، فإننا مجبرون على حمل ملامحنا الشخصية المتفردة ، وسماتنا الخاصة ، وبصمات أصابعنا . وبدون هذه الالتزامات الحتمية ، تتبدد الحياة وتفقد وحدتها وتماسكها ومعناها . بدون هذا (الجبر) ، تضيع البشرية ، ويحدث التناقض في النواميس ، وتختفي قيم الحق والعدل الازلية »[٣٤] .

ويختصر الأستاذ الشيخ محمد الغزالي أبعاد الاختيار والجبر في حياة الانسان ، فيقول : « مهما نوهنا بالارادة الانسانية ، فلا ننسى أننا داخل سفينة يتقاذفها بحر الحياة بين مد وجزر ، وصعود وهبوط . والسفينة تحكمها الأمواج ولا تحكم الأمواج . ويعني هذا ، أن نلزم موقفاً محدداً بازاء الأوضاع المتغيرة التي تمر بنا . هذا الموقف من صنعنا ، وبه نحاسب ! أما الأوضاع التي تكتنفنا ، فليست من صنعنا ، ومنها يكون الاختبار الذي يبت في مصيرنا »[٣٥] .

نعم ! المرء مسير في جوانب معينة . . مسير بالبيئة المحيطة به ، ومسير في الجوانب الحيوانية والجمادية في جسم الانسان . ولكنه مخير ـ كما يقرر الأستاذ الشيخ محمد متولي الشعراوي ـ في الجانب الأهم . . الجانب الانساني . . جانب « الاختيار بين البدائل »[٣٦] .

أخيراً . . تقول حكمة رومانية : « من يستطيع أن يمنعك من أن تكون صالحاً ؟ » . ونقول : لا أحد ، ولا شيء ، يستطيع أن يمنعك من أن تكون صالحاً . .

- إنه لا الإقليم الذي تعيش فيه ،
- ولا الأسرة التي أنجبتك ،
- ولا الأمة التي تنتسب إليها ،

- ولا الجنس الذي أنت منه ،
- ولا اللون الذي يلون بشرتك ،
- ولا الملامح الشخصية التي تحملها ،
- . . . .
- لاأحد ، ولاشيء ، يستطيع أن يمنعك من أن تكون صالحاً !

ط ـ الخلاصة والنتائج

الانسان مخير في هذه الحياة . . إنه مخير في اختيار القرارات التي يعتقد أنها تحقق له أهدافه . وهو يتحرك ضمن نطاق من الظروف البيولوجية والطبيعية والاجتماعية ، ولكن ذلك النطاق لا يمنع الانسان من اختيار طريق الخير .

إن الانسان هو الوحيد ، من ضمن كافة المخلوقات الحية وغير الحية ، الذي قبل أن يحمل أمانة التكليف (أي التقيد بالأحكام التكليفية : الواجب ، المندوب ، المحرم ، المكروه والمباح)[٣٧] ، فشاء الله تعالى :

ـ أن تكون للانسان صلاحية الاختيار بين البدائل المتاحة ، فمنحه أداة الاختيار (وهي العقل) .

ـ وأن تكون للانسان القدرة على تنفيذ أنواع من السلوك الفعلي والقولي ذات طيف واسع من التنوع ، فمنحه الحواس والأعضاء والامكانات الأخرى اللازمة .

ـ وأن يكون الانسان (بالتالي) مسؤولاً عن أعماله ومحاسباً عنها في الدار الآخرة .

والله تعالى لم يترك الانسان يتخبط بين البدائل ، وحيداً ، بدون دليل يرشده ومعين يعينه . بل إن الله تعالى يهدي الانسان في البداية ،

فيبين له طريق الخير وطريق الشر ، ويدعوه إلى السير في طريق الخير ، والابتعاد عن طريق الشر . ﴿**إن الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذي القربى ، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي ، يعظكم لعلكم تذكرون**﴾ (٣٨) . .

● فإن اختار الانسان طريق الخير ، « هداه » الله تعالى مرة ثانية ، فأعانه على السير في الطريق الذي اختاره . **يهديهم ربهم بإيمانهم** (٣٩) .

● اما إذا مال الانسان عن طريق الخير ، واختار طريق الشر ، فإن الله تعالى يزيده ميلاً ، ليستمر في ضلاله حتى النهاية . ﴿**فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم ، إن الله لا يهدي القوم الفاسقين**﴾ (٤٠) . إن الله تعالى يملي لهذا الخارج عن الطاعةن فيمهله ويمتعه برغد العيش في الدنيا . . إنه يدعه ليمضي إلى نهاية الطريق ، وليرتكب أبشع الآثام ، وليحمل أثقل الأوزار ، ولينال أشد العذاب باستحقاق . ﴿**ولا يحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير لأنفسهم ، إنما نملي لهم ليزدادوا إثماً ، ولهم عذاب مهين**﴾ (٤١) .

وهكذا ، فإن لدى الله تعالى ، هداية واضلالاً . . هداية لمن اختار طريق الخير ، واضلالاً لمن اختار طريق الشر ، أي اضلالاً لمن ضل (أو ظلم أو فسق) ، بنفسه ، بداية . . فالاضلال معناه إذاً ، كما يقرر الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي : الابقاء في الضلال والجهل والانحراف بعد الاتجاه أو التعرض لأسباب ذلك . قال الله تعالى : ﴿**ويضل الله الظالمين**﴾ (٤٢) ، ﴿**وما يضل به إلا الفاسقين**﴾ (٤٣) ،ولكنه لم يقل : يضل المؤمنين المتقين . إن الله تعالى لا يأمر عباده بالفحشاء والمنكر ، وحتى أنه لا يرضى لهم الكفر (٤٤) ففي القرآن الكريم : ﴿**إن الله لا يأمر الفحشاء**﴾ (٤٥) ، و ﴿**إن تكفروا فإن الله غني عنكم ، ولا يرضى لعباده الكفر**﴾ (٤٦)

ليس ثمة جبرية . وللمرء أن يسأل القائلين بالجبرية : إذا كان الأمر كما تقولون ، فما الحكمة في أن يكتب الله لديه (أي يتنبأ) أن البشر سيقومون بكذا وكيت من الأعمال ، ثم يخلق أناساً ينفذون (مجرد تنفيذ) ما هو مكتوب لديه ، أو يخلق أناساً ويخلق معهم قراراتهم وأعمالهم ؟ ! ؟ ما الحكمة ، وما هو وجه العظمة (أو الشطارة) في ذلك ؟ ! ؟ وماذا لو تصور المرء الله تعالى وقد كتب لديه كل أعمال البشر ، ثم خلق البشر وزودهم بالعقل (للاختيار) والامكانات اللازمة (للتنفيذ) ، فإذا بأعمالهم التي اختاروها بأنفسهم ونفذوها بأنفسهم ، في النهاية ، مطابقة تماماً لما كتب الله لديه في البداية ؟ ! ؟ ألا يظهر هذا التصور العظمة المطلقة (المتمثلة بالعلم الكامل) لله تعالى ؟ ! ؟ ولماذا لا يكون الإيمان بتلك العظمة هو المقصود بالإيمان بالقدر خيره وشره ، الذي هو أحد عناصر الإيمان الديني ؟ ! ؟

إن الاعتقاد بالجبرية مرفوض عقلاً ، ومرفوض شرعاً ، ومرفوض ـ كذلك ـ لأغراض دنيوية . . إنه يتعارض مع الحكمة في وجود العقل ، ويتعارض مع الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله ، ويتعارض مع الإيمان بالعدل الإلهي يوم الحساب . وهو يتعارض ـ أيضاً ـ مع الإيمان بضرورة العمل ، وفائدة التخطيط ، وإمكانية التقدم .

وإن من أخطر نتائج الاعتقاد بالجبرية ، « فك الارتباط » بين السبب والنتيجة . . بين العمل والجزاء . فينعدم التفكير المنطقي ، وتموت الرغبة في العمل والانتاج . . وبذلك ، ينتشر التعسف والتخبط والظلم ، ويصاب المجتمع كله بالضعف ، ويتدهور اقتصادياً واجتماعياً واخلاقياً وبيئياً .

وخلاصة القول : الأصل في الانسان . . حرية الاختيار . وإذا كان صحيحاً أن الحضارة هي سيادة مملكة الحرية على مملكة الضرورة ،

فأي اساس عظيم وضعه الله تعالى للحضارة والتقدم في هذه الحياة ؟ ! ؟

٢ـ التهاون في عمل الصالحات

يقول الله تعالى في القرآن الكريم : **﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلاً خالدين فيها لا يبغون عنها حولا﴾**[٤٧] . ويقرن الله تعالى عمل الصالحات بالإيمان ، في أكثر من خمسين موضعاً في القرآن الكريم ، شرطين لازمين للفوز برضى الله تعالى والتمتع بثمار ذلك .

إن الإيمان المقصود هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقضاء والقدر. أما الصالحات[٤٨] (أو الأعمال الصالحة) فهي الأعمال التي يهتدى بتنفيذها بالمنهج الالهي نظاماً متكاملاً من التكاليف الشرعية (التي تتضمن : الأمر بفعل واجبات معينة ، والحض على فعل مندوبات معينة ، والنهي عن فعل محرمات معينة ، واستحسان ترك مكروهات معينة ، واجازة فعل أو ترك المباحات التي هي الأصل) ، في مجالات العبادة الثلاثة (المعنوي والشعائري والعملي) ، من أجل حفظ الكليات الخمسة التي اعتبرتها الشريعة لتأمين مصلحة الانسان في الدنيا والآخرة ، وهي ـ حسب الترتيب التنازلي في الأهمية الذي اتفق عليه جمهور علماء الأصول ـ على الوجه التالي : الدين ، فالنفس ، فالعقل ، فالنسل ، فالمال[٤٩] .

ويقسم الله تعالى ، في القرآن الكريم ، أن كل البشر سيخسرون إلا الذين يتصفون بأربع صفات إحداها عمل الصالحات ، فيقول تعالى في سورة العصر : **﴿والعصر . إن الانسان لفي خسر . إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر﴾** .

ويبين الله تعالى أن الإيمان لا يعطي ثمرته المرجوة إلا إذا أتبع بالعمل الصالح . يقول تعالى في القرآن الكريم : **﴿إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا [= مارسوا الأعمال الصالحة] فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون﴾** [٥٠] . كذلك ، فإن الله تعالى يمقت القوالين ، إذ يقول تعالى : **﴿كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون﴾** [٥١] .

إن الذين يؤمنون ولكنهم لا يعملون الصالحات ، أي الذين يصدقون ولكن لا يطبقون ، هم كبني اسرائيل الذين وصفهم الله تعالى بأنهم كالحمار يحمل أسفاراً . لقد حملوا التوراة وكلفوا أمانة العقيدة والشريعة ولكنهم لم يحملوها . . فحملها يبدأ بالادراك والفهم والفقه ، وينتهي بالعمل لتحقيق مدلولها في عالم الضمير وعالم الواقع . ولكن سيرة بني اسرائيل كما عرضها القرآن الكريم ـ وكما هي في حقيقتها ـ لا تدل على أنهم قدروا هذه الأمانة ، ولا أنهم فقهوا حقيقتها ، ولا أنهم عملوا بها . ومن ثم كانوا كالحمار يحمل الكتب الضخام ، وليس له منها إلا ثقلها . . فهو ليس صاحبها ، وليس شريكاً في الغاية منها . . ليس قارئها ، وليس مستفيداً مما فيها من علم . يقول الله تعالى في القرآن الكريم : **﴿مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفاراً﴾** [٥٢] .

ويقرر الله تعالى أن الصلاة ، التي هي عماد الدين وصلة بين العبد وربه ، تنهى عن فعل المنكرات . ففي القرآن الكريم : **﴿إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر﴾** [٥٣] .

وبالرغم من ذلك كله ، فإن بعض « المؤمنين » قد لا يجد حرجاً في أن يهمل عمله ، ويكذب ، وينافق ، ويظلم الآخرين ، ويأكل أموال الناس بالباطل ، ويدمر ثروات المجتمع ، ويمارس أعمالاً منكرة أخرى مما لا يتفق مع قيم الدين الذي به يؤمن . إنه قد لا يجد في ذلك أي حرج ، بالرغم من أنه يمارس الشعائر الدينية ، بل إنه قد يفلسف الآثام التي يرتكبها ، ويلوي أعناق النصوص الدينية لكي يبرر آثامه

دينياً ! ! !

وليس لذلك كله من تفسير سوى أن الموازين ، لدى ذلك البعض من « المؤمنين » ، قد اختلت ، فأصبح الخير شراً ، وأصبح الشر خيراً ، وحدثت ـ بالتالي ـ انحرافات في تحديد الحاجات البشرية وترتيب أفضلياتها . ويؤدي ذلك إلى حدوث كثير من أوجه الخلل في العلاقات مع البشر والطبيعة . ذلك الخلل الذي يؤدي بدوره إلى تدهور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً .

٣ـ السكوت عن فاعلي المنكرات

أن يمارس المؤمن ، بنفسه ، الأعمال الصالحة التي يقتضيها الإيمان بالدين ، لا يكفي ـ وحده ـ لصلاح الحال في الدنيا وحسن المآل في الآخرة . . فلابد ـ أيضاً ـ من أن يأمر المؤمن الآخرين بالمعروف أو الخير (أي يأمرهم بما يحفظ للناس دينهم وأنفسهم وعقولهم ونسلهم وأموالهم) ، وينهاهم عن المنكر أو الشر (أي ينهاهم عما يضيع دينهم ، أو أنفسهم ، أو عقولهم ، أو نسلهم ، أو أموالهم) . بل إن تلك المقومات الثلاثة (أي : الإيمان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) هي التي تجعل الأمة خير الأمم . . فالله تعالى يقول في القرآن الكريم : **﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾** [٥٤]

ومن المؤكد أنه لن يختلف اثنان في أن المنكر يزداد قوة وانتشاراً ، كلما سكت الناس عنه أو تقاعسوا عن منع مرتكبيه . إن سلبية الخيرين في المجتمع هي التي تجعل ممارسة المنكر أمراً ممكناً ، وربما أمراً مرغوباً به ضمناً ! ! ! لأن « السكوت اقرار » ، بل إن السكوت « تشجيع ضمني » على المنكر أو الفساد أو الشر . ويتساءل الإمام أحمد بن حنبل : « إذا سكت العالم والجاهل يجهل ، فمتى يظهر الحق ؟ ! ؟ » .

يقول الدكتور مصطفى كمال وصفي : « إن التناهي عن المنكر ـ وما يتبعه من الأمر بالمعروف ـ هو اللحمة التي تربط لبنات حائط البناء الاجتماعي . وبدون ذلك ، يكون هذا البناء حجراً مرصوصاً مهدداً بالهدم خلافاً لما قاله النبي محمد ﷺ : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً » وشبك أصابعه .

« والامساك عن هذا التناهي سببه أحد أمرين : إما شيوع التقاطع والكبرياء بين الناس ، وبحيث لا يأمن الانسان إذا نهى غيره عن منكر يفعله أن يقول له : « انظر إلى شؤون نفسك » . فعند ذلك يوفر على نفسه عبء هذا الاحراج ومؤونته ، فيسكت .

« وهذا يسبب نقص اللحمة « المونة » اللازمة لربط احجار هذا البناء الاجتماعي وتلاحمه ، وهو التراحم والتواد بين الناس ، كقوله ﷺ : « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له الباقي بالسهر والحمى » .

« والأمر الآخر الذي ينشأ عنه الامتناع عن التناهي ، هو أن يكون المجتمع كله غامراً في اثم واحد . ولذلك ، إما أن تشيع فيه « مودة العصر » التي تتواضع على تقنين إثم معين ، بأن يعترف مثلاً بأن يكون للرجل عشيقة وللمرأة عشيق إلى جانب الحليل الشرعي ، أو بسبب أن يمارس المجتمع كله جريمة واحدة ركنها التضامن في الإثم والعدوان او الترك ، وذلك كاستكانته كله لغاصب ينتهك حريات الناس ويستحل أموالهم وأعراضهم . فهذه الجريمة الموحدة الجماعية ـ كسابقتها وهي الجرائم الاجتماعية المتشابهة ـ تؤدي إلى الامساك عن التناهي . .

« ففي الحالة الأولى ، لا يستطيع الرجل أن ينهى زوجته عن عشيقها ، لأنه هو نفسه له عشيقة . وفي الحالة الأخرى ، لا يستطيع الانسان أن يعترض على التضامن الاجتماعي الآثم ، لأن « سيناريو العصر » الذي وضعه ظالم زمانه تطلب أن يقوم الممثلون جميعاً بهذا

الدور ، والممثل الذي يخرج عن هذا السيناريو ـ كما قدمنا ـ يعتبر ممثلاً فاشلاً يوقع عليه الجزاء الرادع . وهذه التشبيهات من تعبير دوفرجيه ، استاذ القانون الدستوري بجامعة باريس في أحدث كتبه ، وهو : « كتاب النظم الدستورية »[٥٥] .

ولكن . . لايمكن ، في أي حال من الأحوال ، تسويغ فعلة من يسكت عن منكر ظاهر في المجتمع . . فالمنكر شرعاً منكر ، مهما كانت الظروف ، ويكون مذنباً كل من يفعل المنكر أو يسكت عنه . ويقرر الامام محمد أبو زهرة أن « الجماعة تكون كلها آثمة ، إذا رأت الشر يسير رافعاً رأسه وسكتت عنه . وإن الجماعة تكون شريرة ، إذا كان الشر يسير في طريقه ولا يوجد من ينكره ، لأن الشر الذي يظهر على السطح هو الذي يغري الناس به ويدعو إليه . وإن الأمة كلها تعتبر مشتركة مع الآثمين ، إذا رأت الاثم ولم تعمل على منعه . ولقد ذم القرآن الكريم بني اسرائيل ، لأنهم افسدوا مجتمعهم بترك الآثمين يرتعون في إثمهم من غير أن ينهوهم . ومن ذلك قوله تعالى : **﴿لعن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان عيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون . كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون﴾**[٥٦] فاعتبروا جميعاً عصاة لأنهم لم ينهوا العصاة . وإن الآثمين إذا تركوا من غير رادع من رأي عام قوام مهذب هدموا المجتمع ، وإذا لم يأخذ الفضلاء على أيديهم سقطوا جميعاً في الرذيلة ووراءها الهاوية »[٥٧] .

وإنها لقاعدة ثابتة وسنة كونية ، أن يعم البلاء في المجتمع الذي شاع فيه الفساد ، على الرغم من وجود الصالحين فيه . . الصالحين الذين لا يقاومون الفساد . إذ يقول الله تعالى ، في القرآن الكريم : **﴿واتقوا فتنة [بلاء] لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا أن الله شديد العقاب﴾**[٥٨] .

ويلاحظ أن كل واحد في المجتمع يرغب ، عادة ، في أن ينتصر

المعروف (أو الخير) ويسود في المجتمع ، ولكن قلة قليلة من الناس هي التي ترغب في دفع فاتورة الحساب ، بينما تلعب الكثرة الكاثرة دور « لص القيم » . . ذلك الانتهازي الذي يتخذ من جماجم الآخرين سلماً يرتقيه ليسرق ثمارهم التي ماتوا من أجلها ! ! !

ومن الأمور المشروعة أن يتوقع المرء استعداد الناس (وربما استعداد الله تعالى أيضاً) ، وتحت ظروف معينة ، للأخذ بالأسباب المخففة في الحكم على أصحاب المبادىء السيئة . ولكن ، لن يكون أحد على استعداد ، وتحت أي ظروف كانت ، للتساهل في الحكم على الانتهازيين . . أصحاب الضمائر الميتة ! ! ! لأن الأولين قد يدمرون المجتمع (اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً) بحسن نية ، ولكن الآخرين يدمرون المجتمع مع سبق الإصرار والتصميم والترصد ! ! !

الملحق رقم /٢/ ـ القيم العربية الاسلامية

١ـ تتميز الثقافة العربية ، بجانب هذا ، بارتكازها على منظومة من القيم الروحية والفكرية والاجتماعية والعلمية والسياسية تشكل في مجموعها الهيكل الأساسي للهوية الثقافية العربية . وإذا كانت الثقافة هي التي تضفي على الحياة الانسانية معناها وقيمتها ، فإنها إنما تضفيها من خلال إطار ومحتوى القيم التي تحملها . وإنما يتحدد اتجاه الانسان في الحياة والفكر وفقاً لهذه القيم التي تحكم سلوكه وأفعاله وطرائق ابداعه .

٢ـ ومنظومة القيم العربية الاسلامية مجموعة متكاملة من المبادىء تشكل في جملتها مذهباً خاصاً في الحياة هو الذي منح الهوية الثقافية العربية ملامحها المميزة ، وإن كانت بعض الأشكال التي أخذتها هذه القيم في الماضي مختلفة عن الأشكال العربية الحديثة نتيجة تطورات العصور ، وهي اليوم انساق ونظم ومؤسسات موجودة في صلب المجتمع العربي الاسلامي القائم ، لكن فاعليتها بلغت الآن ادنى مستوياتها لأسباب عديدة . والحراك الاجتماعي يبدأ لا في ايجادها ، ولكن في طريقة منحها طاقات جديدة حركية من جهة ، ومفاهيم تستوعب العصر من جهة ثانية ، وتحويلها من جهة ثالثة إلى مؤسسات اجتماعية ثابتة .

٣ـ تلك القيم تتناول مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية . وقد نستطيع استعراض أبرزها في الملامح التالية :

أولاً : من الناحية السياسية

أ ـ تكريم الانسان بوصفه إنساناً ، فلم تعرف الحياة العربية على امتداد تاريخها المدون ظاهرة الطبقات الاجتماعية المغلقة أو ظاهرة التمييز العنصري . وحين أشرق الاسلام على الأمة العربية صار تكريم الانسان محوراً أساسياً من محاور نظرته الكلية للحياة ، حتى لقد حرص القرآن الكريم على إعلان مبدأ تكريم بني آدم جميعاً على اختلاف ألوانهم وألسنتهم وعقائدهم ، فقد جاء فيه ﴿**ولقد كرمنا بني آدم**﴾ (الاسراء : ٧٠) ، وجاءت الأحاديث النبوية بالمبدأ الذي تتداوله اليوم ألسنة العرب جميعاً « لافضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ، ولا لأبيض على أسود ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى » . وقد كان من آثار هذه النظرة الانسانية أن نبغ في المجتمعات الاسلامية كثير من أبناء الطبقات الدنيا ومن الرقيق قبل زواله ، ولم يحل النظام الاجتماعي بينهم وبين بلوغ أرفع الدرجات .

ب ـ الشورى كأسلوب للحكم . . فلقد كان للعرب حتى في جاهليتهم نظامهم القبلي الذي يستشير فيه حاكم القبيلة أولي الرأي والخبرة من أفرادها ، كما كانت لهم اجتماعاتهم التي يتبادلون فيها الرأي إذا واجهتهم أزمة أو هموا باتخاذ قرار خطير . وأخبار « دار الندوة » قبل الاسلام مشهورة وموثقة . وقد تحولت الشورى مع مجيء الاسلام إلى مبدأ أساسي من مبادىء الحكم والسياسة ، وذلك بقوله تعالى لنبيه : « وشاورهم في الأمر » (آل عمران : ١٥٩) ، وقوله في المؤتلفة : « وأمرهم شورى بينهم » (الشورى : ٣٨) ، وعدم تطبيق الشورى إلا على أساس فردي وغير ملزم في بعض فترات التاريخ الاسلامي هو الذي حال دون تطورها إلى مؤسسة اجتماعية سياسية ذات حقوق وواجبات .

ج ـ العدل : وهو بدوره من المبادىء القرآنية التي تحولت إلى قيمة

ثابتة في الحياة العربية ، حتى سجل التاريخ أخبار عدد من الحكام والقضاة الذين اشتهروا بالعدل وارتفع به ذكرهم . يقول القرآن الكريم : « إن الله يأمر بالعدل والاحسان » (النحل : ٩٠) ، ويقول : « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » (النساء : ٥٨) ويقول : « ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى » (المائدة : ٨) .

د ـ رفض الظلم : وهو خلق عربي أصيل سجله الأدب العربي شعراً ونثراً منذ العصر الجاهلي ، ثم جعله الاسلام قيمة أخلاقية أساسية . ففي المعنى الأول جاءت الآية الكريمة : (الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها) (النساء : ٩٦) .

وفي المعنى الثاني يقول القرآن الكريم : ﴿**ومالكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان**﴾ (النساء : ٧٥) و ﴿**اذهب إلى فرعون إنه طغى**﴾ (طه : ٢٤)و (النازعات : ١٧) .

وفوق ذلك ، فالمسلم ليس مأموراً برفض الظلم فحسب ولكنه مأمور ايضاً بالنضال ضده حين يقع على الآخرين . يقول تعالى : ﴿**والله لا يحب الظالمين**﴾ (آل عمران : ٧٥ و ١٤٠) ، ويقول : ﴿**ومن يظلم منكم نذقه عذاباً أليماً**﴾ (الفرقان : ١٩) ﴿**ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا**﴾ (يونس : ١٣) ﴿**وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون**﴾ (الشعراء : ٢٢٧) ﴿**إنا اعتدنا للظالمين ناراً أحاط بهم سرادقها**﴾ (الكهف : ٢٩) .وفي الحديث القدسي : « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا » .

هـ ـ الحرية : بمعنى اطلاق ملكات الانسان وتحريره من كل صور الاستغلال في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية . فالحرية

ملازمة للانسان منذ ولادته وليست منة من أحد . وفي ذلك يقول عمر بن الخطاب قولته المأثورة : « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً . . » . بل إن الاسلام يحث الفرد على إبداء رأيه والتعبير عنه في شجاعة ، كما يحث على هذه الحرية ، فهو يقول : **﴿ولاتكتموا الشهادة﴾** (البقرة : ٢٨٣) ، ثم يقول : **﴿ولا يضار كاتب ولا شهيد﴾**(البقرة : ٢٨٢) ، فالحرية في الاسلام حرية مسؤولة . وإنما تحدها فقط حدود الله . ويتصل بالحرية استخدام التأمل والفكر على الدوام . والآية الكريمة : **﴿أفلا تعقلون﴾** تتكرر في ستة مواضع من القرآن (البقرة : ٧٦ ، يونس : ١٦ ، يوسف : ١٠٩ ، الأنبياء : ١٠ ، القصص : ٦٠ ، الصافات : ١٣٨) كما تلحق بها الآية **﴿أفلا تتفكرون﴾** (الأنعام : ٥٠) .

و ـ المساواة : وهي مبدأ منزل بدوره . قال تعالى : **﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾** (الحجرات : ١٣) . وهكذا : فـ « الناس سواسية كاسنان المشط » كما ورد في الحديث الشريف .

والمجتمع الاسلامي ، هو المجتمع الوحيد الذي قبل فيه العبد كانسان ، وفتح فيه المجال لا للتحرر فقط ، ولكن لبلوغ قمة الهرم السياسي والاجتماعي ، في سلم اجتماعي مفتوح قائم على المساواة وعلى أن « قيمة المرء ما يحسن » .

ز ـ السماحة الفكرية والاجتماعية . وفي القرآن الكريم : **﴿ولاتجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن﴾** (العنكبوت : ٥٤) ، **﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن﴾** (النحل : ١٢٥) ، **﴿ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبين عداوة كأنه ولي حميم﴾** (فصلت : ٤٩) .

ح ـ المسؤولية عن العمل : فـ **﴿كل نفس بما كسبت رهينة﴾**(المدثر : ٣٨) ، **﴿ولاتزر وازرة وزر أخرى﴾** (فاطر :

١٨ ، الأنعام : ١٦٤ ، الاسراء : ١٥ ، الزمر : ٧ ، النجم : ٣٨) . ﴿**وأن ليس للانسان إلا ما سعى**﴾ (النجم : ٣٩) .

ثانياً : من الناحية الاجتماعية

أ ـ احترام الأسرة واعتبارها نواة البناء الاجتماعي : يتجلى ذلك في عناية مبادىء الاسلام بالقضايا المتعلقة بها سواء في رعاية الوالدين أو التراحم بين ذوي القربى أو قضايا الارث وتقسيمه أو قضايا الزواج وصون حقوق المرأة . ولهذا لم يكن غريباً أن تنجو أكثر المجتمعات العربية من آفة هذا العصر التي أوشكت أن تقوض المجتمعات البالغة التقدم ، وهي ظاهرة تصدع الأسرة وضياع الود بين أفرادها .

ب ـ ايثار المروءة ، والعفو فهو الأساس في العلاقات الاجتماعية . فبالرغم من تشريع العقوبات اسلامياً ، إلا أن العفو وكرم التجاوز أفضل ﴿**وأن تعفوا اقرب للتقوى ولاتنسوا الفضل بينكم**﴾ (البقرة : ٢٣٧) ، ﴿**وإن تعفوا وتصفحوا وتغفروا فإن الله غفور رحيم**﴾ (التغابن : ١٤) ، بل لقد عرف المجتمع العربي ظاهرة الفتوة باعتبارها مرتبة عليا من مراتب الفضل وقرر لها أن تقوم على خصال المروءة والايثار والعفو والسخاء .

ج ـ التكافل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية وتوفير الاحتياجات الانسانية الأساسية ونبذ الأنانية الفردية بوصفها رذيلة من الرذائل ، وذلك بما أمر الاسلام من الصدقات والزكاة وتخصيصها ﴿**إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل**﴾ (التوبة : ٦٠) ﴿**وفي أموالهم حق للسائل والمحروم**﴾(الذاريات : ١٩) ، وبما كانت تقيمه الدول الاسلامية من المشافي والبيمارستانات وإحياء موات الأرض ومبدأ : من

اين لك هذا ؟ ومؤسسة الوقف والأحباس التي أمتدت أياديها إلى التعليم وخدمات المساجد وإلى الجهاد في سبيل الله وإلى المشافي والجسور والينابيع وإلى تحرير الرقيق والغارمين وإلى مرضى الحيوان .

د ـ العدل الاجتماعي ، بتحريم الربا وانكار استغلال الانسان وابقاء التعليم مجانياً مفتوحاً للجميع من خلال المساجد والمدارس ، والناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار .

هـ ـ المسؤولية الاجتماعية العامة للجماعة من خلال تنظيم الحرف (الأصناف) وبخاصة من خلال وظيفة الحسبة المسؤولة عن « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » في المجتمع والتي تشمل فيها تشمل مراقبة الأسواق والموازين والمكاييل والمخابز والمعاصر والصباغة والدباغة والمراكب والصيد ومنع الغش ورقابة المدارس والتجاوز على الطرق ونظافتها ومراقبة الأبنية والرفق بالحيوان والسهر على عدل القضاة والشهود ومجالس الحكم وتنفيذ الأحكام والرقابة على الأمراء والولاة وتنفيذ أحكام الوقف ورقابة المؤذنين والقَوَمة والوعاظ والأطباء والصيادلة والعطارين ومنع الاحتكار ومراقبة الأسعار والحفاظ على الآداب العامة .

ثالثاً : من الناحية الاقتصادية

أ ـ تقديس العمل النافع والانتاج ، فهما قيمتان أساسيتان في الاسلام مبدأً وتطبيقاً . فالعمل شرط الرزق : **﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه﴾** (الملك : ١٥) **﴿وآية لهم الأرض الميتة أحييناها وأخرجنا منها حباً فمنه يأكلون . وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب.وفجرنا فيها من العيون ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم افلا يشكرون﴾** (يس : ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥)

﴿**وأن ليس للانسان إلا ما سعى**﴾ (النجم : ٣٩) . وعمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل العمل بمرتبة الجهاد . والإمام أحمد بن حنبل امر بأن يلزم الناس السوق ، والإمام الغزالي جعل الكسب واجباً على كل شخص في الدنيا لا يعفى منه إلا زاهد أو مجاهد أو عالم أو مشتغل بمصالح المستقبل ، وجعل الأسواق موائد الله من أتاها أصاب منها . وابن تيمية جعل العمل واجباً دينياً ودنيوياً ، وإخوان الصفا قالوا بضروة الصانع للمجتمع ، ودعوا إلى تعلم الصناعات واتقانها . وابن خلدون جعل أساس القيمة في المجتمع القدرة على العمل والكسب .

ب ـ الاستثمار الانتاجي ومنع الاكتناز والاحتكار . فالكون مسخر للانسان يستثمره ﴿**ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض**﴾ (لقمان : ٢٠) ﴿**وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار . وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار**﴾ (ابراهيم : ٣٢ ـ ٣٣) . ﴿**وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً**﴾ (النحل : ١٤) . واستثمار المال يكون في الدرجة الأولى لتوفير الاحتياجات الأساسية للانسان كالطعام والكساء والمواد المساعدة (ورق ، تعدين ، زجاج ، فخار) وأدوات الحرب والنقل .

ج ـ مسؤولية الدولة عن أعمال النفع العام والمصلحة العامة كقنوات الري والأسوار والخانات والجسور والينابيع وقلاع الدفع والخدمات ذات الصفة الاجتماعية كالطرق والمشافي والأوقاف .

د ـ إن الثروات العامة ملك الأمة والدولة إنما تديرها لمصلحة الجميع (كالمناجم والغابات) ، ومن حقها في حالات العسرة والضرورة (كالمجاعات والنكبات) مصادرة الحاجات الأساسية لمنع احتكارها أو استغلالها .

رابعاً : من الناحية الفكرية الثقافية

أ ـ رفض الأمية ، وتكريم العلم طلباً وحملاً ونشراً وتراثاً . فإذا كانت كلمة ﴿اقرأ﴾ أول أوامر القرآن الكريم ، فإن العلم واجب اسلامي : **﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾** (الزمر : ٩) . وقد كان من ميزات عهد الرسالة طلب العلم ، ومن ميزات المجتمع المسلم فيما بعد أنه مجتمع متعلم انتشر فيه العلماء وتكاثرت فيه المدارس حتى اضحى التراث العربي الاسلامي يضم ملايين الكتب .

ب ـ الدعوة للإبداع والتفكير في آلاء الله وفي الطبيعة واسرارها وفي الذات الانسانية خلقاً وسلوكاً **﴿وفي أنفسكم أفلا تبصرون﴾** (الذاريات : ٢١) . **﴿أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء﴾** (الأعراف : ٥٤) . **﴿إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون﴾** (البقرة : ١٦٤) **﴿قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق﴾** (العنكبوت : ٢٠) .

ج ـ البحث عن المعرفة والحكمة من أي وعاء خرجت . وقد برهن المجتمع العربي الاسلامي عملياً عن ذلك بما مزج من مختلف الثقافات وما أخذ من ثقافة اليونان وفارس والهند بجانب الثقافة العربية الاسلامية ، وبما أقام نتيجة لذلك من ثقافة عالمية أضاءت سبيل البشرية عدة قرون .

طبق الأصل

عن : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الخطة الشاملة للثقافة العربية

تونس ١٩٩٠ ، ص ص ٥٤ ـ ٥٩

هوامش ومراجع الباب الثالث
أولاً ـ هوامش ومراجع الفصل الأول

(١) الدكتور محمد عابد الجابري ، نقد العقل العربي/٢/ ـ بنية العقل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨٧ ، ص١٠٣ . ووفقاً للمعجم الفلسفي (اعداد الدكتور مراد وهبة ، دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٣٢) ، فإن الاشكالي هو ، كما أقر مجمع اللغة العربية في القاهرة :
« اصطلاحاً ، صفة لما يبين فيه وجه الحق ، ويمكن أن يكون صادقاً إلا أنه لا يقطع بصدقه » .
« المعنى الدارج ـ صفة لما هو مشتبه ويقرر دون دليل كاف ، ومن ثم يبقى موضع نظر » .

(٢) انظر الحوار الذي أجرته مع جاك بيرك مجلة « الكويت » ـ الكويت ، السنة الثامنة ، العدد ٦٣ ، نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٧ ، ص ص ٤٠ ـ ٤٣ .

(٣) تم تعريف القيم على لسان العديد من علماء التربية ، حيث عرفها بعضهم على أنها قوانين من أجل الحياة Melvin, et. al. 1977 ، في حين عرفها بعضهم الآخر على أنها مفاهيم للأشياء المرغوبة وغير المرغوبة (Boehm, 1977) ، ويرى فريق ثالث بأن القيم تمثل معايير ومبادىء تستخدم للحكم على قيم الأشياء (Shaver and Strong , 1976) ، بينما يعتقد فريق رابع بأنها عبارة عن أفكار تدور حول قيمة ما عملناه في الماضي ، وما نعمله الآن ، وما نحاول عمله في المستقبل (Fradenki, 1980: 93) . (نقلاً عن : جودت أحمد سعادة ، المواد الاجتماعية وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية ، «المجلة العربية للعلوم الانسانية» ـ الكويت ، المجلد الثالث ، العدد التاسع ، شتاء ١٩٨٣ ، ص ١٦٤) .

(٤) انظر المقابلة التي أجرتها مع الدكتور عبد الله عبد الدائم مجلة «الجيل» ـ نيقوسيا ، المجلد رقم /٧/ ، العدد /١٢/ ، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦ ، ص ص ٥٩ ـ ٦٤ .
وبالاضافة إلى القيم التي أشار إليها الدكتور عبد الدائم في المقابلة ، تحدث في كتابه الذي ذكره ، أيضاً ، عن قيم أخرى في التراث العربي الاسلامي هي : الحرية ، الشورى ، العدالة والمساواة .

(٥) الدكتور عبد الله عبد الدائم ، في سبيل ثقافة عربية ذاتية (الثقافة العربية والتراث) ، دار الآداب ، الطبعة الأولى ، آذار (مارس) ١٩٨٣ ، ص ص ١٢٥ ـ ١٢٦ .

(٦) الدكتور عبد الله عبد الدائم ، الانسان العربي وأزمة العصر ، مجلة « الآداب » ـ بيروت ، السنة ٣١ ، العدد ٦ ـ ٩ ، حزيران ـ ايلول ١٩٨٣ ، ص ٤ و ٦ .

(٧) الدكتور عون الشريف ، نحو وجدان جديد ، مجلة « العربي » ـ الكويت ، العدد ٢٤٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ ، ص ١٦ .

(٨) سامي خشبة ، مصطلحات فكرية ، جريدة « الأهرام » ـ القاهرة ، العدد ٣٨٥٥٢ ، ١٩٩٢/٦/٢٦ .

(٩) الدكتور عون الشريف ، نحو وجدان جديد ، المرجع الأسبق ، ص ١٦ .

(١٠) جاك بيرك ، في مجلة « العربي » ـ الكويت ، (زاوية أقوال) ، العدد ٣٣٢ ، يوليو (تموز) ١٩٨٦ ، ص ٢٣ .

ثانياً ـ هوامش ومراجع الفصل الثاني

(١) الدكتور الطاهر لبيب ، الطفل العربي بين الحاجات والمؤسسات ، مجلة « المستقبل العربي » ـ بيروت ، العدد ١٠٠ ، الشهر السادس ١٩٨٧ ، ص ٨٩ .

(٢) الدكتور مراد وهبة وآخرون ، المعجم الفلسفي ، الطبعة الثالثة ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ١٥٩ .

(٣) موسوعة الهلال الاشتراكية ، مراجعة كامل زهيري ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ١٨٦ .

(٤) الدكتور أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ١٩٧٧ ، ص ٢٨٢ .

(٥) أشار إلى ذلك : الدكتور ابراهيم سعد الدين وآخرون ، صور المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة (مشروع المستقبلات العربية البديلة) ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨٥ ، ص ٧٨ .

(٦) انظر : محمد عيد البغدادي ، الموجز في دراسة الحاجات الانسانية ، دار الوثبة (دون ذكر تاريخ النشر) ، دمشق ، ص ص ٥٢ ـ ٩١ . وفي المرجع أيضاً تصنيف آخر للحاجات الانسانية قائم على المراحل العمرية .

(٧) انظر : وثيقة حقوق الانسان (الترجمة العربية الرسمية التي وضعتها الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة) ، ملحق مجلة « العربي » ـ الكويت ، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣ .

(٨) انظر : النشرة التي أصدرتها الأمم المتحدة ـ ادارة شؤون الإعلام ، تحت عنوان « اعلان الحق في التنمية » ، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠ .

(٩) الدكتور منصور أحمد منصور ، الدوافع والحوافز بين النظرية والتطبيق ، مجلة « عالم الفكر » ـ الكويت ، المجلد السابع ، العدد الرابع ، يناير ـ فبراير ـ مارس ١٩٧٧ ، ص ص ١٨٠ ـ ١٨٣ .

(١٠) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (اعداد الدكتور احمد زكي بدوي) ، المرجع الأسبق ، ص ٢٨٢ .

(١١) انظر : الدكتور ابراهيم سعد الدين وآخرون ، صور المستقبل العربي ، المرجع الأسبق ص ص ٧٨ ـ ٧٩ .

(١٢) انظر : برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، حاجات الانسان الأساسية في الوطن العربي (الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات) ، ترجمة عبد السلام رضوان ، سلسلة « عالم المعرفة » ـ الكويت ، العدد رقم ١٥٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٩٠ ، وخاصة : الفصل الخاص بالتعريف والقضايا ووجهات النظر ، ص ص ٥٤ ـ ٥٦ .

(١٣) الدكتور جلال احمد أمين ، خرافة الحاجات الانسانية غير المحدودة ، مجلة « العربي » - الكويت ، العدد ٢٨٠ ، مارس (آذار) ١٩٨٢ ، ص ص ٢١ - ٢٣ .
(١٤) الدكتور مراد وهبة وآخرون ، المعجم الفلسفي ، المرجع الأسبق ، ص ١٩٣ .
(١٥) ذكره أبو القاسم علي في معرض عرضه لكتاب « عالم صغير وجميل SMALL IS BEAUTIFUL لمؤلفه الدكتور شوماخر ، في جريدة « البيان » - دبي ، ١٩٩٠/١/٧ .
(١٦) انظر : روجيه غارودي ، حوار الحضارات ، ترجمة الدكتور عادل العوا ، منشورات عويدات ، سلسلة « زدني علماً » ، العدد الأول ، بيروت وباريس ١٩٧٨ ، ص ١٢٣ .
(١٧) ذكره : عرفان محمود ، بين انهيار الوجه الماضي للحضارة الغربية وانتظار انهيار الوجه الآخر ، جريدة « كيهان العربي » - طهران ، العدد ٢٢٧١ ، السنة ١٢ ، ١٩٩١/١٢/٧ .
(١٨) الدكتور انطوان حداد ، العصر العلمي الصناعي يستنزف البيئة ، مجلة « العلم والتكنولوجيا » - بيروت ، السنة الأولى ، العدد الثالث ، آذار ١٩٨٤ ، ص ٤ .
(١٩) الدكتور جلال أحمد أمين ، خرافة الحاجات الانسانية غير المحدودة ، المرجع الأسبق ، ص ص ٢٣ - ٢٤ .
(٢٠) الدكتور ابراهيم سعد الدين وآخرون ، صور المستقبل العربي ، المرجع الأسبق ، ص ٤١ . ولمزيد من التفاصيل حول نماذج التنمية الخمسة المذكورة ، يرجع إلى الصفحات ٣٤- ٤٦ في المرجع .
(٢١) الدكتور علي عبد الله علي ، دعوة إلى انشاء صندوق عربي للاحتياجات الأساسية ، مجلة « الاقتصاد العربي » - العدد ٢٩ ، تشرين الثاني ١٩٧٨ ، ص ٤١ .
(٢٢) لجنة الجنوب ، التحدي أمام الجنوب (تقرير لجنة الجنوب برئاسة ي . نيريري) ، ترجمة عطا عبد الوهاب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٩٠ ، ص ٦٧ .
(٢٣) الدكتور محمد عابد الجابري ، آفاق المستقبل العربي ، مجلة « المستقبل العربي » - بيروت ، العدد ١٥٦ ، ١٩٩٢/٢ ، ص ٩ .
(٢٤) جريدة « الأهرام » - القاهرة (مصطلحات فكرية . . مجتمع الوفرة) ، ١٩٩١/٩/٢٠ .
(٢٥) انظر : الدكتور جلال أمين ، طلب الراحة وطلب المتعة ، مجلة « العربي » - الكويت ، العدد ٢٨٢ ، مايو (أيار) ١٩٨٢ ، ص ص ٢٧ - ٣٠ .
(٢٦) الدكتور رينيه دوبو ، انسانية الانسان . . نقد علمي للحضارة المادية ، ترجمة الدكتور نبيل صبحي الطويل ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ٤٩ .
(٢٧) جريدة « الأهرام » ، ١٩٩١/٩/٢٠ ، المرجع الأسبق .

ثالثاً ـ هوامش ومراجع الفصل الثالث

(١) انظر : الدكتور عادل العوا ، مذاهب السعادة ، دار الفاضل ، دمشق ١٩٨٥ ، ص ٣٥ .
(٢) للمزيد من التفاصيل ، يرجع إلى المراجع التالية خاصة :
ـ الدكتور عادل العوا ، مذاهب السعادة ، المرجع السابق .
ـ سيد صديق عبد الفتاح ، السعادة كما يراها المفكرون ، مؤسسة عز الدين ، بيروت .
ـ الدكتور عبد الحي محمد قابيل ، المذاهب الأخلاقية في الاسلام (الواجب ـ السعادة) ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٤ .
(٣) رواه الترمذي في باب الزهد ، ورواه ابن ماجه في كتاب الزهد . وفلان آمن في سربه أي في نفسه . وحيزت = جمعت .
(٤) ذكره : أبو الحسن الماوردي ، أدب الدنيا والدين ، الطبعة الثالثة ، دار الفكر ، القاهرة ١٩٥٥ ، ص ١٤٤ .
(٥) من أجل المزيد عن مفاهيم الأمن القومي وقضاياه وأبعاده ، انظر :
ـ أمين هويدي ، في السياسة والأمن ، معهد الانماء العربي ، بيروت ١٩٨٢ .
ـ أمين هويدي ، أزمة الأمن القومي العربي . . لمن تقرع الأجراس ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩١ .
ـ أمين هويدي ، فجوة الأمن القومي العربي ، مجلة « الفكر الاستراتيجي العربي » ـ يوليو ١٩٨١ .
ـ سمير خيري ، نظرية الأمن القومي العربي ، دار القادسية للطباعة ، بغداد ١٩٨٣ .
ـ الدكتور عبد المنعم المشاط ، نحو تدريس الأمن القومي في الوطن العربي ، مجلة « شؤون عربية » ـ تونس ، العدد ٥٩ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩ ، ص ص ١١١ ـ ١٣٢ .
(٦) ول ديورانت ، قصة الحضارة (الجزء الأول من المجلد الأول ـ نشأة الحضارة) ، الادارة الثقافية في جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٤٩ ، ص ٣ .
(٧) الدكتور يحيى الجمل ، معنى التقدم الحضاري ، مجلة « الدوحة » ـ الدوحة ، العدد ١٢ ، فبراير (شباط) ١٩٧٧ ، ص ٢٣ .
(٨) اشار إليه : الدكتور عبد المعطي محمد عساف ، أزمة الأمن التنموي العربي ، مجلة « شؤون عربية » ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد ٦٥ ، ابريل (نيسان) ١٩٩١ ، ص ٣٠ . والمرجع ينقل عن روبرت مكنمارا . جوهر الأمن ، ترجمة يونس شاهين ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ص ٨٣ ـ ٨٤ .
(٩) الدكتور عبد المعطي محمد عساف ، أزمة الأمن . . المرجع السابق ، ص ٣٠ و ٣٥ .

(١٠) لجنة الجنوب (برئاسة يوليوس نيريري) ، التحدي أمام الجنوب (تقرير لجنة الجنوب) ، ترجمة عطا عبد الوهاب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٠ ، ص ٦٤ و ٦٦ .

(١١) عن نشرة « المنتدى » التي يصدرها منتدى الفكر العربي ـ عمان ، السنة الأولى ،ـ العدد ٨ ، ايار (مايو) ١٩٨٦ ، ص ١٤ .

(١٢) الدكتور محمد فاضل الجمالي ، بعد مأساة الخليج ، هل من عزيمة صادقة للنهوض بالأمة العربية ؟ مجلة « المستقبل العربي » ـ بيروت ، السنة ١٤ ، العدد ١٥٢ ، ١٩٩١/١٠ ، ص ١٢٦ .

(١٣) الدكتور برهان غليون ، اغتيال العقل ، موفم للنشر ، الجزائر ١٩٩٠ ، ص ٩ .

(١٤) محمد الماغوط ، اليس في بلاد العجائب ، مجلة « المستقبل » ـ باريس ، العدد ١٦٧ ، ١٩٨٠/٥/٣ .

(١٥) جميل مطر في عرضه لدراسة الدكتور حسن نافعه « القومية العربية والتفكك في الوطن العربي » ، في كتاب « دراسات في القومية العربية والوحدة » الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ، انظر : مجلة « المستقبل العربي » ـ بيروت ، السنة الثامنة ، العدد ٧٦ ، ١٩٨٥/٦ ، ص ١٥٦ .

(١٦) من قصيدة « خوف » للشاعر التركي برهان الدين باش سراج ، ترجمة عبد الخالق يوسف ، في : مجلة « صوت الرافدين » ـ قبرص ، العدد ٢٢ ، ١٩٨٤/٤/٢ .

(١٧) انظر : عبد الله باجبير ، قهوة الصباح ، جريدة « الشرق الأوسط » ـ لندن ، ١٩٨٦/٨/٢٥ .

(١٨) ذكره : الدكتور عبد القادر ياسين ، قراءة في التقرير السنوي للمعهد الدولي لأبحاث السلام ، مجلة « الوحدة » ـ الرباط ، السنة الخامسة ، العدد ٥٤ ، آذار ١٩٨٩ ، ص ٢١٣ .

(١٩) انظر : جريدة « الرأي » ـ عمان ، شوارع بريطانيا لم تعد آمنة ، ١٩٨٤/٩/٢٧ .

(٢٠) مها المصري ، خرج ولم يعد . . عنوان يومي في الغرب ، جريدة « الحياة » ـ لندن ، ١٩٩١/٩/٣ .

(٢١) انظر : آلان ي . تومبسون ، نحو فهم المستقبلية . . مدخل إلى دراسة علوم المستقبل ، ترجمة ياسر الفهد ، وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ١٩٨٣ ، ص ٧٥ .

(٢٢) الدكتور غازي ابو شقرا ، التكنولوجيا والتكامل الحضاري ، مجلة « الفكر العربي » ـ بيروت ، السنة الأولى ، العدد السابع ، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٨ وكانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ ، ص ١٣٦ .

(٢٣) صلاح سليم علي ، الحيادية في العلم والتكنولوجيا ، مجلة « دراسات عربية » ـ بيروت ، السنة ٢٤ ، العدد العاشر ، آب (اغسطس) ١٩٨٨ ، ص ٧٦ .

(٢٤) الدكتور حسن قبيسي ، من قضى ومن ينتظر ، مجلة « الفكر العربي » ـ بيروت ، السنة السابعة ، العدد ٤٥ ، آذار ١٩٨٧ ، ص ص ٥ ـ ٦ .
(٢٥) انظر المقابلة التي اجريت مع البروفسور كارلو روبيا ونشرت في مجلة « آفاق علمية » ـ عمان ، السنة الثانية ، العدد العاشر ، آذار/ نيسان ١٩٨٧ ، ص ص ٤١ ـ ٤٣ .
(٢٦) أشار إليه : كولن نورمان ، العلم والتكنولوجيا في الثمانينات ، ترجمة سنية الجلالي ، مكتبة غريب ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٩ .
(٢٧) انظر : اوريليو بيشيي ، ساعة الحقيقة ، ترجمة الدكتور صافي فلوح وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ١٩٨٠ ، ص ١٠ .
(٢٨) كولن نورمان ، العلم والتكنولوجيا في الثمانينات ، المرجع الأسبق ، ص ٧ .
(٢٩) انظر : محررو مجلة « الايكولوجست » (م .غ سميث وآخرون) ، من أجل البقاء أحياء ، ترجمة الدكتور المهندس سعد الدين خرفان ، دار طلاس ، دمشق ١٩٨٨ ، ص ص ٣٨ ـ ٣٩ .
(٣٠) صلاح عيسى ، المخلص الوحيد ، مجلة « الموقف العربي » ـ نيقوسيا ، السنة ١١ ، العدد ٤٧١ ، الاثنين ١٩٩١/٤/٢٩ ، ص ١٢ .

رابعاً ـ هوامش ومراجع الفصل الرابع

(١) البرت شفايتزر ، فلسفة الحضارة ، ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوي ، الطبعة الثالثة ، دار الاندلس ، بيروت ١٩٨٣ ، ص ١٠٧ .

(٢) الدكتور رينيه دوبو ، انسانية الانسان ، ترجمة الدكتور نبيل صبحي الطويل ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ٤٧ .

(٣) الدكتورة منى فياض ، وظائفية المعتقدات السحرية في العالم الثالث ، جريدة « الحياة » ـ لندن ، العدد ١٠٥٥٦ ، ١٩٩٢/١/١ .

(٤) انظر التحليل الذي نشرته جريدة « البيان » ـ دبي ، تموز (يوليو) ١٩٨٩ ، تحت عنوان : المنجمون . . هل كانوا يديرون البيت الأبيض ؟

(٥) الدكتور عبد السلام العجيلي ، لو آمن أحدكم ، مجلة « العربي » ـ الكويت ، السنة ٣٢ ، العدد ٣٧٧ ، ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨٩ ، ص ٣٣ .

(٦) الدكتور مصطفى محمود في كتاب « اعترافات مصطفى محمود » الذي أعده الكاتب محمود فوزي ونشر مسلسلاً في مجلة « الأهرام الاقتصادي » ـ القاهرة ، والاقتباس من الحلقة الرابعة المنشورة في العدد ١١٧٣ من المجلة ، ١٩٩١/٧/٨ ، ص ٣٠

(٧) الدكتور هارولد فينك ، لمن ترهقهم الحياة ، ترجمة الدكتور محمد الحلوجي ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ٢٤٩ .

(٨) الدكتور هارولد فينك ، لمن ترهقهم الحياة ، المرجع السابق ص ٢٥٥ .

(٩) الشيخ محمد الغزالي ، ظلام من الغرب ، الطبعة الثانية ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٦٥ .

(١٠) الدكتور محمد عابد الجابري ، تكوين العقل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية وجماعة الدراسات العربية والتاريخ والمجتمع ، الطبعة الثالثة ، بيروت ١٩٨٨ ، ص ١٣٦ .

(١١) عناية الله ابلاغ ، الامام الأعظم أبو حنيفة المتكلم ، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ص ١٢٩ ـ ١٣٠ .

(١٢) ذكره : عناية الله ابلاغ ، الامام الأعظم ، المرجع السابق ص ١٥٣ . والمرجع ينقل عن أبي حنيفة في كتابه « الوصية » .

(١٣) عناية الله ابلاغ ، الامام الأعظم ، المرجع السابق ، ص ص ١٤٠ ـ ١٤١ .

(١٤) انظر : المرجع السابق ص ١٥٣ .

(١٥) المرجع السابق ص ١٥٦ .

(١٦) فتحي رضوان ، الاسلام والانسان المعاصر ، دار المعارف بمصر ، سلسلة « اقرأ » ، العدد ٤٠٦ ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ص ٣٧ ـ ٣٨ .

(١٧) انظر : الدكتور وهبة الزحيلي ، الأصول العامة لوحدة الدين الحق ، المكتبة العباسية ، دمشق ١٩٧٢ ، ص ٦٧ .والمرجع يستند إلى حديث عن النبي محمد ﷺ رواه مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي .

(١٨) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، المقدمة ، دار القلم ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٤ ، ص ٤٦٠ .

(١٩) الدكتور أحمد زكي ، العقل والإيمان ، مجلة « العربي »ـ الكويت ، العدد ١٢٠ ، نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٨ ، ص ١٠ .

(٢٠) أبو أسحق الشاطبي ، الاعتصام ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨٢ ، الجزء الثاني ، ص ٣١٨ .

(٢١) فيرنر هايزنبرغ ، فيزياء وفلسفة ، ترجمة الدكتور أدهم السمان ، وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ١٩٨٤ ، ص ١٩٣ .

(٢٢) ج. برونوفسكي ، ارتقاء الانسان ، ترجمة الدكتور موفق شخاشيرو ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت ، سلسلة « عالم المعرفة » ، العدد ٣٩ ، مارس (آذار) ١٩٨١ ، ص ٢٧٣ .

(٢٣) رجاء غارودي ، التربية وازمة القيم ، المجلة العربية للتربية ، المجلد الثالث ، العدد الثاني ، سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ٥٦ .

(٢٤) انظر : الدكتور احمد زكي ، العقل والإيمان ، المرجع الأسبق ، ص ١٢ .

(٢٥) ذكره : الشيخ نديم الجسر ، قصة الإيمان بين الفلسفة والعلم والقرآن ، دار الخلود ، بيروت ١٩٦٩ ، الطبعة الثالثة ، ص ٣٥٩ .

(٢٦) الدكتور برهان غليون ، نقد السياسة . . الدولة والدين ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٩١ ، ص ٤٧٩ .

(٢٧) الدكتور رشدي فكار ، في المقابلة التي أجرتها معه ، مجلة « المجلة العربية » ـ الرياض ، السنة ١٢ ، العدد ١٣٤ ، تشرين الأول ١٩٨٨ ، ص ٣١ .

(٢٨) اندريه موروا ، فن الحياة ، ترجمة جمال الدين أمين ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، (دون تاريخ نشر) ، ص ص ١٥٩ ـ ١٦٠ .

(٢٩) انظر : الدكتور يوسف القرضاوي ، حاجتنا إلى تجديد الإيمان ، مجلة « الدوحة » ـ قطر ، العدد ١١٤ ، يونيو (حزيران) ١٩٨٥ ، ص ١٥ .

(٣٠) الدكتور هارولد فينك ، لمن ترهقهم الحياة ، المرجع الأسبق ، ص ٢٦٦ .

(٣١) الدكتور قاسم عبده قاسم ، في : ندوة المستقبل العربي ، مجلة « المستقبل العربي » ـ بيروت ، العدد ٨٦ ، ١٩٨٦/٤ ، ص ١٣٦ .

(٣٢) ذكره : ديل كارنيجي ، دع القلق وابدأ الحياة ، تعريب عبد المنعم الزيادي ، مكتبة الخانجي ، الطبعة السادسة ، القاهرة (دون تاريخ نشر) ، ص ٢٩٢ .

(٣٣) ذكره : المرجع السابق ، ص ٢٨٢ .

(٣٤) ذكره : الدكتور هارولد فينك ، لمن ترهقهم الحياة ، المرجع الأسبق ، ص ٢٧٧ .

(٣٥) الدكتور عادل صادق ، كيف نواجه ضغوط الحياة ؟ مجلة « العربي » ـ الكويت ، السنة ٣٤ ، العدد ٣٨٢ ـ ٣٩٤ ، سبتمبر (ايلول) ١٩٩١ ، ص ٥٩ .

(٣٦) ذكره : سيد صديق عبد الفتاح ، السعادة كما يراها المفكرون ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ، بيروت (دون تاريخ نشر) ، ص ٩٥ ، والمرجع ينقل عن : مجلة « الهلال » ، يناير ١٩٥٤ .

(٣٧) القرآن الكريم : سورة الحجرات ، الآية رقم ١٠ .

(٣٨) انظر : الدكتور يوسف القرضاوي ، حاجتنا إلى تجديد الإيمان ، المرجع الأسبق ، ص ص ١٢ ـ ١٦ .

(٣٩) الشيخ نديم الجسر ، قصة الإيمان بين الفلسفة والعلم والقرآن ، المرجع الأسبق ، ص ٤٣٧ .

(٤٠) آية الله الشهيد المطهري ، الانسان والإيمان ، ترجمة عبد المنعم خاقاني ، منظمة الاعلام الاسلامي ـ قسم العلاقات الدولية ، مطبعة فجر الاسلام ، طهران ١٤٠٣ هـ ، ص ٥٠ .

(٤١) انظر : كلمة الأمة . . الاسلام وحقوق الانسان ، في : مجلة « الأمة » ـ الدوحة ، السنة الأولى ، العدد الثالث ، كانون الثاني ١٩٨١ ، ص ٣ .

(٤٢) انظر : مقابلة أجرتها مع الشيخ محمد متولي الشعواري مجلة « الحوادث » ـ بيروت العدد ١١٠٠ ، الجمعة في ١٩٧٧/١٢/٩ ، ص ص ٨٥ ـ ٨٨ .

(٤٣) برنارد لويس ، السياسة والحرب ، في : تراث الاسلام ، تصنيف شاخت وبوزوث ، ترجمة الدكتور محمد زهير السمهوري والدكتور حسين مؤنس والدكتور إحسان صدقي العمد ، تعليق وتحقيق الدكتور شاكر مصطفى ، مراجعة الدكتور فؤاد زكريا ، سلسلة « عالم المعرفة » ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد ٨ ، الطبعة الأولى ، أغسطس (آب) ١٩٧٨ ، ص ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦ .

(٤٤) خالد محيي الدين ، الاسلام والاشتراكية ، مجلة « الكاتب » ـ القاهرة ، السنة ٨ ، العدد ٨٤ ، مارس (آذار) ١٩٦٨ ، ص ص ١٠ ـ ١١ .

(٤٥) آية الله الشهيد المطهري ، الانسان والإيمان ، المرجع الأسبق ، ص ٤٤ .

خامساً ـ هوامش ومراجع الفصل الخامس

(١) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ١٣٦٦ هـ ، الطبعة الأولى ، الجزء الأول .

(٢) القرآن الكريم ، سورة النور ، الآية ٥٥ .

(٣) القرآن الكريم ، سورة الأعراف ، الآية ٣٥ .

(٤) القرأن الكريم ، سورة الكهف ، الآية ٨٨ .

(٥) القرآن الكريم ، سورة الحجرات ، الآية ١٠ .

(٦) انظر : عزت عبد الله الدعاس ، القواعد الفقهية مع الشرح الموجز ، الطبعة الثالثة ، دار الترمذي ، حمص ١٩٨٩ ، ص ٧ وما بعدها .

(٧) انظر : أبو أسحق الشاطبي ، الموافقات في أصول الشريعة ، دار المعرفة ، بيروت ، ج٢، (دون تاريخ نشر) ص ١٠ .

(٨) الامام محمد أبو زهرة ، أصول الفقه ، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ص ٣٦٧ ـ ٣٦٩ .

(٩) أبو أسحق الشاطبي ، الموافقات ، الجزء الثاني ، المرجع الأسبق ، ص ١٧ .

(١٠) أبو أسحق الشاطبي ، الموافقات ، المرجع السابق ، ص ص ٨ ـ ١١ .

(١١) في التفريق بين الظن والشك والوهم ، انظر : محمد صالح العثيمين ، الأصول من علم الأصول ، مؤسسة الرسالة (بيروت) ومكتبة الرشد (الرياض) ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٦ ، ص ١٩ .

(١٢) انظر وقارن : الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي ، ضوابط المصلحة في الشريعة الاسلامية ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٧٧ ، ص ص ٢٤٨ ـ ٢٦٢ .

(١٣) انظر وقارن : الدكتور حسين حامد حسان ، نظرية المصلحة في الفقه الاسلامي ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ص ٢٢٧ ـ ٢٤٧ .

(١٤) انيس منصور ، مواقف ، جريدة « الأهرام » ـ القاهرة ، ١٩٩١/٧/٢٦ .

(١٥) بتصرف ، عن المحاضرات التي القاها الدكتور حامد عمار في مركز سرس الليان ـ المنوفية ، ١٩٦٧ .

(١٦) الدكتور بهاء أبو لبن ، القيم والعادات والتقاليد العربية وأزمة التطور الحضاري ، مجلة « الآداب » ـ بيروت ، ايار ١٩٧٤ ، ص ٥٨ .

(١٧) عن جريدة « الحياة » ـ لندن ، ١٩٩١/١٠/٤ .

(١٨) عن : الشيخ علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي ، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، طبع دائرة المعارف النظامية ، حيدر أباد ١٣١٢ هـ ، ج ٨ ، ص ٢٦٩ .
والمرجع ينقل عن البيهقي في شعب الإيمان .
(١٩) ذكره الشيخ علاء الدين الهندي في : كنز العمال ، ج ٢ ، ص ١٧٤ ، عن ابن النجار .
(٢٠) القرآن الكريم ، سورة الضحى ، الآية ٩ .
(٢١) القرآن الكريم ، سورة النساء ، الآية ١٠ .
(٢٢) ذكره : الامام شمس الدين الذهبي ، كتاب الكبائر ، المكتبة الثقافية ، بيروت (دون تاريخ نشر) ، ص ٦٧ .
(٢٣) القرآن الكريم ، سورة الاسراء ، الآيتان ٢٣ و ٢٤ .
(٢٤) القرآن الكريم ، سورة لقمان ، الآية ١٤ .
(٢٥) القرآن الكريم ، سورة البقرة ، الآية ١٨٨ .
(٢٦) رواه مسلم وأحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه .
(٢٧) رواه الترمذي عن ابن عمر .
(٢٨) محمد أبو زهرة ، التكافل الاجتماعي في الاسلام ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٧٦ .
(٢٩) انظر : الدكتور عبد الهادي علي النجار ، الاسلام والاقتصاد ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت ، سلسلة « عالم المعرفة » ، العدد ٦٣ ، مارس (آذار) ١٩٨٣ ، ص ص ١٧٦ - ١٧٧ .
(٣٠) مسند أحمد بن حنبل ، نشر الأستاذ أحمد شاكر ، الحديث رقم ٤٨٨٠ .
(٣١) ذكره : الدكتور النجار ، الاسلام والاقتصاد ، المرجع الأسبق ، ص ١٧٧ .
(٣٢) انظر : الدكتور ابراهيم محمد سلقيني ، التكافل في الاسلام ، مجلة « نهج الاسلام » - دمشق ، السنة ٨ ، العدد ٢٨ ، آب ١٩٨٧ - ذو الحجة ١٤٠٧ هـ ، ص ٣٨ .
(٣٣) انظر عرض بحث الدكتور حسين حامد حسان حول التنمية الاقتصادية التطبيقية في الاسلام ، في : مجلة « العالم » - لندن ، العدد ٢١٧ ، ٩ نيسان (ابريل) ١٩٨٨ ، ص ٤٧ .
(٣٤) انظر : الدكتور سلقيني ، التكافل في الاسلام ، المرجع الأسبق ، ص ٣٨ .
(٣٥) أما المبادىء الأحد عشر (لاستراتيجية تطوير التربية العربية) الباقية ، فهي : المبدأ الانساني ، المبدأ القومي ، المبدأ التنموي ، المبدأ الديمقراطي ، مبدأ التربية للعلم ، مبدأ التربية للعمل ، مبدأ التربية للحياة ، مبدأ التربية للقوة والبناء ، مبدأ التربية المتكاملة ، مبدأ الأصالة والتجديد ، ومبدأ التربية للانسانية .
(٣٦) انظر : المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة ، استراتيجية تطوير التربية العربية ، الطبعة الأولى ، مطبعة مؤسسة دار الريحاني ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

سادساً ـ هوامش ومراجع الفصل السادس

(١) الدكتور عبد الله عبد الدائم ، في تعقيبه على إحدى محاضرات ندوة أزمة التطور الحضاري العربي التي عقدت في الكويت ١٩٧٤ . انظر : مجلة « الآداب » ـ بيروت ، ايار (مايو) ١٩٧٤ ، ص ١٤٩ .

(٢) ، (٣) ، (٤) انظر : الدكتور جلال أحمد أمين ، المشرق العربي والغرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ص ١٦١ ـ ١٦٢ . ومن اجل مزيد عن الارادة الحضارية لدى مالك بن نبي ، يرجع إلى : مالك بن نبي ، المسلم في عالم الاقتصاد ، ترجمة عبد الصبور شاهين ، دار الفكر ، الطبعة الثالثة ، دمشق ١٩٨٠ ، ص ص ٦١ ـ ٦٢ .

(٥) فتحي رضوان ، الاسلام والانسان المعاصر ، المرجع الأسبق ، ص ص ٢٢ ـ ٢٣ .

(٦) انظر : مقابلة مع الدكتور زكي نجيب محمود ، في : مجلة « صباح الخير » ـ القاهرة ، العدد ١٠٨٦ ، ٢٨ اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٦ ، ص ص ٤٣ ـ ٤٦ .

(٧) في القرآن الكريم : ﴿**وإذ قال ربك إني جاعل في الأرض خليفة**﴾ ـ سورة البقرة ، الاية ٣٠ .

(٨) في القرآن الكريم : ﴿**وماخلقت الجن والانس إلا ليعبدون**﴾ ـ سورة الذاريات ، الآية ٥٦ .

(٩) في القرآن الكريم : ﴿**هو الذي خلق لكم مافي الأرض جميعاً**﴾ ـ سورة البقرة ، الآية ٢٩ .

(١٠) انظر : مقابلة مع الدكتور محمد عمارة ، في : مجلة « الفيصل » ـ الرياض ، السنة ١١ ، العدد ١٣٠ ، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ ، ص ص ٣٥ ـ ٣٩ .

(١١) الشيخ عبد المنعم النمر ، نهضة الشعوب وعلى أي اساس تقوم ، مجلة « العربي » ـ الكويت ، العدد ١٤٥ ، ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٠ ، ص ٢٠ .

(١٢) الدكتور زكي نجيب محمود ، فكر على فكر ، جريدة « الأهرام » ـ القاهرة ، ١٩٨٩/٢/٢١ .

(١٣) الدكتور هارولد فينك ، لمن ترهقهم الحياة ، المرجع الأسبق ، ص ٢٧٤ .

(١٤) هاشم صالح ، حول مفهوم الحس التاريخي وضرورة تنميته لادراك معنى التفاوت التاريخي بين العرب والغرب ، مجلة « الوحدة » ـ الرباط ، السنة السابعة ، العدد ٨١ ، يونيو (حزيران) ١٩٩١ ، ص ١٩ .

(١٥) ذكره : عرفان محمود ، بين انهيار الوجه الماضي للحضارة الغربية وانتظار انهيار الوجه الأخر ، جريدة « كيهان العربي » ـ طهران ، العدد ٢٢٧١ ، السنة ١٢ ، ١٩٩١/١٢/٧ .

سابعاً ـ هوامش ومراجع الفصل السابع

(١) من حديث طويل ذكره : الامام النووي ، شرح الأربعين حديثاً النووية ، تحقيق ودراسة الشيخ عبد العزيز عز الدين السيروان ، دار قتيبة ، دمشق ١٩٩٠ ، ص ٧٥ .

(٢) انظر وقارن :

ـ الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي ، كبرى اليقينيات الكونية ، الطبعة الثالثة ، (دون ذكر دار نشر) ، دمشق ١٩٧٣ ، ص ص ١٧١ ـ ١٨١ .

ـ الدكتور البوطي أيضاً ، مشكلة الحرية بين المذاهب الفلسفية والموقف الاسلامي ، مجلة « التراث العربي » ـ دمشق ، السنة الرابعة ، العدد ١٣ ـ ١٤ ، تشرين الأول وكانون الثاني ١٩٨٤ ، ص ٦١ .

(٣) القرآن الكريم ، سورة البقرة ، الآية ٢٨٢ .

(٤) محمد الغزالي ، السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث ، الطبعة الثامنة ، دار الشروق ، القاهرة (مايو) ١٩٩٠ ، ص ١٧٣ .

(٥) القرآن الكريم ، سورة الملك ، الآية ١٤ .

(٦) انظر الآية ١٤٨ من سورة الأنعام وتفسيرها في : المختار من تفاسير القرآن الكريم (جمع واعداد الدكتور أحمد اسماعيل الصباغ) ، المطبعة العلمية ، دمشق ١٩٨٩ ، ص ١٨٨ .

(٧) محمد بن أحمد بن رشد ، الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة ، وهو الكتاب الثاني في : فلسفة ابن رشد ، دار العلم للجميع ، طبع وتصحيح وتعليق المكتبة المحمودية التجارية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٣٥ ، والاقتباس من ص ١٣٦ .

(٨) الامام محمد أبو زهرة ، أصول الفقه ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ٣٢٨ .

(٩) الدكتور عبد الستار الراوي ، العقل والحرية ـ دراسة في فكر القاضي عبد الجبار المعتزلي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٣٦٨ و ٣٦٩ . والمرجع ينقل عن : القاضي عبد الجبار ، المختصر في أصول الدين ، ص ٢٠١ .

(١٠) محمد الغزالي ، السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث ، المرجع الأسبق ، ص ١٧٣ نفسها .

(١١) القرآن الكريم ، سورة الكهف ، الآية ٢٩ .

(١٢) القرآن الكريم ، سورة الانسان ، الآية ٣ .

(١٣) القرآن الكريم ، سورة البقرة ، الآية ٢٥٦ .

(١٤) القرآن الكريم ، سورة البلد ، الآية ١٠ .

(١٥) انظر : موريس بوكاي ، دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، بيروت ١٩٧٧ ، وخاصة ص ٢٨٥ .

(١٦) ذكره : الدكتور حسين مروة ، الانسان والقدر ، مجلة « الطريق » ـ بيروت ، العدد ١٠ ـ ١١ ، تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٦٩ ، ص ١٠٤ . والمرجع ينقل عن : ابن نباته ، سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون ، ص ١١٨ .

(١٧) انظر : الدكتور شاكر مصطفى ، غيلان الدمشقي ، جريدة « القبس » ـ الكويت ، ١٩٨٨/٦/٢٩ .

(١٨) الدكتور عماد الدين خليل ، التفسير الاسلامي للتاريخ ، دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ١٤١ .

(١٩) انظر : مرتضى مطهري ، الانسان والقضاء والقدر ، ترجمة محمد علي التسخيري ، دار التعارف للمطبوعات ، الطبعة الثالثة ، بيروت ١٩٨٧ ، ص ٦١ .

(٢٠) ذكره : العلامة جعفر السبحاني ، القضاء والقدر في العلم والفلسفة الاسلامية ، ترجمة محمد هادي اليوسفي ، مؤسسة البعثة ـ قسم الدراسات الاسلامية ، طهران ١٤٠٧ ، ص ١٥ . والمرجع ينقل عن : العروة الوثقى ، ط مصر ، ص ٥٠ .

(٢١) القرآن الكريم ، سورة البلد ، الآية ١٠ .

(٢٢) القرآن الكريم ، سورة الأنعام ، الآية ٩٠ .

(٢٣) القرآن الكريم ، سورة الفاتحة ، الآية ٦ .

(٢٤) الدكتور وهبة الزحيلي ، الأصول العامة لوحدة الدين الحق ، المكتبة العباسية ، الطبعة الأولى ، دمشق ١٩٧٢ ، ص ١١٦ .

(٢٥) القرآن الكريم ، سورة مريم ، الآية ٧٦ .

(٢٦) القرآن الكريم ، سورة الصف ، الآية ٥ .

(٢٧) القرآن الكريم ، سورة الرعد ، الآية ١١ .

(٢٨) القرآن الكريم ، سورة الأنعام ، الآية ١٤٩ .

(٢٩) القرآن الكريم ، سورة السجدة ، الآية ١٣ .

(٣٠) القرآن الكريم ، سورة يونس ، الآية ٩٩ .

(٣١) القرآن الكريم ، سورة التكوير ، الآية ٢٩ .

(٣٢) القرآن الكريم ، سورة الأحزاب ، الآية ٧٢ .

(٣٣) الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطىء) ، القرآن وقضايا الانسان ، الطبعة الثانية ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ٧٢ .

(٣٤) الدكتور عماد الدين خليل ، التفسير الاسلامي للتاريخ ، المرجع الأسبق ، ص ١٨٣ .

(٣٥) محمد الغزالي ، السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث ، المرجع الأسبق ، ص ١٧٩ .

(٣٦) انظر : مقابلة مع الشيخ محمد متولي الشعراوي ، جريدة « الأنباء » ـ الكويت ، ١٩٨٩/٤/٢٠ .

(٣٧) انظر : محمد صالح العثيمين ، الأصول في علم الأصول ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة (بيروت) ومكتبة الرشد (الرياض) ، ١٩٨٦ ، ص ١٣ .
(٣٨) القرآن الكريم ، سورة النحل ، الآية ٩٠ .
(٣٩) القرآن الكريم ، سورة يونس ، الآية ٩ .
(٤٠) القرآن الكريم ، سورة الصف ، الآية ٥ .
(٤١) القرآن الكريم ، سورة آل عمران ، الآية ١٧٨ .
(٤٢) القرآن الكريم ، سورة ابراهيم ، الآية ٢٧ .
(٤٣) القرآن الكريم ، سورة البقرة ، الآية ٢٦ .
(٤٤) انظر : الدكتور وهبة الزحيلي ، نظام الاسلام ، منشورات جامعة بنغازي ـ كلية الحقوق ، الطبعة الأولى ، بنغازي ١٩٧٤ ، ص ص ١١٤ ـ ١١٥ .
(٤٥) القرآن الكريم ، سورة الأعراف ، الآية ٢٨ .
(٤٦) القرآن الكريم ، سورة الزمر ، الآية ٧ .
(٤٧) القرآن الكريم ، سورة الكهف ، الآية ١٠٧ .
(٤٨) فسر بعض مفسري القرآن الكريم الصالحات بأنها « كل ما استقام بدليل العقل والكتاب والسنة » ، وفسرها البعض الآخر بأنها « طاعة الله ، واقامة حدوده ، واداء فرائضه ، واجتناب محارمه » . ولا خلاف بين التفسيرين . (انظر : الدكتور عبد الحي محمد قابيل ، المذاهب الاخلاقية في الاسلام ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ١٨٧) .
(٤٩) انظر : أبو اسحق الشاطبي ، الموافقات في أصول الشريعة ، دار المعرفة ، (دون تاريخ نشر) ، الجزء الثاني ، ص ١٠ .
(٥٠) القرآن الكريم ، سورة الأحقاف ، الآية ١٣ .
(٥١) القرآن الكريم ، سورة الصف ، الآية ٣ .
(٥٢) القرآن الكريم ، سورة الصف ، الآية ٥ .
(٥٣) القرآن الكريم ، سورة العنكبوت ، الآية ٤٥ .
(٥٤) القرآن الكريم ، سورة آل عمران ، الآية ١١٠ .
(٥٥) انظر : الدكتور مصطفى كمال وصفي ، نظام الحكم في الاسلام ، دار المعارف ، سلسلة « كتابك » ، العدد ١١٣ ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ص ٣٠ ـ ٣٢ .
(٥٦) القرآن الكريم ، سورة المائدة ، الآيتان ٧٨ و ٧٩
(٥٧) الامام محمد أبو زهرة ، التكافل الاجتماعي في الاسلام ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ١٠ .
(٥٨) القرآن الكريم ، سورة الأنفال ، الآية ٢٥ .

الباب الرابع
العقلية الغيبية ومستقبل الدين

الفصل الأول
العقلية الغيبية.. في الميزان

ينظر(*) البعض إلى أصحاب «العقلية الغيبية» على أنهم رجعيون، متوهمون، متخلفون اجتماعياً، وربما متخلفون عقلياً!!! وتقوم العقلية الغيبية على الإيمان بالغيب. وسنعالج هنا: ماهية الغيب، علاقة الغيب بالإيمان الديني، علاقة الغيب بالعلم، علاقة الغيب بالفلسفة، الفرق بين الغيب والخرافة، ضرورة الإيمان بالغيب، ثم نخلص إلى بعض الاستنتاجات.

١ـ الغيب.. ماهو؟

أصل الغيب هو الغياب. والغيب إما غيب زماني أو غيب مكاني.. فالغيب الزماني هو الأحداث التي جرت في الماضي في غياب الانسان، أو ستجري في المستقبل. والغيب المكاني هو الأحداث التي تجري في الحاضر في غيبة الانسان، أو الموجودات الغائبة عن مجال طاقة (أو عمل) حواس الانسان الخمس، فيستعصي على تلك الحواس ادراكها.

ومن المعروف أن للحواس الخمس حدوداً لا تستطيع تخطيها. فالأذن، مثلاً، لا تسمع إلا الأصوات التي تقع تردداتها بين ألف وثلاثة آلاف ذبذبة في الثانية. لذلك فهي لا تسمع الموجات الصوتية التي

(*) نشر هذا الفصل في: مجلة «نهج الاسلام» ـ دمشق، السنة ١٢، العدد ٤٥، ربيع الأول ١٤١٢ هـ ـ ايلول ١٩٩١م.

يطلق عليها (تحت السمعيات) ، ولا الموجات الصوتية التي يطلق عليها (فوق السمعيات)[1] . وهنا تبرز حقيقة هامة ، ومفادها: إن عدم سماع الأذن الموجات تحت السمعيات ، وتلك التي فوق السمعيات ، لا يعني عدم وجودها . فتكون تلك الموجات « غيباً » لا تدركه الحواس ولكن العقل يؤمن بوجوده .

ومما يؤكد وجود تلك الموجات الصوتية ، وغيرها من حالات الغيب المكاني ، ما يحدث للبعض من سماع للأصوات الصادرة عن بعد كبير ، ورؤية لصور تحجبها مسافات طويلة ، وغير ذلك من أوجه الاتصال بعالم الغيب المحجوب عن الحواس ، والتي تدخل ضمن نطاق « التخاطر عن بعد » أو « الحاسة السادسة » .

« إن الغيب والشهادة أشبه ـ إذا صحت الاستعارة ـ بعملة ذات وجهين ، ليس بمقدور أحد أن يفصل أحدهما عن الآخر ، وإلا فقدت العملة شكلها وقيمتها . والفرق ، هو أن العملة يُرى وجهها الآخر ، أما الحقيقة فقد يرى وجهها الآخر وقد لا يرى . ومع ذلك ، فهو (وجود) حقيقي لا يقل ثقلاً عن الوجه المنظور ، إن لم يفقه بكثير . إن الغيب اشبه بالبطانة غير المرئية للشهادة . . اشبه ببعدها العميق الذي يغور بعيداً عن إحاطة الحواس »[2] .

٢ـ الغيب والايمان الديني

لاشك في أن البعد الغيبي هو « أحد الشروط الأساسية للإيمان الديني ، بل أهمها على الاطلاق ، إذ بدونه لن تتحقق اية تجربة إيمانية . . إيمان بم ؟ بالله الذي لا تدركه الأبصار ، وبعملية خلقه الدائمة التي تند عن إحاطة الانسان ذي المنافذ الحسية المحدودة والقدرات العقلية النسبية ، وبوحيه الذي ينقل للبشرية تعاليم السماء

بواسطة أنبياء الله ورسله ، ومعطيات هذا الوحي البعدية من إيمان بالبعث والحساب والجزاء »[٣] .

ويقرر الشيخ محمد متولي الشعراوي أن « مطلوبات الإيمان وقضاياه غيبية لأنها لو (كانت) حسية (فإنها) لا تحتاج إلى إيمان . ليس مع العين غيب . فالأمور الغيبية هي التي تحتاج إلى إيمان »[٤] .

ويصف الله تعالى الخلص من المؤمنين بأنهم **﴿الذين يؤمنون بالغيب . . إلى آخر الآية الثالثة من سورة البقرة في القرآن الكريم﴾** . أي الذين لا تقوم حواجز الحس بين أرواحهم وسائر ما وراء الحس من حقائق وقوى وطاقات وخلائق وموجودات .

٣ـ الغيب والعلم

إن العلاقة بين الغيب والعلم هي علاقة ذات عدة أبعاد . . فالغيب (أولاً) هو قاعدة أو أساس العلم ، وهو (ثانياً) ذروة العلم ، وهو (ثالثاً) حافز على العلم . بل إن الإيمان بالغيب واجب علمي . وهناك أكثر من ذلك . . إن الإيمان بالغيب ، لا العلم ، هو الذي يجلب اليقين ! ! . .

● فمن ناحية أولى ، يقوم العلم التجريبي كله على نظرية ميتافيزيقية أو غيبية ، وهي « ثبات قوانين الطبيعة . . لأننا ، إذا لم نكن على يقين من طاعة الطبيعة ، أو من تظاهرها بالطاعة ، لقوانين ثابتة ، فلا فائدة بطبيعة الحال من مشاهدة الظواهر . فإذا ابتدأ مثلاً غليان الماء تحت الضغط نفسه في يوم عند درجة ٥٠ سنتيغراد ، وفي يوم غيره عند درجة ٧٥ سنتيغراد ، وفي يوم آخر عند درجة ١٠٠ سنتيغراد ، دون أن نتبين طريقاً يبصرنا بهذه الاختلافات ، كانت دراسة العلوم الطبيعية عديمة الجدوى . ومن حسن الحظ أن مثل هذه الأشياء لا تحدث

إطلاقاً ، لأن الظواهر الطبيعية ثابتة ثباتاً تاماً »[٥] .

● ومن ناحية ثانية ، تتمثل خطوات الأسلوب العلمي في التفكير « في الشعور بمشكلة أو بسؤال يحير الباحث ، فيضع لها حلولاً محتملة أو إجابات محتملة هي الفروض ، ثم تأتي بعد ذلك الخطوة الثالثة وهي اختبار صحة الفروض والوصول إلى نتيجة معينة »[٦] . وليست الفروض العلمية ، في الواقع ، سوى رجم بالغيب . « ونحن ندرك الآن أن كثيراً من المخترعات العلمية الحديثة لم تكن إلا مجرد فروض ضاربة في أعماق الخيال ، بل لقد وصفت أحياناً بأنها ضرب من الهوس والجنون »[٧] .

● ومن ناحية ثالثة ، يعرف المفكر الاقتصادي شارل بتلهيم التخطيط بأنه « نشاط يهدف إلى : تحديد أهداف منسقة وأولويات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحديد الوسائل الملائمة لبلوغ تلك الأهداف ، وإعمال تلك الوسائل بالفعل بقصد تحقيق الأهداف المنشودة »(٨) . وهكذا ، فإن جوهر التخطيط هو « التنبؤ » بتحقيق أهداف معينة . بل إن « التنبؤ » داخل في متن تعريف علم هو من أكثر العلوم حداثة ، وهو علم استشراف المستقبل . ويتم ضمن نطاق هذا العلم إجراء الدراسات المستقبلية ووضع النماذج (أو الموديلات) . وعلم استشراف المستقبل هو ، بالتعريف ، « اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة والتي تشمل المعالم الرئيسية لأوضاع مجتمع ما ، أو مجموعة من المجتمعات ، وعبر فترة مقبلة تمتد قليلاً لأبعد من عشرين عاماً ، وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر ، ولاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على المجتمع »[٩] . وتعني التنبؤات المشروطة في هذا التعريف « التنبؤ بدءاً بمجموعة من الافتراضات المحددة مسبقاً حول المستقبل ، بدلاً عن أن يكون مضمون هذه الافتراضات جزءاً من القيم المستقبلية للمتغيرات المطلوب التنبؤ بها »[١٠] . إن هذه التنبؤات والافتراضات في التخطيط

واستشراف المستقبل ليست إلا نوعاًمن الرجم بالغيب وقد ارتدى ثوب العلم ! بل إن بعضهم لا يرى في تلك التنبؤات والافتراضات (خاصة وأنها تتناول فترة طويلة نسبياً من عصر تتلاحق فيه التطورات والتغييرات بشكل مذهل) شيئاً آخر سوى « الشعوذة بالعلم » ! ! ! فخلال عشرين سنة ، لابد أن تحل المشكلة . . إما بموت الحاكم ، أو بموت جحا ، أو بموت الحمار ! ! !

ومن البدع (أو الموضات) التي ابتدعها الغرب وصنيعته البنك الدولي « دراسات الجدوى » . . فلا تقدم القروض إلا للمشاريع التنموية التي أجريت لها دراسات الجدوى (الاقتصادية والاجتماعية) ، وتحقق المقرض بنفسه من جدواها . ثم صارت هذه البدعة قانوناً في كثير من الدول النامية . ويقول المفكر الاقتصادي الدكتور جلال أمين: « إن كل من اشتغل بهذا النوع من الدراسات ، يعرف جيداً أنها تتضمن درجة عالية من الشعوذة المتخذة صفة العلم ، وأنها في أحسن الفروض تقتصر على تقدير جوانب محدودة للغاية من النفقات والمنافع ، هي تلك التي يمكن اخضاعها للقياس . فإذا واجه القائم بالتحليل نفقات أو منافع للمشروع لا تخضع بطبيعتها للقياس ، قنع باهمالها مفترضاً عدم أهميتها ، أو قام بتقديرها تقديراً عشوائياً قد لا يحمل اية قيمة علمية على الاطلاق ، كافتراض أن اجر الظل (في التقييم الاقتصادي للمشروع) صفر ، أو عشرة ، أو عشرين بالمائة من الأجر المدفوع بالفعل ، دون أي سند معقول لهذا الرقم أو ذاك »[١١] .

ويقدر « الخبراء » عادة ، التدفقات المالية في المشروع (أي التكاليف والعوائد) لمدة لا تقل عن عشرين سنة ! وتتراوح تلك المدة بين ٢٠ ـ ٥٠ سنة حسب نوع المشروع . وغالباً ما تختلف التدفقات المالية « الفعلية » عن تلك « المقدرة » في المشروع ، لأسباب منها قلة كفاءة التنفيذ ، وحجم الأعمال التي لم تكن ملحوظة في المشروع وظهرت ضرورتها أثناء التنفيذ ، والزيادات في الأسعار (أو التضخم) .

وهكذا ، قد تبلغ التكاليف الفعلية للمشروع أضعاف التكاليف المقدرة . وفيما يتعلق ، مثلاً ، بآخر أكبر المشاريع في العالم ، وهو مشروع نفق المانش بين فرانسا وبريطانيا ، قدرت تكاليف المشروع في عام ١٩٨٦ (أي قبل بداية التنفيذ) بحوالي ٩٫٧٥ مليار دولار . وتبين في أواخر عام ١٩٩٠ (أي قبل حوالي ثلاث سنوات من انتهاء تنفيذ المشروع في منتصف عام ١٩٩٣) أن التكاليف الفعلية بلغت حوالي ١٤٫٧ مليار دولار . . أي بزيادة قدرها أكثر من ٥٠٪ من اجمالي التكاليف المقدرة[١٢] . وبذلك ، فإن « حساب الحقل » لا يمكن له مهما كان « علمياً » أن ينطبق على « حساب البيدر » ! ويبقى الرجم بالغيب ، حتى في العلم ، سيد الموقف !

● ومن ناحية رابعة ، يشكل الإيمان بالغيب « مصدر النشاط العلمي للكشف عن كل مجهول ، وإلا عطل الانسان مواهبه وملكاته ، وتوقف العالم عن تجاربه ومحاولاته التي تكشف له كل يوم عن جديد في الكون والحياة . يقول آينشتين: « إن الشعور الديني الذي يستشعره الباحث في الكون ، هو اقوى حافز على البحث العلمي ، وأنبل حافز »[١٣] . بل إن قصة القرآن الكريم هي ،في احد أوجهها ، قصة الحض على العلم . . فقد كانت ، مثلاً ، أول آية منه نزلت هي « اقرأ » . والقراءة هي أول العلم ، وشرط لازم للعلم . وفي القرآن الكريم آيات كثيرة تحث على التفكير في ملكوت السموات والأرض ، وتثير في العقل البشري أشواقه إلى المعرفة ، وتدفع بالعلم لاستجلاء حقائق الوجود[١٤] ، وتنعي على الذين عطلوا مواهبهم وملكاتهم وحواسهم تجردهم بذلك من مميزاتهم الإنسانية وهبوطهم إلى مستوى البهائم[١٥] ، ودخولهم جهنم في النهاية . يقول الله تعالى في القرآن الكريم: **﴿ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والانس لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها**

أولئك كالأنعام بل هم اضل أولئك هم الغافلون﴾ (الآية : ١٧٩ من سورة الأعراف) .

ويرى الفيلسوف وليم جيمس « أن الذي يدعم شجاعة الباحثين ويقوي منها ، هو ما في مثلهم وأفكارهم الخلقية من قوة الإيجاب والإلزام » ، ثم يقرر ـ ضمناً ـ عدم اختلاف الروح العلمية عن الروح الدينية عندما يتساءل قائلاً . . « ذلك وصف حق للروح العلمية ، فهل تختلف في الجوهر عن الروح الدينية »[١٦] .

إن الإيمان بالغيب ليس استسلاماً للأوهام ، بل هو ، في حقيقته ، توق إلى استكمال الصورة ، لكي تستقيم نظرة الإنسان إلى اصل الكون وغايته والحياة الانسانية وغايتها . فالإقرار بوجود الغيب ، إذن ، واجب تقتضيه الضرورة العلمية[١٧] . وذلك ما قررته النظرة العلمية الجديدة (التي بدأت في أوائل هذا القرن بالنظرية النسبية لآنشتاين) عندما قررت أن الحقيقة لا تكمن في المادة فحسب ، بل في المادة والروح معاً[١٨] . وحيث أن كل الحقائق (تقريباً) عن الروح ما زال مجهولاً[١٩] ، وأن حقائق كثيرة عن المادة أيضاً ما زالت مجهولة ، فقد صدق من قال: « نصف العلم لا أدري ! » .

● أخيراً . . فإن « العلم والمنهج العلمي أبعد ما يكونان عن الثبات واليقين ، وليس من أمور نهائية إلا في الفكر الديني (أي الفكر القائم على الإيمان بالغيب) . . . إن الفرضية أو النظرية تكون مؤيدة ومصدقة ، إذا كنا عاجزين عن اكتشاف الوقائع التي تدحضها ، لا إذا كنا قادرين على إيجاد الوقائع المؤيدة لها . فكلما حاولنا جاهدين أن نخضع النظرية للمحك ، محاولين تهديمها واكتشاف ثغراتها ، ثم ثبتت هذه النظرية في وجه المحكات جميعاً ، كان لنا أن نقول إنها فرضية أو نظرية مصدقة . وتظل النظرية مصدقة من قبل الوقائع طالما ظلت تجتاز امتحاناتها ومحكاتها بنجاح . ولكن هذه الامتحانات لا تنتهي . وبالتالي ، لا يجوز في الفكر العلمي أن يقال عن النظرية إنها مصدقة.

بشكل نهائي وناجز ، بل هي مصدقة مؤقتاً وحتى تاريخ الإعراب عن عدم تصديقها . ومن هنا كان العلم بعيداً عن اليقين المطلق »[٢٠] ، ذلك اليقين الذين يوفره الإيمان بالغيب .

ويعرف علماء الفيزياء الذرية أنه في تجربة تعيين موقع الكترون ما بواسطة فوتون ، يترك الالكترون المكان الذي حاولنا أن ننسبه إليه ، فيكون من المحال ـ كما يقرر هايزنبرغ ـ الوصول إلى تحديد مطلق[٢١] . وهكذا ، « فمبدأ هايزنبرغ يقول بأنه لا يمكن وصف أية أحداث ، ولا حتى الأحداث الذرية ، بيقين ، أي بدقة تامة »[٢٢] . وتقوم العلوم على حساب الاحتمالات (وهو مجموعة من المبادىء الرياضية تسمح بتحديد فرص وقوع حادث اتفاقي) . وحساب الاحتمالات ليس حساباً للصدفة ، بل هو على العكس من ذلك ، حساب لحتمية مجهولة جزئياً عن طريق عناصر منها نستطيع معرفتها[٢٣] .

وهكذا ، تنهار (أو تكاد) مصداقية اليقين الذي كان ينسب ـ خطأ ـ إلى العلم ، حيث يقال ، مثلاً ، « إن القضية الفلانية مؤكدة وثابتة كالعلم . . واحد زائد واحد يساوي اثنين » ! اليقين العلمي ينهار ، بينما يغمر المؤمن يقين ثابت ، واطمئنان قلبي ، وتصديق كامل فاليقين ـ كما يقرر ابن قيم الجوزية ـ هو قلب الإيمان ولبه[٢٤]

٤ـ الغيب والفلسفة

قد يفاجأ الكثيرون عندما يقفون على حقيقة أنه حتى الفلسفة لا تستغني عن الغيب أو الميتافيزيقا[٢٥] ! إن الغيب هو في صميم الفلسفة ، وهو أول الفلسفة في كل زمان ومكان ! ! . .

● إن أول اعتبار تقاس إليه الفلسفة ، هو الاعتبار الماورائي . . إذ إن الفلسفة « هي عبارة عن تلك الصروح العقلية التي شيدتها

الميتافيزيقا عبر تاريخها . وهي ، بهذا الاعتبار ، علم بماوراء الحس والطبيعة ، وبالغائب قياساً على الشاهد »[٢٦] . فالفلسفة إذن ، هي على وجه ما ، تأسيس للغيب على العقل ، أو هي تقنين للغيب عقلياً !

« وتعنى الفلسفة بالبحث في وجود الله بوصفه العلة الأولى للوجود . ولما كان شرف العلم بشرف موضوعه كما يقول ارسطو ، فقد جعل ارسطو البحث في الله (وهو العنصر الرئيس في عالم الغيب) اشرف أبحاث الفلسفة . ولهذا سمي هذا القسم باسم « الفلسفة الأولى » (. . . .) ومهما حدث من تغيرات في الفكر المعاصر ، فإن فكرة الله تبقى موضوعاً ضرورياً للبحث ، وبدونها لا يمكن تكوين نظرة شاملة عن الكل . وما أمل فيه الوضعيون من امكان استبعاد كل نظرة فوق طبيعية عن مجال الفكر (العملي) ، وإن كان هذا الأمل لا يزال يراود أنصار مدرسة فيينا بنزعتها الفيزيائية ، فإن هذا الأمل يرجع إلى لا ـ فلسفة ، وليس إلى الفلسفة بمعنى الكلمة . إن استبعاد البحث في الله سيفضي إلى القضاء على الميتافيزيقا نفسها ، وهو أمر لا يستسيغه معظم المفكرين اليوم كما لاحظ الفيلسوف جوسدروف بحق »[٢٧] .

ويرى الفيلسوف ديكارت أن « الفلسفة كلها هي بمثابة شجرة ، جذورها الميتافيزيقا ، وجذعها الفيزياء ، وغصونها المتفرعة عن هذا الجذع هي كل العلوم الأخرى »[٢٨] . بل إن الميتافيزيقا هي ، حسب الموسوعة الفلسفية العربية ، « نقطة مركز اشكاليات الفلسفة »[٢٩] .

● « إن المنطق يضبط الفكر ، ويساعد على ترتيب النظر واحكامه ، ولكنه لا يخلق فكراً وحده . إنه يصوب النظر ويساعد الفكر على التسديد نحو الهدف ، ولكن في ملعب (أو في حقل امكان) للفكر قد تم اكتشافه . وفي غياب ذلك ، لا جدوى من الاستدلال سوى التمرين المحض . فالمنطق إذا لاحق على الكشف . والفعل الفلسفي هو في أصله (كشف وجودي) يجعل القياس منتجاً ، والتصديق متطابقاً ، والتصور حقيقة . والنسق الفلسفي إنما يبنى على مثل ذلك الكشف

الذي يهتدي إليه فيلسوف ويمثل انجازه الخاص . وفي غياب الكشف الأصيل ، يمسي النسق صورة مجردة من اللحم والدم . . .

« والكشف لايعلم تمام العلم ، ولا يقبض عليه على نحو نهائي . وهو كذلك بقدر ما يرتد الفكر على ذاته ويضاعف المتعالي التجريبي ، بقدر ما يتراجع الأصل الذي نبحث عنه وتهرب منا البداية المطلوبة إلى لأمام ، وبقدر ما يتناسى العقل الوجود وهو يعتقد بأنه يزداد اقترابا منه ، وبقدر ما يكون الشيء الذي لم تفكر فيه الذات المفكرة أهم مما فكرت فيه ، ولنقل بلغة الصوفية ، بقدر ما يباين العلم الوجود ، والمنطق الذوق ، والاستدلال الحدس . ولهذا نجد أن الحدس هو مبدأ البرهان عند ارسطو ، واصل العلم عند ابن سينا . ولهذا ، فالتصور خاو من دون حدس عند كانط ، والفكرة شارحة له عند هايدغر . فالحدس إذاً هو الأصل ، وما الاستدلال إلا شرح للحدس واثبات لما انكشف ، ومحاولة عرضه وبسطه للغير بغية اقناعه وحمله على التصديق »[٣٠] . إن الحدس هو قوام الكوجيتو الذي جاء به ديكارت ـ أبو الفلسفة الحديثة . لأن الكوجيتو « لفظ لاتيني يعني : أنا أفكر . . . وهذه الحجة ليست استدلالاً ، وإنما هي نوع من الحدس . والصياغة فقط هي التي توحي بأنها استدلال »[٣١] . ويقرر المفكر الفرنسي اندريه موروا أن « التفكير هو جهد الانسان للحدس والتكهن (بواسطة ضم الرموز والصور والتأليف بينها) عن الآثار التي سوف تخلفها أعماله في دنيا الحقيقة »[٣٢] .

وهكذا ، فإن أول الفلسفة ، قديمها وحديثها ، هو الحدس . والحدس ، بالتعريف ، هو « إدراك ما يراد معرفته ادراكاً مباشراً دون استعانة بالحواس أو العقل »[٣٣] . وهذا يعني أن الحدس ، أو أول الفلسفة ، ليس شيئاً آخر سوى « الرجم بالغيب » ! وإلا ، فماذا نسمي فعل من يهمل الحواس والعقل أداتين للمعرفة ؟ ! ؟

٥ـ ماالفرق بين الغيب والخرافة ؟

الإيمان بالغيب شيء مغاير تماماً للإيمان بالخرافة ، لأن الإيمان بالغيب إيمان برسالة دينية سماوية ، أما الخرافة فهي ، بالتعريف ، « عبارة عن رواسب معتقدات دينية قديمة لا تجد لها اليوم سنداً من المعتقدات الدينية السائدة ، أو من الحقائق المقررة »[٣٤] . وهذا يعني أن الإيمان بالغيب والإيمان بالخرافة أمران متباينان تماماً . . أحدهما (وهو الإيمان بالغيب) ايجابي ، لكونه يتلاحم (على النحو الذي أوضحناه في الصفحات السابقة) مع الإيمان الديني والعلم الدنيوي في آن معاً ، والثاني (وهو الإيمان بالخرافة) سلبي ، لكونه يخرج عن نطاقي الإيمان الديني والعلم الدنيوي كليهما ، ويناقض مقتضيات الضرورة العقلية ، فهو باطل مطرود من دائرة الحق[٣٥] .

إن الإيمان بالغيب قائم على العقل والعلم . أما الإيمان بالخرافة فهو الرؤية السحرية للعالم ، أو الرؤية القائمة على السحر . والسحر يعني ـ كما هو معروف ـ أن تقفز إلى الميدان « نتائج » لا تتناسب مع « المقدمات » المعطاة . والإيمان بالسحر يعني إلغاء العقل ، وهذا يناقض العلم والدين في آن معاً .

وهكذا ، فالعاقل يقول : نعم للغيب ، لا للخرافة ، ولكن بعضهم يخلط بين الأمرين ، ويتهم الناس ظلماً وبهتاناً ، لغاية في نفس يعقوب !

٦ـ ضرورة الايمان بالغيب

الإيمان بالغيب غريزة مركوزة في جبلتنا الآدمية . إنه أمر فطري ، أو أمر ضروري لتحقيق الانسجام مع الفطرة البشرية . . « فما دام

هناك موت يجيء فيحسم حياة الانسان على الأرض ويكفها عن البقاء والامتداد ، فإن معنى هذا أن يتوق الانسان إلى التعويض عن هذا الانقطاع بالخلود في عالم آخر باق ممتد لا تقطع فيه ولا غياب »[٣٦] . وهنا يبرز دور الإيمان بالغيب في تحقيق هذا التوق إلى الخلود .

ويبدو أن الإيمان بالغيب ، أو الموقف الميتافيزيقي ، أمر حتمي ، وليس للانسان (أي انسان) مفر منه . . يقول العالم النفسي اريك فروم : « إن الكائن البشري يمكن أن يصاب بالارتباك والعجز عن الفعل الهادف المتسق إذا افتقد « خريطة » للعالم الطبيعي والاجتماعي الذي يعيش فيه . . إذا افتقد صورة للكون ولمكان الشخص فيه . . صورة ذات تكوين ، وذات نظام وتماسك داخلي ، لأنه إذا افتقدها ، بات لا يرى طريقاً لتوجيه ذاته . . لا يرى نقطة ارتكاز تمكنه من تنسيق أفكاره وكافة الانطباعات التي تمسه . إن الكون الذي نعيش فيه ، لا معنى له في أذهاننا ، ولا ثقة لنا في أفكارنا عنه ، إلا من خلال الاتفاق العام بين الناس الذين نعيش بينهم . وحتى لو كانت « الخريطة » خاطئة ، فإنها تؤدي وظيفتها السيكولوجية . ولكن « الخريطة » لم تكن أبداً خاطئة تماماً ، كما لم تكن أبداً صحيحة تماماً ، وإنما كانت دائماً تفسيراً تقريبياً يكفي لتفسير الظواهر ، ولخدمة هدف الحياة . وتتسق « الخريطة » مع الحقيقة ، بالقدر الذي تساعد فيه على جعل الممارسة الحياتية متحررة من التناقض واللامعقولية . والحقيقة المثيرة هي أنه لم توجد حضارة خلت من إطار للتوجه من هذا النوع . كما أنه لا يوجد كائن بشري فرد ليس لديه إطار كهذا . وغالباً ما ينكر الأفراد أن لديهم مثل هذه الصورة الكلية ، ويعتقدون بأنهم يتصرفون ويستجيبون لمختلف ظواهر الحياة واحداثها ، حالة بحالة ، وفق ما تهديهم عقولهم . ولكن ليس من الصعب إثبات أن لهم فلسفتهم التي يعتنقونها كأمر مسلم به ، وهي بالنسبة لهم ليست إلا مرادفاً للفطرة السليمة . وهم على غير وعي بأن كل مفهوماتهم

وآرائهم تستند إلى إطار مرجعي مقبول من قبل الكافة . وإذا حدث وصادف مثل هؤلاء الأشخاص رأياً مختلفاً اختلافاً أساسياً عن آرائهم ، فإنهم يصفونه « بالجنون » أو « اللامعقولية » أو « الصبيانية » ، بينما يعتبرون أنفسهم مجرد أناس « منطقيين »[٣٧] ، أو أنهم لم يفكروا إلا بالمنطق !

وهكذا ، فكأن الإيمان بالغيب ضرورة حياتية و/ أو قدر لا مهرب منه ، و/ أو اننا غيبيون دون أن ندري ، واننا ـ بذلك ـ مثل بطل إحدى مسرحيات موليير الذي ظل طول حياته يتكلم النثر (الذي هو كل ما ليس بشعر) دون أن يدري ! ! !

٧. استنتاجات

الإيمان بالغيب أمر غريزي ، وضروري ، وعلمي . وهو ليس حجراً على العقول أو قيداً على الأفهام ، وليس أخذاً عن السلف دون فهم أو كرهاً للعلم ، وليس زهداً في البحث أو عجزاً عن النظر ، وليس تضييقاً في حرية الفرد أو ارهاباً لصاحب رأي[٣٨] . بل إن الإيمان بالغيب طريق الفطرة البشرية ، وقاعدة الإيمان السليم ، وسبيل المعرفة العلمية الحقة .

ويؤدي الإيمان بالغيب إلى الارتقاء من رتبة الحيوان (الذي لا يدرك سوى ما تدركه حواسه) إلى مرتبة الانسان الذي يدرك إطار الكون كله ، ومركزه في الكون ، والغاية من وجوده في هذه الحياة .

ويمثل الإيمان بالغيب اعترافاً بقصور العقل البشري ، ووجود حدود لطاقته لا يستطيع تجاوزها للوقوف على كل حقائق عالم الغيب . ويؤدي هذا الاعتراف إلى حماية طاقة العقل من التبديد في معركة خاسرة ، وتوفيرها لتنفيذ ما خلقت لأجله ، أي لإعمار الأرض ، وتحقيق خلافة الله فيها كأحسن ما تكون الخلافة ، بينما يكتفي بما يزوده به

خالق الكون من حقائق حول عالم الغيب .

وخلاصة القول . . الغيب موجود ولو انكرناه . والإيمان بالغيب ضروري لأغراض دينية ودنيوية في آن معاً . وكلنا غيبيون ، شئنا أم أبينا . وما أعظم تهافت المكابرين الواقفين موقف القائل : « عنزة ولو طارت » ! ! !

* * *

الفصل الثاني
الدين .. إلى اين ؟

مقدمة(*)

من الأقوال الشائعة : « لا تجادل . . لا في الدين ، ولا في الحب ، ولا في السياسة » ! ! ! ويبدو أن مخترع هذا القول ينطلق من عدم امكانية تغيير القناعات حول الدين والحب والسياسة ، (وهذا غير صحيح طبعاً ، وإلا لما أرسل الله الرسل مثلاً) ، و/أو يتوخى السلامة والبعد عن وجع القلب والدماغ ! ! ! ولكن ، هل يستطيع الانسان ، فعلاً ، الامتناع عن الجدل أو التحدث حول الدين والحب والسياسة وهي عناصر رئيسة في هذه الحياة ؟ ! ؟

إن الدين من أكثر الأمور إثارة للجدل على مدى التاريخ ، وقد تراوح دوره في المجتمعات ، من مجرد علاقة بين الانسان وربه ، إلى اعتباره منهجاً يلتزم الناس بما يقتضيه من قيم وممارسات ، وانتهاء باقامة الدولة كلها على أساس الدين ، وتحول الدين السماوي إلى عرق قومي ، والكيان الصهيوني اقرب مثل على هذه الحالة الأخيرة ! ! !

وقد تراوحت النظرة إلى الناس الملتزمين بالدين من النقيض إلى النقيض . . فقد ينظر إليهم على أنهم جبريون ومتواكلون وسلبيون ، وقد ينظر إليهم (هم أنفسهم)، في وقت آخر أو في مكان آخر ، على أنهم مشاغبون ومعارضون وارهابيون ! ! !

وقبل أكثر من عشرون قرون ، « قال الفيلسوف والشاعر العربي أبو العلاء المعري :

(*) نشر هذا الفصل في : مجلة « نهج الاسلام » ـ دمشق ، السنة ١٣ ، العدد ٤٨ ، ذي الحجة ١٤١٢ هـ (حزيران ١٩٩٢) .

قال المنجم والطبيب كلاهما   لاتحشر الأجساد ، قلت إليكما
إن صح قولكما فلست بخاسر   أو صح قولي فالخسار عليكما

ثم جاء الفيلسوف الفرنسي باسكال بعبارته المشهورة في الدفاع عن الدين . . فهو يقول مخاطباً خصومه : « إذا كان لا يوجد إله ، فلست أخسر شيئاً . ولكن ، إن كان موجوداً فقد خسرتم كل شيء »[1] .

ونعرض هنا لماهية الدين ، غريزة التدين ، العلاقة بين الدين والفلسفة ، دور الدين في المجتمع ، مستقبل الدين ، ثم نختم بالخلاصة والنتائج .

١- مفهوم الدين

١-١- الدين لغة

يقول ابن فارس في « مقاييس اللغة » ـ مادة دين ، إن « الدال والياء والنون أصل واحد إليه يرجع فروعه كلها ، وهو جنس من الانقياد والذل » .

وتستعمل كلمة « الدين » في كلام العرب بمعان أربعة :

● القهر والسلطة والحكم والأمر ، والاكراه على الطاعة ، واستخدام القوة القاهرة فوقه ، وجعله عبداً ، ومطيعاً ، فيقولون (دان الناس) أي قهرهم على الطاعة .

● الإطاعة والعبدية والخدمة والتسخر لأحد والائتمار بأمر أحد ، وقبول الذلة والخضوع تحت غلبته وقهره . فيقولون (دنتهم فدانوا) أي قهرتهم فأطاعوا .

● الشرع والقانون والطريقة والمذهب والملة والعادة والتقليد .

فيقولون (مازال ذلك ديني وديدني) أي دأبي وعادتي . ويقال (دان) إذا اعتاد خيراً أو شراً .

● الجزاء والمكافأة والقضاء والحساب . فمن أمثال العرب (كما تدين تدان) أي كما تصنع يصنع بك . و (الديان) هو القاضي وحاكم المحكمة[٢] .

١-٢- الدين في نظر علماء من الغرب

- يرى ول ديورانت في كتابه « قصة الحضارة » أن الدين « هو عبادة القوى الكامنة فوق الطبيعة »[٣] .

- ويرى ارنولد توينبي في كتابه « تجارب » أن « الدين يمثل علاقة الانسان بالحقيقة المطلقة الكامنة فيما وراء ظاهرة الوجود في الكون الذي وجدنا أنفسنا نعيش فيه »[٤] .

- ويعرف ميشيل مابير في كتابه « تعاليم خلقية ودينية » الدين بأنه « جملة العقائد والوصايا التي يجب أن توجهنا في سلوكنا مع الله ومع الناس وفي حق أنفسنا »[٥] .

- ويرى هارولد فينك في كتابه « لمن ترهقهم الحياة » أن « الدين ، مثل العلم والفن ، طريقة للحياة وأسلوب للعيش . إنه البحث عن الحقائق السرمدية الخالدة والجمال والخير»[٦] .

- ويذهب إميل دوركيم ، زعيم المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع ، في دراسته عن « الصور الأولية للحياة الدينية » ، إلى أن الدين هو مجموعة متساندة من الاعتقادات والأعمال المتعلقة بالأشياء المقدسة (أي المعزولة المحرمة Taboo) [٧] .

- ويخلص أحد الباحثين ، من عرضه ومناقشته لتعاريف الدين لدى علماء الغرب ، إلى أن « الدين بالمفهوم السوسيولوجي (الذي

ينطبق على كافة الديانات) هو مجموعة من الظواهر الاعتقادية والعملية التي تتصل بالعالم المقدس ، أو تنظيم سلوك الانسان حيال هذا العالم وانعكاساته الدنيوية ، وهو مجموعة المعتقدات والممارسات التي تنظم حياة الانسان الاجتماعية انطلاقاً من الإيمان بالمقدس ، وهو عقيدة وممارسات عقدية تشترك فيها جماعات من البشر يتألف منهم مجتمع خاص ومستقر »(٨) .

١.٣. الدين في نظر مفكرين اسلاميين

● يعرف مفكرون اسلاميون الدين بأنه « وضع إلهي سائق لذوي العقول السليمة باختيارهم إلى الصلاح في الحال ، والفلاح في المآل » . ويمكن تلخيص ذلك التعريف بأن نقول : « الدين وضع إلهي يرشد إلى الحق في الاعتقادات ، وإلى الخير في السلوك والمعاملات »(٩) .

● يخلص المفكر الاسلامي الدكتور محمد عبد الله دراز ، في تحليله للعناصر الرئيسة للعقيدة الدينية وضمها لتأليف الحد التام لماهية الدين ، إلى القول : « الدين هو الاعتقاد بوجود ذات ، أو ذوات ، غيبية علوية ، لها شعور واختيار ، ولها تصرف وتدبير للشؤون التي تعني الانسان ، اعتقاد من شأنه أن يبعث على مناجاة تلك الذات السامية في رغبة ورهبة ، وفي خضوع وتمجيد . وبعبارة موجزة ، هو الإيمان بذات إلهية جديرة بالطاعة والعبادة . هذا إذا نظرنا إلى الدين من حيث هو حالة نفسية Le'tat Subjectif بمعنى التدين . أما إذا نظرنا إليه من حيث هو حقيقة خارجة Fait Objectif فنقول : هو جملة النواميس النظرية التي تحدد صفات تلك القوة الالهية(*) ، وجملة القواعد العملية

(*) ليته قال : الذات الالهية .

التي ترسم طريق عبادتها »[١٠] .

● ويقرر محمد فريد وجدي ، في كتابه « الاسلام دين الهداية والاصلاح » أن الدين شعور بالارتباط الطبيعي بين الانسان وروح الكون[١١] .

● ويرى فضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف أن « الدين هو مجموعة العقائد والعبادات والأحكام والقوانين التي شرعها الله سبحانه لتنظيم علاقة الناس بربهم ، وعلاقاتهم بعضهم ببعض »[١٢] .

ولأغراض التلخيص ، يمكن القول : إن الدين هو مجموعة القيم والممارسات التي تحكم العلاقات ين الانسان وبين الله والبشر والطبيعة ذات المنشأ الالهي .

١ـ٤ـ الدين في القرآن الكريم والسنة المحمدية

● يقول الله تعالى في القرآن الكريم : ﴿**إن الدينَ عند الله الاسلام**﴾[١٣] . ويقول أيضاً : ﴿**ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه**﴾[١٤] . ويختم الله تعالى تنزيل القرآن الكريم بالآية التالية : ﴿**اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً**﴾[١٥] .

● عن امير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : « بينما نحن جلوس عند رسول الله ذات يوم ، إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد ، حتى جلس إلى النبي ﷺ ، فأسند ركبتيه إلى ركبتيه ووضع كفيه على فخذيه وقال : يا محمد أخبرني عن الاسلام ؟ فقال رسول الله : الاسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت إن

استطعت إليه سبيلاً . قال صدقت ، فعجبنا له يسأله ويصدقه ، قال : فأخبرني عن الإيمان ؟ قال : أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الأخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره . قال : صدقت . قال : فأخبرني عن الاحسان ؟ قال : أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك ، قال : فأخبرني عن الساعة ؟ قال : ماالمسؤول عنها بأعلم من السائل . قال : فأخبرني عن أماراتها ؟ قال : أن تلد الأمة ربتها ، وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان . ثم انطلق . فلبثت ملياً . ثم قال : يا عمر ، اتدري من السائل ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم »(١٦)

٢. غريزة التدين

من المسلم به على نطاق واسع ، أن التدين غريزة مركوزة في الجبلة البشرية ، وهي لا توجد إلا في الانسان . وهكذا ، يمكن أن نقول إن « الانسان حيوان متدين » . ويقول معجم لاروس للقرن العشرين : « إن الغريزة الدينية مشتركة بين كل الأجناس البشرية ، حتى أشدها همجية وأقربها إلى الحياة الحيوانية . . وإن الاهتمام بالمعنى الالهي وبما فوق الطبيعة هو إحدى النزعات العالمية الخالدة للانسانية »(١٧) .

ويقول فريق كبير من العلماء « بنظرية فطرية التوحيد وأصالته الغريزية في نفس الانسان . ويمثل هذا الفريق مجموعة من علماء الأجناس والانثروبولوجيا والنفس مثل شرويدر Schroeder الذي قام بدراسة ما أطلق عليه « الأجناس الآرية القديمة » ، واثبت وجود عقيدة الإله الأعلى أو عقيدة التوحيد عند هذه الأجناس ،

وبروكلمان Brockelman ، الذي أثبت سيادة هذه العقيدة لدى الساميين القدماء قبل الاسلام و « لانج » Lang الذي كشفت دراساته عن ظهور هذه العقيدة داخل القبائل الهمجية في استراليا أو عند الاستراليين الأصليين وهم أكثر القبائل بدائية وعزلة في العالم ، وبالتالي ساد الاعتقاد أنها أقرب إلى تمثيل طفولة الجنس البشري أو بدايته التاريخية . وكذلك الأب شميدت Schmidt الذي أثبت وجودها لدى أقزام استراليا الذين يسكنون جنوب شرق القارة ، والذي كشفت دراسته المقارنة عن سيادة عقيدة الإله الأعظم أو عقيدة التوحيد لدى اقدم الشعوب والأجناس البشرية »[١٨] .

ويقول الفيلسوف الفرنسي هنري برغسون : « لقد وجدت وتوجد جماعات انسانية من غير علوم وفنون وفلسفات ، ولكنه لم توجد قط جماعة بغير ديانة »[١٩] .

ويقرر عالم النفس اريك فروم أن « الحاجة الدينية مغروسة في الشروط الأساسية لوجود النوع الانساني »[٢٠] .

ويقول الفيلسوف شوبنهور إن « فكرة الاله الذي ليس له نهاية ، وقدسية الروح والعلاقة بين الله وعباده . . كلها أفكار صيغت في الضمير البشري الخفي الذي ليس له نهاية . وهي نفس الأفكار التي لا يمكن لي ، ولا للحياة البقاء بغيرها »[٢١] .

٣ ـ الدين والفلسفة

يؤكد الفيلسوف القاضي أبو الوليد محمد بن رشد توافق الحقيقة الفلسفية (وأساسها البرهان العقلي) والحقيقة الدينية (وأساسها الوحي الديني) ، أي توافق الفلسفة والدين . . إذ يقول: « نعلمُ على القطع أنه لا يؤدي النظر البرهاني إلى مخالفة مارود به الشرع ، فإن الحق

لا يضاد الحق ، بل يوافقه ويشهد له (. . .)ونحن نقطع قطعاً أن كل ماأدى إليه البرهان وخالفه ظاهر الشرع أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي ، وهذه القضية لا يشك فيها مسلم ، ولا يرتاب بها مؤمن . وما أعظم ازدياد اليقين بها عند من زاول هذا المعنى وجربه ، وقصد هذا المقصد من الجمع بين المعقول والمنقول »[٢٢] .

كذلك ، يؤكد الفقيه المجتهد أحمد بن تيمية ، عدم تعارض الفلسفة والدين ، إذ يقول: « المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط . وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه ، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها ، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع ، وهذا ما تأملته في مسائل الأصول الكبار ، كمسائل التوحيد ، والصفات ، ومسائل القدر والنبوات ، والمعاد وغير ذلك . ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط ، بل السمع الذي يقال إنه يخالفه ، إما حديث موضوع ، أو دلالة ضعيفة ، فلا يصلح أن يكون دليلاً لو تجرد عن معارضة العقل الصريح . فكيف إذا خالفه صريح المعقول »[٢٣] .

ويقرر الفيلسوف فرانسيس بيكون « أن قليلاً من الفلسفة يجنح بالعقل إلى الإلحاد ، ولكن التعمق في الفلسفة خليق بأن يعود بالمرء إلى الدين »[٢٤] .

ويرى المفكر الاسلامي الدكتور محمد عبد الله درّاز أنه « لاسبيل لنا إلى الفصل بين موضوعي الديانة والفلسفة (. . .) فمطلب الفلسفة هو معرفة أصل الوجود وغايته ، ومعرفة سبيل السعادة الانسانية في العاجل والآجل . هذان هما موضوعا الفلسفة بقسميها العلمي والعملي ، وهما كذلك موضوعا الدين بمعناه الشامل للأصول والفروع » . ولكن الاتفاق في الموضوع لا ينفي ـ حسب رأي الدكتور دراز ـ وجود « فرق دقيق بين الفلسفة والدين . . ذلك أن غاية الفلسفة نظرية ، حتى في قسمها العملي ، وغاية الدين عملية حتى في جانبه

العملي(*) . فاقصى مطالب الفلسفة أن تعرفنا الحق والخير ما هما ، وأين هما ، ولا يعنيها بعد ذلك موقفنا من الحق الذي تعرفه والخير الذي تحدده . أما الدين فيعرفنا الحق لا لنعرفه فحسب ، بل لنؤمن به ونحبه ونمجده ، ويعرفنا الواجب لنؤديه ونوفيه ، ونكمل أنفسنا بتحقيقه » .
ويرى الدكتور دراز ايضاً أن « الفلسفة في كل صورها (عمل انساني) يتحكم فيه كل ما في طبيعة الانسان من قيود وحدود ، وتدرج بطيء في الوصول إلى المجهول ، وقابلية للتغير والتحول ، وتقلب بين الهدى والضلال ، واقتراب أو ابتعاد عن درجة الكمال . أما الأديان السماوية فإنها (صنعة إلهية) لها كل ما للالهيات من ثبات الحق الذي لا تبديل لكلماته ، وصرامة الصدق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . ثم هي فوق ذلك (منحة كريمة) تصل إلى حامليها وسفرائها عفواً بل كدح ولا نصب ، وتغمرهم بنورها في فترات خاطفة كلمح البصر أو هو اقرب . فإذا انفردت الفلسفة في حكم لم يؤمن عليها العثار ، وإذا التقى العقل والوحي على أمر ، فقد اتصلت مشاعل الليل بضوء النهار ، ﴿نور على نور ، يهدي الله لنوره من يشاء﴾ »[٢٥] .

ويؤكد الفيلسوف الألماني جورج هيغل ، في كتابه « جزء من نظام » ، أن الدين أعظم منزلة من الفلسفة ، إذ يقول: « الدين يتجاوز الطبيعة الجزئية للكينونة الحية ، وفيه تصعد الحياة المتناهية نحو الحياة اللامتناهية . ولأن المتناهي حياة ، فإنه يحمل في ثناياه امكانية اللامتناهي . وعلى الفلسفة أن تقف في مكان أقل أهمية . من الدين »[٢٦]

٤ـ دور الدين في المجتمع

يجمع العلماء على أن الدين هو أحد النظم الأربعة الأساسية

(*) نعتقد أنه حدث خطأ مطبعي حولَّ كلمة « النظري » التي يقتضيها السياق إلى « العملي » .

المنتشرة في كل المجتمعات ، مهما كانت درجة بدائيتها أو حداثتها[٢٧] . (والنظم الثلاثة الأخرى هي : الأسرة والاقتصاد والسياسة) . بل إن كثيراً من علماء الاجتماع يرون أن النظام الديني ذو تاثير أساسي وقيادي في المجتمع . وقد توصل ، مثلاً ، العالم الألماني ماكس فيبر M.Weber ، بعد دراسته للمسيحية بكافة حركاتها والأديان الشرقية كالهندية والصينية ، إلى ان « النظام الديني هو الذي يصوغ الموجهات القيمية Value Orientations التي تؤثر في تشكيل بقية النظم الاجتماعية المكونة لبناء المجتمع »[٢٨] .

وفي المدرسة الوظيفية في علم الاجتماع ، (ومن اعلامها بارسونز Parsons وسوروكين Sorokin) ، تتمثل الفكرة المحورية للمدرسة في أن « أجزاء المجتمع مترابطة وفي حالة تفاعل ، ومن ثم رفض الأخذ بالتفسير الأحادي . ومع ذلك ، فالعامل الحاسم المحدد لطبيعة أي نظام اجتماعي ، في رأي المدرسة الوظيفية ، هو القيم الروحية ، وعلى التخصص . . الدين »[٢٩] .

وفي مجال تصنيف القيم ، تضع أغلبية التصنيفات « القيم الدينية » في أعلى هرم القيم . فقد وضع (ماكس شلر) أربعة مستويات للقيم ، أدناها مستوى القيم الطبيعية الحسية ، وأعلاها مستوى القيم الدينية التي اعتبرها شلر أساس القيم كلها . واعتبر (لافيل) القيم الدينية أو الروحية تاج القيم جميعاً . أما (لوسين) ، فقد اعتبر قيمة الدين أكثر القيم اتصافاً بالصفة الصحيحة[٣٠] . بل إن بعضهم اعتبر أن الدين ليس قيمة ، ولكنه حامي القيم[٣١] .

ويقرر علماء الاجتماع أن للنظام الديني في المجتمع دوراً مميزاً . فهو « يهيء التنظيمات والمعايير والقيم التي تؤدي لأفراد المجتمع وظائف هامة تساعد على بقاء حياتهم واستمرارها . .

● فالدين يؤدي وظيفة هامة في تماسك وترابط الأفراد حول

ايديولوجية خاصة وعواطف مشتركة ، كما يساعد على توحيد القيم والأهداف البعيدة .

● ويقوم الدين بتفسير كثير من الظواهر المجهولة التي تراود تفكير الانسان كظاهرة ما بعد الموت ، أو الظواهر الخارقة للطبيعة .

● ويؤدي الدين وظيفة هامة في العمل على راحة المجتمع النفسية ، والتغلب على صعوبات الحياة والفشل والكبت ، وذلك بما يوفره من آمال آجلة .

● ويلعب الدين دوراً هاماً في الضبط الاجتماعي . فهو يحدد نواحي الخير والشر والثواب والعقاب . ويسهم الدين في تكوين الضمير عند الأفراد »[٣٢] .

ويقرر المؤرخ الدكتور شاكر مصطفى أن الدين واللغة والتاريخ والفكر تحفظ تماسك الأمة كنسيج واحد ، وان « الدين ، هذه الرابطة الروحية ، هو أعمق هذه الروابط وأشدها أثراً دون شك »[٣٣] .

ويقول المفكر الدكتور زكي نجيب محمود: إن « من أهم ما يؤديه (الدين في البناء الثقافي كله) أنه هو الذي يجيء للانسان بكثير جداً من القيم التي هي في حقيقة أمرها بمثابة الجوهر من مضمون الفكرة إذا استحقت أن تكون بين أفراد الأسرة ، أسرة المعاني التي تمد الجناحين الآخرين (للثقافة ، وهما الابداع الأدبي والفني والمعرفة العلمية) بضوابط السير . ولا اقول إنها تمدها بالمضمون ذاته . فرجال العلم - مثلاً - مطالبون بأمانة البحث ، والذي يطالبهم بصفة الأمانة هذه هو فكرة استمدت غذاءها من الدين . وكذلك ، يقال عن رجال الفن والأدب عندما يطالبون بالصدق فيما يبدعون »[٣٤] .

إن للدين ، أيضاً ، أثراً إيجابياً في مجال التنمية . يقرر الدكتور محمد الرميحي أن « أحد المناجم الغنية التي يمكن أن نلجأ إليها ونستفيد منها في مواجهة التحديات الجسام في التنمية الشاملة المبتغاة في هذا

الوطن العربي ، هو المنجم الروحي . . فستظل الأديان ، باجتهاداتها المختلفة ، هي التي تعطينا القدرة على التكيف مع مستجدات عصرنا ، وتعصمنا قيمها من مخاطر تلك المستجدات . . ففيها من المنابع السلوكية والأخلاقية ما يعضد الأمل والقدرة على العمل ، وتجد فيها الفئات الاجتماعية المختلفة ملاذاً للراحة والاطمئنان »[٣٥] . تلك كانت شهادة عالم في الاجتماع . ويقول المفكر السياسي خالد محيي الدين: « جوهر الأديان واحد ، الدنيا لها خالق ، ورسالة الدين العدالة والرحمة والمحبة . والفترات التي حصل فيها ازدهار في المجتمعات ، هي التي كان فيها الضمير الديني يقظاً ، مثل فترة عمر بن الخطاب . ويقظة الضمير الديني جوهرها نشر فكرة المحبة ، الرحمة والعدالة ، والعلاقات الجيدة مع البشر »[٣٦] .

وفي شهادته حول مثلث « الفن والدين والعلم » ودوره في الحياة ، يقول مؤرخ العلم المعروف جورج سارتون: « الفن يبرز الجمال ، ولهذا فهو مصدر الفرح في الحياة . والدين يجلب الحب ، وهو موسيقى الحياة . والعلم له علاقة بالحق والصدق والعقل ، وهو مصدر الوعي للنوع البشري . ونحن نحتاج إلى كل واحد من هؤلاء الثلاثة . . نحن نحتاج إلى الفن ، وإلى الدين ، وإلى العلم . والعلم ضروري للحياة بصورة مطلقة ، ولكنه لا يكفي ـ وحده ـ الانسان أبداً »[٣٧] .

ونختم الحديث عن دور الدين في المجتمع بشهادة للعالم والمفكر الفرنسي ايف لاكوست . فهو يقول: « أنا أفهم الأسباب التي تدفع الشبان والمثقفين إلى العودة إلى الدين . . ذلك أنه في لحظة معينة ، كان هناك نوع من الجوقة التي تقول بأن الانماء الاقتصادي سوف يحمل حلولاً لكل المشاكل . وعندما لم تجد المشاكل في النهاية حلاً لها ، وأيضاً ازدادت عمقاً ، فإن هؤلاء المذكورين أعلاه ، لم يعودوا يؤمنون بالأفكار السابقة »[٣٨] .

٥- الدين . . إلى أين ؟

● في العصور الوسطى ، ارتبط الدين في الغرب (نتيجة لممارسات الكنيسة ورجال الدين) بالكثير من أوجه الظلم والانحراف والانحطاط ، مثل:

ـ الاستغلال الاقتصادي للآخرين ، في الأراضي التي تملكها الكنيسة (ورجالها) وتديرها على نظام الأقطاع .

ـ الظلم الاجتماعي ، من خلال تحالف الكنيسة مع الملك ، لتغطية جرائم الحكام من جهة ، وتقوية مراكز رجال الدين من جهة أخرى .

ـ التحجر العقلي ، متمثلاً في محاربة الأفكار الجديدة ، واسكات اصحاب تلك الأفكار بحجة مخالفتها للكتاب المقدس . (من ينسى محنتي كوبرنيكس وغاليلو وغيرهما ؟ ! ؟) .

ـ التهافت الفكري ، متمثلاً في التمسك بمقولات مغلوطة قال بها أرسطو مثل دوران الشمس حول الأرض (علماً أنه ليست كل مقولات أرسطو مغلوطة) واعتبارها من الكتاب المقدس ، والغرق في المماحكات والمجردات دون تقديم أية حلول .

ـ التحريف الديني ، ممثلاً بمخالفة الكتاب المقدس . (بيع صكوك الغفران ، وادعاء السلطان الالهي) .

ـ الانحطاط الأخلاقي ، ممثلاً بممارسات محاكم التفتيش التي كثيراً ما قامت على فساد الضمير وانعدام الرحمة والشفقة .

● وكرد فعل على أوجه الظلم والانحراف والانحطاط التي مارستها الكنيسة (ورجال الدين)في الغرب ، ظهر مصلحون مثل لوثر وكالفن وفولتير وروسو ، ونظريات اقتصادية ـ اجتماعية مثل الاشتراكية والماركسية ، واكتسبت المصداقية والتأييد أفكار مثل: فصل الدين عن

الدولة ، وتحقيق الفردوس في الدنيا ، وسيادة الأمة ، وحرية الفرد . كما سادت نظرية علمية مادية يمكن اعتبارها ، عموماً ، ثورة مادية خالصة ضد انحراف رجال الروحانيات . وكان من أبرز رجال تلك النظرة ، فرانسيس بيكون ، ورينيه ديكارت ، وتشارلز دارون ، وكارل ماركس . وتقوم تلك النظرة على المادية العلمية التي تؤكد أن لا وجود إلا للمادة ، وأن الأشياء جميعاً قابلة للتفسير بلغة المادة فحسب . وهكذا ، يتحتم أن تكون حرية الاختيار وهماً من الأوهام ، ما دامت المادة غير قادرة على التصرف الحر . ولما كانت المادة عاجزة عن أن تخطط أو تهدف إلى أي شيء ، فلا سبيل إلى العثور على حكمة وراء الأشياء الطبيعية ، بل إن العقل ذاته يعتبر نتاجاً ثانوياً لنشاط الدماغ . وقد أدى ذلك كله إلى جعل خالق الكون « بدون عمل » في هذه الحياة ، وأدى ـ بالتالي ـ إلى نكران وجود الله .

وابتداء من العقد الأول للقرن العشرين ، بدأت في الظهور نظرة علمية دعيت « النظرة العلمية الجديدة » مقابل « النظرة العلمية القديمة » التي ذكرت في الفقرة السابقة ودامت حوالي ثلاث قرون[٣٩] . . فقد مر العلم ، منذ أوائل هذا القرن ، بسلسلة مثيرة من الثورات . .

ـ أولاً ، في الفيزياء على يدي اينشتاين Einstein ، بور Bohr ، وهايزنبرغ Heisenberg .

ـ ثم في مبحث الأعصاب ، بفضل شرنغتون Sherrington ، اكلس Eccles ، سبري Sperry وبنفيلد Benfield .

ـ وفي علم النفس ، بفضل فرانكل Frankl ، ماسلو Maslow ، وماي May .

ـ وفي علم الكونيات ، بفعل نظرية « الانفجار العظيم »[٤٠] ، و« المبدأ الانساني »[٤١]

« إن تلك المكتشفات لم تقلب التصور الحديث للانسان ولمكانته فحسب ، بل هي تقدم ، على غير توقع منا ، تفسيراً جديداً »[٤٢] . وفي التفسير الجديد الذي تقدمه النظرة العلمية الجديدة ، « نجد أن أصل الكون ، وبنيته ، وجماله ، تفضي جميعاً إلى النتيجة نفسها ، وهي أن الله موجود »[٤٣] . ومن المعروف أن الإيمان بالله هو الجذر ، أو أصل الأصول ، في الأديان السماوية كلها . والرجوع إلى الله هو ، عند المؤرخ ارنولد توينبي ، « نهاية المطاف في التطور من حالة إنسان ما قبل الحضارة إلى حالة الانسان المتحضر ، إلى السوبرمان أو الانسان الأعلى الذي يتجاوز الحضارة »[٤٤] . وعلى الرغم من إيمان توينبي بأن حركة الحضارة دائرية متكررة ، إلا أنه يرى أن « الدين هو العنصر الوحيد الذي يمثل فيها حركة صاعدة »[٤٥] « إذ ان توينبي حكم على كل الحضارات أو المدنيات بحتمية الزوال ، إلا أنه تردد في اصدار هذا الحكم على الحضارة الغربية الحديثة ، واعتقد بإمكانية انقاذها عن طريق إقامة دولة عالمية مستقبلية تضم كافة أجزاء العالم ، ويتم فيها انصهار جميع الحضارات في كيان واحد ، ولايكون ذلك إلا عن طريق الدين »[٤٦] .

● في أواخر عام ١٩٩٠ ، اصدر المفكر الاستراتيجي الأمريكي آلفين توفلر Alvin Toffler كتابه الثالث في سلسلة من ثلاثة كتب بدأها عام ١٩٧٠ بكتاب تحت عنوان « صدمة المستقبل » ، واتبعه في عام ١٩٨٠ بكتاب تحت عنوان « الموجة الثالثة » . وقد أصبح الكتابان المذكوران من أهم الكتب وأكثرها تأثيراً في الفكر المعاصر ، وامتد تأثيرهما إلى ملايين المواطنين في أكثر من ٥٠ دولة في مختلف أنحاء العالم نشرت وترجمت كتب هذا المفكر .

ويرى توفلر في كتابه الثالث ، والصادر تحت عنوان « تحول القوة Power Shif » ، أن مصادر القوة ، التي تستهدف السيطرة على الشعوب في القرن الواحد والعشرين ، هي ثلاثة : المعرفة ، والثروة ،

والعنف بالمعنى المجازي . ولكن توفلر يستدرك ملاحظاً أن النظام الذي سيبنى على هذا الأساس سيواجه بتحديات كبيرة من قبل ثلاث قوى أهمها المؤسسة الدينية . أما القوتان الأخريان فهما امبراطورية المخدرات ، والشركات متعددة الجنسية [٤٧] .

ويقرر توفلر أن « هنالك من المسؤولين في الفاتيكان من يشيرون إلى أن البابا ليس بعيداً عن كل المتغيرات التي شهدتها أوروبا الشرقية . غير أن أهم من ذلك كله ، إحياء الماضي البعيد الذي تتردد فيه دعوة البابا المتكررة إلى أوروبا مسيحية ، وهو ما يعيد إلى الأذهان وثيقة نسيناها منذ وقت طويل (. . .) ، وهذه الوثيقة وزعت في العواصم الأوروبية عام ١٩١٨ ، وكانت تحث على إقامة دولة كاثوليكية تضم بافاريا والمجر والنمسا وكرواتيا وبوهيميا وسلوفاكيا وبولندا »[٤٨] .

ويرى توفلر أن « الصين معرضة للانقسام هي الأخرى ، بانشقاق اقاليمها الجنوبية والشرقية الصناعية عن اقاليمها الريفية الواسعة ، لتشكل كياناً جديداً ، مع هونغ كونغ وسنغافورة وتايوان ، وربما أيضاً مع كوريا الموحدة . ونتيجة لذلك ، سنجد أنفسنا أمام مجموعة اقتصادية كونفوشية عملاقة تعادل القوة اليابانية المتوقعة ، وتعزز في نفس الوقت أهمية الدين كعامل في النظام العالمي »[٤٩]

ويشير توفلر ، أيضاً ، إلى أن « أوروبا بدأت تشعر بالقلق بسبب الضغوط الاسلامية على جناحها الجنوبي »[٥٠] . ويبدو أن ذلك القلق ليس محصوراً في أوروبا وحدها ، بل إنه يشمل الغرب كله . وقد كان ذلك القلق وراء كل الندوات والمؤتمرات والدراسات التي تجري بتنظيم و/ أو تمويل من كليات علمية ومراكز بحثية في الغرب ، لدراسة ما سمي « الاسلام السياسي أو الاسلام النشط » . وقد « ظهر منذ فترة مجلد هام وخطير يحمل عنوان (أطلس الاسلام النشط) ، وهو من منشورات المركز الاستراتيجي العالمي للمائدة المستديرة ، وبعدة لغات (. . .) . وهذا الأطلس الاستراتيجي لم يقف في تفاصيله ، عند حد

الاحصاءات الدقيقة للخبرات والبشر والاسلامي ، وإنما تعداها إلى احصاء كل الجماعات الاسلامية ، وبالأسماء والشخصيات التي تقودها »[٥١] . بل إن الصحافة العربية طالعتنا في اوائل عام ١٩٩٢ ، بخبر يقول إن مصادر عربية وأمريكية مطلعة أفادت بأن « المؤتمر السنوي للجنة الأمريكية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة (ايباك) الذي انعقد في واشنطن ، في اوائل نيسان (ابريل) ١٩٩٢ ، قرر تحقيق ستة أهداف خلال عام ١٩٩٢ ، ومنها « استبدال الخطر الشيوعي السابق بخطر التطرف الاسلامي . وبالتالي ، القول بأن أهمية اسرائيل الاستراتيجية ستزداد في المستقبل بالنسبة للولايات المتحدة والغرب »[٥٢] .

● يقرر الباحث الاسلامي محمد خليفة ، في رؤيته للمستقبل ، أنه « في حين بلغت النزعة المادية والالحادية أوجها في هذا القرن الذي يوشك على الانتهاء ، فإن العالم في القرن القادم سيشهد توجهاً أكثر نحو الدين . ويؤسس الباحث هذه الرؤية على أن الاكتشافات العلمية والانجازات المادية التي انجزها الانسان في هذا القرن وجعلته يعتقد أنه الإله في هذا الكون ، سوف تتراكم في القرن القادم ، وستقود الانسان إلى نتيجتين :

ـ **الأولى** : شعوره بضآلة حجمه أمام الفضاء اللامتناهي وبمحدودية انجازاته بالمقارنة بانجازات الكون .

ـ **الثانية** : إن الانجازات البشرية العظيمة لم تحقق ما يوازيها من سعادة أو نعيم روحي ونفسي ، وبالتالي سيعود الانسان إلى البحث عن الخلاص في قوانين السماء .

« وبناء عليه ، فإن القرن القادم سيشهد عودة قوية للأديان وفي مقدمتها الاسلام »[٥٣] .

● يقرر المفكر العربي الدكتور برهان غليون أنه « لم يعد من الممكن اليوم تأسيس ثورة عقلانية ، أي موقف متزن من العالم ، على نقد الفكر الديني ومن خلاله ، أي انطلاقاً من معركة العلمانية كقاعدة نظرية لتنحية الدين عن السلطة السياسية . لابل إن ربح المعركة العلمانية بمعناها النبيل ، أي تحقيق شفافية العالم والتوازن العميق بين السلطات في إطار مشروعية وثقافة سياسية واحدة والتوزيع الأسلم للصلاحيات والولايات الروحية والسياسية ، يتوقف اليوم على ربح معركة العقلانية التي ينبغي ويجب أن تخاض على أرضية السلطة ، أي السياسات الثقافية للدولة والنخبة الحاكمة والسائدة ، وليس على ارضية سلطة دينية لم يعد لها وجود وليس لها أي سيطرة على واقع السياسة والسلطة السياسية المقررة لمصير الجماعة وتوزيع قدراتها واستثماراتها (. . .) . والحال أن الدين ، في العالم العربي والعالم كله ، لم يعد مركز أو مقر السلطة ، ولامصدر قيمها وأفكارها الموجهة . فقد أصبحت الدولة ، ومن ثم السياسة المدنية ، هي هذا المركز والمقر . ولا يمكن اليوم محاسبة الدين على أنه سبب التأخر أو الفشل في مجتمع ما إلا بقدر محاسبة العلوم والآداب والفنون عليهما . فبقدر ما أصبحت جميع المجتمعات خاضعة ، شاءت أم أبت ، لقوانين العصر السياسي الذي نعيشه ، تظل السلطة العمومية ، في جميع الأحوال ، هي المسؤولة ، سواء كانت دينية كنسية أو مدنية دولوية . وهي مسؤولة لأنها هي التي تحدد السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بما في ذلك السياسة الدينية ذاتها ، وبنية الدين ودوره ووظيفته »[٥٤] . ويخلص الدكتور غليون إلى أنه « يمكن أن تتحول العلمانية ، كما يطرحها بعض أنصارها ، بسهولة ، إلى جهاد في غير عدو ، كما يقول الفقهاء ، وربما أصبحت جهاداً في صديق . فليس هناك ، رغم كل ما قيل من النقد العقلي الأنواري ، ما يمنع الدين من أن يكون أحد النوابض الانسانية الكبرى لحمل ودفع التجربة الانسانية الأخلاقية والحضارية والتنموية في

العالم أجمع ، والعالم الثالث بشكل خاص »[55] .

وأخيراً . . لابد من التنويه بأن النظام العالمي الجديد (الذي بدأ بالظهور في عام ١٩٩٠) يقوم على عدة قواعد ومقولات ، وأبرزها : البراغماتية[56] (أو الواقعية) قبل المثل والأخلاق ، وبعبارة أخرى : نعم للمصالح . . لا للمبادىء ! ! ! نعم للدولار . . لا للعقيدة ! ! ! نعم للدنيا . . . لا للآخرة ! ! !

٦ـ الخلاصة والنتائج

الدين لغة ، هو القهر والخضوع والطريقة والجزاء . والدين اصطلاحاً ، هو مجموعة القيم والممارسات التي تحكم العلاقات بين الانسان وبين الله والبشر والطبيعة . والدين عند الله هو الاسلام . والتدين غريزة انسانية تمثل فارقاً نوعياً بين الانسان والاحياء الأخرى .

ويرى كثير من الفقهاء والفلاسفة أن لا تعارض بين الدين والفلسفة ، وانهما متفقان في الموضوع (وهو البحث في اصل الوجود وغايته ، ومعرفة سبيل السعادة عاجلاً وآجلاً) ، وفي الهدف (وهو الوصول إلى الحق والحقيقة) . وتتوقف الفلسفة عند حد تعريفنا بالحق والخير ، ولكن الدين يتجاوز ذلك ، فيدعونا إلى محبة الحق وتأدية الواجب وفعل الخير . لذلك ، فإن الفلسفة تقف في مرتبة أقل أهمية من مرتبة الدين .

وللدين دور متميز في المجتمع ، وخاصة في تحقيق التماسك الاجتماعي ، وفي ممارسة الضبط الاجتماعي ، وخلق آمال مريحة نفسياً ، وتقديم القيم الملائمة للتنمية والتقدم .

ومن الثابت تاريخياً ، أن من أبرز مقومات النهضة اليابانية (أو المعجزة اليابانية كما يقولون) كون حركة الميجي الاصلاحية (التي بدأت

عام ١٨٦٨ مع انتهاء حكم أسرة توكوجاوا) استطاعت أن تعبىء الشعبَ الياباني ، لتحقيق أهداف الاصلاح ، عن طريق اعتبار ديانة الشنتو الوطنية (القائمة على غرس الأساطير اليابانية وعبادة الطبيعة والأسلاف ممثلين بالجماعة أو القبيلة)[٥٧] ، هي عقيدة الدولة ، ليس بوصفها ديانة ، وإنما بوصفها مظهراً للوطنية . « وقد هاجمت سلطات الاحتلال الأمريكي (بعد الحرب العالمية الثانية) بعنف ، عقيدة الشنتو كعقيدة للدولة ، ووصفتها بأنها مظاهر خطيرة للتطرف الديني (. . .) وطالب الاحتلال الأمريكي بالفصل الحاسم بين الحكومة والدين . وعادت المعابد التاريخية الكبيرة إلى ما كانت عليه من قبل ، تعتمد في دخلها على مصادرها الخاصة ، مما ترتب عليه وقوع معظم المعابد الوطنية في أزمات مالية شديدة »[٥٨] .

وقد اصيب دور الدين بنكسة في الغرب ، خلال القرون الثلاثة السابقة ، نتيجة لاخطاء الكنيسة ورجالها في العصور الوسطى ، فسادت المادية واستبعدت الروحانية . ولكن علماء ومفكري القرن العشرين قرروا ، مجدداً ، أن العالم مادة وروح في آن معاً ، وأعادوا الاعتبار إلى الدين ، ورأوا أن الدين سيلعب دوراً كبيراً في النظام العالمي في القرن الواحد والعشرين ، وسيكون دافعاً أساسياً للأخلاق والحضارة والتنمية في العالم الثالث بوجه خاص ، وفي العالم أجمع بوجه عام .

وآخر الكلام : لقد لعب الدين في فترة مهمة من تاريخ البشرية (منذ القرن السابع وحتى غاية القرن العاشر الميلادي على الأقل) دوراً ايجابياً وحاسماً في الحضارة والتقدم . وهو الآن مرشح لأن يلعب ـ بنضال من الشعوب ، وريادة من العلماء والمفكرين والمبدعين المخلصين ـ الدور الايجابي نفسه في الحضارة والتقدم ، ومهما كانت التحديات التي سيفرزها « النظام العالمي الجديد » ! ! !



هوامش ومراجع الباب الرابع
أولاً ـ هوامش ومراجع الفصل الأول

(١) محمد كامل حتة ، القيم الدينية والمجتمع ، دار المعارف بمصر ، سلسلة « اقرأ » ، العدد ٣٦٦ ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٣١ . والمرجع ينقل عن : ب . فستف ، أصوات لا تسمع ، ترجمة الدكتور سيد رمضان هدارة .

(٢) الدكتور عماد الدين خليل ، اشارات قرآنية ، مجلة « العربي » ـ الكويت ، العدد ٢٤٧ ، يونيو (حزيران) ١٩٧٩ ، ص ١٥ .

(٣) الدكتور عماد الدين خليل ، التفسير الاسلامي للتاريخ ، دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ١٣٢ .

(٤) الشيخ محمد متولي الشعراوي ، الفتاوى ، رقم /١/ ، اعده وعلق عليه وقدم له الدكتور السيد الجميلي ، المكتبة الحديثة ، دمشق ١٩٨١ ، ص ٦٥ .

(٥) اندريه موروا ، فن الحياة ، ترجمة جمال الدين أمين ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، (دون تاريخ نشر) ، ص ١٤٨ .

(٦) الدكتور محمد زيان عمر ، البحث العلمي . . مناهجه وتقنياته ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٣١ .

(٧) الدكتور محمد كمال جعفر ، العقلية الغيبية ليست وصف ذم كما يزعمون ، مجلة « الهلال » ، القاهرة ، السنة ٨٦ ، سبتمبر (ايلول) ١٩٧٨ ، ص ٥٤ .

(٨) شارل بتلهيم ، التخطيط والتنمية ، ترجمة الدكتور اسماعيل صبري عبد الله ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ١٨٣ .

(٩) الدكتور ابراهيم سعد الدين وآخرون ، صور المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ٢٣ .

(١٠) الدكتور ابراهيم سعد الدين وآخرون ، المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(١١) الدكتور جلال أمين ، رفع معدل النمو أم تغيير نمط التنمية ؟ ، مجلة « الأهرام الاقتصادي » ـ القاهرة ، العدد ٦٩٨ ، ٣١ مايو ١٩٨٢ ، ص ٢٢ .

(١٢) انظر : مجلة « الموقف العربي » ـ نيقوسيا ، اطول نفق في العالم يحقق حلم نابليون ، العدد ٤٥٢ ، الاثنين ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ ، ص ٥٩ .

(١٣) انظر : محمد كامل حتة ، القيم الدينية والمجتمع ، المرجع الأسبق ، ص ٣٧ .

(١٤) مثل : **﴿أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء . . .** إلى آخر الآية ١٨٥ من سورة الأعراف﴾ ، و **﴿إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب . الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم**

ويتفكرون في خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلاً سبحانك فقنا عذاب النار﴾ - (الآيتان ١٩٠ و ١٩١ من سورة آل عمران) ، ﴿وفي انفسكم أفلا تبصرون﴾ - الآية ٢١ من صورة الذاريات ، وغير ذلك كثير .

(١٥) محمد كامل حتة ، القيم الدينية والمجتمع ، المرجع الأسبق ، ص ٣٨ .

(١٦) وليم جيمس ، العقل والدين ، ترجمة الدكتور محمود حب الله ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، (دون تاريخ نشر) ، ص ١٩ - الحاشية .

(١٧) انظر : فتحي رضوان ، الاسلام ومشكلات الفكر ، دار المعارف بمصر ، سلسلة « اقرأ » - العدد ٣٧٧ ، القاهرة ١٩٧٣ ، وخاصة فصل « الغيب » في الصفحات ١٠٤ - ١١٦ .

(١٨) للوقوف على ملامح النظرة العلمية الجديدة واوجه اختلافها عن النظرة العلمية القديمة ، انظر : روبرت م . اغروس وجورج ن . ستانسيو ، العلم في منظوره الجديد ، ترجمة د . كمال خلايلي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت ، سلسلة « عالم المعرفة » ، العدد ١٣٤ ، فبراير (شباط) ١٩٨٩ ، وخاصة فصل « الحاضر » في الصفحات ١٣٣ - ١٤٧ .

(١٩) وسيبقى معظم الحقائق عن الروح مجهولاً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها . فقد جاء في التنزيل : ﴿يسألونك عن الروح قل الروح من امر ربي وما اوتيتم من العلم إلا قليلاً﴾ - الآية ٨٥ من سورة الاسراء .

(٢٠) الدكتور حسن قبيسي ، المنهج العلمي والنظرية المأزومة ، مجلة « الفكر العربي » الصادرة عن معهد الانماء العربي - بيروت ، السنة السابعة ، العدد ٤٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٦ ، ص ٥٧ و ٦٥ . ولابد من أن تؤخذ بعين الاعتبار اشارة الدكتور قبيسي (في الحاشية الأولى من الصفحة الأولى في بحثه المذكور) إلى أنه اعتمد في بحثه اعتماداً رئيسياً على رأي كارل بوبر في المنهج العلمي .

(٢١) انظر : بول موي ، المنطق وفلسفة العلوم ، ترجمة الدكتور فؤاد حسن زكريا ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، الكويت ١٩٨١ ، ص ٣٣٦ وما بعد

(٢٢) ج . برونوفسكي ، ارتقاء الانسان ، ترجمة الدكتور موفق شخاشيرو ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت ، سلسلة « عالم المعرفة » العدد ٣٩ ، مارس (آذار) ١٩٨١ ، ص ٢٨٤ .

(٢٣) انظر : السيد نفادي ، الضرورة والاحتمال بين الفلسفة والعلم ، دار التنوير ، بيروت ١٩٨٣ ، ص ١٤٩ .

(٢٤) ابن قيم الجوزية ، كتاب الفوائد ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، (دون تاريخ) ، ص ٩٨ .

(٢٥) « يقصد بالميتافيزيقا عادة دراسة تتجه إلى معرفة الحقائق القائمة فيما وراء الطبيعة التي تدرسها العلوم » (الدكتور محمد فتحي الشنيطي ، المعرفة ، دار الثقافة للطباعة والنشر

بالقاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٢١) . « وفي العصر الحديث ، تعددت معاني هذا العلم (الميتافيزيقا) ، ولكنها تدور جميعاً على معنى « المطلق » (د . مراد وهبة ، المعجم الفلسفي ، دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٤٣٩) .

(٢٦) علي حرب، الفلسفة بين الحد والرسم ، مجلة « الفكر العربي » ، يصدرها معهد الانماء العربي ، بيروت ، السنة ١٢ ، العدد ٦٣ ، كانون الثاني - آذار ١٩٩١ ، ص ٨٥ .

(٢٧) الدكتور عبد الرحمن بدوي ، مدخل جديد إلى الفلسفة ، وكالة المطبوعات ، الكويت ١٩٧٤ ، ص ٢١١ .

(٢٨) اشار إليه : الدكتور عبد الرحمن بدوي ، مدخل جديد إلى الفلسفة ، المرجع السابق ، ص ١٠ .

(٢٩) اشار إلى ذلك : د . جميل محمود منيمنة ، الفلسفة ليست ميتافيزيقا فقط ، مجلة « الفكر العربي » ، العدد المذكور سابقاً ، ص ٧٥ .

(٣٠) علي حرب ، مايتهافت في الفلسفة ليس فلسفة ، مجلة « الفكر العربي » ، بيروت ، السنة العاشرة ، العدد ٥٧ ، ايار - آب ١٩٨٩ ، ص ص ١٥٢ - ١٥٤ .

(٣١) د . مراد وهبة ، المعجم الفلسفي ، المرجع الأسبق ، ص ٣٥٤ .

(٣٢) اندريه موروا ، فن الحياة ، المرجع الأسبق ، ص ١٣٠ .

(٣٣) الموسوعة العربية الميسرة ، اشراف محمد شفيق غربال ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢ ، ص ٢٩٢ .

(٣٤) الدكتور احمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٧ ، ص ٤١٥ .

(٣٥) انظر : الدكتور محمد كمال جعفر ، العقلية الغيبية ليست وصف ذلك كما يزعمون ، المرجع الأسبق ، ص ٥٤ .

(٣٦) الدكتور عماد الدين خليل ، التفسير الاسلامي للتاريخ ، المرجع الأسبق ، ص ١٣٤ .

(٣٧) اريك فروم ، الانسان بين الجوهر والمظهر ، ترجمة سعد زهران ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت ، سلسلة « عالم المعرفة » ، العدد ١٤٠ ، اغسطس (آب) ١٩٨٩ ، ص ١٤٦ .

(٣٨) انظر : فتحي رضوان ، الاسلام ومشكلات الفكر ، المرجع الأسبق ، ص ١٠٨ و ١١٦ .

ثانياً ـ هوامش ومراجع الفصل الثاني

(١) انظر . أنور حمدي عمر ، علم النفس والأدب . . شخصية ابي العلاء المعري من خلال شعره ، مجلة « المعرفة » ـ دمشق ، السنة ٢٩ ، العدد ٣٢٨ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٩١ ، ص ٩٤ .

(٢) انظر : الامام أبو الأعلى المودودي ، المصطلحات الأربعة في القرآن ، تعريب محمد كاظم سباق ، دار القلم ، بيروت ١٩٥٥ ، ص ص ١١٦ ـ ١١٩ . والمرجع ينقل عن :
ـ مقاييس اللغة لابن فارس ، ٣١٩/٢ .
ـ لسان العرب لابن منظور ، ٢٤/١٧ ـ ٣٠ .

(٣) ول ديورانت ، قصة الحضارة ، الجزء الأول من المجلد الأول (نشأة الحضارة) ، الادارة الثقافية في جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٤٩ ، ص ٩٨ .

(٤) انظر : الدكتور احمد السعدني ، عرض لكتاب توينبي (تجارب) في : مجلة « الفكر المعاصر » ـ القاهرة ، العدد ١٥٥ ، سبتمبر (ايلول) ١٩٦٩ ، ص ٨٥ .

(٥) ذكره : الدكتور محمد عبد الله دراز ، الدين . . بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان ، دار القلم ، الكويت ، الطبعة الثالثة ١٩٧٤ ، ص ٣٦ .

(٦) هارولد فينك ، لمن ترهقهم الحياة ، ترجمة الدكتور محمد الحلوجي ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٩ ، ص ٢٧٨ .

(٧) ذكره : الدكتور نبيل محمد توفيق السمالوطي ، الدين والبناء الاجتماعي ، الجزء الثاني ، دار الشروق ، جدة ١٩٨١ ، ص ٢٧ .

(٨) الدكتور نبيل السمالوطي ، الدين ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(٩) ذكره : الدكتور محمد عبد الله دراز ، الدين ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(١٠) الدكتور محمد عبد الله دراز ، الدين ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(١١) محمد فريد وجدي ، الاسلام دين الهداية والاصلاح ، دار الهلال ، كتاب الهلال ، القاهرة ، العدد ١٤٠ ، نوفمبر ١٩٦٢ ، ص ٢١ .

(١٢) عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، دار القلم ـ الكويت ، الطبعة الحادية عشرة ، ١٩٧٧ ، ص ٢٠٠ .

(١٣) القرآن الكريم ، سورة آل عمران ، الآية رقم ١٩ .

(١٤) القرآن الكريم ، سورة آل عمران ، الآية رقم ٨٥ .

(١٥) القرآن الكريم ، سورة المائدة ، الآية رقم ٣ .

(١٦) رواه مسلم ، في الإيمان ، باب وصف جبريل للنبي ﷺ ، الاسلام والإيمان/ رقم ٨ ، وبنحوه الترمذي ، في الإيمان ، ٢٧٣٨ ، وأبو داود ، في السنة ، باب في القدر/

٤٦٩٥ ، والنسائي ، في الإيمان ، باب نعت الاسلام ٩٧/٨ . والاقتباس من : شرح الأربعين حديثاً النووية ، تحقيق ودراسة الشيخ عبد العزيز عز الدين السيروان ، دار قتيبة - بيروت ودمشق ١٩٩٠ ، ص ص ٧٤ - ٧٥ .

(١٧) ذكره : الدكتور محمد عبد الله دراز ، الدين ، المرجع الأسبق ، ص ٨٢ .

(١٨) الدكتور نبيل محمد توفيق السمالوطي ، الدين والبناء الاجتماعي ، الجزء الثاني ، المرجع الأسبق ، ص ٥٩ .

(١٩) ذكره : الدكتور محمد عبد الله دراز ، الدين ، المرجع الأسبق ، ص ٨٣ .

(٢٠) اريك فروم ، الانسان بين الجوهر والمظهر ، ترجمة سعد زهران ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ، سلسلة « عالم المعرفة » ، العدد ١٤٠ ، اغسطس (آب) ١٩٨٩ ، ص ١٤٤ .

(٢١) ذكره : الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي وآخرون ، الاسلام وحضارة المستقبل ، مكتبة مصر ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٧٢ .

(٢٢) محمد بن أحمد بن رشد ، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ، في كتاب : فلسفة ابن رشد ، دار العلم للجميع ، مطبعة المكتبة المحمودية التجارية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٣٥ ، والاقتباس من ص ص ١٥ - ١٦ .

(٢٣) ذكره : الدكتور محمد حسني الزين ، منطق ابن تيمية ومنهجه الفكري ، المكتب الإسلامي ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ٢٠١ . والمرجع ينقل عن : ابن تيمية ، موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول ، ص ٨٦ .

(٢٤) ذكره : ديل كارنيجي ، دع القلق وابدأ الحياة ، تعريب عبد المنعم محمد الزيادي ، مكتبة الخانجي ، الطبعة السادسة ، القاهرة (دون ذكر تاريخ النشر) ، ص ٢٨٥ .

(٢٥) الدكتور محمد عبد الله دراز ، الدين ، المرجع الأسبق ، ص ٦٠ و ٧٣ . والمرجع يقتبس من : القرآن الكريم ، سورة النور ، الآية رقم ٣٥ .

(٢٦) ذكره : باتريك ماسترسن ، الفلسفة والدين والاغتراب ، مجلة « الفكر المعاصر » - بيروت ، السنة الأولى ، العدد ٤ - ٥ ، آب وايلول ١٩٧٤ ، ص ٣٢ .

(٢٧) الدكتور نبيل السمالوطي ، المرجع الأسبق ، الجزء الأول ، ص ١٦٦ .

(٢٨) الدكتور نبيل السمالوطي ، المرجع الأسبق ، الجزء الثاني ، ص ١٢٩ .

(٢٩) الدكتور مراد وهبة ، المعجم الفلسفي ، دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٤٠٠ .

(٣٠) لمزيد من التفاصيل عن تصنيفات القيم ، يرجع إلى : الدكتور عادل العوا ، العمدة في فلسفة القيم ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ١٩٨٦ ، ص ص ٤٢٦ - ٤٤١ .

(٣١) انظر : انطون رحمة ومعروف زريق ، موجز دروس الفلسفة ، المكتبة الحديثة بدمشق ، (دون ذكر تاريخ النشر) ، ص ٢٥ .

(٣٢) الدكتور عبد الحميد محمود سعد ، المدخل المورفولوجي لدراسة المجتمع الريفي ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٢١٣ . والمرجع ينقل عن : الدكتور علي فؤاد أحمد ، علم الاجتماع الريفي ، ص ١٨٧ .

(٣٣) انظر المقابلة التي أجرتها مع الدكتور شاكر مصطفى جريدة « البعث » ـ دمشق ، ١٩٩٠/١١/٥ .

(٣٤) الدكتور زكي نجيب محمود ، فكر على فكر ، جريدة « الأهرام » ـ القاهرة ، ١٩٨٨/٢/٢١ .

(٣٥) الدكتور محمد الرميحي ، العرب في الألف الثالث بعد الميلاد ـ التفاوض على المستقبل ، مجلة « العربي » ـ الكويت ، العدد ٣٧٤ ، يناير (كانون الثاني) ١٩٩٠ ، ص ١٩ .

(٣٦) انظر : مداخلات الأستاذ خالد محيي الدين في « ندوة الدين والمنهج العلمي في التفكير » ، في مجلة « الكاتب » ـ القاهرة ، السنة ١٣ ، العدد ١٤٤ ، مارس (آذار) ١٩٧٣ ، ص ٢٠ .

(٣٧) ذكره : آية الله المطهري ، الانسان والإيمان ، منظمة الاعلام الاسلامي ـ قسم العلاقات الدولية ، مطبعة فجر الاسلام ، طهران ١٤٠٣ ، ص ٢٨ . والمرجع ينقل عن : جورج سارتون ، الأجنحة الستة .

(٣٨) انظر المقابلة التي أجرتها مع ايف لاكوست ، مجلة « الفكر العربي » ـ بيروت ، العدد ٣٢ ، السنة الخامسة ، نيسان ١٩٨٣ ، ص ٣٢٨ .

(٣٩) انظر تفاصيل النظرة العلمية الجديدة ونتائجها واختلافاتها مع النظرة العلمية القديمة في : روبرت م . اغروس وجورج ن . ستانسيو ، العلم في منظوره الجديد ، ترجمة الدكتور كمال خلايلي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت ، سلسلة « عالم المعرفة » ، العدد ١٣٤ ، فبراير (شباط) ١٩٨٩ .

(٤٠) نظرية الانفجار العظيم : Big Bang Theory نظرية تقول أن كل المادة الموجودة في الكون كانت ، منذ ما يتراوح بين ١٠ ـ ٢٠ مليار سنة ، معبأة في كتلة صغيرة متناهية الكثافة انفجرت فيها بعد انفجاراً شديد العنف قذف بالمادة في جميع الاتجاهات بسرعات هائلة . (المرجع السابق ، التذييل الذي اعده المترجم الدكتور كمال خلايلي ، ص ١٥٠) .

(٤١) المبدأ الانساني : The Anthropic Principle اتجاه في الفيزياء المعاصرة مفاده أن الكون بظروفه الأولية ، وبنيته العامة ، وبتوحد خواصه ونواميسه ، وبتاريخه المديد ، وبأبعاده الشاسعة ، وبمعدل سرعة تمدده ، كان مهيئاً لتطور الحياة والمخلوقات الواعية في مرحلة من المراحل ، وأن الانسان هو محور الخليقة . (المرجع السابق ، التذييل ، ص ١٥٠ نفسها) .

(٤٢) المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٤٣) المرجع السابق ، ص ٧٨ .

(٤٤) و (٤٥) الدكتور احمد حمدي محمود ، الحضارة ، دار المعارف بمصر ، سلسلة « كتابك » ، العدد رقم ١٥ ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٤٤ .

(٤٦) عايدة رزق ، ارنولد توينبي ، جريدة « الأهرام » ، ١٩٩٢/١/١٧ . والمرجع ينقل عن : نيفين علم الدين ، فلسفة التاريخ عند توينبي .

(٤٧) قامت مجلة « الأهرام الاقتصادي » ـ القاهرة ، بعرض وتقديم كتاب « تحول القوة » لمؤلفه الفين توفلر . وقد أجرت العرض والتقديم سامية الجندي ، في الأعداد التالية من المجلة :

- الحلقة الأولى ، في العدد ١١٦٤ ، الصادر بتاريخ ١٩٩١/٥/٦ .
- الحلقة الثانية ، في العدد ١١٦٥ ، الصادر بتاريخ ١٩٩١/٥/١٣ .
- الحلقة الثالثة ، في العدد ١١٦٦ ، الصادر بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٠ .
- الحلقة الرابعة ، في العدد ١١٦٧ ، الصادر بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٧ .
- الحلقة الخامسة ، في العدد ١١٦٨ ، الصادر بتاريخ ١٩٩١/٦/٢ .

(٤٨) سامية الجندي ، عرض كتاب « تحول القوة » ، مجلة « الأهرام الاقتصادي » ، ١٩٩١/٦/٢ ، ص ٥٢ .

(٤٩) المرجع السابق ، ص ٥٢ نفسها .

(٥٠) المرجع السابق ، ص ٥٣ .

(٥١) انظر الحوار الذي أجري مع الدكتور رشدي فكار ، في جريدة الأهرام ـ القاهرة ـ ١٩٩٢/١٠/١٨ .

(٥٢) انظر : جريدة « السفير » ـ بيروت ، ١٩٩٢/٤/٢٢ .

(٥٣) انظر عرضاً لندوة « مستقبل العالم الاسلامي » في جريدة « الأهرام » ، ١٩٩١/١٠/١٨ .

(٥٤) الدكتور برهان غليون ، نقد السياسة . . الدولة والدين ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٩١ ، ص ص ٣٤٧ ـ ٣٤٨ .

(٥٥) الدكتور برهان غليون ، نقد السياسة ، المرجع السابق ، ص ٣٥٠ .

(٥٦) البراغماتية : Pragmatism مذهب ظهر في امريكا على أيدي فلاسفة مثل جون ديوي وتشارلس بيرس . وهو يقول بأن « الحقيقة هي في صميم التجربة الانسانية ، وأن المعرفة آلة أو وظيفة في خدمة مطالب الحياة ، وأن صدق قضية ما هو في كونها مفيدة » . أي : الفائدة ، أو المصلحة ، هي الهاجس الأول . (انظر : المعجم الفلسفي ، اعداد الدكتور مراد وهبة ، دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٧٤) .

(٥٧) انظر : محمد سيد كيلاني ، ذيل الملل والنحل ، في : أبي الفتح الشهرستاني ، الملل والنحل ، دار المعرفة ، بيروت ١٩٨٤ ، وخاصة ص ٢٩ من الذيل .

(٥٨) انظر : ادوين رايشاور ، اليابانيون ، ترجمة ليلى الجبالي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت ، سلسلة «عالم المعرفة» ، العدد ١٣٦ ، ابريل (نيسان) ١٩٨٩ ، ص ص ٣١١- ٣١٢ .

الخلاصة والنتائج

الخلاصة والنتائج

١ـ المشكلة . . ماهي ؟

● القاسم المشترك بين الدول « النامية » هو : الحرمان . . الحرمان من السلع المادية ، مثل الأغذية والملابس والمساكن ، والحرمان ـ أيضاً ـ من كثير من السلع المعنوية كالحرية في التعبير ، والمشاركة في اتخاذ القرار .

● في الدول « المتقدمة » ، وعلى الرغم من توفر السلع المادية لمعظم الناس ، تسود أمراض الحضارة ، وخاصة منها مرض القلق . . القلق الناشيء ـ أساساً ـ عن عوامل مثل تلوث البيئة الطبيعية ، وكثرة الجرائم . .

● إذن ، في دول الجنوب حرمان ، وفي دول الشمال قلق . . أي : في العالم كله ، هناك حقيقة عدم اشباع حاجات الانسان المادية و/ أو المعنوية . وهذا يعني « غياب » الأمن في كل مكان .

● لقد ازدهرت التقانة (أو التكنولوجيا) في الشمال ، ولكن على حساب الأمن ، وخاصة أمن الطفل ، وأمن النظام الأسري ، وأمن الخصوصيات الفردية ، وأمن الأجيال القادمة . أما في الجنوب ، وبالإضافة إلى الحرمان من السلع ، فقد تم تضخيم كل شيء يتعلق بأمن الحاكم على حساب أمن المحكومين ، فكانت النتيجة : لا أمن لأحد !

● في ظل تضارب (وتهافت) الآراء والنظريات حول مفهوم وتفسير « التخلف » ، نزعم ، هنا ، أن التخلف ليس شيئاً آخر سوى « غياب الأمن » !

● وهكذا . . فالدول التي اصطلح على أنها « متقدمة » ، ليست متقدمة باطلاق ، بل هي متقدمة في مجال التقانة فحسب ، ولكنها ـ مثل دول الجنوب ـ متخلفة . . متخلفة بمعنى غياب الأمن .

٢ـ شجرة المشكلة :

● التخلف ، أو غياب الأمن ، هو مشكلة مركبة . إنه إشكالية ، بمعنى كونه مجموعة من المشكلات لا يمكن حل أي منها إلا ضمن إطار حل عام يشملها جميعاً ، ومع ذلك ، فإننا ـ وانسجاماً مع بعض أدبيات التنمية ـ نستخدم هنا تعبير « شجرة المشكلة » .

● وتنشا حالة « غياب الأمن » عن عدم اشباع الحاجات البشرية ، بسبب التدهور الاقتصادي ـ الاجتماعي (ومن مظاهره قلة الانتاجية وكثرة الجرائم . . .) ، و/ أو التدهور البيئي (ومن مظاهره : التصحر والتلوث . . .) . وينشأ هذان النوعان من التدهور عن الاخلال بالعلاقات بين البشر (ومن مظاهره قلة العدالة الاجتماعية وسوء العلاقات بين الحاكم والمحكوم) ، و/ أو الاخلال بالعلاقات مع الطبيعة (ومن مظاهره: سوء استثمار الموارد الاقتصادية ، و/ أو استخدام مواد وتقانات ضارة) .

● إن الاخلال بالعلاقات بين البشر و/ أو الطبيعة ليس إلا نتيجة حتمية للانحرافات في تحديد الحاجات البشرية الأصلية الفطرية (أو القيم العليا)، و/أو في ترتيب أفضلياتها التي قررتها الشرائع السماوية . وقد رتبت (في الأصل) تلك الحاجات أو القيم ، حسب الترتيب التنازلي في الأهمية ، على الوجه التالي : الدين ، فالنفس ، فالعقل ، فالنسل ، وأخيراً : المال .

● وتنشا الانحرافات في الحاجات (ماهية و/ أو ترتيباً) عن الإيمان السلبي . ويشمل هذا الإيمان السلبي الحالات الثلاث الآتية : الإيمان الغائب أو عدم الإيمان (وما يعنيه ذلك من الأخذ بمقولات مثل : المادة هي كل شيء ، والعقل قادر على كل شيء) ، والإيمان الخطأ (ومن مظاهره الاعتقاد بالجبرية) ، والإيمان المجرد (ومن مظاهرة : التهاون في عمل الصالحات ، والسكوت عن المنكرات) .

٣- الإيمان السليم . . علاجاً

- الإيمان المطلوب هو الإيمان الديني السليم . ونعني : الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقضاء والقدر . الإيمان الذي يحصل بالتصديق (في العقل) والاقرار (باللسان) ، ويدفع إلى عمل الصالحات ومكافحة المنكرات .

● إن علاقة الإيمان بالعمل ليست علاقة الكل بالجزء ، ولكنها علاقة السبب بالنتيجة ، أو علاقة الدافع بالسلوك ، أو علاقة الفكر بالتطبيق . فالإيمان وحده شرط لازم ، ولكنه ليس شرطاً كافياً ، فلابد - للتمتع بثمار الإيمان في الدنيا والآخرة - من اقتران الإيمان بالعمل .

● يقتضي الإيمان المطلوب ، وهو الإيمان الديني السليم (أو الايجابي) ، حفظ الحاجات البشرية الأصلية (أو القيم العليا) الخمس المذكورة حسب الترتيب التنازلي المنوه به أعلاه . الأمر الذي يؤدي إلى استقامة العلاقات بين البشر ومع الطبيعة ، وانتشار الأخوة والتعاون والتكافل الاجتماعي ، وحفظ الدماء والأعراض والأموال . وهذا ما يضمن للانسان الأمن في كافة مراحل حياته ، وفي كافة أحواله ، وحتى بعد مماته . وتكون نتيجة ذلك تحقيق الأمن للفرد والمجتمع ،

وبالتالي القضاء على التخلف وتحقيق تقدم المجتمع ، وضمان سعادة الفرد في الدارين . . الدنيا والآخرة .

● لذلك ، نرى إعادة النظر في تصنيف الحاجات الفرعية ، ونقترح أن تصنف في ثلاثة أنواع من الحاجات . . النوع الأول : حاجات الانسانية ، وهي الحاجات اللازمة لبقاء الانسان وحفظ كرامته ، اي تحقيق انسانيته (مثل الحاجات إلى الطعام ، والحريات السياسية والدينية ، والعدالة الاجتماعية) . والنوع الثاني من الحاجات المقترحة ، يشمل حاجات الاعمار ، وهي الحاجات اللازمة لممارسة الانسان وظيفته في اعمار الأرض (التي هي الجانب العملي من العبادة) ، أي لممارسة دوره في المجتمع بالكفاءة المطلوبة (مثل : الحاجات إلى التعليم ، والعمل ، والحوافز) . أما النوع الثالث من الحاجات المقترحة ، فيشمل الحاجات اللازمة لممارسة الشعائر الدينية على الوجه المطلوب (مثل : الحاجات إلى تعلم تلك الشعائر ، وتوفر الأماكن والأوقات اللازمة لممارستها) . ونترك للعلماء ذوي الاختصاص تفصيل تلك الحاجات ، واستكمالها ، وترتيب افضلياتها بما يتفق مع سلم أفضليات الحاجات (أو القيم) الأصلية أو العليا التي جاءت بها الشرائع السماوية لتحقيق مصلحة البشر في الدنيا والآخرة .

٤- الرهان الإيماني :

● إن الإيمان الديني السليم (أو الإيجابي) ، على النحو الذي ذكرناه ، ضرورة من عدة أوجه . .فهو ضرورة معرفية ، لأن العقل عاجز عن ادراك كل الحقائق كما يعجز ميزان الذهب عن أن يزن الجبال . وهو ضرورة منطقية ، لتفادي التناقض الداخلي الذي وصل إليه بعضهم ، مثل سان سيمون وأوغست كونت . وهو ضرورة

تشريعية ، لابعاد التشريع عن الهوى . وهو ضرورة نفسية ، لتحقيق طمأنينة النفس ومساعدة المرء على احتمال مشقات الحياة . وهو ضرورة اجتماعية ، لكونه يمنح المجتمع القيم التي تحفظ عليه تماسكه وأمنه وقوته ، مثل المحبة والايثار والتعاون . وهو ضرورة عسكرية ، لكونه يمد الجيش بروح معنوية عالية ذات وزن كبير في تحقيق النصر . وهو ، أخيراً ، ضرورة للتقدم . . لأنه القطب الثاني الذي لابد منه (بالاضافة إلى العلم) لتوليد شرارة التقدم ، وقاعدة الانطلاق أو الركيزة النفسية اللازمة للنهوض ، والقوة غير العادية الضرورية لمجابهة التحديات وتحقيق الأهداف .

● الإيمان الديني يقوم على الإيمان بالغيب . وهذا الإيمان بالغيب هو شيء آخر غير الإيمان بالخرافة . لأن الخرافة هي (بالتعريف) : معتقد لا أساس له من الأديان السماوية أو من الحقائق المقررة . ولكن الإيمان بالغيب بجعل بعضهم يتساءل : هل من الحكمة أن يكون المرء ذا عقلية غيبية ؟ والجواب : نعم ! إنه عين الحكمة . . لأن الغيب ـ أولاً ـ موجود ، شئنا أم أبينا ، فثمة كائنات واحداث وجدت أو جرت فعلاً في الماضي ولم نشهدها ، وكائنات واحداث تجري الآن بعيداً عنا (أي في الغيب) ، وكائنات واحداث ستكون في المستقبل لم نشهدها بعد ، وهناك ايضاً ظواهر تحدث بين ظهرانينا ولكن حواسنا عاجزة عن إدراكها ، فالعين مثلاً لا ترى سوى ألوان الطيف الشمسي . والغيب ـ ثانياً ـ هو أول العلم (الافتراضات العلمية رجم بالغيب !) ، والغيب اساس العلم (لأن العلم يقوم على نظرية ميتافيزيقية أو غيبيبة قوامها ثبات قوانين الطبيعة) ، والغيب ذروة العلم (لأن التنبؤ هو قوام التخطيط واستشراف المستقبل) ، والغيب حافز على العلم (لأن الإيمان الديني ، أي الإيمان القائم على الغيب ، يحض على العلم) ، والإيمان بالغيب واجب علمي تقتضيه حقيقة أن العالم مادة وروح معاً . بل إن اليقين لا يتوفر في العلم ، وإنما يتوفر في الإيمان الديني . . الإيمان

بالغيبيات . والغيب (أو الميتافيزيقا) ـ ثالثاً ـ هو جذر شجرة الفلسفة كما يقرر ديكارت ، والحدس (القائم على الرجم بالغيب) ، هو أول البرهان عند أرسطو ، والتفكير (كما يقرر اندريه موروا) هو جهد الانسان للحدس والتكهن عن الآثار التي سوف تخلفها أعماله في دنيا الحقيقة . فهل يمكن الاستغناء عن العلم والفلسفة والتفكير ؟ أي : هل يمكن الاستغناء عن الغيب والإيمان بالغيب ؟ ! ؟

● لقد كتب الكثير ، وقيل الكثير ، حول ضرورة الديمقراطية . ولن يستطيع أحد أن يجادل بعكس ذلك . ويتمثل جوهر الديمقراطية في حرية التعبير ، وتداول السلطة سلمياً ، وفصل السلطات ، وتكافؤ الفرص ، ومرونة الحراك الاجتماعي والسياسي . والديمقراطية ـ بهذا المعنى ـ ضرورة انسانية (لأغراض تحقيق الكرامة) ، بالاضافة إلى أنها ضرورة اقتصادية ـ اجتماعية . وحيث أن غياب الديمقراطية من القواسم المشتركة بين الدول « النامية » ، فإن الكثيرين يشددون ـ في معرض تحديد علاج للتخلف ذي جدوى ـ على « الرهان الديمقراطي » وكأنه « أكسير الحياة » أو « لمسة النبي » التي لا تخيب . ونحن لا نقلل من اهمية الرهان الديمقراطي ، ولكننا نرى أن الديمقراطية هي البداية الصحيحة أو الخطوة الأولى في رحلة الألف ميل . والديمقراطية ، بصورة ما ، هي مناخ عام ينتج حرية الاختيار بين البدائل . ونحن نطرح « الإيمان الديني السليم » بديلاً نرى (وكما تظهر الصفحات السابقة من هذا البحث) أنه أفضل البدائل التي تحقق للمجتمع التقدم ، وللفرد السعادة في الدنيا والآخرة . هذا بالاضافة إلى ان الإيمان المقترح نفسه يكرس الديمقراطية التي يراهن عليها الكثيرون . . فالانسان ـ بموجب الإيمان ـ مخير بين البدائل (فمسؤول عن أعماله ومحاسب عليها في الدنيا والآخرة) ، ومأمور بممارسة المشاركة . . المشاركة التي تعني اشراك الآخرين في اتخاذ القرار ، وتقضي ـ في النهاية ـ بتوزيع ثمار التنمية بصورة عادلة . وهكذا ، فاننا نطرح « الرهان

الإيماني » بديلاً اشمل وأغنى من « الرهان الديمقراطي » .

● يراهن البعض على التقانة (أو التكنولوجيا) علاجاً للتخلف . . فتراهم منهمكين في التنظير لنقل التقانة ، أو توطين التقانة ، أو ردم الهوة التقانية ، او ما شابه ذلك من مصطلحات ما أنزل الله بها من سلطان . إنهم يفعلون ذلك ، متناسين أن التقانة كانت ، ولا تزال ، وبالاً على الشمال والجنوب في آن معاً . .ففي الشمال ، تحولت التقانة إلى وحش يسحق الناس (حسب هارولد ويلسون) ، وأصبح الناس سجناء الانجازات التقنية (حسب اوريليوبيشي)، وصارت التقانة عائقاً أمام المشاركة الشعبية (حسب باتريك هامليت) ، وعاملاً في استشارة الغرائز المضمرة (حسب انطون مقدسي) ، وسبباً في فقدان الحياة معناها وحدوث أمراض الحضارة ، كالاضطرابات العضوية والعقلية والاجتماعية (حسب رينيه دوبو) . أما في الجنوب ، فقد أدت التقانة المستوردة إلى تضخيم مخاطر المديونية الخارجية ، وتفاقم التبعية (للشمال) في كافة المجالات ، وتبديد الموارد على تقانة قليلة الكفاءة ، وملوثة للبيئة ، ومحابية للأقلية الغنية على حساب الأكثرية الفقيرة . والأدهى من ذلك كله ، أنهم في الشمال يركبون جصان طروادة الحديث (ونقصد التقانة) ، ، وهم مدججون بالأسلحة المعنوية (ونقصد القيم ، فليست التقانة حيادية) ، ويقتحمون على الناس في الجنوب بلادهم وبيوتهم ، بل وعقولهم ، ويعملون الهدم والتخريب في القيم الاجتماعية التي اثبتت جدواها عبر سنين طويلة (مثل علاقات الاحترام والتراحم بين الناس عامة وفي الأسرة خاصة) ، لاستبدالها بقيم جديدة (مثل قيم الاستهلاك) ، من أجل تكريس الاستغلال والتبعية . . استغلال الشمال للجنوب ، وتبعية الجنوب للشمال . لذا كان من الضروري الاعتماد على الذات (بصورة جماعية) لانتاج تقانة محلية تحقق أكبر كفاءة اقتصادية ممكنة مع الحفاظ على سلامة البيئة ، وتركز على حاجات الأكثرية الفقيرة ، وتلتزم

بانتاج ما يحفظ على الناس دينهم ، وأنفسهم ، وعقولهم ، ونسلهم ، وأموالهم ، وبحيث لا تنتج ، مثلاً ، المحرمات (كأدوات وآلات لعب الميسر) ، ولا المواد التي تذهب بالعقول (كالمخدرات) .

٥ـ خطبة النهاية :

● التخلف موجود ، أو الأمن مفقود ، في الشمال وفي الجنوب ، والسبب الرئيس هو ان الناس (إلا من رحم ربي) قد عكسوا الأمور ، فقدموا حفظ المال على حفظ ما سواه ، وآثروا الجري وراء السلع المادية (مضحين بالدين والضمير والكرامة قرابين رخيصة على مذبح كل ذي ثروة أو سلطة) ، تاركين السلع المعنوية (كالصدق والنزاهة والايثار) المتاحة للجميع . . مجاناً .

● الانسان الذي يعاني من عدم اشباع حاجاته ، ويعاني بالتالي من داء انعدام الأمن الذي هو داء معنوي ، لاشفاء له إلا بدواء من جنس الداء . . دواء معنوي . وليس ذلك الدواء الشافي ـ بإذن الله ـ شيئاً آخر سوى الإيمان الديني السليم . . الإيمان تصديقاً واقراراً وتطبيقاً . . الإيمان الذي يمارس أربعاً وعشرين ساعة في الأربع والعشرين ساعة ، لا الإيمان الذي يمارس في « الوقت بدل الضائع » . الإيمان الذي يقضي بحفظ الحاجات (أو القيم) الأصلية أو العليا الخمس التي تحفظ مصالح البشر في الدنيا والآخرة ، ويحقق ـ بالتالي ـ التقدم للمجتمع والسعادة للفرد في الدارين . . الإيمان الذي يتضمن الالتزام بمضمون « الكاتولوغ » الذي وضعه الخالق لتستقيم المعاملة بين البشر ، ويتم استخدام الموارد الطبيعية (المسخرة لخدمة البشر) بما يكفل تأمين حاجات المجتمع على الوجه الأفضل ، ودون الحاق الضرر بالمجتمعات الأخرى ، أو بالأجيال القادمة .

● إن ما يعانيه العرب الآن ، من ضعف داخلي وظلم عالمي وتبعية للخارج متعددة الجوانب ، لايرجع إلى مجرد أسباب مادية (ضعف الموارد المزعوم) ، ولا إلى مجرد أسباب فكرية أو معرفية (الجمود الفكري المزعوم) ، ولكنه يرجع ـ أساساً ـ إلى أسباب إخلاقية ، ونعني أسباباً تتعلق بالقيم . . القيم التي أدى انحراف (أو غياب) ايمانهم إلى قلب أفضلياتها رأساً على عقب ، فأصبح المال قبل الدين ، وقبل كل شيء ! وهكذا ، فالترتيب الصحيح لهرم القيم هو « الفريضة المضيعة » .

● نؤكد أن لاخلاص لنا ، نحن العرب ، من مشكلاتنا وأزماتنا وويلات « القصف الثقافي » الذي يمارسه الشمال ضدنا منذ أكثر من مئتي عام ، إلا بالعودة إلى الإيمان السليم . وعندما نفعل ذلك ، ستكون النتائج مفاجأة كاملة لأصحاب ومؤيدي نظرية « نهاية التاريخ » مثل فوكوياما واتباعه ، وسيدرك العالم كله أننا لسنا « البرابرة الجدد » الذين سيدمرون الأمبراطورية الغربية (كما يدعي جان كريستوف روفان في كتابه « الأمبراطورية والبرابرة الجدد » ـ ١٩٩١) ، وإنما نحن حملة رسالة العدل والرحمة والحضارة والتقدم ، وأحفاد عمر الفاروق ، وهرون الرشيد ، وابن الهيثم ، وابن رشد .

● من المعروف أن « استراتيجية تطوير التربية العربية » اعتمدت « التربية للإيمان » مبدأ رئيسياً من مبادئها . ولقد كانت تلك خطوة لازمة ، ولكنها غير كافية ، وحدها ، لتحقيق أمن الإنسان العربي . ترى . . هل نكمل المشوار ، فنخطوا الخطوة التالية . . الخطوة التنفيذية ؟ ! ؟

● ونختم الكلام ، في هذا البحث ، بنداء نوجهه إلى كل ذي عقل ، وإلى من يهمه الأمر ، في كل زمان ومكان . . إلى كل من يسعى إلى تقدم البشرية ، وإلى سعادة الذات وسعادة الآخرين ، في الحاضر

والمستقبل ، وفي الدنيا والآخرة . إنه النداء الذهبي . . « ياسكان العالم . . آمنوا » .

والحمد الله من قبل ومن بعد .

المحتويات

هذا الكتاب

... واكاد أقول : لم أقرأ في كتاب آخر تحليلاً ولا تصويراً أفضل مما قرأت في هذا الكتاب عن ماهية الإيمان وضرورته ، وأنواع هذه الضرورة ، وتفاعله مع العمل ، وإغنائه الفكر والمعرفة ، وحفظه الحاجات البشرية الأصلية المتمثلة بالأصول الخمس الكلية الضرورية المرعية في جميع الأديان والملل.....

والبحث على مستوى أوضاع العصر والشمول العالمي ، لرصده ماأفرزته وقررته المؤسسات الدولية العالمية والاقليمية ، فيما يتعلق بالأمن والتنمية والتربية والتثقيف والتقنية ، محدداً مشكلة الشمال بالقلق ، ومشكلة الجنوب بالحرمان . ويأتي دور الإيمان لحل مشكلتي الشمال والجنوب.....

الكتاب اذن زاد وفير من المعلومات المفيدة ، ولفتة موفقة لأصل علمي متميز ، ونظرة صائبة في جعل الإيمان مصدر الخير والطمأنينة والسعادة والمحبة والأمن والسلام والعدالة للشعوب الإنسانية كلها .

الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي

تطلب جميع منشوراتنا من:
الشركة المتحدة للتوزيع